المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعاتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.**

المراسلات: باسم المستقبل العربي

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١) برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (١٢٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (١٥٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً)، وخارج الوطن العربي (١٥٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الأفراد: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

ـ المؤسسات في أقطار الوطن العربي: ١٠٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات خارج الوطن العربي: ١٢٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390.3800022.003) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص. ب: ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/ ٢٥٥٦٢٠.

المستقبل العربي

وعـــي الـــوحـــدة الـعـربـيـة
وحـــدة الـــوعـــي الـعـربـي

السنة السادسة والثلاثون | السادس عشر والأربعمئة | تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

المحتويات

تحلل هذه الدراسة السياسات التنموية والغذائية في الوطن العربي، وما أسفرت عنه هذه السياسات من تراجع في الأمن الغذائي وتنامٍ للحرمان وبالتالي زيادة في معدّل الفقر والجوع ونقص في التغذية وتراجع في التنمية البشرية. وترى الدراسة أن تلك السياسات أحدثت تشوُّهات في مؤشرات الأمن الغذائي العربي من الصعب معالجتها في ظل الأوضاع التفكيكية العربية الراهنة وفي ظل سيادة المناخ النيوليبرالي في معظم البلدان العربية.

تبحث هذه الدراسة في التحديات المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي وأهم المخاطر والتهديدات الكامنة في هذا التحول، وبخاصة في ظل انتشار قوى مسلحة غير حكومية في بعض هذه التجارب. وتحلل الدراسة الديناميات والسياقات المختلفة التي تحدد هذه التهديدات وآفاقها المستقبلية. وترى الدراسة أن عملية الدمقرطة تحتاج إلى صوغ عقد اجتماعي جديد وإلى إعادة صوغ العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤية شاملة، مع إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون.



رئيس التحرير: رياض زكي قاسم

المدير المسؤول: كمال فضل الله

سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير(*)

سالم توفيق النجفي(**)

أستاذ، ورئيس قسم الاقتصاد سابقاً، في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ـ ١ ـ

تعد متضمنات أحداث القرن العشرين الخلفية المرجعية لمعطيات سياسات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد واجهت الأمة العربية في تاريخها الحديث، أسوأ الأحداث ونتائجها في القرن العشرين. فقد شهد هذا القرن حربين عالميتين، وحدثت بينهما الأزمة الاقتصادية العالمية، وعدد من الحروب في أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٠، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ثم حرب عام ٢٠٠٣ في مطلع العقد الأول من القرن الذي تلاه، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية قبل نهاية العقد المذكور، رافقتها أزمة أسعار الغذاء.

وقد ترتب على هذه الأحداث وأخرى غيرها تشوهات في سيرورة النمو والتنمية الزراعية في البلدان العربية، وانصب اهتمام معظم النظم والتنظيمات السياسية في النصف الأول من القرن العشرين حول مسألة الاستقلال الوطني، وبذلك أصبحت التنمية مسألة مؤجلة في أجندة عدد من التنظيمات السياسية في بعض البلدان العربية. وسادت في عدد من نظم الحكم العربية في الربع الأخير من القرن الماضي أنماط استبدادية لم يتحقق من خلال برامجها التنموية مستويات مقبولة من الأمن الغذائي العربي، نتيجة عدم الاهتمام الكافي بتلك البرامج من جانب العرض، وغياب عدالة التوزيع الذي أنتج تبايناً واسعاً في توزيع الدخل، وقاد إلى تنامي الأهمية النسبية للفقر، أثرت في مجملها في قصور جانب الطلب على الغذاء للفئات ذات الدخل المنخفض، ولا سيَّما في البلدان العربية الأقل نمواً. ويمكن تصنيف متضمنات السياسات الاقتصادية الزراعية العربية إلى حزمتين، إحداهما داخلية تشكل البيئة المحلية التي يتحقق من خلالها الأمن الغذائي العربي، والأخرى خارجية ذات تأثيرات إيجابية أحياناً وسلبية في أحيان أخرى على تنامي أوضاع الأمن المذكور.

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه (٢٣٨ ص).

(**) البريد الإلكتروني: salimalnajafy@yahoo.com.

ورثت معظم الأراضي الزراعية العربية تشريعات السلطنة العثمانية التي استهدفت تعظيم إيرادات الدولة، وتركيز البنية الحيازية لدى الفئة المتنفذة والموالية للسلطة. وأثر ذلك في نمط توزيع الدخل في غير صالح المزارعين الصغار.

وقد أدت اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ إلى الفصل الاقتصادي ـ الاجتماعي بين كل جزء عربي وسائر الأجزاء العربية الأخرى، مما عمّق الاتجاهات القطرية وحال دون إمكانية تطوير الموارد في صورتها التكاملية، وقيَّد فرصة إعادة توزيع الموارد الزراعية وفقاً لفرص تنظيم حجم نواتجها السلعية الغذائية. فقد ورثت معظم الأراضي الزراعية العربية تشريعات السلطنة العثمانية التي استهدفت تعظيم إيرادات الدولة، وتركيز البنية الحيازية لدى الفئة المتنفذة والموالية للسلطة. وأثر ذلك في نمط توزيع الدخل في غير صالح المزارعين الصغار، مما ترتب عليها علاقات غير متكافئة بين العمل والأرض. وبذلك أصبحت تلك الصيغة الموروثة إحدى إشكاليات السياسات الاقتصادية الزراعية في العصر العربي الحديث، سواء خلال الانتداب الأجنبي أو ما بعده.

وأدت تلك الإشكاليات إلى تكوينات بنيوية في نمط الحيازة الزراعية في معظم البلدان العربية، ارتبط معظمها بمنظومة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية. وقادت هذه الإشكاليات إلى اعتماد قوى التحرر الوطني على تطبيق برامج الإصلاح الزراعي لإعادة توزيع الدخل في القطاع الريفي. غير أن الاعتماد على الشروط الضرورية في إعادة توزيع الأراضي لم ترافقه شروط كافية للوصول إلى الحجم المزرعي الأمثل، وتوفير التقانات اللازمة للإنتاج الزراعي. أدت هذه العوامل في مجملها إلى تآكل الحوافز المؤدية إلى زيادة إنتاج الغذاء وتحقيق أمنه عربياً، وإبقاء الفقر عند مستواه في العديد من البلدان المذكورة.

وما يؤكد هذه الأطروحات أن أدنى ٤٠ في المئة من الحائزين في بعض البلدان العربية لم تتجاوز حيازاتهم ١٥ في المئة من إجمالي الحيازات الزراعية، في حين أن أعلى ١٠ في المئة من الحائزين تراوحت حيازاتهم بين ٢٩ و٤٧ في المئة من إجمالي الحيازات في العديد من البلدان المذكورة. أثر هذا التباين في عدم الكفاءة في تحقيق أمن غذائي مرضٍ، بسبب اختلاف دينامية المتغيرات الاقتصادية الفاعلة وراء طبيعة النشاط الاقتصادي للمزارع الصغيرة مقارنة بنظيرتها الكبيرة في العديد من البلدان العربية وفقاً لمفاهيم اقتصادات المزرعة (المشروع). كما أنها لم تعتمد اقتصادات النطاق والدورات الزراعية التجميعية التي اعتمدتها مصر في الستينيات من القرن الماضي.

وقد ترتب على هذا التباين في الأصول المولدة للدخل انفصام بين الكتلة النقدية القابلة للاستثمار من جانب، والتغيير نحو تحديث الزراعة والموارد الزراعية الرئيسة، مثل حجم المزرعة وتطوير كفاءة العمل الزراعي، من جانب آخر. وسيبقى هذا الانفصام قائماً طالما بقيت الزراعة العربية تعمل في إطار تجزئتها القطرية الراهنة.

وقد أدت التشوهات في بنية وتوزيع الموارد البشرية الزراعية إلى قصور في كفاءتها من جرّاء تواضع تنميتها البشرية والإنسانية، فضلاً عن الخلل في البنية السكانية الريفية ـ الحضرية، الذي قاد إلى تزايد معدل البطالة في سوق العمل في عدد من البلدان العربية، مما رتب تأثيرات غير مرغوب فيها بالنسبة إلى الأمن الغذائي العربي. وقد ساهم العمل الزراعي في نحو ثلث قوة العمل العربي. وحافظت الأهمية النسبية لسكان الريف على مستوى ٤٤ في المئة في السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في حين ساهم الريف في أدنى من ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العربي. وقد تجاوز عدد العاطلين من العمل نحو ١٦ في المئة من قوة العمل العربية، وتباين هذا المعدل بين البلدان العربية المختلفة. وبذلك أصبحت مسألة التكامل الاقتصادي الزراعي على المستوى العربي أو العربي الإقليمي، ضرورية لتدني معدلات البطالة، إذ غالباً ما تتراجع القدرة التنافسية للدول القطرية في مسألة تحقيق الكفاءة الإنتاجية للسلع الغذائية مقارنة بأوضاع أسواقها التكاملية نتيجة إعادة توزيع موارد العمل في أسواق العمل المختلفة. ويشير دليل التنافسية إلى انخفاضه في العديد من البلدان العربية في السنوات الأخيرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جزءاً من هذا الانخفاض يعود إلى التشوهات الحاصلة في الأسواق العربية نتيجة تجزئتها وعدم تكاملها اقتصادياً.

والإشكالية التي تواجه بعض البلدان العربية، ولا سيَّما الريعية منها، هي مسألة التوسع في توزيع الدخل النقدي بين التغيرات في الإنتاج من جانب، والأسعار من جانب آخر، ويترتب عليها ارتفاع أسعار الغذاء. وقد تظهر في بعض الاقتصادات الأقل نمواً سمات تضخمية إذا كان الجهاز الإنتاجي منخفض المرونة، ولا سيَّما في ظل قدرات استيرادية محدودة للغذاء. وفي كثير من الحالات قد يرافق المعدلات المرتفعة من التضخم حالات متزايدة من البطالة في سوق العمل، ولا سيَّما الزراعي منه.

وتعاني الموارد المائية إشكالية تباطؤ وسائلها التطويرية في معظم البلدان العربية، سواء نتيجة عوامل داخلية، ولا سيَّما في البلدان التي تتسم بالفقر المائي ومحدودية رأس المال لأغراض الاستثمار في المجالات المذكورة، أو نتيجة عوامل خارجية في مقدمتها الضغوط والصراعات بين الدول المتجاورة مع البلدان العربية، بحيث حدثت فجوة مائية بين ما هو متاح للاستخدام وذلك الحجم من المياه كمتطلبات لأغراض الإنتاج الزراعي والاستخدامات الأخرى من هذا المورد. وتعاني البلدان العربية هدر جزء لا يستهان به من الموارد المائية نتيجة تعرضها للفقد والضياع أو تدهور النوعية. فقد قدر العجز المائي العربي لإنتاج الغذاء بنحو ٥٨ مليار م^{3}، وتشير التقديرات إلى أن نحو ٥٢ في المئة من الموارد المائية المستخدمة تتعرض للهدر نتيجة التسرب والتعرض للتبخر على الصعيد العربي.

ـ ٢ ـ

ولا يعدّ تدني التطور والارتقاء باستخدام الموارد الاقتصادية المشار إليها قيداً يعترض تحقيق مستويات مرضية من الأمن الغذائي العربي فحسب، وإنما هناك أيضاً الموروثات من

التشريعات وأنماط الإنتاج وعلاقاته في البلدان المذكورة عبر تاريخها أيضاً، إذ يرتبط إنتاج الغذاء بمراحل تكوين الدولة ونمط تطور بنيتها واقتصادها، وخصوصاً أن هذا الإنتاج يرتبط بمقدرة الدولة على تكوين رأس المال الزراعي والمزرعي ومراكمته. وقد ارتبط جزء كبير من الأراضي الزراعية بملكية الدولة عبر تاريخها الحديث، ولا سيَّما أن المجتمع الزراعي كان بحاجة إلى الدولة في الأراضي الإروائية لقدرتها على تقديم الخدمات لاستدامة الوسائل الإروائية، مما تنامى معه الدور المركزي للدولة وقدرتها على استحصال الضرائب (الخراج). وبذلك غابت الملكية الخاصة للأرض إلا في حدود ضيقة خلال الحقبة العربية ـ الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تواضع تراكم رأس المال المزرعي. وقد أثر ذلك تأثيراً بالغاً في مسألة الأمن الغذائي وتباطؤ نمو الإنتاج الزراعي في العصر الحديث، لأن الأراضي الزراعية أصبحت تحت الانتداب الأجنبي.

وعلى الرغم من أن الإنتاج الزراعي قد شهد توسعاً في تلك البلدان، إلا أن أمنها الغذائي لم يشهد التحسن نفسه، لأن التوسع في بعض المحاصيل الزراعية كان استجابة للطلب عليها في الصناعات الأوروبية مثل القطن وليس نتيجة الطلب المحلي، وقد جاء ذلك بتأثير سياسات دول الانتداب الأجنبي في جوانب التمويل والتجارة الخارجية، فضلاً عن أن تلك التجارة كانت تتسم بأنها مواد أولية. بمعنى آخر، إن القيمة المضافة نتيجة تصنيعها أصبحت لصالح الاقتصادات الأجنبية، في وقت فقدت الاقتصادات العربية مقدرتها على تعظيم تكوين رأس المال الزراعي ومراكمته. وأفقد ذلك مقدرة إنتاج الغذاء على تحقيق حالة الأمن الغذائي على الصعيد العربي. وقد ساعدت هذه الحالة على التحول من الزراعة شبه الإقطاعية، التي يكلف العمل فيها تكاليف ثابتة، إلى زراعة رأسمالية يحتسب عنصر العمل من ضمن التكاليف المتغيرة. وعزز هذا التحول حالة الارتباط بالإنتاج الرأسمالي. وعلى الرغم من النمو الذي حصل في بعض جوانب القطاع الزراعي في بعض البلدان العربية، إلا أن ذلك لم يكن مرتبطاً بالتنمية الزراعية وعدالة توزيع عوائد عناصر الإنتاج إلا بمستويات متواضعة.

وقد رافق مرحلة الاستقلال الوطني في الخمسينيات والستينيات تطبيق برامج الإصلاح الزراعي في بعض البلدان العربية، إلا أن البعض منها لم يكن في مصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض في الآماد البعيدة بسبب عدم اعتماد الوسائل التكميلية لتطوير الموارد الأرضية مثل التسهيلات التمويلية والإنمائية الزراعية، مما ترتب عليه أن معطيات تلك البرامج أخذت بالتآكل مع مرور الزمن، وأعاقت مسألة التحول نحو الاقتصادات التكاملية على الصعيد العربي، فضلاً عن تراجع متضمنات دولة الرفاهية الاجتماعية في بعض البلدان العربية.

وقادت هذه التحولات ما بعد عام ١٩٦٧ إلى سيادة اقتصادات السوق واتسعت دائرة الالتزام بالليبرالية الاقتصادية في الاقتصادات المذكورة، وفقدت الدولة بذلك وظيفتها الاجتماعية، واتجهت نظم الحكم في بعض هذه البلدان نحو الاتجاهات الاستبدادية. في حين اتجه البعض الآخر نحو الدولة الريعية. وعانت البلدان العربية منخفضة الدخل قصوراً في الإنتاج الغذائي، بل في مسألة الطلب على الغذاء أيضاً. وعمل بعض الاقتصادات العربية على إجراء تحولات من اقتصادات القطاع العام الزراعي إلى نظيره الخاص، وذلك تحت ضغوط المؤسسات الاقتصادية

الدولية. إلا أن بعض هذه التحولات لم تؤكد تحسن الإنتاجية الزراعية إلا قليلاً، لأن التحسن في الإنتاجية لا يكمن في نمط الملكية وإدارة مشاريع القطاع العام أو الخاص، إنما يكمن في نمط السوق بكونه يعمل في إطار المنافسة وتحقيق مزاياه الاقتصادية أو أنه يشكل حالة مشوهة تبتعد عن الحالة التنافسية. وقد ترتب على التزام الدولة ببرامج المنظمات الاقتصادية الدولية العمل على إدارة الطلب والاتجاه نحو خفض الإنفاق وإعادة تخصيص الموارد من أجل تحسين وسائل تنمية العرض. بيد أن البعض منها لم يحقق هذه الأهداف وأدى إلى تناقص القدرة الشرائية لأفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفض، وبالأخص في البلدان العربية الأقل نمواً. وبذلك تزايدت حالة انعدام الأمن الغذائي العربي.

إن أدنى ٤٠ في المئة من الحائزين في بعض البلدان العربية لم تتجاوز حيازاتهم ١٥ في المئة من إجمالي الحيازات الزراعية، في حين أن أعلى ١٠ في المئة من الحائزين تراوحت حيازاتهم بين ٢٩ و ٤٧ في المئة من إجمالي الحيازات.

ـ ٣ ـ

تحتل مسألة أسعار الغذاء وارتفاعها مراتب متقدمة من اهتمامات الاقتصاديين في إطار الأمن الغذائي العربي. وقد أدت هذه المسألة في السنوات الأخيرة إلى مزيد من الاحتجاجات على صعيد المجتمع العربي، لأن هذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى تزايد في عدد ناقصي التغذية في معظم البلدان العربية، واتساع دائرة الفقر والبؤس في المجتمع المذكور، فضلاً عن انعدام الحرية في العديد من مستوياتها. والإشكالية التي ولَّدها ارتفاع أسعار الغذاء في العالم عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (الأزمة الغذائية)، جاءت متزامنة مع مظاهر الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، التي أنتجت قدراً محسوساً من البطالة، إضافة إلى أن ارتفاع أسعار الوقود والتنافس بين المحاصيل الغذائية وتلك التي تنتج الوقود الحيوي على وحدة الموارد الأرضية قد أدت دوراً في ارتفاع متوسط تكاليف الإنتاج من الغذاء، كما ارتبط بعض ذلك الارتفاع بحالات التضخم التي واجهت الاقتصادات العربية، ولا سيَّما الأقل نمواً والتي تتسم سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي بأنها ذات مرونة منخفضة.

وقد واجه بعض الاقتصادات العربية في الربع الأخير من القرن الماضي برامج للإصلاح الاقتصادي شملت جانبين يرتبطان بأسعار السلع الغذائية، أحدهما برنامج «إدارة الطلب» التي تؤدي إلى خفض الإنفاق، والثاني إزالة الدعم عن مكونات إنتاج الغذاء وحماية مشاريعها المؤدية إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعارها، في حين أن فاعلية التغيرات الهيكلية التي تهتم بجوانب العرض كانت متباطئة في مجال إنتاج الغذاء على الصعيد العربي بسبب انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في استجابته للتوسع في إنتاج الغذاء اتجاه ارتفاع أسعاره، ويعود ذلك الانخفاض في

جزء منه إلى صغر حجم المزارع وتبعثرها في العديد من القطاعات الزراعية العربية، وعدم الاعتماد على اقتصادات المشروع.

التحسن في الإنتاجية لا يكمن في نمط الملكية وإدارة مشاريع القطاع العام أو الخاص، إنما يكمن في نمط السوق بكونه يعمل في إطار المنافسة وتحقيق مزاياه الاقتصادية أو أنه يشكل حالة مشوهة تبتعد عن الحالة التنافسية.

وقد شهد العقد الأول من القرن الحالي ارتفاعاً في أسعار الغذاء أثر في مستويات الرفاهية للعديد من أفراد المجتمع، ولا سيَّما أنهم ينفقون ما بين ٥٠ و٨٠ في المئة من دخلهم الشخصي على السلع المذكورة. وقد ترتب على هذا الارتفاع في الأسعار زيادة قيمة الواردات بما نسبته ٦٩ في المئة عام ٢٠٠٧ مقارنة بمطلع العقد المذكور نتيجة ارتفاع أسعار القمح بما نسبته ٤٢ في المئة في النصف الثاني من ذلك العام. وقد انعكست هذه التغيرات على «معادلة الغذاء العالمي» التي تشير إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الحبوب بصورة كبيرة. وبذلك لم يشهد الأمن الغذائي العربي تحسناً في الفترة المذكورة، إذ لم يتجاوز الاكتفاء الذاتي من الحبوب الخمسين بالمئة نتيجة تباطؤ معدلات نموه، وعانى العديد من البلدان العربية متوسطة الدخل ومنخفضته «مخاطر الأمن الغذائي» التي تعكس القدرة المالية والنقدية على استيراد الغذاء بسبب عدم كفاءة السياسات الاقتصادية الزراعية. في حين لم تتأثر البلدان الريعية في مجال الأمن الغذائي وفقاً للمعيار المذكور إلا قليلاً لقدرتها العالية على استيراد الغذاء.

ـ ٤ ـ

وتحتل مسألة دعم الغذاء اهتماماً خاصاً من قبل السياسات في البلدان العربية بسبب قدرتها على التخفيف من حالة الفقر في المجتمع العربي، متجاوزة بذلك شروط منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، إذ إن هذه السياسات قد تؤدي إلى خفض متوسط تكاليف إنتاج الغذاء إن كان الدعم يتجه نحو مستلزمات الإنتاج، أو قد يؤدي إلى تنامي القدرة الشرائية للأفراد إن كان الدعم يتم بالنسبة إلى السلع الغذائية النهائية، ولا سيَّما أن أزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قد أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار المذكورة. وقد تجاوزت تلك السياسات ما قد يحصل من تشوهات في الأسواق الزراعية من جرّاء تزايد حالة التدخل في تنظيمها. ولا تقتصر هذه التدخلات على البلدان النامية فحسب، إنما تشمل الاقتصادات الليبرالية أيضاً. غير أن المغالاة في مسألة دعم أسعار الغذاء أو مدخلاته في الاقتصادات المتقدمة تؤدي إلى أضرار اقتصادية في السلع ذاتها في الاقتصادات النامية لضعف القدرة التنافسية للاقتصادات الأخيرة مقابل نظيرتها في البلدان المتقدمة، وذلك في إطار التجارة الخارجية الزراعية.

وترتبط سياسات الدعم بنموذج «مصفوفة تحليل السياسات» حيث يمكن من خلالها تقدير التشوّهات التي تحصل نتيجة تدخل الدولة في آليات السوق التنافسية للغذاء، أي أنها تعطي دلالات على انحراف الأسعار المحلية عن نظيرتها الاقتصادية، وتختلف السياسات الحمائية للسلع الغذائية في البلدان العربية وفقاً لمستوياتها الدخلية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة. وبصفة عامة يترتب على سياسات الدعم أعباء مالية على الموازنة العامة، كما أن خفض أسعار الغذاء نتيجة السياسات المذكورة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي إلى إشكاليات في ميزان المدفوعات الذي غالباً ما يعاني عجزاً في البلدان العربية متوسطة الدخل ومنخفضته، وهو ما يتطلب إعادة النظر في مسألة الدعم في إطار الأمن الغذائي العربي، مع الأخذ بالاعتبار التنسيق بين السياسات الإقليمية العربية في أقل تقدير لتحقيق الأهداف المذكورة.

إن المغالاة في مسألة دعم أسعار الغذاء أو مدخلاته في الاقتصادات المتقدمة تؤدي إلى أضرار اقتصادية في السلع ذاتها في الاقتصادات النامية لضعف القدرة التنافسية للاقتصادات الأخيرة مقابل نظيرتها في البلدان المتقدمة.

ـ ٥ ـ

وإذا كانت المتغيرات المشار إليها سابقاً عوامل داخلية ذات تأثير في أوضاع الأمن الغذائي العربي، فإن نظيرتها الخارجية لا تقل تأثيراً بذات الاتجاه في الأمن المذكور. وتتقدم هذه المتغيرات «الأزمة الاقتصادية العالمية»، إذ تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي الزراعي، نتيجة الاضطراب المفاجئ الذي تتعرض له العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الزراعية الداخلية والخارجية، وتنامي التشوهات في أسواق الغذاء، وظهور بوادر حالة الركود، ومن ثم سيادة عدم قدرة الإمكانات الاقتصادية على توفير متطلبات أفراد المجتمع من الغذاء.

جدير بالذكر أن الحالات الانكماشية التي عانتها اقتصادات البلدان النامية (العربية) من جراء إدارة الطلب المقيد للإنفاق قد أوجدت حالة مناقضة للتوسع في إنتاج الغذاء في الاقتصادات الليبرالية والاتجاه نحو الأسواق الخارجية لتصريف الفائض من الغذاء. وقد أوجدت هذه الحالة خللاً في حالات التوازن للاقتصادات الليبرالية. وشكلت النزعة التوسعية للبلدان الرأسمالية مستويات من المخاطرة من أجل تعظيم الربح. وفي غياب النظام الرقابي من قبل الدولة إلى حد بعيد، فإن هذا السلوك الأحادي لرأس المال ونزعته التوسعية أحدث أزمات في معظم أسواق العالم، وبخاصة أن الذي سرع في حدوث الأزمة الاقتصادية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو تنامي الترابط في العلاقات بين «الكيانات المؤسسية» و«التنظيمات الاقتصادية» مما ترتب عليه توظيف الأخيرة للكيانات المؤسسية، وحالة من هذا النوع ينتج منه أبعاد واسعة من الفساد.

والإشكالية التي واجهت الأمن الغذائي العربي في النصف الثاني من العقد الماضي، أن الأزمة الغذائية التي بدأت في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحالي، سبقت مباشرة نظيرتها الاقتصادية، وأصبح التأثير متبادلاً بينهما. وانعكس ذلك تزايداً في ناقصي التغذية والفقراء في معظم البلدان العربية. وفي الإطار نفسه ينبغي البحث عن جذور أزمة الغذاء العربية، فارتفاع الأسعار لا يشكل سوى أحد مظاهرها. ويعدّ ارتفاع أسعار النفط ـ على سبيل المثال ـ أحد أهم المتغيرات المؤثرة في ارتفاع جدول تكاليف إنتاج الغذاء، وكذلك منافسة إنتاج محاصيل الوقود الحيوي على وحدة الأرض، فضلاً عن أن الاختلافات المؤسسية في الاقتصادات المتقدمة ونظيرتها العربية (النامية) أدت إلى تباين محسوس في مستوى الأسعار بينهما. والذي زاد من تأثير الأزمة في حالة الأمن الغذائي في البلدان العربية، ولا سيَّما منخفضة الدخل، أن حالة العجز تسود معظم موازين مدفوعاتها، مما أصبح معه قيد النقد الأجنبي ذات تأثيرات فاعلة في محدودية العرض من الغذاء. في حين أن انخفاض التحويلات وتقييد الإنفاق الداخلي أصبحا يشكلان قيداً على القدرات الشرائية لأفراد المجتمع من جانب الطلب، فأدت حصيلة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الإخلال بمعادلة الغذاء على الصعيد المحلي والعالمي، ولا سيَّما أن إنتاج الغذاء قد تراجع في الاقتصادات النامية نتيجة القيود التي ولدتها الأزمة المذكورة.

تؤدي «أسعار الفائدة» بوصفها أحد مكونات الأسعار الكلية دوراً مؤثراً في مسألة الأمن الغذائي العربي، إذ يمكن المفاضلة بينها وبين العائد الحدي على رأس المال في المشاريع المنتجة للغذاء.

ـ ٦ ـ

لم تسهم إشكالية المسألة السعرية النفطية في ارتفاع جدول تكاليف إنتاج الغذاء فقط، إنما أنتجت أيضاً أعباء اجتماعية من جراء اتجاه بعض البلدان العربية نحو سلوكيات الدولة الريعية، وأحد مظاهر هذه الإشكاليات هو الترابط بين ارتفاع أسعار النفط ومتغيرات ذات علاقة بالحاجات الأساسية مثل الغذاء والصحة والتعليم. هذا الترابط تحول مع مرور الزمن إلى تغيرات بنيوية أنتجت سمات غير مرغوبة، في مقدمتها تنامي ناقصي التغذية والفقر، ولا سيَّما في البلدان العربية المستوردة للنفط وتلك الأقل نمواً. في حين أنها عززت الحكم الأوتوقراطي في البلدان المنتجة للنفط، فضلاً عن أن المسألة النفطية قد أسهمت في تعظيم أعباء الاقتصادات العربية من خلال خلق أزمات وصراعات وحروب إقليمية أدت إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعد من ضرورات برامج النمو والتنمية الاقتصادية.

وقد أدت قرارات «منظمة أوبك» التي أصبحت أكثر فاعلية في السوق النفطية، إلى انتقال نمط هذه السوق إلى حالة احتكار القلة من قبل المنتجين الأعضاء، وبالتالي إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الحقبة الزمنية الماضية. وبالنظر إلى أن الاقتصادات الزراعية في البلدان الليبرالية

المتقدمة أكثر التزاماً بمبادئ «اقتصادات المشروع الزراعي» ومتضمنات السوق الزراعية، فقد أنتج ذلك ارتفاعاً في حصيلة جدول التكاليف المنتجة من السلع الغذائية، ومن ثم ارتفاعاً في أسعار السلع الغذائية الرئيسة، مثل القمح، إلى مستويات غير مسبوقة خلال السنوات القليلة الماضية. ويشكل هذا الارتفاع أعباء مالية متزايدة في أوضاع الأمن الغذائي العربي بصفتها بلداناً صافي مستوردة للسلع المذكورة، ولا سَّيما أنها ذات مرونة منخفضة.

لقد تبنى الحراك السياسي العربي الحديث نظم الحكم الاستبدادية، وأنتج «مشروعاً للحكم» بدلاً من «مشروع للدولة»، وكان ذلك دافعاً لإخفاق «البنى الفوقية» في الاعتماد على برامج للنمو والتنمية الاقتصادية أكثر موضوعية لبناء الدولة والمجتمع العربي.

بمعنى آخر، إن تأثير الطلب عليها بارتفاع أسعارها يعد متواضعاً، وقد ارتفعت الأعباء المالية في البلدان العربية الأقل نمواً، في حين تواضعت لدى نظيرتها الريعية، ولم تواجه الاقتصادات المتقدمة القدر نفسه من الأعباء التي واجهته الاقتصادات العربية النامية والأقل نمواً. فقد تمت معالجة الآثار الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة من خلال السياسات الاقتصادية، ولا سيَّما النقدية منها مثل سعر الفائدة، لتقييد الاستثمار ومن ثم الطلب على النفط، أو السياسة المالية مثل الضرائب على النفط ومشتقاته. في حين أن البلدان العربية المنتجة للنفط لم تتمكن من تعظيم منافعها من الإيرادات النفطية، حيث بقيت الأسعار الاسمية بعيدة من نظيرتها الحقيقية فترة طويلة من الزمن، وذلك بسبب ظاهرة التضخم العالمي، وكذلك التغيرات النقدية لقيمة الدولار. وقد ترتب على هذه الإشكاليات اتساع الفجوة الخارجية (الصادرات ـ الواردات)، والداخلية (الادخار ـ الاستثمار) في العديد من البلدان العربية غير المنتجة للنفط. وتقود هذه العوامل مجتمعة إلى تباطؤ النمو، سواء من جانب عرض الغذاء أو الطلب عليه. ومن ثم يأخذ انعدام الأمن الغذائي بالتزايد. وقد ارتبطت هذه الحالة بالأمن القومي العربي في العقود القليلة الماضية.

لا تنحصر المشكلة النفطية بالجوانب الاقتصادية فقط، إنما تنسحب على الجوانب الاجتماعية أيضاً، وبخاصة أن الريوع الاقتصادية تؤول إلى الدولة إلى حدٍ بعيد. وفي حالة إحلال الريوع محل الضرائب في الميزانية العامة، تتحرر آنذاك الحكومة من المحاسبة والمساءلة إلى درجة تمكنها من أن تصبح مستقلة عن المجتمع، فضلاً عما تنتجه المشكلة النفطية من ضغوط خارجية من الاقتصادات النيوليبرالية، إذ تشكل في العديد من الأحيان معوقات للنمو والتنمية الزراعية، ولا سيَّما أن تلك الضغوط قد انعكست في الأوضاع الراهنة في صورة نزعات توسعية في المنطقة العربية، أنتجت العديد من التوترات والحروب منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، قيدت في مجملها الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ودعم الحاجات الأساسية، ولا سيَّما

الغذاء، الأمر الذي قاد إلى تزايد حالة انعدام الأمن الغذائي العربي وتزايد البطالة والفقر في البلدان العربية النامية والأقل نمواً.

ـ ٧ ـ

تشير دلالات الأمن الغذائي العربي إلى تواضعها، إذ لم يتجاوز «الاكتفاء الذاتي» لأهم المحاصيل الغذائية (الحبوب)، الذي يعكس قدرة قاعدة الموارد الاقتصادية الزراعية لإنتاج هذه السلعة في المدى الطويل، ٥٠ في المئة.

أدت التشوهات في نمط سياسات «الأسعار الكلية» إلى اختلالات هيكلية في بنية اقتصادات البلدان العربية وأبعدتها من تعظيم إنتاجها من الموارد المتاحة. وقد تأكدت هذه التشوهات وفقاً لمقياس «Kuzents»، و«معامل الحماية الحقيقي»، وهو أحد معايير دعم الغذاء، ويرتبط بأحد مكونات الأسعار الكلية وهو سعر الصرف الذي يتسم بالمغالاة في بعض البلدان العربية، والتي تمكنها هذه الحالة من التوسع في الواردات الغذائية من دون صادراتها، وبذلك تبطئ من حوافز منتجي الغذاء، باعتبار أن المغالاة في سعر الصرف يعد ضرائب ضمنية على المنتجين المذكورين، مما يقود معه إلى تراجع الإنتاج من الغذاء، إلا أنها تخفض ناقصي التغذية من خلال زيادة العرض ومن ثم خفض أسعاره. ولكن تظهر المشكلة في الأعباء التي يتحملها ميزان المدفوعات نتيجة تزايد حجم الواردات وقيمتها، ويرافق حالة من هذا النوع تزايد البطالة، ولا سيَّما في القطاع الزراعي، وبالتحديد في النشاط الزراعي التصديري حيث إن أسعار الصرف المغالى بها تقود إلى تباطؤ الصادرات من المحاصيل النقدية لعدم قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فضلاً عن أنه يؤثر في انخفاض معدل الربحية للمزارع ذات الإنتاج لأغراض التصدير، وبصفة عامة فإن للبيئة الاقتصادية تأثيراً محسوساً في تحديد سعر الصرف واتجاهه نحو قيمته الحقيقية في الأوساط الاقتصادية الليبرالية أكثر من نظيرتها ذات السياسات التحكمية في مجال الاقتصاد الكلي، ففي الحالة الأخيرة تفقد أسعار الصرف جزءاً من وظيفتها الاقتصادية، وتبتعد من كونها ذات مرونة كافية لتوزيع الموارد وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة. وبذلك تواجه تباطؤاً في استجابة الموارد الاقتصادية الزراعية تجاه ظاهرة الأمن الغذائي في بعض الأحيان، ولا سيَّما في حالة غياب الحالة التنافسية في الأسواق العربية.

وتؤدي «أسعار الفائدة» بوصفها أحد مكونات الأسعار الكلية دوراً مؤثراً في مسألة الأمن الغذائي العربي، إذ يمكن المفاضلة بينها وبين العائد الحدي على رأس المال في المشاريع المنتجة للغذاء، فضلاً عن كونها تعطي دلالة على حركة رأس المال بين الاقتصاد المحلي ونظيره الخارجي، وغالباً ما تأخذ قيمتها بالانحراف عن حالتها التوازنية في حالة سيادة السياسات التحكمية في الاقتصادات النامية. كما يتأثر حجم الفجوة الداخلية من خلال حركة الادخارات والاستثمارات من خلال التغيرات في معدل سعر الفائدة، وذلك يؤثر في خلق فرص

العمل في النشاط الزراعي سواء على صعيد استراتيجية كثافة العمل أو نظيرتها لرأس المال في البلدان العربية النامية أو الأقل نمواً.

ويؤثر «معدل الأجور» بصفته أحد مكونات الأسعار الكلية في مسألة الأمن الغذائي لأنه يعكس الدخل الشخصي للقوى العاملة. وفي حالة عرض العمل المرتفع فإن انخفاض هذا المعدل يؤدي إلى تزايد عدد أفراد المجتمع من ناقصي التغذية، لذا تعمل السياسات في اتجاه تحديد هذا المعدل عند مستوى يفي بالحاجات الأساسية، وذلك من قبل نقابات العمال. ولكن لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب في تحقيق الأمن الغذائي إلا في الآماد القصيرة، ولا سيَّما في البلدان العربية ذات الكثافة العالية في السكان، إذ ـ غالباً في حالة من هذا النوع ـ يعود عرض العمل إلى الارتفاع. وتتحدد الأجور الحقيقية عند معدلات قيمة إنتاجيته الحدية، وفي بعض الحالات تتحدد تلك المعدلات عند مستويات أجر الكفاف في أسواق العمل الزراعي، الأمر الذي يهدد انعدام أمنهم الغذائي بالارتفاع، ويأخذ الفقر بالتزايد. وفي حالة من هذا النوع قد تلجأ الاقتصادات إلى طلب القروض والدخول في مأساة المديونية الخارجية من أجل توفير الحدود الدنيا من الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، أو اللجوء إلى طلب المعونات والمساعدات الغذائية الخارجية التي غالباً ما تتسم بالمشروطية السياسية من قبل الدول المانحة.

ـ ٨ ـ

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نحو مليار نسمة من ناقصي التغذية في العالم، وينتشر العديد منهم في بلدان العجز الغذائي، وتعد مسألة توفير الغذاء من مسؤوليات الحكومات ضماناً لتمتع مواطنيها بالأمن الغذائي، وقد تلجأ الحكومات في بعض الأحيان إلى طلب المساعدات والمعونات من دول الفائض الغذائي، ويتم توزيعها على الأفراد من ذوي الدخل المنخفض في صورة حصص تموينية تتضمن السلع الغذائية الرئيسة. وبذلك تلجأ الحكومات إلى احتكار النشاطات التسويقية المحلية لسلع الحاجات الأساسية لغرض توفيرها في إطار القوة الشرائية للأفراد من منخفضي الدخل، إلا أن هذه الأطروحات تصبح غير ذات معنى أو مبررة اقتصادياً في الآماد الطويلة وعندما تسود حالات نقص الأغذية المزمن في الاقتصادات الأقل نمواً، وعندها تعجز السياسات الحكومية عن الوفاء بهذه الالتزامات الإنسانية، وتظهر آنذاك أهمية المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في توفير الأمن الغذائي العربي.

ولم تظهر المعونات الدولية بصفتها إحدى أدوات تدني عدد الأفراد الذين يعانون الفقر والجوع في البلدان النامية، إنما ارتبطت بالعلاقة بين أسعار الحبوب في الأسواق الدولية بوصفها إحدى دلالات تكاليف الفرصة البديلة للمعونة الغذائية، وبذلك أخذت المعونات من الحبوب بالانخفاض عندما ترتفع الأسعار المشار إليها، والعكس صحيح، كما أخذت الأسواق العالمية للحبوب تعمل وفقاً لآليات «احتكار القلة» لتعظيم أرباح المصدرين من خلال التحكم بحجم

المعونات المذكورة. وقد تأكدت هذه العلاقة من خلال الدراسات الكمية في العديد من الأسواق المذكورة في خلال العقود القليلة الماضية.

بمعنى آخر، إن تقلبات كميات المساعدات الغذائية الممنوحة من دول الفائض إلى دول العجز الغذائي ليس لها علاقة بنمط العجز وعدد ناقصي التغذية، إنما هي إحدى أدوات تضبيط السعر عند مستوى يلائم حجم المخزونات من الحبوب من جانب، وتعظيم ربحية المنتجين (المصدرين) من جانب آخر، فضلاً عن أن توزيع المعونات تحكمه متغيرات سياسية واجتماعية أكثر من تأثرها بنمط الفقر والجوع في دول العالم المختلفة.

ـ ٩ ـ

إن الناظر إلى السياسات، سواء الداخلية أو الخارجية آنفة الذكر، من الزوايا الاقتصادية التحليلية أو فلسفتها البنيوية، يدرك طبيعة التشوهات أحياناً والركود أحياناً أخرى، التي اتسمت بها تلك السياسات على الصعيد العربي بصورة عامة في عالم متغير كانت التنافسية في إطار من الكفاءة الإنتاجية إحدى أهم سماته التاريخية أو المعاصرة، ويؤكد الجزء التالي هذه الأطروحات خلال المدة الزمنية الماضية.

لقد تبنى الحراك السياسي العربي الحديث نظم الحكم الاستبدادية، وأنتج «مشروعاً للحكم» بدلاً من «مشروع للدولة»، وكان ذلك دافعاً لإخفاق «البنى الفوقية» في الاعتماد على برامج للنمو والتنمية الاقتصادية أكثر موضوعية لبناء الدولة والمجتمع العربي، وأنتج بذلك معدلات للنمو لم تتجاوز ٣ في المئة، ولم يتجاوز نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي ٠,٥ في المئة للفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠١٠، واتسم الهرم السكاني العربي بأنه ذو قاعدة عريضة، مما أدى إلى تزايد تدفقات أفراد المجتمع إلى سوق العمل، وأنتج بطالة تجاوزت ١٦في المئة، وتزايدت معدلات الفقر لتبلغ نحو ٤٠ في المئة في البلدان العربية الأقل نمواً في نهاية العقد الماضي.

وتشير دلالات الأمن الغذائي العربي إلى تواضعها، إذ لم يتجاوز «الاكتفاء الذاتي» لأهم المحاصيل الغذائية (الحبوب)، الذي يعكس قدرة قاعدة الموارد الاقتصادية الزراعية لإنتاج هذه السلعة في المدى الطويل، ٥٠ في المئة، وبلغت قيمة «الفجوة الغذائية» نحو ٥٩,٤ مليار دولار في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد أن كانت نحو ١٤,٨ مليارات في بدايته. ويعزى هذا التزايد إلى عوامل عديدة في مقدمتها ارتفاع الأسعار بسبب الأزمة الغذائية، وتزايد الطلب وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي والتزايد السكاني وأخرى غيرها. وقد واجهت الأمة العربية وفقاً لهذه المتضمنات ما يطلق عليه «مخاطر الأمن الغذائي». ويعكس هذا المصطلح مدى القدرة المالية للدولة على استدامة الأمن الغذائي، وقدرت أهميته النسبية بنحو ٢٥ في المئة في البلدان العربية منخفضة الدخل، في حين انخفضت إلى نحو ٤ في المئة في البلدان العربية الريعية في منتصف العقد الماضي. وهذا يشكل بالنسبة إلى المجموعة الأولى من البلدان إشكالية على صعيد السياستين المالية والنقدية

ولم تلقَ «سياسات العرض» من الغذاء ولا سيَّما بالنسبة إلى المحاصيل الأساسية مثل الحبوب اهتماماً كافياً. الأمر الذي أدى إلى تنامي قيمة الفجوة الغذائية العربية، فضلاً عن أن السياسات الاقتصادية لم تولِ مسألة «إدارة الطلب» الاهتمام بما يتناسب مع ترشيد الاستهلاك من الغذاء على الصعيد المحلي. وتطلب هذا الاختلال بين الجانبين زيادة في الواردات من الغذاء أكبر من نظيرتها من الصادرات في إطار «معادلة الغذاء العربية». وبذلك فإن قيمة الصادرات الغذائية لم تغطِّ سوى نحو ثلث الواردات من السلع نفسها، على الرغم من أن العديد من هذه البلدان تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات يقيد إلى حد كبير مقدرتها على الوفاء بقيمة الواردات من الغذاء، من جراء ارتفاع مديونيتها الخارجية وأعبائها.

تشير التشوهات في مؤشرات الأمن الغذائي العربي [...] إلى أنه من الصعب معالجتها وفق برامج الإصلاح الاقتصادي التقليدية في ظل الأوضاع العربية التفكيكية الراهنة [...] أو وفق سيادة المناخ النيوليبرالي في العديد من بلدان العالم.

وقد أنتجت تلك التشوهات سياسات في إطار الأسواق القطرية التي تعد ذات سعات محدودة لا تمكنها من تفعيل مفاهيم نظرية الاقتصاد الجزئي، ولا سيَّما ذلك الجزء المرتبط باقتصادات المشروع (المزرعة). ومن ثم فقدت بعض المشاريع الزراعية قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية نتيجة ارتفاع متوسط تكاليفها الإنتاجية، إذ تحتاج التنافسية إلى بُنى مؤسسية وأسواق متسعة وتكاملية تمكنها من تحقيق كفاءتها الإنتاجية من السلع الغذائية، وهذه المتطلبات تعد شبه مفقودة أو مندثرة في العديد من البلدان العربية، ولا سيَّما الأقل نمواً. وبذلك فقدت تلك المزارع مفاهيم «اقتصادات المشروع» في إطار الأسواق القطرية، وقد أدت هذه البيئة إلى عدم قدرة السياسات العربية في مجال اقتصادات إنتاج الغذاء على مواجهة أزمة الغذاء ونظيرتها الاقتصادية التي سادت في معظم أرجاء العالم في نهاية العقد الماضي. وانعكست على هذه الاقتصادات من خلال ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسة في الأسواق العربية. وقادت بصيغتها النهائية إلى تزايد ناقصي التغذية في المجتمع العربي. ولا سيَّما أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى تراجع في الأهمية النسبية للتحويلات الاجتماعية والدعم السلعي في العديد من البلدان العربية غير النفطية.

وما زاد الأمر سوءاً انخفاض ما يصيب الخمس الأفقر من المجتمع العربي من الإنفاق الاستهلاكي والذي خفض مقدرتهم الشرائية من الغذاء في البلدان العربية الأقل نمواً، التي تتسم بانخفاض ترتيبها وفقاً لمعامل التنمية البشرية. وقد أفرزت تلك السياسات تراجعاً في العديد من المؤشرات المؤسسية، إذ تواضع دليل «الحرية الاقتصادية» للبلدان العربية متوسطة ومنخفضة الدخل، واتسمت معظم البلدان العربية بظاهرة الفساد وتنامي الأهمية النسبية للفقر نتيجة اتساع التباين في توزيع الدخل، فضلاً عن اختلال التوازن البيئي نتيجة عدم كفاءة «السياسات البيئية» في البلدان المذكورة. وقد أظهرت الدراسات أن هناك ارتباطاً بين هذه المتغيرات لتشكل

في مجموعها إشكالية معقدة أمام السياسات الساعية إلى إصلاح اقتصادات الغذاء في البلدان العربية في إطار اقتصاداتها القطرية.

ـ ١٠ ـ

تشير التشوهات في مؤشرات الأمن الغذائي العربي التي أحدثتها مجموعة السياسات خلال الحقبة الماضية، إلى أنه من الصعب معالجتها وفق برامج الإصلاح الاقتصادي التقليدية في ظل الأوضاع العربية التفكيكية الراهنة من ناحية، أو وفق سيادة المناخ النيوليبرالي في العديد من بلدان العالم من ناحية أخرى، ولا سيَّما أن التحول من «عالم متغير» يخضع لـ «الحتمية الاقتصادية للتاريخ» إلى «تغيير العالم» وفقاً لعوامل ومتغيرات تتخذ قراراتها مقدماً للاتجاه نحو النيوليبرالية، سيؤدي إلى خلق القيود أمام تغيرات مستهدفة في اقتصادات البلدان العربية، وبخاصة أن «فائض القيمة الرأسمالي» في إطار النظام النيوليبرالي أصبح مهيمناً على اقتصادات البلدان النامية في العالم للحفاظ على العلاقة غير المتكافئة بينهما، وأوجد تطور الاقتصاد الرأسمالي في الزمن الراهن انفصاماً بين السياسة من جانب، والاقتصاد من جانب آخر في الولايات المتحدة، وأصبحت الأخيرة الإمبراطورية التي تعتمد على السوق بعيداً من الرقابة السياسية (الدولة) إلى حد بعيد. وأصبح أمام الاقتصادات العربية خيار قومي (وطني) ذات بُعد واحد وهو «المشروع النهضوي العربي» لتغيير المسارات التنموية الراهنة نحو برنامج يعمل على إزالة التشوهات السابق الإشارة إليها، والتوجه نحو اقتصاد يأخذ بنظر الاعتبار مسألة التنمية البشرية والإنسانية وتوفير الحاجات الأساسية وإزالة الفقر والبؤس في المجتمع العربي، والخروج من دائرة الركود والتباطؤ إلى حالة التغيير الديناميكي في النشاطات العربية المختلفة التي يعد الاقتصاد أو أمنه الغذائي جزءاً منها، فضلاً عن تزايد مقدرتها على حماية اقتصادها من الهيمنة النيوليبرالية وتطلعاتها التوسعية.

بعبارة أخرى، تصعب معالجة مسألة الأمن الغذائي العربي بصورة منفردة، لوجود ترابطات أمامية وخلفية متعددة بين مختلف النشاطات الاقتصادية، يعد إنتاج الغذاء جزءاً منها، ولهذا أصبح خيار المشروع المذكور مسألة حتمية إن كان الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي العربي □

تصويب خطإ مطبعي

ورد، في افتتاحية العدد السابق من «المستقبل العربي» (العدد ٤١٥)، في السطر الثامن من ص ١١ أن عبد الناصر «رحل عنا قبل أربعين عاماً وستة أعوام» والصواب: «قبل أربعين عاماً وثلاثة أعوام».

التحديات الأمنية للربيع العربي:
من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن

يوسف محمد الصوّاني(*)

أستاذ السياسة والعلاقات الدولية، جامعة طرابلس ـ ليبيا.

مقدمة

يكشف تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة عن الكثير من الدروس التي تم استخلاصها من التجارب الدولية في مجال الانتقال الديمقراطي بشكل عام، وإصلاح القطاع الأمني بشكل خاص. لقد تميزت هذه التجارب بمستويات مختلفة من الفاعلية والنجاح في الدول التي عاشت الصراعات أو بما جرى في الدول التي تخلّصت من الحكم الشمولي عقب سقوط جدار برلين. ولعل ما يمكن استخلاصه هو أن سجل النجاح في الدول التي عاشت وأصيبت بالصراعات، كأفغانستان والعراق ورواندا، هو خليط من النجاح والفشل، وإن كانت أفغانستان والعراق لأسباب عديدة تقدمان أسوأ نموذج قد يكون أبرز مظاهره في ما نراه اليوم من وضع أمني غير مستقرّ في هذين البلدين، بينما أظهرت تجربة الدول الشيوعية السابقة نجاحات أكثر إيجابية.

إن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من التجربة العالمية المقارنة هو أن تحقيق السلام الاجتماعي أولاً، ثم الأمن والأمان، قد يغدو مستحيلاً على المدى الطويل من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون، وتقوم فاعليته على أداء ملتزم به في الممارسة العملية، وبما يكفل احترام الحقوق، علاوة على تميّزه بالشفافية وخضوعه للمحاسبة والمسؤولية. لذلك، فإن التجربة العالمية المقارنة توضح بجلاء أنه لا وجود لمقاربة أو حلول شاملة أو جامعة مانعة تنطبق على كل الحالات، وتناسب جميع الأوضاع، وتستجيب لمختلف التحديات في سياقاتها المتعدّدة. ليس هناك ما يمكن وصفه بـ «خريطة طريق» أو برنامج عملي قابل للتطبيق عالمياً من دون تمييز. إن عملية الإصلاح الأمني، شأنها في ذلك شأن الدمقرطة والتنمية الاقتصادية، محتاجة إلى أن تأخذ في الاعتبار دروس التجربة العالمية، والاسترشاد بأفضل الممارسات العالمية، غير أن النجاح مرهون بمراعاة التنوع الهائل في الديناميات السياسية والثقافة السياسية والتجربة الخاصة بكل بلد. إن تمكّن أية مقاربة من أبسط حظوظ التوفيق هو إدراك الدور الحاسم للأوضاع الاقتصادية

(*) البريد الإلكتروني: youssef.sawani@gmail.com

والديمغرافية، ووعي وتدبّر النتائج المترتبة على اختلاف الطريقة التي تمّت بها الإطاحة بالحكم الدكتاتوري، حيث مارست المؤسسات الأمنية أدواراً قمعية أشبه ما تكون بما تقوم به عصابات الجريمة المنظّمة[١].

إن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من التجربة العالمية المقارنة هو أن تحقيق السلام الاجتماعي أولاً، ثم الأمن والأمان، قد يغدو مستحيلاً على المدى الطويل من دون إقامة نظام أمني يكتسب شرعيته من القانون.

لذلك، فإن هذه المساهمة تتناول التهديدات أو التحديات المرتبطة بعملية التحول من النظم التسلُّطية إلى نظم ديمقراطية والمخاطر أو التهديدات الكامنة في عملية الانتقال، كما تعالج التهديدات الأمنية التي تواجهها بلدان الربيع العربي بشكل عام، وتحلل الديناميات والسياقات المختلفة التي تمثل محدّدات لهذه التهديدات وآفاقها المستقبلية. وتنطلق المساهمة من أن هناك تحديات تتجاوز ما ترتب على الربيع العربي، وهي تتصل جوهرياً بعوامل استراتيجية واقتصادية وديمغرافية. وبينما تتناول المساهمة هذه التهديدات في إطارها العام، فإن التركيز ينحصر أساساً في بلدان المغرب العربي ومصر، حيث تمثل إقليماً مترابطاً تتحكّم فيه ديناميات مشتركة بين أقطاره التي تتأثر أيضاً بما يجري في بلدان أفريقية مجاورة، خاصة في ظلّ ما تشهده ليبيا من حالة انفلات أمني، وغياب واضح لمظاهر سلطة فاعلة، وهو ما له انعكاسات تتجاوز الحدود. إن مواجهة التحديات الأمنية لا تتم فقط بمقاربة إصلاح أو إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية أو العسكرية بقدر ما تتعلق بمقاربة جديدة للأمن وعلاقة الدولة بمكوّنات الأمن الإنساني الذي يعتمد على إدراك للعوامل المختلفة بما فيها أمن الفرد والجماعات ضمن سياقات البيئة الإقليمية أو العالمية.

ومنذ البدء، لا بد من الاعتراف بأن هناك صعوبات نظرية ومنهجية وعملية أيضاً في تحديد التهديدات والأخطار الأمنية. وتنجم هذه الصعوبات عن أن أهم أثر مباشر للربيع العربي هو إحداث تغيّر وتحول في النسق الناظم لمستويات التفاعل والتحليل المختلفة. على المستوى المحلي، تخضع عمليات صناعة القرار السياسي لإعادة صياغة تمر بعملية تنافس وصراع، حيث مبررات أو مسوّغات القوة أو القدرة تمر بعملية تحول وانتقال جذري. وتكشف التطورات أيضاً ضبابية في هرم العلاقة بين المراكز الحضرية والدواخل، وبين المركز والأطراف، وهو ما يتجلى بصورة أكثر وضوحاً في ليبيا. هذه العلاقات هي على قدر كبير من الأهمية والحساسية في صياغة محدّدات التغيير ومحتواه، وإن كانت أكثر تأثراً بميزان القوى الإقليمي الذي يتأثر في المقابل بالتضارب بين الجماعات المنتشرة عبر الحدود والارتباطات والتقاطعات التي تقوم بينها، وخاصة في مناطق الحدود.

---

(١) Omar Ashour, «Finishing the Job: Security Sector Reform after the Arab Spring,» World Politics Review (28 May 2013), <http://www.worldpoliticsreview.com/articles/12980/finishing-the-job-security-sector-reform-after-the-arab-spring>.

هذا يرتبط بمستوى آخر من الصعوبات التي تتصل بتقدير الآثار المحتملة المتوسطة والبعيدة المدى للانتفاضات في الدول المجاورة، مع بروز مناداة ومطالب أقليات كالتبو، والطوارق، والأمازيغ، بحقوق وامتيازات. المسألة الأخرى المهمة التي تتحكّم في تقدير التهديدات أو الأخطار الأمنية، هي أن هناك خيطاً رفيعاً جداً بين الإرهاب والأعمال الإجرامية، حيث يبدو الارتباط وثيقاً بينها، وتعتمد أنشطتها على بعضها البعض اعتماداً متبادلاً، حيث التعاون بين مهرّبو المخدرات وأعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي متشابهين في مجالات جمع الأموال وفرض الأتاوات على القوافل التجارية، كما شهدت الفترة الماضية تصاعداً في أعمال الخطف التي قام بها وسطاء محليون بتوجيه وقيادة أمراء القاعدة[٢].

لقد قاد تجاهل النظم الدكتاتورية للأمن الإنساني وتركيزها على مقاربة واقعية فجّة للأمن وسياساته، إلى إسقاط هذه النظم عندما تعرّضت شرعيتها للتحدّي من قوى التحول السياسي والاقتصادي. لقد أدت المقاربة الأمنية السابقة المعتمدة على أمن الدولة والنظام إلى إنتاج علاقة سلبية الطابع مع المواطنين الذين تعرّضوا باستمرار لانتهاك حقوقهم، ومن ثم إلحاق الضرر بأمنهم الإنساني، وهو ما أدى إلى تآكل شرعية وأمن الدولة والنظام معاً.

إن عملية الدمقرطة المتضمّنة بالضرورة إصلاح قطاع الأمن والقضاء ونظام العدالة، تمسّ بالضرورة أيضاً الحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤية شاملة لا بد أن تشمل دوراً للناس.

أولاً: التحول في ميزان القوى ومصالح الفاعلين

يبدو واضحاً أن الربيع العربي كان نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمي. في السابق كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعلاته على مستوى الفاعلين التقليديين، أي الدول. اليوم نجد أنفسنا أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظّمة والأذرع المسلحة لإثنيات وأقليات، علاوة على تواجد تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، إذ تؤدي ديناميات السياسة الداخلية في كل بلد دوراً يجعل الأمر أكثر تعقيداً. لذلك نجد أن العوامل المتعلقة بـ «النموذج» و«الأيديولوجيا» و«الاقتصاد» و«الإثنية» يجري توظيفها بقدر كبير ومتزايد لتعظيم مواقع الفاعلين. وفي هذه الوضعية المتسمة بالسيولة إلى حدّ كبير، تلجأ كل الأطراف الإقليمية أو الخارجية أو العابرة للإقليم إلى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير.

---

(٢) Laurence Aida Ammour, «New Security Challenges in North Africa after the Arab Spring,» Geneva Centre for Security Policy, GCSP Policy Paper 2012/4, <http://www.gcsp.ch/regional-capacity-development/middle-east-north-africa/publications/gcsp-publications/policy-papers/new-security-challenges-in-north-africa-after-the-arab-spring>.

وفيما لا ينبغي تجاهل استراتيجيات أطراف دولية مختلفة تستخدم كل الوسائل لمضاعفة دورها الإقليمي، سواء بمحاصرة التهديدات أو الحدّ منها، أو توسيع دائرتها، فإن الحلول المناسبة هي التي تنبع من الإقليم بما يستجيب لمراعاة اعتبارات الديناميات السياسية الداخلية في الدولة، ومصالح الأطراف جميعاً. ينبغي أن تتضمّن الحلول معالجة الاحتمالات المختلفة لإثارة نزاعات وبروز القضايا الترابية أو الحدودية، وهو ما اتضح في حالة ليبيا والجزائر ومصر حتى الآن، والذي يزيد تنوع وتعدد الفاعلين من آفاق تطورها الخطيرة. يجري هذا في بيئة وسياق ما يمكن وصفه بالحرب الباردة العربية الثانية التي أنتجها الربيع العربي الذي قسّم المنطقة إلى مجموعة أولى من الدول التي يمكن وصفها بالثورية، ومجموعة ثانية هي الدول الإصلاحية، والمجموعة الثالثة هي دول أقوى، ولكنها مضادة للتغيير، أو هي دول الثورة المضادة[٣].

هذا السياق الإقليمي لن يكون محفزاً على إصلاح النظم والمؤسسات الأمنية والقضائية والحقوقية، وتأسيس ثقافة جديدة تعتمد القيم الديمقراطية. إن انعكاسات هذه الحرب الباردة تبدو واضحة للعيان من خلال ما تشهده دول الربيع العربي من تهديدات وتحديات وعدم استقرار أمني ينتج من الصراع بين قوى سياسية وحزبية ترتبط بالخارج، وهو ما يبرز في أنشطة السلفية والحركات الجهادية والقاعدة والاتجاهات السياسية أو الحزبية المواجهة لها، وهو ما يجعل الدولة ومؤسساتها محل تساؤل لناحية الشرعية، وخاصة تحدّي شرعية تفرّدها بالحق في استعمال العنف أو القوة وتحقيق الأمن. هنا يبرز بوضوح تحدّي جماعات سلفية وخاصة في تونس وليبيا للسلطات الانتقالية، ورفض الميليشيات المسلحة الخضوع لها، رغم حرص السلطات على مغازلة هذه الجماعات. ويتضح هذا أيضاً في مصر، حيث المناداة، بل المباشرة في تشكيل جماعات شرطية أو ميليشيات أمنية تابعة لأحزاب إسلامية، فيما تنتشر في البلدان الثلاثة مظاهر مخيفة للعنف السلفي الذي تسعى السلفية الجهادية إلى إرسائه بتعلة حماية الدين الإسلامي أو لغير ذلك من الحجج الواهية.

إن عملية الدمقرطة المتضمّنة بالضرورة إصلاح قطاع الأمن والقضاء ونظام العدالة، تمسّ بالضرورة أيضاً الحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة ضمن رؤية شاملة لا بد أن تشمل دوراً للناس من الأسفل إلى الأعلى. إن ذلك شرط ومقدمة أساسية لاستعادة الثقة أو بنائها، كما هو شرط لوجود ثقافة عامة شعبية تدعم كل ذلك بتمكين المجتمع المدني من تأدية دور منتج ومثمر يسهم بفعالية في خفض علاقة التوتر بين الدولة والمجتمع. ولا يخفى على أحد الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة على الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي عمق أفريقيا، لذلك كانت وستظل دائماً ميداناً للكثير من المصالح المتنافسة لعدد من الفاعلين. لذلك لا بد من التنبيه إلى احتمالات تأثر الإصلاح

---

(٣) مارك سدرا، «تحول القطاع الأمني في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: تقرير خاص صادر عن معهد السلم الأمريكي،» مجموعة الخدمات البحثية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=news&file=article&sid=276>.

بالمساعدة الخارجية المعبّرة عن المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية. إن محاولة التأثير في عملية إصلاح القطاعات الأمنية، وخاصة في دولة غنية بالنفط كليبيا، التي لديها السلاح، وقامت وستقوم بمشتريات دفاعية وأمنية، سيكون خطيراً من ناحية كيف ستنظر الأطراف المعنية إلى الأمر، الذي يمكن أن يصنّف كإمبريالية جديدة، ويؤجج أيضاً الصراع السياسي الأيديولوجي الداخلي[٤].

ثانياً: الربيع العربي والتهديدات الأمنية المرتبطة بالانتقال الديمقراطي: منطلقات أساسية

إن التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي، كالنمو الديمغرافي، وبطالة الشباب، وضعف أو فشل مؤسسات الحوكمة، والحاجة إلى هياكل وبنى أمنية تقمع مثلما تحمي، هي تحديات وتهديدات حقيقية وخطيرة.

تشمل التهديدات أو الأخطار الأمنية خلال المرحلة الانتقالية طائفة واسعة من المسائل، بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان، كما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشّة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها، من ثم، لخطر التحول إلى دولة فاشلة[٥]. تشمل التهديدات والتحديات أيضاً ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته أو تمثلاته في صراعات مناطقية أو قبلية، كما في ليبيا أيضاً، وإن كان ما جرى في سيناء المصرية يقع في السياق ذاته تقريباً. يتضح هذا كذلك في الصراعات السياسية أو الحزبية والأيديولوجية التي، رغم إعلان أطرافها عن الالتزام بالديمقراطية، اختارت ساحة للصراع تجاوزت قيم الديمقراطية وقواعدها لتجرّ المجتمعات، كما في مصر وتونس وليبيا على السواء، إلى دائرة استقطاب طائفي أو مناطقي أو ديني أو جهوي. إن انهيار مؤسسات الدولة، وعلى الأخص ما حدث في ليبيا، أو تعرّضها لضغط سياسي وشعبي عرّضها للضعف والشلل شبه التام، كما في مصر وتونس، يتضمن أكثر من تهديد أمني. غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعيات متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي.

---

(٤) Eberhard Kienle, «The Security Implications of the Arab Spring,» Geneva Centre for Security Policy, GCSP Geneva Paper – Research Series n°10 (January 2013), <http://www.gcsp.ch/regional-capacity-development/publications/gcsp-publications/geneva-papers/research-series/the-security-implications-of-the-arab-spring>.

(٥) فريدريك ويري، «تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا،» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، <http://carnegieendowment.org/files/Fulltext.pdf>.

لذلك، في الوقت الذي تظلّ ليبيا بحاجة ماسة إلى إثبات الدولة أو السلطات الانتقالية شرعيتها وسيطرتها على مصادر العنف والقوة، أحدثت الأزمة الليبية أيضاً أزمات وتحديات وأخطاراً أمنية ذات أبعاد تجاوزت المحلي لتطال البلدان المجاورة، ولتزيد من هشاشة الأوضاع، وتضاعف التهديدات الأمنية في كل دولة على حدة، وفي المنطقة بكاملها. إننا نقرأ يومياً عما ترتب على انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا من انتشار السلاح وتهريبه لأغراض سياسية، علاوة على تجارته غير الشرعية التي تزيد من خطورة التهديد الذي تمثله جماعات متشددة، إضافة إلى ما تتضمّنه مسألة الهجرة غير الشرعية من أخطار وتهديدات متواصلة جعلت الاتحاد الأوروبي يعقد لقاءات متواصلة استجابة لجرس الإنذار لبحث هذه التداعيات على فضائه وأعضائه[٦].

وإذا ما تمت الاستفادة من شبكات الترابط القائمة بين البلدان العربية المعنية، وتم التدبر بحكمة مناسبة، فلن تتخفى المعالجات وراء أجندات سياسية، لأن تدابير معالجة التهديدات الأمنية لا بد من أن تدرك الثمن الباهظ للاستمرار في مقاربة أمنية أو بوليسية أو ذات أهداف سياسية انتهازية. لا بد من الاعتراف بأهمية وأولوية الأمن الإنساني الذي يضع الشعب أو الناس أولاً، وأن أمنهم هو جزء لا يتجزأ من أمن الدولة أو الأمن القومي الذي يرتبط بالأمن الإقليمي والعالمي أيضاً. إن مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب البادرة أصبح أكثر شمولاً، ويقوم على العنصر الإنساني كمقياس وحاكم للأمن. فالفرد أصبح معياراً للأمن ومرجعاً للمقاربة الأمنية، وهو ما يتحدّى فكرة سمو أو تفوق مركز الدولة ـ المؤسسة العسكرية في إطار التنظير للأمن. ومع وجود اختلافات بشأن تحديد المقصود بالأمن الإنساني، إلا أن هناك اتفاقاً بتكامله مع حقوق الإنسان وتمكينه وشموله لدائرة واسعة من المقوّمات تشمل الاقتصاد، والأمن البدني، والبيئة وغيرها من التهديدات التي قد يواجهها البشر كأفراد وكأعضاء في وحدات اجتماعية مختلفة، وفي مقدمتها الدولة.

إن دراسة أسباب ثورات الربيع العربي، وما ترتب عليها، تبيّن لنا الحاجة إلى إصلاح المؤسسات ذاتها التي دعمت النظم الدكتاتورية التي استهدفها الربيع العربي بالإسقاط. إن القيام بعمليات الإصلاح والتغيير يختلف من حالة إلى أخرى، إذ بينما هناك أهمية راسخة للجيش في مصر، فإن البوليس وقوات الأمن هي التي تتفوق في تونس، بينما تبرز الميليشيات المسلحة كأهم فاعل أو دينامية في ليبيا. وفي كل الحالات، فإن ذلك يتصل بالجهد المضني اللازم لإحداث التغيير في الممارسات في هذه المستويات المختلفة من الأمن والعسكرة. غير أنه من المفيد أن يتم التنبُّه إلى أن أية عملية إصلاح ستكون محفوفة بالمخاطر والتعرض للمقاومة السلبية أو المباشرة لقادة المؤسسات أو أفرادها إذا اقتصرت على إلغائها أو تسريح منتسبيها. إن أهم شروط النجاح هو أن يتم إشراك المسؤولين في القطاعات الأمنية والعسكرية في صياغة الاستراتيجيات الوطنية والتخطيط المتعلق بمستقبل هذه المؤسسات.

---

(٦) محمود جبريل، «التحديات الأمنية في حوض المتوسط،» موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، <https://www.facebook.com/notes/>.

لا شك في أن إشراكاً من هذا النوع سيمهّد الطريق بأن يقوم هؤلاء وخلفاؤهم في المستقبل بالدور المناسب في دعم التحول الديمقراطي، وبالتالي المشاركة في دعم الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك بما يقتضيه النظام الديمقراطي[٧].

ثالثاً: التهديدات الاقتصادية

إن سوء الأحوال الاقتصادية يساهم في مضاعفة التحديات الأمنية الناجمة عن التغيّرات السياسية الاجتماعية، وزيادة حدّة الأخطار التي كانت موجودة سابقاً في الإقليم. وباستثناء ليبيا التي تتوفر على قدرات مالية تمكّنها من الاستجابة لإملاءات حياة السكان، فإن مصر وتونس تواجه صعوبات جمّة ومشكلات لا حصر لها على جبهة الاقتصاد. هناك قدر من المشكلة له صلة مباشرة بطبيعة ما ورثته النظم الجديدة، لكنه أيضاً متصل بعدم القدرة على صياغة سياسات اقتصادية مغايرة لتلك التي أدت دوراً أساسياً في إيقاد نار الثورة أصلاً، وهو ما يعبّر عنه تماماً قيام الشاب التونسي عادل الخذري بإحراق نفسه يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣ في شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة تونس في مشهد يستحضر ما قام به محمد البوعزيزي في عام ٢٠١٠، وهو ما أطلق شرارة الثورة ضد نظام بن علي. إن هذه الأوضاع تقود إلى إحداث ضبابية بشأن امتدادات وحدود التحولات الجارية، وهذا في مجمله يجعل عملية الاستقرار أكثر تعقيداً محلياً وإقليمياً. وبينما جعل الربيع العربي كل بلد منشغلاً بهمومه الداخلية، ولا يفكر في ما يمكن عمله معاً، فإن النظم الجديدة، خاصة لنزعتها الإسلاموية ولتقاربها الحزبي، ينبغي أن تفكر في تصميم استراتيجيات جديدة وبناء تحالفات جديدة على أسس مختلفة لا تنتصر فقط للمصالح الحزبية أو الأيديولوجية التي تجمعها.

مع ذلك، لا يبدو في الأفق ما يبشر بحلّ مشكلات البطالة، وبطء النمو، وتزايد العجز في الميزانيات، وتدهور الحسابات الجارية، وتسارع التضخم، وكل مساوئ اقتصاد الريع أيضاً. هذا مع تواصل مظاهر حالة اللايقين على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية، وتزايد معدلات الإنفاق، وانخفاض الإيرادات، الأمر الذي اضطر مصر وتونس إلى الاستدانة، وضاعت على ليبيا فرص الاستفادة من عشرات المليارات من الدولارات في تحقيق إعادة الإعمار والتنمية، وسط تقارير واعترافات لمسؤولين عن الفساد والاختلاسات وهدر الميزانيات الضخمة[٨]. إن هذا يتصل تماماً بالحاجة إلى إدراك أن تطوير وإصلاح القطاع الأمني يرتبط بالتطور الاقتصادي أيضاً، ذلك أن هذه العملية تتضمّن إنفاقاً حكومياً كبيراً، بلا شك، وخاصة لتطوير البنى التحتية أو إعادة إعمار وتأهيل مؤسسات الأمن التي تعرّضت للتدمير جزئياً في مصر وتونس، وتعرّضت

---

(٧) يوسف الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، محرران، **الربيع العربي: الانتفاضة والثورة والإصلاح السياسي** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٣).

(٨) عن اقتصادات الربيع العربي انظر: محمد مبروك، «اقتصاد الربيع العربي: المشكلة والحل،» الأهرام اليومي، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1004187&eid=1310>.

للتدمير الكلي تقريباً في ليبيا. كما يتضمن الإصلاح عملية توظيف أو تشغيل الطاقات البشرية، وهي تعزّز من دور هذا القطاع كمشغل رئيسي من بين مؤسسات الدولة يستوعب مئات الآلاف من السكان. تثير عملية إصلاح القطاع الأمني بعداً آخر يتصل بأسباب الثورات ذاتها، ولكنه ذو أهمية اقتصادية أيضاً. لقد عبّرت المؤسسات الأمنية في السابق عن هيمنة مقاربة مركزية هي جزء من مركزية تجاهلت المحليات على جميع المستويات، وهمّشت الأطراف. لذلك، فإن التحدّي هو المزاوجة بين أمن وطني جديد بهيكليات وطنية مركزية لا تتجاهل أهمية ودور مؤسسات وآليات الحكم على المستوى المحلي.

رابعاً: التهديد الديمغرافي

تشترك بلدان الربيع العربي في مواجهة الأخطار والتهديدات النابعة من طبيعة بناها الديمغرافية[٩]. إن هذه الدول تشترك في أن بناها السكانية تتميز بسيطرة فئة الشباب (٦٠ بالمئة من سكان مصر هم من الشباب، وفي تونس تبلغ النسبة ٥٢ بالمئة، وهي في ليبيا ما بين ٥٠ و٥٥ بالمئة)، لذلك تواجه احتمالات عالية من الصراع الأهلي، ومن ثم فرصاً أقل من الحوكمة الديمقراطية، إذا لم تتمكن النخب المسيطرة من الاستجابة للانعكاسات والتمثلات العميقة الأثر لهذه البنى. يتصل ذلك بقدر أو آخر بالقدرة على معالجة السقف أو المستوى العالي من التوقعات التي نجمت عن الثورات، وأيضاً عن الوعود البرّاقة التي أطلقتها القوى السياسية الجديدة من دون إدراك لحقيقة وأبعاد أطراف المعادلة الاقتصادية[١٠]. مع ذلك، لا بد من الإقرار بأن التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي، كالنمو الديمغرافي، وبطالة الشباب، وضعف أو فشل مؤسسات الحوكمة، والحاجة إلى هياكل وبنى أمنية تقمع مثلما تحمي، هي تحديات وتهديدات حقيقية وخطيرة، بحيث إن مجرد التقدم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا يمكن أن تقدم آلياً حلاً لهذه المشكلات بما يحقق الأمن والاستقرار. إن القيام بإصلاح مؤسسات الأمن، وإجراء الانتخابات، يمكن أن يشكل مقدمة لتوترات سياسية جديدة ما لم يتم إيلاء اهتمام مناسب لهذه التهديدات الكلية الطابع.

خامساً: تحديات إعادة بناء المؤسسات

بداية، لا بد من الإشارة إلى حقيقة أو ظاهرة تشترك فيها بلدان الربيع العربي، وهي أن قوات الأمن في كل الدول تتسم بالتعقد الشديد، فيما تبقى هياكلها وبناها التنظيمية والسلطوية غير واضحة، وهو أمر يجعل الإصلاح أكثر صعوبة. من المهم أيضاً الإشارة إلى الطبيعة السياسية

(٩) Barry Mirkin, «Arab Spring: Demographics in a Region in Transition,» Arab Human Development Report, <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/ahdr%20eng%20arab%20spring%20mirkinv3.pdf>.

(١٠) الصواني ولاريمونت، محرران، **الربيع العربي: الانتفاضة والثورة والإصلاح السياسي**.

المركّبة لعملية إصلاح الأمن، فهذه ترتبط بشكل وثيق بإصلاح المؤسسات، وبالثقافة الأمنية بها ولدى منتسبيها، مثلما تتصل بالثقافة العامة. ويجدر التشديد أيضاً على الترابط المحكم بين هذه الأبعاد وتلك المتصلة بإصلاح النظام القضائي والعدالة الانتقالية(١١). إن هذا الأمر يبيّن عمق التحدّي الحقيقي الذي تتضمّنه أية عملية إصلاح أمني لا بد أن تتحدد بالطريقة والشروط والأهداف التي ينطوي عليها تحقيق عدالة انتقالية في الوقت ذاته الذي يجري فيه إصلاح الأمن أو التقرير بشأن إيلاء الأولوية إلى أحد الهدفين، مع مراعاة أن لكل عملية سياسية فائزين وخاسرين، وخاسرين محتملين، وهو ما يحكم مصير السلم الاجتماعي في هذه البلدان. إن مسألة العدالة الانتقالية هي بلا شك أكثر تعقيداً مما يبدو، وهي ليست مجرد إدارة انتقالية، وان لم تكن جزءًا من إصلاح القطاع الأمني، فهي ترتبط به على نحو أكثر تعقيداً مما يبدو للوهلة الأولى.

من الحكمة تجنّب الآثار السلبية الناجمة عن إخضاع الهيئة القضائية لسياسات اللحظة وتصفية الحسابات، بحجج العزل السياسي لمن يعرفون بأزلام النظام السابق.

إن العدالة الانتقالية وثيقة الصلة بالسلم الأهلي، وبما يعرف بالمصالحة الوطنية، وهو ما يتجاوز حلّ المسائل الصعبة المباشرة ليصيب ليس المسائل العاطفية فقط، بل يتضمن أيضاً الحاجة إلى موازنة بين الرغبة في تطهير مؤسسات الدولة، وخاصة المناصب الرئيسية، والحيلولة دون احتلالها من قبل أفراد فاسدين أو مرتبطين بممارسات قمعية أو إجرامية ضمن النظام القديم، وما قد تتضمنه سياسات تتوسع في هذا الاتجاه. لذلك، هناك خطر ظاهر في تعميم العزل السياسي على فئات واسعة بشكل غير محدد وفضفاض، وما يحمله من آفاق خلق أقلية مظلومة جديدة، ذلك أن أي شيء تفوح منه رائحة الانتقام سيكون له أثر عكسي، كما قد يعرّض البلاد إلى خسارة خدمات أعداد كبيرة من القادرين، بما يؤثر سلباً في قدرة الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية(١٢).

إن الحاجة أكيدة وظاهرة، خاصة في ليبيا، للقيام بإصلاحات تتضمّن تصميم وتنفيذ برامج تدريب لرجال الأمن حتى يصبحوا قادرين على القيام بمهامهم بشكل احترافي وقانوني. التدريب لا بد من أن يتضمّن تطوير القدرة على القيام بتحقيقات حقيقية، إضافة إلى العمل الفعلي المباشر على جعل جميع السجون تحت إدارة وسيطرة وزارة العدل. وتبيّن الخبرة في ليبيا الحاجة إلى تدريب المحامين والقضاة على الدفاع عن موكليهم. وتبقى إحدى المسائل الأساسية للإصلاح هي القيام بعملية واسعة لحصر وتصنيف وتقييم مجموعة القوانين والتوجيهات المؤسسية، لتحديد مدى ملاءمتها وقدرتها على توفير المعايير الدولية، ومدى تضمُّنها ما يكفي

(١١) محمد شوقي بنيوب، «العدالة الانتقالية،» ورقة قُدِّمَت إلى الحلقة النقاشية عن العدالة الانتقالية التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في حزيران/يونيو ٢٠١٣.

(١٢) سدرا، «تحول القطاع الأمني في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: تقرير خاص صادر عن معهد السلم الأمريكي».

لتقديم حماية كافية لحقوق الإنسان في الوقت ذاته الذي توفر فيه صلاحية للمؤسسات الأمنية ضمن القانون. وبقدر ما يبدو إصلاح مؤسسات العدالة في ليبيا ضرورياً، فإن من الحكمة تجنّب الآثار السلبية الناجمة عن إخضاع الهيئة القضائية لسياسات اللحظة وتصفية الحسابات، بحجج العزل السياسي لمن يعرفون بأزلام النظام السابق. إن هذا ضروري بالذات في الوقت الذي يجري فيه العمل لانتخاب هيئة صياغة الدستور.

تبدو الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة ومعرّضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات التي تعكس تحدّي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى.

إن إصلاح أو إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية هو التحدّي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطير، وهو الخطوة التي لا تسبقها أية خطوة أخرى لضمان النجاح في إرساء قواعد النظام الديمقراطي. لكن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على توفير وتحسين فرص التعليم والتدريب والعمل، وخاصة للشباب. إن النظام الديمقراطي لن يتحقق في غياب الدعامتين المذكورتين: الاقتصاد، والأمن. إن ذلك يؤكد الحاجة إلى تطوير قدرات هذه المؤسسات الحرفية، وتقوية نظم الضبط والإدارة والمراقبة والمحاسبة، حتى يمكنها العمل بمسؤولية في ظل نظام يتجه إلى الديمقراطية. ولا شك في أن مجمل العملية الانتقالية في بلدان الربيع العربي مرهون بالتقدم في مواجهة وتجاوز التهديدات الأمنية القائمة والمحتملة. إن ذلك يحتاج بالتأكيد إلى سياسات تختلف بين هذه الدول بحسب الأوضاع القائمة التي نتجت أيضاً من الطريقة التي تم بها إسقاط النظم الدكتاتوري في كل منها. كما لا ينبغي تجاهل أهمية الارتباط بين نجاح الإصلاح ومدى قدرة دول المنطقة على تطوير مقاربات وسياسات مناسبة للتعامل مع جيرانها، ونزع فتيل التوتر من النزاعات الإقليمية، وهو ما يعني ضرورة العمل على الحيلولة دون تحولهم إلى أعداء[١٣].

سادساً: التحدي الأمني في ليبيا: الفوضى، الحرب الأهلية، أم استدعاء التدخل الأجنبي؟

شبّهت **نيويورك تايمز** الوضع الأمني في ليبيا بصراع الميليشيات في لبنان إبان الحرب الأهلية، وأن زعماء الكتائب والميليشيات المسلحة حوّلوها إلى إقطاعيات لها حكم شبه ذاتي. إن هناك تماثلاً بين الواقع وعناصر من الصورة التي رسمتها الصحيفة الأمريكية، فالعديد من زعماء

(١٣) يوسف الصواني، «المغرب العربي زمن الربيع العربي: السياقات الكونية وإعادة الاعتبار للسياقات الإقليمية والمحلية،» ورقة قُدِّمَت إلى منتدى الجزيرة السنوي السابع. انظر: «في ختام منتدى الجزيرة السنوي السابع: التحديات الأمنية في دول الربيع العربي،» الجزيرة نت، ٢٠١٣/٣/١٨، <http://www.aljazeera.net/news/pages/f3511539-8794-45b4-8fd6-e17f5f130b24>.

الكتائب المسلحة يمارسون أدواراً تتصل بالسلاح، وبالمال، وبالسياسة معاً. ومع ضرورة وأهمية التمييز بين الثوار الحقيقيين الذين امتشقوا السلاح للثورة وحماية للبلاد، وحقيقة أن معظمهم إما انضم إلى مؤسسات الدولة أو عاد إلى الحياة المدنية، يتناقل الناس قصص التنافس بين قادة المجموعات المسلحة في السيطرة على مصادر الثروة المالية ومقدرات للدولة، وفي الانتماء إلى قوى سياسية أو دعمها، علاوة على تشكيل أحزاب وحركات سياسية.

كان لتشجيع المجلس الانتقالي على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة، أن أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة بدعم المجلس الانتقالي، بينما ظهرت أيضاً جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابات، مستغلة المناسبة وغياب أية سلطة فاعلة تحتكر استخدام السلاح... هكذا بدل الحدّ من السلاح أو جمعه، ازداد تداوله، وتم تشكيل فصائل جديدة بعد إعلان تحرير البلاد من حكم القذافي، وزاد من تشجيعها اللجوء إليهم للحراسة أو الأمن، فأصبحوا أكثر تمسكاً بالدور الجديد بعد أن تذوّقوا طعم القوة والمزايا أو بالحصول على أموال وممتلكات. والحكومة الانتقالية زادت الوضع سوءاً بالتأخر في تنفيذ برامج ذات رؤية لإدماج الثوار والمسلحين، واكتفت بتنفيذ برامج ريعية توزيعية بصرف مبالغ مالية للمسلحين الذين بدأوا يفرضون وجودهم، ويهددون الحكومة ويرغمونها في أحيان كثيرة على الرضوخ لمطالبهم، أو بالدعوة إلى نظام امتيازات يعيد إلى الأذهان ممارسات نظام القذافي في تمييز مؤيديه من باقي الشعب.

تبدو الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة ومعرّضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات التي تعكس تحدّي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى، كما تعبّر عن رغبة في إدامة مرحلة الثورة، وتأجيل بناء الدولة، والتمسك بالشرعية الثورية، وما تتضمنه من أوضاع استثنائية[١٤]. إن النجاح سيعتمد بشكل حاسم على القدرة على نزع سلاح الميليشيات، ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية والأمنية، بحسب الأحوال. مصر وتونس لن تقدرا على مواجهة تهديداتها ما لم تتوصل المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى رؤية، وتنتج قناعة واضحة بالعمل في مجتمع هو الآن أكثر حرية من ذي قبل، مثلما يرتبط الأمر بضرورة إدراك القوى السياسية الفاعلة بأن الاستمرار في تجييش الرأي العام ضد هذه المؤسسات، وإن حقق غايات حزبية أو سياسية مؤقتة، فإنه يحمل في طياته خطراً أعمق يتجاوز أية انتهازية سياسية[١٥].

---

(١٤) انظر تحليلاً مناسباً في: طارق راشد عليان، «دولة الميليشيات: خريطة انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا،» المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (القاهرة)، <http://rcssmideast.org/reviews/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1/%d8%b5%d8%b9%d9%88%d8%af-%d9%85%d8%aa%d9%86%d8%a7%d9%85%d9%8d.html>.

(١٥) «شباب ليبيا المسلّح: سياسات عهد القذافي الاقتصادية والفساد، تحاصر البلاد،» **واشنطن بوست،** ٢٠١٣/٣/١٣، <http://www.washingtonpost.com/business/libyas-militarized-youth-gadhafi-era-economic-policies-corruption-besiege-economy/2013/03/13/c1b785b8-8c0a-11e2-af15-99809eaba6cb_story.html>.

سابعاً: ليبيا: التهديد الأمني يتجاوز الحدود

إن أكبر تهديد في الواقع يتصل بالفشل في عدم التوصل إلى توافقات حول التوجّهات والمسائل الرئيسية المتصلة بالانتقال الذي يبدو مهدداً باستمرار الانتهازية السياسية لأطراف اللعبة الداخلية.

بقدر ما ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح أيضاً الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد. يصدق هذا بشكل واضح على السياقات الداخلية، وفي تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لكنه يبرز أيضاً على المستوى الإقليمي، ذلك أن إسقاط نظام القذافي هزّ ميزان القوى الذي كان قائماً بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل. هذا التغيير أدى إلى إعادة إبراز معضلة المركز ـ الأطراف، وفتح آفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الأفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة المخدّرات والسلاح والبشر، علاوة على الأعمال الإرهابية، كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. لقد قادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، وهو ما يتصل في بعض جوانبه بالدور الذي كانت تؤديه ليبيا والقذافي شخصياً في تحريك النزاعات في الصحراء باستخدام الأقليات في الإقليم لأغراض التهديد أو الإسكات، مثلما كان الأمر مع الطوارق والتبو. لذلك نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح الآن عبر عمليات التعبئة وتحريك السكان الطامحين إلى المشاركة، وإلى تجاوز ما عانوه من تهميش. إن غياب الدعم الذي كان يقدمه القذافي إلى جماعات إثنية وقبائل ومناطق مجاورة التي كانت تعتمد على الدعم المباشر والاستثمارات الليبية، يجعل هذه الجماعات الدائمة التمرد أكثر استعداداً لذلك، وهو موقف يتعزز بفعل ما تواجهه من مخاطر وصعوبات وفقر وانعدام أبسط مقوّمات الأمن الغذائي، والهبوط الحاد في مستوى معيشة هذه الجماعات، وما نتج منه من ارتفاع مؤشرات الهجرة بشكل حاد أيضاً[١٦].

أدى الربيع العربي، كما ترجم في الحالة الليبية، إلى تمكّن جماعات إرهابية عابرة للحدود أيضاً من التمتع بالتأثير الأيديولوجي والقوة المادية، وهو ما سمح للقاعدة بالذات بالتفكير، وربما القيام عملياً، في جعل أفريقيا مركزاً لها. لقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا، إضافة إلى ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات، إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب أفريقيا، واستغلال القاعدة لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المناطق، واستغلال الأوضاع الحالية، وخاصة في ليبيا. لقد بيّنت التقارير، خاصة بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي، ومقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنس، وحادثة مركب الغاز

---

(١٦) Ricardo René Larémont, «After the Fall of Qaddafi: Political, Economic, and Security Consequences for Libya, Mali, Niger, and Algeria,» International Journal Stability of Security and Developpment, <http://www.stabilityjournal.org/article/view/sta.bq/90>.

الجزائري، أن عدداً من قادة القاعدة يتواجدون في هذا البلد، ويستغلون الفرص القائمة للتبادل والعمل المنظّم والدعم بين تنظيمات القاعدة في ليبيا، ونيجريا، والصومال، ومالي، وأخيراً في كامل غرب أفريقيا، وصولاً إلى خليج غينيا.

خاتمة

تشترك ليبيا مع أقطار عربية أخرى في مواجهة تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي، والخوف من الانحدار إلى العنف، والعجز الاقتصادي، والانقسام السياسي والديني، وانهيار السلم الاجتماعي برمته[١٧]. وتشدّد تقارير كثيرة على الأخطار المحدقة بالمنطقة، وهو ما يبرز الحاجة إلى رؤية أكثر عمقاً وشمولاً بما يتجاوز الجوانب الشكلية أو التقنية لإصلاح مؤسسات الأمن. ويمكن هنا الإشارة إلى ما جاء في تقرير نشره المعهد الأمريكي للسلام، يستشرف مستقبل المنطقة بعنوان «الشرق الأوسط في عام ٢٠١٣: وعود وكثير من المخاطر». يقرر الكاتبان أن عام ٢٠١٣ سيشهد تحديات أكبر كثيراً مما سبق، فـ «الثورات العربية مهدت الطريق إلى انقسام سياسي أعمق، ومشاكل اقتصادية أكبر، وانعدام أمني خطير. وما يزيد من تأزم وضع المنطقة هو عدم ظهور حلول وشيكة في الأفق»[١٨].

ضمن هذه السياقات، تطل تحديات أخرى تتعلق بمسائل الحكم والعدالة والمصالحة بشكل عام في كل الدول من دون استثناء. إن النجاح في الاستجابة للتحديات والتهديدات الأمنية لن يتحقق بمجرد إصلاح أو إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية بمستوياتها المختلفة، على ما لذلك من أهمية واضحة. إن أكبر تهديد في الواقع يتصل بالفشل في عدم التوصل إلى توافقات حول التوجّهات والمسائل الرئيسية المتصلة بالانتقال الذي يبدو مهدداً باستمرار الانتهازية السياسية لأطراف اللعبة الداخلية. إن أحد أهم محدّدات النجاح يتعلق بالتنبّه إلى ما يبدو من صراع على الهوية بين من يوصفون بالإسلاميين بأطيافهم المتعددة، والعلمانيين، وبسعي إلى ممارسة سياسات الإقصاء والاستبعاد والتهميش على نطاق واسع، وهو ما يضعف القدرة على خلق أي إجماع بشأن التغيير السلمي وروافعه الأساسية من انتقال ديمقراطي وإصلاح لمؤسسات الأمن، وإرساء مصالحة وطنية، وتحقيق العدالة الانتقالية وآلياتها. فقط إذا ما تم مراعاة هذه الاعتبارات، يمكن لأي تغييرات تجري في القطاع الأمني أن تؤدي دوراً دافعاً معزّزاً للربيع العربي ليحقق أهدافه على الأمد الطويل □

---

(١٧) حول مؤشرات كلفة عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي، انظر: فوزي بن دريدي، «التكلفة الاجتماعية لعدم تجسيد المغرب العربي،» في: مصطفى المرابط [وآخرون]، **تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)، ص ٥٤ ـ ٥٩.

(١٨) انظر ترجمة عربية للتقرير منشورة في: روبن رايت وجاريت ندى، «مخاطر متصاعدة: توقعات أمريكية لأوضاع دول الربيع العربي في عام ٢٠١٣،» المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (القاهرة) (٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، <http://rcssmideast.org/reviews/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1/%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%b7%d8%b1-%d9%85%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%b9%d8%af%d8%a9.html>.

الدراسات المستقبلية:
ماهيتها وأهمية توطينها عربياً(*)

محمد إبراهيم منصور(**)

مدير مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط،
ومؤسس ومدير مركز الدراسات المستقبلية في مجلس الوزراء المصري.

مقدمة

تطور مفهوم المستقبل، كما تطورت النظرة إليه، مع تطور الفكر البشري، من نظرة ترى المستقبل «قدراً محتوماً» رسمته وخطّطت له قوى خارقة لا يمكن تجاوز تخطيطها بأي حال من الأحوال، ولا يملك الإنسان حيالها خيارات تُذكر، إلى نظرة تنطلق من مبدأ الصيرورة وقدرة الحياة على التجدّد، وترى في المستقبل بعداً زمنياً يمكن التحكّم في صورته. فنحن ـ كما قال بريغوجين (Prigogine) ـ «لا نستطيع التكهن بالمستقبل، لكننا نستطيع صناعته»[1].

وقد أتاحت الحالة الراهنة ـ طبقاً لماكهايل (McHale) ـ للمعرفة الإنسانية والعلمية والتكنولوجية للإنسان قدرة هائلة «لاختيار مستقبله الجماعي والفردي»[2] على حدّ سواء، فليس ثمة مستقبل «إلا كما نريده نحن»[3]، وكل كائن حيّ ـ كما يقول جان بول سارتر ـ «يخلق مستقبله وعليه أن يتحمّل المسؤولية كاملة عن هذا الخلق»[4].

وقد رصد كورنيش ـ في مطلع السبعينيات من القرن العشرين ـ تغيّريْن مهميْن في نظرة الناس إلى المستقبل: **أولهما** أن الناس أصبحوا على قناعة بإمكانية دراسة المستقبل. و**ثانيهما**

(*) في الأصل ورقة قُدِّمَت إلى: ورشة العمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، الدوحة، قطر، ١٦ ـ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

(**) البريد الإلكتروني: m_mansour46@yahoo.com

(١) جيروم بندي [وآخرون]، **مفاتيح القرن الحادي والعشرين**، ترجمة حمادي الساحل (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص ١٣.

(٢) Edward Cornish, ed., *The Study of the Future: An Introduction to the Art, and Science of Understanding and Shaping Tomorrow's World* (Washington, DC: Transaction Publishers, 1977), p. 312.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(٤) Jay W. Forrester, *World Dynamics* (Cambridge, MA: Allen Press, 1971).

هو الاعتراف بأن المستقبل عالم قابل للتشكيل، وليس شيئاً معدّاً سلفاً. والبشر لا يسيرون مغمّضي الأعين نحو عالم جبري تنعدم فيه حرية الاختيار، بل إنهم شركاء فاعلون في تكوين عالم المستقبل(٥). لذا فدراسة المستقبل ليست ترفاً لأناس يهتمون بالتأمل في مصيرهم، بل مغامرة لها تكاليفها التي ترتفع إلى شرف المقصد، وجهد مركّب يحتدم الجدل حول «ماهيته»، ولا يختلف حول «أهميته»، وضرورة توطينه في الوطن العربي.

أولاً: ماهية الدراسات المستقبلية

تأخر ظهور المنهجيات العلمية للدراسات المستقبلية ـ رغم ثراء التراث الفكري والفلسفي المهتم بالمستقبل ـ حتى ستينيات القرن العشرين. وفي تتبّعهم لبداياتها المنهجية، رصد مؤرخو المستقبليات أعمالاً لمفكّرين وأدباء وعلماء أرهصت مبكراً للمنهجية العلمية للدراسات المستقبلية. بعضهم ردّ هذه البدايات المنهجية إلى القرن التاسع عشر، كما في النبوءة الذائعة الصيت التي ارتبطت بـ **مقال في السكان** للقس الإنكليزي الشهير توماس مالتوس الذي عرض فيه رؤية مستقبلية تشاؤمية للنمو السكاني. وردّها البعض الآخر إلى المفكر الفرنسي كوندرسيه في كتابه **مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري**، نشر في عام ١٧٩٣، واستخدم فيه أسلوبيْن منهجييْن في التنبؤ ما زالا يستخدمان ـ على نطاق واسع ـ من قبل المستقبليين المعاصرين، وهما التنبؤ الاستقرائي (Extrapolation)، والتنبؤ الشرطي (Conditional Forcasting)، وقد ضمّ الكتاب تنبؤات مذهلة تحققت في ما بعد، كاستقلال المستعمرات في العالم الجديد عن أوروبا، وزوال ظاهرة الرقّ، وانتشار الحدّ من النسل، وزيادة إنتاجية الهكتار. ومنهم من ردّها إلى جهود لينين في التخطيط المركزي للاتحاد السوفياتي السابق (١٩٢٨ ـ ١٩٣١)، إلى أن تمكّن الإنسان لأول مرة في السبعينيات ـ بفضل تطور المعرفة العلمية وتقدم التكنولوجيا ـ من وضع المستقبل في إطار علمي دقيق. لكن الجدل ظلّ محتدماً لا يستقرّ ولا يهدأ حول ماهية الدراسات المستقبلية وتكييف طبيعتها، حيث توزّعت الآراء على مروحة عريضة من التباينات بين قائل يراها «علماً»، وآخر يصنّفها «فناً»، وثالث يعتبرها في منطقة وسطى بين العلم والفن، أو «دراسة بينية» تتقاطع فيها التخصّصات وتتعدّد المعارف.

١ ـ على صعيد العلم، ثمة إجماع بين مؤرخي المستقبليات على أن هربرت جورج ويلز ـ أشهر كتّاب روايات الخيال العلمي ـ هو أول من صكّ مصطلح «علم المستقبل»، وقدم إضافات عميقة في تأصيل الاهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية، ودعا صراحة في محاضرة ألقاها في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٠٢ أمام المعهد الملكي البريطاني إلى «علم المستقبل»، وقام في ما بعد بتأصيل دعوته، في مؤلفاته: **تكوين الإنسان** (١٩٠٢)، و**اليوتوبيا الجديدة** (١٩٠٥)، و**شكل الأشياء المستقبلية** (١٩٣٣)، وجميعها تدور حول حياة وهموم الأجيال

---

(٥) Cornish, ed., Ibid., p. 137.

المقبلة[٦]. ودعا كولن غليفلان (Colnn Gliflann) في صياغة أكثر إحكاماً إلى وجود علم للمستقبل أطلق عليه «ملنتولوجي» (Mellontology) ـ وهي كلمة مشتقّة من كلمة «المستقبل» اليونانية ـ في أطروحة مقدمة إلى جامعة كولومبيا عام ١٩٢٠[٧].

على الرغم من غياب الإجماع على ماهية الدراسات المستقبلية، [...] فهي تظل مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدّد، هدفها تحليل وتقييم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية.

وثمة اتفاق على أن أوسيب فلختهايم (Ossip Flechtheim) هو صاحب مصطلح «علم المستقبل» (Futurology)، وقد ظهر المصطلح في عام ١٩٤٣ مؤذّناً بميلاد علم جديد يبحث عن منطق المستقبل بالطريقة نفسها التي يبحث فيها علم التأريخ عن منطق الماضي[٨].

وقد أعاد فلختهايم في كتابه **التاريخ وعلم المستقبل** الذي نشر في عام ١٩٦٥ استخدام هذا المصطلح، ودعا إلى تعليم هذا العلم في المدارس. ويميل فلختهايم إلى اعتبار «علم المستقبل» فرعاً من علم الاجتماع، وأقرب إلى علم الاجتماع التاريخي، رغم ما بينهما من اختلافات أساسية، فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي، يستشرف «علم المستقبل» أحداث الزمن القادم باحثاً في احتمالات وقوعها.

٢ ـ يؤكد برتراند دي جوفنال (Bertrand de Jouvenal) في كتابه **فن التكهّن** (١٩٦٧) (*The Art of Conjecture*) أن الدراسة العلمية للمستقبل «فن» من الفنون، ولا يمكن أن تكون علماً، بل ويصادر دي جوفنال على ظهور علم للمستقبل. فالمستقبل ـ كما يقول ـ ليس عالم اليقين، بل عالم الاحتمالات، والمستقبل ليس محدداً يقيناً، فكيف يكون موضوع علم من العلوم[٩].

وفي معرض نقده لمقولة فلختهايهم عن «علم المستقبل» (عام ١٩٧٣) يرى فريد بولاك (Fred Polak) في كتابه **تصورات المستقبل** أن المستقبل مجهول، فكيف نرسي علماً على المجهول[١٠]. وتسمية «علم المستقبل» تسمية مبالغ فيها، توشك أن توحي بأن المستقبلية تدرك بوضوح غايتها، وقادرة على بلوغ نتائج مضمونة حقاً، وهو أمر مخالف للحقيقة. ولأنها أقرب إلى «الفن» عندما تحاول وصف المستقبلات الممكنة، فإن الخيال ضروري في الدراسات المستقبلية لاستنباط المتغيّرات الكيفية التي لا تقبل القياس. فالعلمية والعقلانية لا تنفيان وجوب الاستعانة

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٧) هاني عبد المنعم خلاف، «المستقبلية والمجتمع المصري،» **كتاب الهلال**، العدد ٤٢٤ (نيسان/أبريل ١٩٨٦)، ص ١١.

(٨) Cornish, ed., Ibid., p. 396.

(٩) بندي [وآخرون]، **مفاتيح القرن الحادي والعشرين**، ص ٤٣.

(١٠) Fred Polak, *The Images of the Future* (Amsterdam; London and New York: Elsevier, 1973), p. 27.

بكل ضروب الخيال. فالدراسات المستقبلية عند روبرت جنك (Robert Jungk) تحتاج إلى أفكار مجنونة، وإلى حرية الكرنفال، وإلى غير المسموح، وغير المرئي، وغير المعقول، وإلى التفكير في ما لا يجرؤ الآخرون على التفكير فيه(١١).

٣ ـ ويصنّف اتجاه ثالث الدراسة العلمية للمستقبل ضمن «الدراسات البينية» باعتبارها فرعاً جديداً ناتجاً من حدوث تفاعل بين تخصّص أو أكثر مترابطيْن أو غير مترابطيْن، وتتم عملية التفاعل من خلال برامج التعليم والبحث بهدف تكوين هذا التخصّص. ويؤكد المفكّر المغربي مهدي المنجرة «أن الدراسة العلمية للمستقبل تسلك دوماً سبيلاً مفتوحاً يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل، كما أنها شاملة ومنهجها متعدد التخصّصات» (Multidisciplinary). وهي في رأي آخرين نتاج للتفاعل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وهي ليست علماً، وإنما تبني رؤاها على العلوم المختلفة. إنها مجال معرفي بيني (Interdiscipline) متداخل وعابر للتخصّصات وتقنياته من كل المعارف والمناهج العلمية، ومفتوح على الإبداعات البشرية التي لا تتوقف في الفنون والآداب والعلوم. ورغم نموه المطرد، وتأثيره الكبير، فهو سيظل مفتوحاً للإبداع والابتكار.

وفي استطلاع للرأي تبنّته الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم حول الاسم الذي ينبغي إطلاقه على هذا النوع من الدراسات، ونشرت نتائجه في مجلتها الشهرية (*Futurist*) (شباط/ فبراير ١٩٧٧)، اتجهت الغالبية العظمى من الآراء (٧٢ بالمئة) نحو تفضيل مصطلح الدراسات المستقبلية ومرادفاته، بينما صوّت لمصطلح «علم المستقبل» (Futurology) ١٤ بالمئة فقط. وقد كان تقريراً صادراً عن الحكومة السويدية في عام ١٩٧٤، قاطعاً في رفضه لمصطلح «علم المستقبل»، وانحاز عوضاً عنه إلى مصطلح «الدراسات المستقبلية».

وتعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي(١٢):

أ ـ أنها الدراسات التي تركّز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.

ب ـ أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنباً إلى جنب مع الجهود العلمية.

ج ـ أنها تتعامل مع مروحة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة، وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.

---

(١١) Robert Jungk and Norbert R. Muller, *Futures Work Shops: How to Creat Desirable Futures* (London: Institute for Social Inventions, 1989), p. 15.

(١٢) جمال زهران، **المستقبلية في علم السياسة الحديث: اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩)، ص ١١٠.

د ـ أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين ٥ سنوات و٥٠ سنة.

وفي كتابه **تفكير جديد لألفية جديدة** (١٩٩٦) يعترف سلوتر (R. Slaughter) بأن إطلاق صفة متعدد التخصّصات على الدراسات المستقبلية وصف دقيق ومجال جديد من الدراسات الاجتماعية هدفه الدراسة المنظّمة للمستقبل[١٣]. ويحدد هارولد شان (Harold Shan) الغرض من هذا التخصّص العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على الاختيار الرشيد من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معيّن، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية لا تتضمّن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تستشرف المستقبلات البديلة الممكنة والمحتملة، واختيار ما هو مرغوب منها.

وعلى الرغم من غياب الإجماع على ماهية الدراسات المستقبلية، علم هي أم فن أم دراسة بينية، فإنها تأخذ من كل ذلك بنصيب. لذلك تظل مجالاً إنسانياً تتكامل فيه المعارف وتتعدّد، هدفها تحليل وتقييم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنساني. وهي لا تصدر نبؤات، ولكنها اجتهاد علمي منظّم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال في اكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية، مع الاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها، فالمستقبل ليس «مكتوباً»، وليس معطى نهائياً، ولكنه قيد التشكيل، وينبغي علينا تشكيله. والدراسات المستقبلية لا تقدم مطلقاً صورة يقينية ومتكاملة للمستقبل، كما أنها لا تقدم مستقبلاً واحداً، فالمستقبل متعدّد وغير محدد، وهو مفتوح على تنوّع كبير في المستقبلات الممكنة.

ثانياً: أهمية الدراسات المستقبلية

حاول إنشتاين تبرير اهتمامه بالمستقبل بكلمات قليلة، لكنها موحية، عندما سئل: لماذا اهتمامك بالمستقبل؟ فأجاب ـ ببساطة ـ لأنني ذاهب إلى هناك! قد لا تكون الإجابة كافية أو مقنعة، فكلنا ذاهبون إلى المستقبل، وكلنا سنقضي ـ كما قال كيترنغ ـ بقية حياتنا فيه! لكن طبقاً لأية شروط، وعلى أية كيفية؟ وماذا سنفعل هناك؟ وهل لنا ـ طبقاً لمصالحنا ـ خيار في نوع المستقبل الذي نريده؟ وهل للدراسات المستقبلية أهمية في اختيار المستقبل، وسبر أغواره، وفضّ غوامضه، وإزاحة الستار عن القوى الخفية الفاعلة فيه للتأثير فيها؟

لقد كان للإنسان دائماً مصلحة في قراءة طالعه، ومنذ أن اكتشف الزمن بقي المستقبل ـ ذلك المجهول الذي يقع في المساحة المعتمة من الزمن ـ أشد الأشياء رهبة وغموضاً في فكر الإنسان، وقد حاول فهمه واستطلاعه مدفوعاً ـ في الغالب ـ بأغراض نفعية. فقد كان لذلك الاهتمام بالمستقبل جدوى اقتصادية وسياسية هائلة لمن كان قادراً على اكتشاف العلاقات الخفية بين

(١٣) Richard Slaughter, *New Thinking for a New Millennium* (New York: Routledge, 1996), p. 7.

مواقع النجوم والكواكب وحركتها في السماء ومواسم الأمطار والفيضانات في أودية الأنهار. وصار المنجّمون والعرّافون والكهّان من أهل الحظوة المقرّبين إلى بلاط الملوك والأمراء، ومن أصحاب الجاه والثروة والنفوذ السياسي.

بات الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات، ولم تعُد ترفاً تأخذ به تلك الدول أو تهجره، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية.

وقد أكد ألفين توفلر (Alvin Toffler) في «خرائط المستقبل» أن الدراسات المستقبلية كانت وراءها بواعث براغماتية[١٤]، فقد انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية لخدمة أغراض عسكرية قبل أن تقدم خدماتها المدنية إلى قطاعات واسعة تجارية وتعليمية وتكنولوجية. فقد بدأ توطينها تجريبياً في سلاح الجو الأمريكي في عام ١٩٤٤، وحققت وقتها إنجازيْن مهميْن: **أولهما** إعداد تنبؤ عن القدرات التكنولوجية ذات العلاقة بالعسكرية الأمريكية، واستهلت عهداً من التنبؤات التكنولوجية أدت في النهاية إلى قيام هيئة التنبؤ التكنولوجي بعيد المدى للجيش الأمريكي في عام ١٩٤٧. و**ثانيهما** تكليف شركة دوغلاس للطائرات بإنشاء مشروع راند للطائرات (Rand) الذي استقل في عام ١٩٤٨ عن شركة دوغلاس[١٥]، وسرعان ما تحوّل من مجرد مؤسسة لدراسة نظم الأسلحة البديلة إلى نوع من المؤسسات الفكرية أطلق عليه Think Tanks، التي ابتدعت وسائل مبتكرة للسيطرة على أحداث المستقبل واستشرافه، وقدمت عدداً كبيراً من كبار المستقبليين، وأسهمت في تطوير تقنيات الدراسات المستقبلية، وخاصة تقنية دلفي، وتقنية السيناريو.

وقد شهد الغرب ـ وليس الولايات المتحدة وحدها ـ عقب الحرب العالمية الثانية، حركة واسعة استهدفت الاهتمام بالدراسات المستقبلية، وتعميق مفهوم المستقبلية في العقول، حتى غدت دراسات المستقبل صناعة أكاديمية، ونشاطاً علمياً قائماً بذاته، ومنهجاً عملياً للإدارة والتخطيط.

وقد اتخذ هذا الاهتمام عدداً من المؤشرات، أهمها: تزايد أعداد العلماء والباحثين المشتغلين بالدراسات المستقبلية في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة، وظهور العديد من المراكز والهيئات العلمية والمعاهد المتخصّصة في الدراسات المستقبلية، وانتشار الجمعيات والروابط والمنظّمات المعنية بالدراسات المستقبلية، مثل رابطة المستقبلات الدولية التي أسسها جوفنيل (Jouvenel)، وجمعية المستقبل العالمية (World Future Society) التي أسسها إدوارد كورنيش (Edward Cornish) في عام ١٩٦٦، وهي واحدة من أكبر منظّمات المستقبل. وهناك لجنة عام

---

(١٤) ألفين توفلر، **خرائط المستقبل**، ترجمة أسعد صقر (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٨٧)، ص ٢٢٧.

(١٥) Cornish, ed., *The Study of the Future: An Introduction to the Art, and Science of Understanding and Shaping Tomorrow's World*, p. 171.

٢٠٠٠ التي يرئسها دانيال بيل (D. Bell)، وقد أعطت بدراستها الشهيرة (نحو عام ٢٠٠٠) قوة دفع للدراسات المستقبلية، وأضفت عليها احتراماً علمياً وأكاديمياً.

تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث.

وجدير بالذكر أن المراكز الثلاثة الكبرى لصنع القرار الأمريكي، البيت الأبيض، والكونغرس، والبنتاغون، يقوم على خدمتها عدد كبير من مراكز الفكر (Think Tanks) المعروفة ذات التوجه المستقبلي والاستراتيجي، منها المجلس القومي للاستخبارات الأمريكية (NIC) الذي يصدر تقريراً كل أربع سنوات، كان آخرها **توجهات عالمية بحلول عام ٢٠٢٥** (*A Transformed World*، *Global Trends, 2025*)، وصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ ومنها مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد بروكنغز في واشنطن، ومعهد أمريكان إنتربرايز (American Enterprise)، وبيت الحرية (Freedom House)، وهيريتاج (Heritage) وغيرها. وقد شهدت أوروبا الغربية واليابان والهند عدداً كبيراً من الوحدات والهيئات المهتمة بالاستطلاعات المستقبلية، بلغت في أوروبا وحدها ١٢٤ هيئة مستقبلية. وتقوم بتطبيق مناهج الدراسات المستقبلية نحو ٦٧ بالمئة من الشركات المتعددة القوميات والمؤسسات العسكرية، كما أن ٩٧ بالمئة من حجم الإنفاق على الدراسات المستقبلية يتمّ في الدول المتقدمة.

وقد بات الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات، ولم تعُد ترفاً تأخذ به تلك الدول أو تهجره، تستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية، فالقرن الحادي والعشرون يحمل من عواصف التغيير، ما يحمل البشرية على الاستعداد له، والأخذ بأسباب مواجهته، بجهد جماعي علمي يستشرف هذه التغيّرات ـ عبر أدوات الاستشراف المستقبلي ـ وما تنذر به من تحديات، وما تنبئ عنه من فرص، ويشحذ الاستعداد على مواجهة القوى المضادة والعوامل غير المرغوبة والتأثير فيها والتعامل مع المتغيّرات المتسارعة في كافة المجالات.

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة في ما يلي:

١ ـ تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة (Wildcards) والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث (Driving Forces).

٢ ـ بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن

يسفر عنه من نتائج. ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

٣ ـ تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث. وقد ثبت أن كثيراً من الأزمات القومية كان يمكن بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حدّ ممكن من آثارها السلبية.

٤ ـ تعدّ الدراسات المستقبلية مدخلاً مهماً ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، إن للأغراض العسكرية وإدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب، أو للأغراض المدنية وإدارة المؤسسات والشركات الكبرى المتعددة القوميات.

وقد اتسمت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بازدهار التخطيط الاستراتيجي باستخدام السيناريوهات، خاصة في الشركات العالمية الكبرى للطاقة، مثل «شل» (Shell)، و«إي. دي. إف.» (E. D. F.)، و«إي. إل. إف.» (E. L. F.)، بسبب الصدمات النفطية السابقة واللاحقة. كما استخدم في إعادة تنظيم مجموعة إكسا الفرنسية للتأمين (Axa France)[١٦].

٥ ـ الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه اليوم، حيث يجب أن نفكّر في التأثيرات المعقّدة لتحديات مستقبلية ذات طابع جماعي، من أمثلتها:

• التهديد النووي بفناء الحضارة الإنسانية ووقوع السلاح النووي في أيدٍ غير عاقلة أو رشيدة.

• التغيّرات المناخية وما سيصاحبها من ظواهر الغرق والتصحر والجفاف وهجرات ديمغرافية وتحركات جغرافية... إلخ.

• تحديات الثورة البيولوجية ومخاطر التوظيف السياسي لخريطة الجينوم البشري من أجل التفوّق العنصري لسلالات وجماعات بشرية معيّنة.

• إعادة صياغة الخرائط السياسية والجيوبوليتيكية على أسس إثنية وعرقية وثقافية.

• انتقالات وهجرات بشرية واسعة باتجاه الشرق والشمال الشرقي.

• التغيّرات الدراماتيكية في الهرم السكاني في أوروبا الغربية وتداعياته السياسية والاقتصادية.

• تهديدات نقص الطاقة والمياه والغذاء.

---

(١٦) ميشال جودي وقيس الهمامي، **الاستشراف المستقبلي: المشاكل والمناهج**، كراس ليبسور، الكراس الرقم ٢٠ (باريس: كراس ليبسور، ٢٠٠٧)، ص ١٧.

• فتوحات الفضاء والكواكب وتقدم علوم الفضاء. قبل أن ينتصف القرن سيكون بمقدور الإنسان أن يقيم أول مستوطنة بشرية في الكواكب الأخرى.

• تحديات السلطة العالمية الواحدة (حكومة عالمية، تنظيم دولي... إلخ يتكون من السيادات المجمّعة لكل دولة منفردة تحللت مقوّمات بقائها أمام الحتميات التاريخية الطبيعية أو العمدية الناجمة عن الأخطاء البشرية.

تركّز الدراسات المستقبلية على تفاعل الجوانب المختلفة للأنساق الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية في إطار فلسفة الأنساق الكلية.

٦ ـ ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحلّ المشكلات، وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف، وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية، والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات.

٧ ـ زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريوهاته، والتخطيط له، فالدراسات المستقبلية مجال مفتوح لتخصّصات متنوعة، وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية (Participatory Methods)، وعمل الفريق، بمعنى إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل، حيث تعتمد الدراسة على معارف مستمدّة من علوم متعددة. والأساليب التشاركية هي أساليب تعتمد على التصور المستقبلي من خلال الاستفادة من آراء الخبراء والمهتمين. ومن أبرز هذه الأساليب التي توسع مجال المشاركة الديمقراطية في إعداد الدراسات المستقبلية: جلسات العصف الذهني (Brainstorming)، ولجنة الخبراء، ونموذج سيغما، واستبيان دلفي (Delphi Technique)، ومعداد رينيه (Renier)، وورشة الاستشراف، ودولاب المستقبلات (Futures Wheel)، وغيرها من تقنيات العمل الجماعي.

إن الأهمية المعقودة على الدراسات المستقبلية تتجاوز هذه المجالات مجتمعة عندما تصبح ثقافة مجتمعية، ونمط تفكير وأسلوب حياة، وعندما تتجه إلى تنمية رأي عام مهتم بالمستقبل، واستثارة الوعي والتفكير المستقبليّيْن، وتوسيع قاعدة المهمومين ببناء فراديس المستقبل، لا الباكين على أطلال الفراديس المفقودة. وقد يكون كل ذلك وغيره مبرراً لتوطين مناهج الدراسات المستقبلية في البيئة الثقافية والعلمية العربية، والترويج لثقافتها في الوطن العربي.

ثالثاً: توطين مناهج الدراسات المستقبلية في الوطن العربي

لا نكاد نرصد اهتماماً يذكر بالدراسات المستقبلية في الوطن العربي قبل السبعينيات من القرن الماضي، وحتى المحاولات الأولى التي قادها الرعيل الأول من المفكّرين كانت محدودة ومتقطعة وفقيرة في أدواتها وتقنياتها.

وقد اكتسبت تلك الدراسات أهمية متزايدة في الثمانينيات والتسعينيات، نتيجة التغيّر في مفاهيم التنمية وهجرة المفاهيم التقليدية القديمة التي تعالج أوضاعاً استاتيكية، واستبدلت بها مفهوم التنمية المستدامة، وهو بطبيعته مفهوم مستقبلي يهتم بحقوق الأجيال القادمة، ويعنى بدمج الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والسياسية جنباً إلى جنب مع الاعتبارات الاقتصادية. لذلك فالتنمية ـ بهذا المعنى ـ يمكن أن تستغرق مدى زمنياً أطول من المدى الطويل المتعارف عليه في التخطيط الاقتصادي، كما عرفته بعض التجارب القطرية العربية.

وتركّز الدراسات المستقبلية على تفاعل الجوانب المختلفة للأنساق الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية في إطار فلسفة الأنساق الكلية، ذلك التفاعل الذي يكثر الحديث عنه في فلسفة التنمية، ولكنه يكاد يختفي عند التخطيط للتنمية بأساليب إعداد الخطط التقليدية، حيث يتم التركيز عادة على الجوانب الاقتصادية، كما أصبح من الصعب دراسة مستقبل التنمية في الوطن العربي من دون الأخذ في الاعتبار الأوضاع الإقليمية والعالمية، وبعض هذه الأوضاع تشكّل عنصراً ضاغطاً على المستقبل العربي، مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتنامي النزعات العرقية والطائفية والدينية والمخاطر المستقبلية الناجمة عنها، الذي قد يكرّر بشكل أو بآخر السيناريوهات السودانية والعراقية والصومالية.

وإذا كان للوطن العربي اهتمام أساسي بقضية التنمية، فإن بعض مشاكل التنمية العربية لا يمكن دراستها أصلاً إلا في الأجل الطويل، مثل قضية التكامل العربي ودوره المحوري في التنمية العربية، وقضية الاستعداد العربي لعصر ما بعد النفط، وعصر التغيّر المناخي وشحّ المياه.

ومن الأسباب المؤكدة لأهمية توطين الدراسات المستقبلية في الوطن العربي ظهور مشاريع مستقبلية مهمة لها انعكاساتها وآثارها في الأقطار العربية، مثل: «مشروع القرن الأمريكي الجديد» (عام ٢٠٠٢) الذي دعا إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية، وتغيير هويتها، وقيام نظام إقليمي بديل للنظام العربي؛ وخطة السنوات العشر لتغيير الشرق الأوسط من الداخل التي وضعها مايكل لادين من معهد أمريكان إنتربرايز (American Enterprise)، وتقارير مؤسسة هيريتاج (Heritage) عن إعادة هيكلة الشرق الأوسط، فضلاً عن المشاريع المستقبلية الإسرائيلية؛ إسرائيل ٢٠٢٠، وإسرائيل ٢٠٢٥، وغيرها.

ومن دون الاستشراف العلمي للمستقبل العربي، ستبقى محاولات معالجة القضايا العربية الكبرى معلّقة، وفي إطار التمنيات، وستظل إلى حدّ كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية، ومنها على سبيل المثال: الأوضاع الراهنة في دول ما يسمّى «الربيع العربي»، والناجمة عن سقوط أنظمة دكتاتورية فاسدة مستبدّة، ورثتها نظم لا تمتلك الخبرة أو الرؤية لإدارة مراحل الانتقال. هذه الأوضاع لم تخضع للدراسة العلمية لاحتمالاتها المستقبلية وآثارها المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي رسم السياسات اللازمة لمواجهتها.

وربما كانت دراسة «مصر ٢٠٣٠» هي الدراسة الوحيدة[١٧] التي غامرت بصياغة السيناريوهات السياسية لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وباستثناء ذلك لا نكاد نعثر على دراسة عربية أخرى اهتمت بالتداعيات المستقبلية للربيع العربي.

١ ـ الجهود العربية في مجال الدراسات المستقبلية

هناك سمتان تسمان الجهود العربية في مجال الدراسات المستقبلية؛ **الأولى** أن هذه الدراسات كانت عملاً مؤسسياً اضطلعت به مؤسسات معظمها ينتمي إلى المجتمع المدني، وليس الحكومات ـ إلا في ما ندر ـ و**ثانيهما** أن تلك الجهود لم تتصف بالمتابعة والتراكم والاستمرار، وبالتالي بدت هذه المحاولات وكأنها جزر منعزلة ليس لها جسور تربط بينها. ويمكن أن نرصد في ما يلي أهم تلك الجهود التي يؤرخ لأولى محاولاتها بمنتصف السبعينيات من القرن الماضي.

• كانت الدراسة الرائدة في استشراف المستقبل العربي تلك التي صدرت في عام ١٩٧٥ تحت عنوان: **الوطن العربي عام ٢٠٠٠** عن مؤسسة المشاريع والإنماء العربية. وهي نتاج عمل جماعي لفريق من الخبراء والمثقفين العرب بقيادة أنطوان زحلان. وكان الهدف المعلن من الدراسة هو «استطلاع التطور المرتقب والمحتمل للوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠»[١٨]. وقد بدأ المشروع من الفكرة القائلة بأنه «إذا لم يخطط العرب لمستقبلهم بأنفسهم تولى غيرهم التخطيط»، وهي فكرة تصحّ الآن أيضاً، وإن بدرجة أكبر!

تتكوّن الدراسة من دراسات قطاعية للسكان والتعليم والتحضر والموارد البشرية والزراعة والري والنفط والنقل والنمو الاقتصادي. وتضمّنت كل دراسة قطاعية وصفاً للأوضاع الحالية، وإسقاطات مبسطة لمستقبل القطاع، وتوصيات للعمل في المستقبل من قبيل الدعوة إلى تخفيض معدلات النمو السكاني، وتشجيع انتقال السكان بين الأقطار العربية، واستيطان الصحارى وبناء طرق تربط أجزاء الوطن العربي.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة متفائلة للمستقبل العربي مؤداها أنه إذا استغلّت الأقطار العربية مواردها الاستغلال الأمثل، فستضيق فجوة الدخل بين الوطن العربي والدول المصنّعة إلى ١ ـ ٢ أو إلى ١ ـ ٣ مع مطلع القرن الحادي والعشرين[١٩].

ويؤخذ على الدراسة أن التصورات القطاعية عانت تبسيطاً مخلاً، وافتقرت إلى النظرة الشمولية. ولم تكن ثمة محاولة لربط التصورات القطاعية، ولو في صورة اختبارات أنساق

---

(١٧) أنجز هذه الدراسة مركز الدراسات المستقبلية في مجلس الوزراء المصري، وانتهت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ وأشرف عليها الباحث. انظر: محمد إبراهيم منصور، محرّر، **الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠: دراسة استشرافية** (القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، ٢٠١١).

(١٨) **الوطن العربي عام ٢٠٠٠** (بيروت: مؤسسة المشاريع والإنماء العربية، ١٩٧٥)، ص ٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧.

بسيطة، ولم يكن للجوانب الكلية أساس متين من الدراسة العلمية.

• جهود مجموعة التخطيط الطويل المدى للأقطار العربية أو مجموعة القاهرة (عام ١٩٧٧) بقيادة إبراهيم حلمي عبد الرحمن وآخرين في معهد التخطيط القومي في القاهرة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت وغيره من المؤسسات العربية والدولية العاملة في مجال استشراف المستقبل[٢٠].

من دون الاستشراف العلمي للمستقبل العربي، ستبقى محاولات معالجة القضايا العربية الكبرى معلّقة، وفي إطار التمنيات، وستظل إلى حدّ كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية.

وقد كان الهدف الأساسي لهذه المجموعة هو المساهمة في إنشاء وتدعيم حركة فعالة للتخطيط الطويل المدى في الوطن العربي. وقد اعتمدت المجموعة برنامج عمل تضمّن: تعيين أهداف التنمية القطرية والإقليمية في الوطن العربي، لكي تستخدم هذه الأهداف كمعايير لتقييم السيناريوهات المستقبلية للوطن العربي، وبناء تصورات مستقبلية بديلة للتنمية القطرية والقومية الطويلة الأجل، تتضمّن خيارات بديلة للتنمية وتقييم آثارها في أهداف التنمية.

وقد قامت المجموعة فعلاً بكثير من الدراسات التحضيرية لمثل هذا العمل الضخم، إلا أن هذا التصميم الطموح لاستشراف المستقبل العربي لم يجد سبيلاً إلى التنفيذ، فوئدت هذه المحاولة في مهدها.

• في عام ١٩٧٨ صدرت ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وتشكّلت اللجنة من برهان الدجاني، وسيد جاب الله، وأنطوان زحلان[٢١]. وكان هدف الورقة هو محاولة ترشيد وتطوير دور القطاع العربي المشترك. وقد حدّدت الوثيقة عدداً من المحاور العملية التي تشمل توطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية، وتنمية وتطوير القطاع التجاري، وتسهيل انسياب وتدفق رؤوس الأموال بين الأقطار العربية.

ويؤخذ على هذه الورقة أنها لم تنطلق من رؤية شاملة ومترابطة لصورة المستقبل، ولم تعن ببعض الجوانب التي تتعلق بموقع ومستقبل الوطن العربي من النظام الاقتصادي العالمي الجديد. واقترحت الورقة أن يجري بناء المستقبل على أساس الوضع الراهن بعيوبه وتشوّهاته،

---

(٢٠) Arab Long Range Planning Group, *Preliminary Design of a Program for Long Range Planning Studies for Arab Countries* (Cairo: Institute of National Planning, 1977).

(٢١) انظر: تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في «المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الأول،» الذي عُقِدَ في بغداد بين ٦ و١٢ أيار/مايو ١٩٧٨.

ولم تقترح آليات الانتقال من الأوضاع الراهنة، بما تنوء به من مشكلات، وما ترزح تحته من تناقضات، إلى الآفاق الجديدة التي تحملها الرؤى المستقبلية المتعدّدة.

• وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، أولوياتها، برامجها وآلياتها (عام ١٩٧٩) التي أشرف على إعدادها يوسف صايغ، ومحمود عبد الفضيل، وجورج قرم(٢٢)، بدعم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ورغم أن الوثيقة لها توجه مستقبلي، إلا أنه لا يتجاوز الثمانينيات، ولا تشكّل الوثيقة نقلة نوعية باتجاه استشراف المستقبل العربي، ولا تترابط نظراتها القطاعية عضوياً، وإنما تتبنّى توجهاً براغماتياً ينطلق من واقع راهن يئن من وطأة التخلّف والتجزئة، ولا تتجاسر على القفز فوق هذا الواقع بطرح رؤية مستقبلية جديرة بالعمل من أجلها.

• وفي النصف الأول من الثمانينيات ظهر «مشروع المستقبلات العربية البديلة» أو «صور المستقبل العربي» الذي قام على تنفيذه منتدى العالم الثالث في القاهرة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، وصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية(٢٣).

يهدف مشروع المستقبلات العربية البديلة إلى إثارة الوعي بأهمية الدراسات المستقبلية في بلادنا، ويبرهن على أن ثمة أكثر من مستقبل واحد ممكن، وأن أياً من المستقبلات البديلة يتوقف على خياراتنا الراهنة، لأن القرارات الحالية تؤثر في تشكيل المستقبل. ومن ثم يدعو إلى ترشيدها على أساس من التصور السليم للمستقبل، ويؤكد أن التطور المستقبلي للوطن العربي لا تصنعه التطورات الاقتصادية فقط، بل يتم في إطار من تطور حضاري شامل، لذلك يحدد المشروع مجالات البحث التي يتطرق لها في العلاقة بين البنى الاجتماعية ـ السياسية والتنمية، وعملية صنع القرار، والديمقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وآليات التبعية، والوطن العربي والنظام العالمي المتغيّر، والآثار غير المدروسة للثروة النفطية، والموارد البشرية، وموارد واستخدامات العلم والتكنولوجيا، والفنون والآداب والإطار المؤسسي للتكامل العربي، والتوحيد العربي وقضايا الأقليات. ومعظم هذه المجالات تشكّل «عوامل حاكمة» (Driven Forces) أو مسارات حرجة للمستقبل العربي.

ويقدم المشروع مشهدين أو سيناريوهين للمستقبل العربي؛ **أولهما** تشاؤمي يأخذ اتجاهاً خطياً يفترض استمرار الأوضاع الراهنة التي تحدّ من القدرة على تبنّي مشروع نهضوي يحقق الطموحات العربية، وتزداد فيه احتمالات التدخل الخارجي لتشكيل المستقبل العربي، والسيناريو البديل تفاؤلي ينطلق من استغلال الفرص الكبيرة المتاحة التي يمكن أن تخلق مستقبلاً عربياً

---

(٢٢) يوسف صايغ، محمود عبد الفضيل وجورج قرم، **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: أولوياتها، برامجها وآلياتها** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، ١٩٧٩).

(٢٣) سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **صور المستقبل العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

أفضل تزدهر في إطاره التنمية والديمقراطية والمشاركة الشعبية والهوية الثقافية القومية، وينسلخ فيه النظام العربي تدريجياً عن النظام العالمي وشبكاته الأخطبوطية.

ورغم أن المشروع يندرج في إطار الدراسات المستقبلية التي تحاول المساهمة في استشراف المستقبلات الممكنة والمحتملة للوطن العربي، إلا أنه لا يبني نماذج كمية للتطورات المحتملة في الوطن العربي، واعتمد المشروع على النمط الحدسي وتقنية الاستبيان، وهو ما عرض نتائج الاستشراف للتحيّزات الشخصية، كما كانت قاعدة البيانات المستخدمة في المشروع ضعيفة وضيّقة جداً. ويؤخذ على المشروع أخيراً أنه تجاهل وضع سقف زمني للمسارات المستقبلية المقترحة.

• وفي نهاية الثمانينيات (عام ١٩٨٨) قدم مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»[٢٤]، وخلص فيه إلى ثلاثة سيناريوهات بديلة للوطن العربي، هي: (١) سيناريو التجزئة العربية، وهو سيناريو مرجعي ينطلق من افتراض استمرار الأوضاع الراهنة، لذلك فهو يمثل السيناريو الاتجاهي؛ و(٢) سيناريو التنسيق والتعاون، وهو ينطلق من الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة، ويسمّى السيناريو الإصلاحي، وهو يمثل الحدّ الأدنى من التنازلات التي لا تتعارض مع المصالح المباشرة للفئات الحاكمة. ويمكن أن يأخذ التنسيق والتعاون شكل تجمّعات إقليمية أو شكل تنسيق عربي عام؛ و(٣) سيناريو الوحدة العربية التي تأخذ شكل اتحاد فدرالي يتم فيه توحيد مركز صنع القرار السياسي، مع احترام التعددية الاجتماعية والثقافية القائمة في الوطن العربي. ويربط هذا السيناريو بين الوحدة الفدرالية والديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبينها وبين الاستقلال الوطني، وبينها وبين احترام الأصالة الحضارية والثقافية للأمة. ويمثل هذا السيناريو المسار التحويلي أو التغيّر الجذري.

وللدراسة أفق زمني طويل نسبياً نقطة بدايته في عام ١٩٨٥، وسقفه ينتهي عند العام ٢٠١٥. والفائدة الحقيقية وراء مشروع استشراف الوطن العربي هي تأصيل الوعي بمعطيات المستقبل واحتمالاته، وتقديم معلومات حوله لواضعي البرامج والاستراتيجيات ومتخذي القرار الحاليين. ويتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى مزيد من الحوار بين الاتجاهات والقوى العربية المختلفة. وقد خلّف المشروع وراءه قاعدة بيانات ومعلومات ومناهج وأساليب للتنبؤ يمكن أن يستفاد بها في أغراض التحليل والتقييم وبناء سيناريوهات أخرى إضافية.

ورغم انفتاح المستقبل العربي على سيناريوهات عديدة ممكنة، بعضها كارثي، إلا أن المشروع اختار منذ البداية عدداً محدوداً من السيناريوهات، وبدا خياله مقيداً عن التحليق في آفاق محتملة، ولكنها غير مرغوبة، كقضم أجزاء من أطراف الوطن العربي في جنوب السودان، وشمال العراق الكردي، ولم يتوقع الأحداث الطارئة (Wildcards) التي يمكن أن تقطع صيرورة

(٢٤) خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي؛ التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

لا يقابل الأهمية المتزايدة للدراسات المستقبلية اهتمام موازٍ، وبالدرجة نفسها في الوطن العربي. فما زلنا نعاني غياباً شبه تام للرؤية المستقبلية في معظم مؤسساتنا، وفي كثير من مظاهر حياتنا، بل وفي بنية تفكيرنا أيضاً.

المستقبل أو ظهور البجعة السوداء بين أسراب البجع الأبيض، كأحداث الربيع العربي وتداعياتها.

• هناك دراسات قطرية مهمة، منها دراسة إسماعيل صبري في عام ١٩٧٧ عن تطور مصر، وبحث فيها ثلاثة سيناريوهات بديلة هي: سيناريو نفي الثورة أو الانقلاب عليها، وسيناريو تجميد الثورة، وسيناريو استمرار الثورة. وهناك على المستوى القطري أيضاً مشاريع: «مصر ٢٠٢٠»، و«مصر ٢٠٣٠»، و«قطر ٢٠٣٠»، و«سورية ٢٠٢٠»، و«الأردن ٢٠٢٠»، وغيرها.

ويمثل مشروع «مصر ٢٠٢٠»، بحجمه واتساع أهدافه وضخامة الفريق العلمي المشارك، موقع الريادة في الدراسات المستقبلية القطرية. ويميز مشروع «مصر ٢٠٢٠» بين خمسة سيناريوهات بديلة، هي: (١) سيناريو مرجعي يعبّر عن استمرارية الاتجاهات العامة الراهنة؛ و(٢) سيناريو الدولة الإسلامية؛ و(٣) سيناريو الرأسمالية الجديدة؛ و(٤) سيناريو الاشتراكية الجديدة؛ وأخيراً (٥) السيناريو الشعبي أو سيناريو التآزر الاجتماعي.

وهذه السيناريوهات جميعها من النوع الشرطي. ويؤخذ على هذه السيناريوهات أن التمايز والاختلاف في ما بينها ليس كبيراً، وبعضها لا يخلو من تنافر أو تناقض يعيب اتساقها الداخلي، كما أن القوى السياسية صاحبة السيناريوهات الخمسة لا تمثل كل القوى السياسية المصرية تمثيلاً دقيقاً. ويفيد مشروع «مصر ٢٠٢٠» في ترشيد عملية صناعة القرارات، وتمكين الناس من التعامل العقلاني مع المستقبل، ومن المشاركة في صنعه، والمقارنة بين الخيارات والسياسات من منظور طويل الأجل، وإنتاج تحذيرات مبكرة من أحداث قد يفاجئنا بها المستقبل[٢٥].

• هناك إلى جانب الدراسات المستقبلية الكلية التي نوّهنا عنها سابقاً دراسات أخرى قطاعية عن مستقبل المياه في الوطن العربي، ومستقبل الطاقة والتكامل اللوجستي في الوطن العربي، ومستقبل العلوم والتكنولوجيا في مصر... إلخ.

لقد أحدثت هذه المشاريع ـ رغم تواضعها ـ تراكماً معرفياً سوف يكون معيناً لا ينضب للباحثين والدارسين والمهتمين العرب، ووفرت قاعدة بيانات مهمة، وخبرة منهجية ونظرية، ووضعت لبنة جديدة في بناء التوجه المستقبلي في الثقافة العربية المعاصرة، لكنها لم تكن كافية لإزالة الصعوبات التي تعترض مجرى الثقافة العربية المستقبلية.

---

(٢٥) محمد إبراهيم منصور، «مشروع مصر ٢٠٢٠: قراءة نقدية وسيناريو لمشروع بديل في ٢٠٣٠،» **مستقبل العالم الإسلامي** (مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا)، العدد ١٩ (ربيع ٢٠٠٩)، ص ١٥٦ ـ ١٦٠.

٢ ـ ثقافة الدراسات المستقبلية: صعوبات وفرص

لا يقابل الأهمية المتزايدة للدراسات المستقبلية اهتمام موازٍ، وبالدرجة نفسها في الوطن العربي. فما زلنا نعاني غياباً شبه تام للرؤية المستقبلية في معظم مؤسساتنا، وفي كثير من مظاهر حياتنا، بل وفي بنية تفكيرنا أيضاً. وما العدد القليل من الدراسات المستقبلية التي ألمحنا إليها إلا تعبير عن البؤس المعرفي الذي تعانيه تلك الدراسات التي لا تخرج في معظمها عن النطاق الأكاديمي الضيّق، ولا تكوّن جزءاً من نسيج التفكير الاجتماعي العام، أو من الممارسة الفعلية، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى الأفراد، ولم تتغلغل بعد كثقافة ومنهج تفكير في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، ناهيك بافتقارها إلى النظرة الشمولية المتكاملة، مع ارتكازها إلى قاعدة علمية محدودة من البيانات والمعلومات.

وهناك بلا شك صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ ـ صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية، وسيطرة «التابوهات» الموروثة، وشيوع أنماط «التفكير داخل الصندوق»، والاطمئنان لا إلى الأفكار الجديدة، وإنما إلى الأفكار المهيمنة والأفكار «السابقة التجهيز»، وثقافة القطيع، وغيرها بما حذر منه وودي آلن (Woodi Allen) كل المشتغلين بالدراسات المستقبلية، الذين ينبغي أن ينصرف اهتمامهم إلى البحث عن «البجعة السوداء» (Black Swan) وسط أسراب البجع الأبيض.

ب ـ صعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي. فالفكر العربي ـ في صيغته التراثية الموروثة، وفي طبعاته المستجدّة على السواء ـ مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهموم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته، حتى شاعت الفكرة الساخرة المتهكمة بـ «أن العرب يتنبأون بالماضي ويتذكرون المستقبل». فالتفكير المستقبلي بمنهجه النقدي والعقلاني يواجه بالطبيعة بيئة ثقافية معادية، فهو نسق علمي قائم على المنطق والاتساق المعرفي، وهو نقيض التفكير السلفي الذي يحاول بناء المستقبل على شاكلة الماضي، وإحياءَ الفراديس المفقودة، لا بناءها. وقد ترك هذا التراث بصمته الوراثية على ضعف حضور فكرة المستقبل في الذهن العربي، ووهن القدرة على الإحساس بالتغيّرات وأثرها في التفكير في المستقبل، وعلى توقع أحداثه أو الاستعداد لمفاجآته، وإن كان ذلك لا ينفي تماماً غياب الرؤية المستقبلية العقلانية في التراث العربي. يعترف جيروم غلين (G. Glenn)، صاحب كتاب **العقل المستقبلي** (*Future Mind*) بدور للعلماء العرب في فلسفة الفكر المستقبلي، وأشار تحديداً إلى «الكندي»[٢٦]، كما أشار آخرون إلى ابن رشد.

(٢٦) Glenn Gerome, *Future Mind: Artificial Intelligence* (Washington, DC: Acropolis Books LTD, [n. d.]), p. 21.

واستخدم ابن خلدون مفهوم «التشوُّف المستقبلي»، وكان بحق الرائد الفعلي لـ «علم الاجتماع التاريخي»[٢٧]، وما الدراسات المستقبلية إلا امتداد لهذا العلم.

إن الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية لا يمكن أن يحدث من دون تطور في الوعي لدى عامة الناس، سواء كان ذلك [...] في وسائل الإعلام الجماهيري، أو [...] عن طريق برامج التعليم في المدارس والجامعات.

ولا يتجاهل مؤرّخو الدراسات المستقبلية «مدينة الفارابي الفاضلة»، وهي اليوتوبيا الأم التي ألهمت كل أصحاب «اليوتوبيات» (Utopias) في التاريخ الوسيط، من القديس أوغستين، وتوماس مور، ودانتي أليغيري، وفرانسيس بيكون، إلى ميرسييه (Mercier) في مدينته الفاضلة بعنوان **عام ٢٤٤٠.**

وقد كان لجدلية الجبر والاختيار مكان مرموق في الفلسفة الإسلامية، وهي تقابل معاني الحتمية والحرية بالمعنى الغربي. والدراسات المستقبلية هي استطراد لهذا الجدل، لكنها جدل منحاز بغير تحفّظ لحرية الإنسان في الاختيار، ومنها ـ إن لم يكن على رأسها ـ حرية «اختيار مستقبله» حتى لا يتركه للصدف أو تصريف الأقدار، كما في الملاحم والأساطير الإغريقية.

ج ـ صعوبات ناجمة عن غياب التقاليد الديمقراطية للبحث العلمي العربي. فالدراسات المستقبلية تعوّل بالأساس على تقاليد ديمقراطية في البحث والعمل العلمي تكاد تكون مفقودة حتى الآن في الثقافة العلمية العربية، وهي تقاليد الفريق والعمل الجماعي والحوار والتبادل المعرفي والتسامح الفكري والسياسي، وقبول التعدد والاختلاف. وترتبط هذه التقاليد بوسائل وتقنيات للبحث ذات مضمون ديمقراطي تشاركي، حيث تعتمد على التكامل المعرفي والاعتماد المتبادل بين التخصّصات العلمية المتعددة في إطار اجتماعي، وتعوّل على تقنيات تسمح بتوسيع المشاركة في الدراسة، كورش العمل، وتقنية دلفي، ودولاب المستقبل، وبناء السيناريوهات، وتحليل الاتجاهات، وغيرها من أساليب وتقنيات البحث في المستقبل. وبفضل هذه التقاليد يمكن للباحثين في الدراسات المستقبلية الانفتاح على مدارس متنوعة، علمياً وفكرياً وسياسياً. وبفضلها أيضاً يمكن كسر الدوائر المغلقة التي طبعت المشاريع العلمية في حقب سابقة.

د ـ صعوبات ناجمة عن قصور المعلومات والقيود المفروضة على تدفقها وتداولها، وحرية الوصول إليها، وغياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتداول المعلومات وحمايتها في الوقت الذي تحتاج الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات إلى إيجاد قاعدة معلومات لا تعاني الحظر والقيود تحت أي سبب من الأسباب، وتؤمّن للباحثين حقوقاً يقع على رأسها حق الوصول إلى المعلومات، وتحريم حجبها ومنع تدفقها.

(٢٧) أحمد صدقي الدجاني، «رؤية عربية لعلم دراسات المستقبل،» **الأهرام**، ١٩/٤/١٩٩٤.

هـ ـ غياب الأطر المؤسسية المتخصّصة بالدراسات المستقبلية، وما هو موجود منها، على ندرته، مشغول بهموم «الحاضر» وقضاياه الضاغطة، عن «المستقبل» وقضاياه المؤجلة. بعض هذه المؤسسات يعمل في إطار الجامعات والمعاهد العربية، والبعض الآخر ـ وهو نادر ـ يتبع الحكومات، والبعض الثالث هو مراكز تنتمي إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعزى غياب هذا النوع من المؤسسات البحثية إلى ضعف «الطلب» على «منتجاتها» من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات والبرلمانات وغيرها من دوائر صنع القرار في الوطن العربي. هذا الطلب كان بمنزلة القوة المحرّكة لظهور ونمو مراكز الدراسات المستقبلية في الغرب.

والمراكز القليلة في هذا الحقل المعرفي تتسم بإدارة تقليدية، وتواجه عوائق كثيرة، ونقصاً في الخبراء والمتخصّصين، ناهيك بعقلية الوصاية الفكرية والبيروقراطية المهيمنة على واقعنا العلمي والثقافي، التي تدهس الإبداع والمبدعين، وتصيب البيئة العلمية للثقافة المستقبلية بالجدب والضمور، ونقص الخبراء والباحثين ممن يجيدون استخدام طرائق وتقنيات الدراسات المستقبلية، سواء كانوا خبراء مستقبليات على المستوى النظري أو الأكاديمي، أو خبراء المستقبليات التطبيقيين الذين يمارسون تطبيق طرائق المستقبليات في الشركات والمؤسسات الحكومية أو الخاصة التي تستفيد بهم. وهذه وظائف تشغلها أعداد كبيرة في الغرب المتقدم، ولا نجد لها مثيلاً في الأقطار العربية.

على أن المهم الإشارة هنا إلى أن تلك الصعوبات والتحديات التي تعترض انتشار وتوسع ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي لم تصادر تماماً جهوداً قليلة في هذا القطر العربي أو ذاك يمكن البناء عليها، ولم تحجب مبادرات شجاعة قام بها أفراد أو جهات هنا أو هناك، شقت هذا «الجدول» الرقراق الصافي للدراسات المستقبلية توطئة ليكون تياراً علمياً وثقافياً مجتمعياً جارفاً. كما قدمت هذه الصعوبات دليلاً جديداً على أن الوعي بأهمية استشراف المستقبل لم يعُد يعني المختصّين بالدراسات المستقبلية فحسب، ولكنه أصبح يعني كل من يؤمن بتقدم المجتمع العربي وتنميته ووحدته، وضمان استقراره وأمنه في الحاضر والمستقبل، أي أصبح يعني المختصّين والمثقفين، والرجل العادي أيضاً. ولا ريب في أن هذا الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية وانتشار ثقافتها مرهون بتطور الوعي لدى عامة الناس، وبأجندة من الاهتمامات التي تقوّي فرص ازدهار تلك الثقافة وذيوعها وتغلغلها في المؤسسات والهيئات، وحتى تصبح ليس «نمط تفكير مجتمعي سائد فقط»، وإنما أسلوب حياة قائم أيضاً. ودعنا نفتح معاً أجندة تلك الاهتمامات:

أ ـ إن الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية لا يمكن أن يحدث من دون تطور في الوعي لدى عامة الناس، سواء كان ذلك الوعي المستقبلي الحديث في وسائل الإعلام الجماهيري، أو نتيجة لغرس هذا الوعي ـ على نحو منتظم ـ عن طريق برامج التعليم في المدارس والجامعات. وقد تنبّهت الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، مبكراً إلى أهمية نشر ثقافة الدراسات المستقبلية بين طلاب المدارس والجامعات للمساعدة على مواجهة أحداث المستقبل، وتمكينهم من اكتساب القدرة على التفكير العلمي المنظّم لتغيير مساراته. ففي الولايات المتحدة ـ على

سبيل المثال ـ بدأ التطوير مبكراً في التعليم. هذا التطوير لم يكتف برسم صورة علمية لما ستكون عليه المؤسسات التعليمية في المستقبل، وإنما أخذ يبثّ في المناهج والمقررات الدراسية كل ما من شأنه توسيع المفهوم التربوي للتفوق والتميّز، وتقديم حلول ابتكارية للمعضلات التي تواجه مجتمعهم، إلى جانب إعلاء قيمة التفكير في المستقبل، ورفع مستوى الوعي والثقافة المستقبلية بين الدارسين. وقد أحصيت المقررات الدراسية الجامعية التي تغطي هذا المجال المعرفي، فبلغت ٤٧٥ مقرراً في الجامعات الأمريكية، كما أن الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية الأمريكية بدأت منذ سنوات بتبنّي مناهج دراسية تقدم عرضاً مبسطاً للمفاهيم المرتبطة بثقافة الدراسات المستقبلية.

إن ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي ستظل تراوح مكانها، إن لم نسع إلى إعادة تشكيل العقل العربي، وخلق تيار وطني وقومي يمتلك عقلاً منهجياً نقدياً متمرداً على كل أشكال التابوهات الموروثة والمصنوعة.

وفي وثيقة من أخطر الوثائق في التاريخ الأمريكي أطلق عليها في التسعينيات «الاستراتيجية الأمريكية في عام ٢٠٠٠» وردت في صدرها عبارة دالة وذات مغزى، قالها «الرئيس بوش الأب» «... كان القرن الحادي والعشرون دائماً رمزاً مختصراً للمستقبل البعيد الذي تتمثل فيه أمانينا وأحلامنا البعيدة. أما اليوم، فإن القرن الحادي والعشرين يعدو قادماً نحونا، وكل من يتساءل منا كيف سيكون هذا القرن؟ سيجد إجابة عن سؤاله في المدارس الأمريكية». ونحن، بالمثل، يجب أن نجد إجابة عن أسئلة المستقبل العربي في المدارس والجامعات العربية. ويجب أن يبادر اتحاد الجامعات العربية، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ومجلس وزراء التعليم العرب، باقتراح توصية ملزمة لدمج ثقافة الدراسات المستقبلية في المناهج والمقررات الدراسية في الجامعات والمدارس العربية، وتبنّي كيانات مؤسسية تعليمية مستقلة (كليات أو معاهد أو جامعات) لتعليم الدراسات المستقبلية والاهتمام بمناهجها.

ب ـ إعادة تأهيل «القوة البحثية العربية» ـ وهي كبيرة ـ باتجاه أنماط البحث والتفكير المستقبلي، وإعداد أجيال جديدة من الباحثين اللازمين لتجديد دماء مراكز البحوث والدراسات العربية، وإعادة تكييف النشاط البحثي لهذه المراكز، من الطرائق والمناهج التقليدية المحافظة إلى مناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها الابتكارية.

وإذا كان الهدف هو نشر ثقافة الدراسات المستقبلية عن طريق العمل على تأهيل وتفعيل القوة البحثية العربية، وتوسيع القاعدة العلمية، فإن ذلك مشروع ضخم تناط مسؤوليته بمؤسسات كبرى متخصّصة في الدراسات المستقبلية، بحيث توفر لأعضائها وللجماعة العلمية المنتسبة إليها كل ضمانات الحرية الأكاديمية المحفزة للإبداع والابتكار، ويكون ضمن أولوياتها رعاية وتشجيع الموهوبين والواعدين والمتميّزين من الباحثين في الوطن العربي. ومثل تلك المؤسسات

تحتاج إلى هياكل مرنة وفعّالة وقيادات إدارية ذات رؤية متحررة من قيود البيروقراطية، ومن عقلية الهيمنة والوصاية ومصادرة الإبداعات والأفكار الجديدة.

ج ـ عطفاً على ما سبق، يجب تأسيس هيكل مرن ذي قيادة خبيرة يضم تحت جناحيه ما قدمته الجماعة العلمية العربية من دراسات مستقبلية على ندرتها، بحيث يعمل كنواة لمشروع ذي صفة مؤسسية يضم قاعدة بيانات للدراسات المستقبلية، وخبرائها المعروفين، داخلياً وخارجياً، ومرجعياتهم المؤسسية. وأمامنا ـ في هذا الصدد ـ خيارات ممكنة، إما (١) أن ننشئ ما يمكن أن نطلق عليه «المجلس العربي للدراسات المستقبلية» في إطار جامعة الأمم المتحدة، أو (٢) نطور من دور، ونوسع من صلاحيات الرابطة العربية للدراسات المستقبلية، ومقرها الخرطوم، لتضطلع بهذه الرسالة.

د ـ ترويج وتشجيع الطلب الاجتماعي على «مخرجات» مراكز الدراسات المستقبلية، وتسويق هذه المخرجات إعلامياً عبر الوسائط الفضائية والإلكترونية، وتدريب منتسبي الهيئات والمؤسسات الفضائية والخاصة ـ من خلال برامج لبناء القدرات ـ على استخدام تلك المخرجات والتعامل معها، وتقديم النصيحة بشأنها. وتقدم تجربة المركز الهولندي للدراسات المستقبلية التابع لمجلس الوزراء الهولندي دروساً مستفادة إلى المراكز العربية القائمة أو التي قد تنشأ مستقبلاً.

هـ ـ استحداث وحدات إدارية مستقلة للدراسات المستقبلية في الهيئات والمنظّمات الحكومية والخاصة والأهلية، تكون من ضمن مهامها ووظائفها اقتراح تطوير سياسات واستراتيجيات حديثة للتنمية، وتوفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، والمساهمة في إصلاح المؤسسات وتحديث نظمها، والتنبؤ بالآثار المستقبلية للسياسات والتشريعات والقرارات الحالية، وصقل المهارات والخبرات العلمية وتأهيلها لإعداد الدراسات المستقبلية.

وبينما وجدت في أقطار عربية عديدة وحدات مستقلة لإدارة الأزمات والتنبؤ بها، لا نكاد نجد أثراً لوحدات مهمتها استشراف المستقبل والاستعداد له، باستثناء ما تقوم به من دور مشابه وحدات التخطيط الاستراتيجي الآخذة في الانتشار في المؤسسات المدنية والعسكرية في الأقطار العربية.

وفي كلمة أخيرة، فإن ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي ستظل تراوح مكانها، إن لم نسع إلى إعادة تشكيل العقل العربي، وخلق تيار وطني وقومي يمتلك عقلاً منهجياً نقدياً متمرداً على كل أشكال التابوهات الموروثة والمصنوعة. وعبثاً نحاول وضع رؤية مستقبلية أو دراسات استشرافية قطرية أو قومية، ونحن أسرى لأنواع من اليقين السلفي عوضاً من إطلاق مشروع فكري عقلاني قادر، بتوسيع النقاش حوله، على أن يحرك المياه الآسنة، وأن يؤسس لقيام مدرسة عربية للدراسات المستقبلية ويروّج لتقنياتها. وهو مشروع بديل للسلفية المتطلعة إلى بناء مشروعها المتمثل بإعادة الماضي وإحياء دولته وفراديسه المفقودة في غير سياقها التاريخي □

الديمغرافيا التاريخية للمغرب الوسيط
من خلال تاريخ ابن خلدون

محمد حالي[*]

إطار في الإدارة التربوية، أكاديمية الجهة الشرقية ـ المغرب.

مقدمة

حظيت كتابات ابن خلدون (٧٣٢هـ/ ١٣٣٤م ـ ٨٠٨هـ/١٤٠٦م) باهتمام واسع، سواء من قبل المستشرقين أو من طرف الباحثين العرب والمسلمين، منذ أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي أدى إلى تراكم أدب خلدوني ضخم، يشكّل عقبة يصطدم بها كل حديث عن صاحب المقدمة.

وإذا كانت بعض هذه الدراسات الخلدونية قد جانبت المنهج العلمي، لكونها لم تؤطر كتابات ابن خلدون بعصرها، وعملت على مواخذته، لأنه لا يساير كل المناهج والتخصّصات الحديثة والمعاصرة[1]، فإن هذه الدراسة وضعت كهدف أساسي لها البحث في ثنايا الفكر التاريخي الخلدوني عن القضايا المنهجية والمعطيات المعرفية التي قد تفيد في توجيه الباحث في الديمغرافيا التاريخية لبلاد المغرب الوسيط (المغرب الأقصى والأوسط وأفريقيا)، أو قد يستعملها كمادة أولية في عمله. من هنا نجزئ إشكالية الموضوع إلى التساؤلات التالية لنجيب عنها في الفقرات التالية:

١ ـ كيف نشأت الديمغرافيا التاريخية؟ ما هو موضوعها؟ وما هي مصادر مادتها المعرفية؟

٢ ـ ما هي الكتابات التاريخية لابن خلدون التي تشكل ما سمَّيناه «الاستغرافيا الخلدونية»؟

(*) البريد الإلكتروني: halimohammed48@yahoo.com

(١) محمد أركون، «نحن وابن خلدون،» ورقة قُدِّمت إلى: **أعمال ندوة ابن خلدون: بمناسبة مرور ستة قرون على تأليف المقدمة أيام جامعية ١٤ ـ ١٧ فبراير ١٩٧٩** (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٧٩)، ص ٣٢.

٣ ـ ما مدى حضور الديمغرافيا التاريخية للمغرب الوسيط في جوانبها المنهجية والمفاهيمية والمعرفية في كتابات ابن خلدون التاريخية؟ وإلى أي حدّ يمكن للباحث في هذا الحقل المعرفي الاستفادة منها في عمله منهجياً ومصدرياً؟

أولاً: الديمغرافيا التاريخية: نشأتها، وموضوعها، ومصادرها

١ ـ نشأة الديمغرافيا التاريخية وموضوعها

ظهرت الديمغرافيا التاريخية أو علم السكان التاريخي كفرع جديد من الديمغرافيا في أوروبا الغربية في بداية الستينيات من القرن العشرين، كامتداد طبيعي للديمغرافيا، وذلك عندما بدأت سلسلة من الدراسات الديمغرافية تستمد مادة اشتغالها من ماضي الساكنة التي تدرسها(٢)، وقد انحصر انشغالها، ليس فقط في معرفة الخطوط العريضة للتطور الديمغرافي لمجموعة بشرية معيّنة، بل أيضاً في رسم تاريخ التطور الصحّي لهذه الساكنة، بما في ذلك الأوبئة والأمراض، ودراسة الأزمات والهجرات المحلية والدولية(٣)، وذلك بتطبيق مناهج التحليل الإحصائي والرياضي في دراسة حجم وتركيب الساكنة البشرية وتوزيعها المجالي، وتتبّع تغيّراتها على مستوى الخصوبة والوفيات والزواجية والهجرة.

ويرى أحد أقطاب مدرسة الحوليات التاريخية الفرنسية أن الديمغرافيا التاريخية ظهرت في إطار انفتاح التاريخ على مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية والبحث عن علوم مساعدة للتاريخ، ومن ثم أصبح المؤرخ عالم اقتصاد وسوسيولوجيا وأنثروبولوجيا وسيكولوجيا، وعالم لسانيات وديمغرافيا، الأمر الذي أدى إلى نشأة تاريخ اقتصادي، وجغرافيا تاريخية، وديمغرافيا تاريخية، وتاريخ اجتماعي(٤).

يتبيّن من الإشارات المتقدمة أن الديمغرافيا التاريخية تتقاطع مع الديمغرافيا من حيث المنهج والموضوع. فهي تنقل المنهج الديمغرافي، وتحاول تطبيقه في دراسة التاريخ الديمغرافي لساكنة معيّنة، وموضوعها هو موضوع الديمغرافيا، أي السكان، إلا أن الاختلاف الأساسي بين التخصّصيْن، هو كون الديمغرافيا التاريخية تدرس الخصائص الديمغرافية للسكان في الماضي، ومن هنا تختلف مصادرها وتقنياتها ومناهجها بالضرورة عن مثيلاتها في الدراسة الديمغرافية العادية، مع حضور مناهج التقدير الكمّي في كل منهما.

(٢) Jean-Bourgeois Pichat, *La Démographie*, Collection idée (Paris : Gallimard, 1971), p. 150.

(٣) André Nouchi, *Initiation aux sciences historique* (Paris: Fernand Nathan, 1967), p. 36.

(٤) Fernand Braudel, *Ecrits sur l’histoire* (Paris: Champs Flammarion, 1986), pp. 103-107.

فضلاً عن المواضيع الديمغرافية العادية التي تدرسها الديمغرافيا، كالوفيات والخصوبة والزواجية والهجرات السكانية، التي تدرسها الديمغرافيا التاريخية في سياق تاريخي، فإن الأزمات الديمغرافية المتصلة بالحروب والأوبئة والمجاعات قد استأثرت باهتمام الباحثين في حقل التاريخ الديمغرافي.

٢ ـ مصادر المعرفة في الديمغرافيا التاريخية

تعتبر الحالة المدنية والإحصاءات السكانية مصدريْن أساسييْن للمعطيات الخامة التي تعالجها الديمغرافيا لتستخلص منها نتائجها، ومن ثم فقد اعتبرهما جاك فالين ـ أحد الديمغرافيين الأوائل ـ بمثابة ثديي رضاعة بالنسبة إلى هذا التخصّص[(٥)]. إن سجلات الحالة المدنية والإحصاءات السكانية، وتقدم الرياضيات وحساب الاحتمالات، كانت عوامل منحت للديمغرافيا الوسائل الضرورية للملاحظة الدقيقة والصحيحة، الأمر الذي سمح لها بوضع نظرية علمية، غير أن تأخر ظهور هذا العلم يرتبط في الوقت ذاته، بتأخر ظهور تلك العوامل[(٦)].

لم يهتم المسلمون، سواء في المشرق الإسلامي أو الغرب الإسلامي، بضبط تواريخ الأحداث السكانية وكرونولوجيتها، إذ لم يكن الوعي بتدوين المعطيات السكانية لذاتها أو لأغراض إحصائية حاضراً لديهم.

لا يتوفر مؤرخ الديمغرافيا التاريخية في بلدان أوروبا الغربية عامة على مصادر موثوقة ودقيقة إلا استثناءً، حتى بالنسبة إلى القرن التاسع عشر، والإحصاءات والمعطيات التي تخصّ الحركة الديمغرافية للسكان غير كاملة، ويحتاج إلى تعديلها قبل الاستعمال، فيضطر إلى اعتماد مصادر «خارجية»، لم يتم إعدادها لأهداف علمية، كالسجلات الكنسية التي كانت تدوّن فيها الخوريات منذ القرن السادس عشر مراسيم التعميد والزواج والدفن، وكذا السجلات الضريبية والعقود المختلفة. وفي ما يتعلق بالديمغرافيا القديمة (Paléodémographie)، أي ديمغرافية الشعوب الغابرة غير المتوفرة على وثائق مكتوبة، تصبح الديمغرافيا التاريخية مجبرة على الاشتغال على العظام والمخلفات البشرية[(٧)].

وقد أشار المهتمون بتاريخ السكان من مؤرخين وديمغرافيين إلى أن التسجيل المنتظم والمنظّم للوقائع الديمغرافية في أوروبا يعود إلى الأمس القريب فقط، ليس قبل القرن الثامن

(٥) Vidal Annie, *Démographie, éléments d’analyse et évolution du peuplement humain* (Grenoble: P.U.G., 1994), p. 18.

(٦) Alain Girard, «Démographie,» dans: *Encyclopaedia Universalis*, 22 vols., 4ème éd. (Paris: Encyclopaedia Universalis, 1996), vol. 7, pp. 161-166.

(٧) Jaques Dupâquier, «Démographie Historique,» dans: *Encyclopaedia Universalis*, vol. 7, pp. 166-168.

عشر، الأمر الذي أدى إلى الحديث عن عصر ما قبل إحصائي وآخر إحصائي. وهذا العصر الإحصائي، اختلفت بداياته بين البلدان والقارات: فإذا كانت بعض أقطار أوروبا قد عرفت الإحصاءات السكانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، فإن بعض أقطار آسيا وأفريقيا لم تشهد إحصاءاتها الأولى إلا مع نهاية القرن التاسع عشر أو خلال القرن العشرين، ولم تتجاوز في العديد منها مستوى التعدادات التقريبية[٨].

وقبل ظهور الإحصاءات السكانية المعاصرة، شهدت معظم الحضارات عمليات التعداد، وبذلك تضرب هذه التعدادات بجذورها في التاريخ. ويبدو أن أولى العمليات التعدادية المعروفة تعود إلى الحضارة السومرية خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد، التي كانت تمتد على رقعة جغرافية واسعة من الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط. وهو ما تدل عليه بقايا الألواح المنقوشة. وفي حوالى ٢٧٥٠ ق.م. قام المصريون القدامى بعمليات تعدادية لأغراض جبائية. ويمكن العثور على آثار لعمليات مماثلة في الصين منذ عام ٢٢٣٨ ق.م. وفي الإمبراطورية الرومانية، كان من واجب الأشخاص الذين هم موضوع العملية الإحصائية، التقدم إلى سلطات المنطقة الأصلية لإحصاء أنفسهم، وذلك منذ القرن السادس ق.م.[٩].

وفي الدولة الإسلامية، يمكن اعتبار نشأة الدواوين وتنظيمها وتحديد اختصاصاتها منذ فجر الإسلام، إرهاصات مبكرة لظهور التعدادات. فقد كان الديوان يحفظ ما يتعلق بحقوق الدولة من الأعمال والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال. ولقد وجد الديوان منذ عهد الرسول (ﷺ) من دون أن يتسمّى بهذه التسمية، وبلغ عدد كتّابه نيفاً وثلاثين كاتباً في رواية القلقشندي، أو أكثر من اثنين وأربعين في رواية الطبري[١٠]. وعندما عزم عمر بن الخطاب على فرض العطاء لمستحقيه، فإنه أمر بإحصاء الناس لكي يتمكّن من توزيع الأموال الفائضة في بيت المال، فبدأوا بقرابة الرسول (ﷺ)، ثم الأقرب فالأقرب منه[١١]. وفي عهد معاوية بن أبي سفيان كان في الكوفة والبصرة ديوانان، أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم، وقد أنشأه عمر بن الخطاب، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية[١٢].

لم يهتم المسلمون، سواء في المشرق الإسلامي أو الغرب الإسلامي، بضبط تواريخ الأحداث السكانية وكرونولوجيتها، إذ لم يكن الوعي بتدوين المعطيات السكانية لذاتها أو لأغراض إحصائية حاضراً لديهم، وإنما كان يتم تسجيل ما يتعلق منها بالزيجات والولادات والوفيات والأنساب، عند الحاجة إليها في مجالات اجتماعية وعلمية غير ميدان السكان، كدراسة عدالة الرواة، ومعرفة وفيات العلماء، وتدوين أنساب القبائل، وضبط التنظيم الإداري والمالي للدولة

---

(٨) Nouchi, *Initiation aux sciences historique*, p. 33.

(٩) Annie, *Démographie, éléments d'analyse et évolution du peuplement humain*, p. 14.

(١٠) أحمد مصطفى أبو ضيف، **دراسات في تاريخ الدولة العربية**، ط ٣ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٤)، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٧.

الإسلامية بوضع سجلات الدواوين، كديوان الجند، وديوان الخراج، وديوان العطاء. فكثيراً ما نقرأ في الأخبار أن فلاناً وُلد عام كذا وكذا، فكانوا يؤرخون بعض الأحداث السكانية بالوقائع الكبرى والحوادث التي تحفظها ذاكرتهم الجماعية. وفي معظم الحالات، بعد مرور الوقت على الأحداث والظواهر السكانية المعنية[١٣]. وقد نبّه الذهبي عندما تطرق إلى موضوع الوفيات، إلى أن المسلمين الأوائل لم يعتنوا بضبطها كما ينبغي، بل اتكلوا على حفظهم، فذهبت وفيات خلق من الأعيان من الصحابة ومن تبعهم، إلى قريب زمان الشافعي، ثم اعتنى المتأخرون بضبط وفيات العلماء وغيرهم، حتى ضبطوا جماعة فيهم جهالة بالنسبة إلى معرفتنا لهم، فلهذا حُفظت وفيات خلق من المجهولين، وجُهلت وفيات أئمة من المعروفين[١٤]. ودائماً كان حضور الذكور في الوقائع السكانية المدوّنة أكثر من الإناث.

في الغرب الإسلامي، سبق للمختار السوسي أن طرح مشكل عدم اهتمام المغاربة، سواء في جيله أو قبله، بتسجيل تواريخ الميلاد والوفاة بنوع من الضبط، أي باليوم والشهر والسنة: «لأن الناس لا يعتنون بمثل هذا في ذلك الجيل، بل لا يزال غالب أهل هذا الجيل نفسه على هذه الوتيرة»[١٥]، وأنكر الكاتب نفسه على أهل هذه القرون تفريطهم في علم الأنساب وإضاعتهم له، رغم كونه علماً شريفاً، الأمر الذي أدى إلى اختلاط الأنساب وتبدلها[١٦].

تتنوّع مصادر المادة المعرفية التي يمكن الرجوع إليها من قبل الباحث في الديمغرافيا التاريخية الإسلامية عامة، وفي الديمغرافيا التاريخية لبلاد المغرب الوسيط خاصة، وتفتح آفاقاً رحبة أمام البحث في هذا التخصّص الفتي، وإن كانت مادتها تختلف تماماً عن طبيعة المعارف السكانية التي قدمتها السجلات البرواسية (الخورية) في تاريخ أوروبا، منذ نهاية عصورها الوسطى للباحثين في الديمغرافيا التاريخية الأوروبية.

تجدر الإشارة إلى أن كل المصادر التاريخية التقليدية، بما فيها كتب الأنساب والطبقات والتراجم والوفيات، وكتب السيرة والمغازي والتاريخ العام، وكتب الحديث وأدب الرحلات، وكتب النوازل الفقهية، وسجلات الخراج والضرائب، وتقاييد وكنانيش المحاكم الشرعية، ومختلف العقود ذات الصلة بالمواريث والبيوع والأحوال الشخصية، توفر للباحث في هذا الحقل المعرفي الجديد صنوفاً من المعارف السكانية التي تتصل بشكل أو بآخر بالأحداث السكانية المختلفة، كالزيجات والولادات والخصوبة والوفيات والهجرات السكانية. ومن دون الدخول في تحليل طبيعة كل جنس من هذه الأجناس المصدرية، وبيان نوعية وقيمة المعطيات التي تمدّنا بها، نركّز

---

(١٣) محمد حالي، **الزيجات والولادات عند عينة من الصحابة المهاجرين البدريين** (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢).

(١٤) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السّخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، عُني بنشره القدسي (بيروت: دار الكتاب العربي، مطبعة العلوم، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص ١٦٠.

(١٥) محمد المختار السوسي، **المعسول**، ١٤ ج (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٦١ ـ ١٩٦٢)، ج ١٢، ص ١٠٩.

(١٦) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٠٠.

في حديثنا على نوع واحد منها، وهو كتب التاريخ العام، من خلال نموذج **ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** أو كتاب **العبر** لمؤلفه عبد الرحمن بن خلدون.

ثانياً: الكتابات التاريخية لابن خلدون

تشمل الاستغرافيا الخلدونية **المقدمة** و**التاريخ** و**التعريف**، أي ما يشكّل في مجموعه تاريخ ابن خلدون أو **ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، وهو المصنّف الذي تبلور من خلاله التصور الخلدوني للتاريخ كجانب تنظيري في **المقدمة**، ثم التاريخ كما جمعه ودوّنه في **تاريخه**، وأخيراً السيرة الذاتية للمؤلف وأسرته، كما وردت في **التعريف**.

١ ـ تأليف «تاريخ ابن خلدون»

يحدثنا ابن خلدون في التعريف عن أبحاثه ونشاطه التأليفي أثناء السنوات الأربع التي قضاها في قلعة ابن سلامة بقوله: «فأقمت بها أربعة أعوام متخلياً عن الشواغل كلها، وشرعت في تأليف هذا الكتاب، وأنا مقيم بها، وأكملت المقدمة منه على ذلك النحو الغريب، الذي اهتديت إليه في تلك الخلوة، فسالت فيها شآبيب الكلام والمعاني على الفكر حتى امتخضت زبدتها، وتألفت نتائجها، وكانت من بعد ذلك الفيئة إلى تونس... وأنا مستوحش من دولة المغرب وتلمسان، وعاكف على تأليف هذا الكتاب، وقد فرغت من مقدمته إلى أخبار العرب والبربر وزناتة، وتشوّفت إلى مطالعة الكتب والدواوين التي لا توجد إلا بالأمصار، بعد أن أمليت الكثير من حفظي، وأردت التنقيح والتصحيح...»(١٧).

ويضيف قائلاً عن تجربته في تونس: «... فحدث عندي ميل إلى مراجعة السلطان أبي العباس والرحلة إلى تونس... وإذا بخطابه وعهوده بالأمان... فكان الخفوف للرحلة... وارتحلنا في رجب سنة ثمانين (٧٨٠هـ)... وآويت إلى ظل ظليل من عناية السلطان وحرمته... ووافق ذلك اجتماع البطانة إليه، فاتفقوا على شأنهم في التأليب عليّ والسعاية بي والسلطان خلال ذلك معرض عنهم في ذلك، وقد كلفني بالإكباب على تأليف هذا الكتاب لتشوّفه إلى المعارف والأخبار واقتناء الفضائل، فأكملت منه أخبار البربر وزناتة، وكتبت من أخبار الدولتين [الأموية والعباسية] وما قبل الإسلام ما وصل إليّ منها، وأكملت منه نسخة رفعتها إلى خزانته»(١٨).

---

(١٧) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي (القاهرة: [د. ن.]، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٣.

وبعد ذلك يورد إشارات إلى استمرار أبحاثه أثناء إقامته في المشرق: «وركبت البحر منتصف شعبان من السنة (٧٨٤هـ)... وتفرّغت لتجديد ما كان عندي من آثار العلم ...»[١٩]. «... ومضيت على حالي من الانقباض والتدريس والتأليف»[٢٠]، «ما زلت منذ العزل عن القضاء لأول سنة سبع وثمانين مكبّاً على الاشتغال بالعلم تأليفاً وتدريساً»[٢١].

نستنتج من هذه الشهادات أن ابن خلدون كان قد جمع في ذاكرته تاريخاً لبلاد المغرب من خلال نحو الخمس عشرة سنة التي قضاها في قصور الملوك والأمراء، ومن خلال احتكاكه المباشر لما يزيد على عقد من الزمن بالمجتمع البدوي، لاجئاً تارة، ومن أجل الاستئلاف تارة أخرى. وقد شكّلت هذه التجربة الطويلة أولى مصادر تأليفه الضخم.

المقدمة تقعيد لتصور جديد للتاريخ يقوم على منهج المقابلة والمطابقة، وتأسيس لعلم العمران البشري، ينتقد فيه ابن خلدون منهج الإسناد الذي اعتمده سابقوه في رواية الأخبار.

وبحسب ما جاء في النصّ السابق، يبدو أن ابن خلدون بدأ بتأليف المقدمة، ثم انتقل إلى تدوين الأخبار، وكتب تاريخ العرب، ونقح المقدمة، ولا شك في أنه وسع تأليفه عندما رحل إلى مصر سنة ٧٨٤هـ، وهو ما قد تدل عليه الإشارات التي أوردناها سابقاً. كما نبّه ابن تاويت الطنجي، محقق التعريف إلى أن ابن خلدون ظلّ ينقّح تأليفه، ويدخل عليه تعديلات متتالية بقوله: «وقد عرف عن ابن خلدون أنه كانت تصدر عنه نسخ من كتابه... يهديها إلى الملوك والوزراء تارة، ويأخذ عنه الطلبة الدارسون تارة أخرى. فلقد أهدى ـ وهو في المغرب ـ النسخة الأولى من كتابه لأبي العباس الحفصي... وحينما رحل إلى مصر أهدى نسخة أخرى إلى الملك الظاهر برقوق ما بين سنتي ٧٨٤هـ و٧٩١هـ، وهذه النسخة هي التي سمّاها بكتاب الظاهري، ثم بعث من مصر في سنة ٧٩٩هـ نسخة ثالثة لتوضع في خزانة الكتب التي في جامع القرويين في فاس وقفاً على طلبة العلم، وكان الملك حينذاك أبا فارس عبد العزيز المريني (٧٩٦هـ ـ ٧٩٩هـ)، ولذلك قدم الكتاب باسمه، وكل واحدة من هذه النسخ تختلف عن سابقتها صدوراً عن المؤلف بما كان يضيفه إلى الكتاب من ملحقات ويدخله على أبوابه وفصوله من تعديلات... و«المقدمة» و«التاريخ»، وهذا الجزء [التعريف] في هذا الحكم سواء»[٢٢].

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص و ـ ز.

٢ ـ «المقدمة»

تمثل المقدمة الكتاب الأول من العبر، وهي مكوّنة من مقدمة في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض للمؤرخين من المغالط، وذكر شيء من أسبابها[٢٣]، ومن الكتاب الأول في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر، والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب[٢٤]، وقد أشار في آخرها إلى أنه ألفها في خمسة أشهر عام ٧٧٩هـ : «أتممت هذا الجزء الأول بالوضع والتأليف قبل التنقيح والتهذيب في مدة خمسة أشهر آخرها منتصف عام تسعة وسبعين وسبعمائة ثم نقحته بعد ذلك، وهذبته وألحقت به تواريخ الأمم»[٢٥].

والمقدمة تقعيد لتصور جديد للتاريخ يقوم على منهج المقابلة والمطابقة، وتأسيس لعلم العمران البشري، ينتقد فيه ابن خلدون منهج الإسناد الذي اعتمده سابقوه في رواية الأخبار، وفي هذا الصدد يقول: «وأما الأخبار عن الواقعات، فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه»[٢٦].

٣ ـ «التاريخ»

يغطي تاريخ ابن خلدون الكتابين الثاني والثالث من العبر، فأما الكتاب الثاني فيشتمل على: «أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ مبدأ الخليقة إلى هذا العهد، مع الإلماع ببعض من عاصرهم من الأمم المشاهير ودولهم، مثل النبط والسِّريانيين والفرس وبني إسرائيل والقبط واليونان والروم والترك والإفرنجة»[٢٧]، بينما ألف «الكتاب الثالث في أخبار البربر ومواليهم من زناتة وذكر أوليتهم وأجيالهم وما كان بديار المغرب خاصة من الملك والدول»[٢٨].

وفي ما بين ١٨٤٧م و١٨٥٢م نشر دوسلان تاريخ شمال أفريقيا في مجلدين في الجزائر، ونشر ترجمتهما الفرنسية ما بين ١٨٥٢م و١٨٥٦م، كما أتم نشر المقدمة ـ التي كان المستشرق الفرنسي كاترمير (Quatremère) قد بدأ نشرها ـ في ثلاثة أجزاء سنة ١٩٥٨م في باريس[٢٩].

---

(٢٣) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، ط ٦ (بيروت: دار القلم، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص ٩.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦.
(٢٩) محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب** (الرباط: منشورات كلية الآداب؛ الدار البيضاء: مؤسسة بنميد، ١٩٨٣)، ج ١، ص ١٠٠.

رغم أن التاريخ الحدثي والسياسي كان يطبع حقل التاريخ في عصر ابن خلدون، ورغم أن القضية المركزية كانت تتمثل عنده بقضية السلطة والدولة، فإن المطالع لتاريخه يلاحظ أنه لم يُعر اهتماماً كبيراً لمسألة تدوين الأحداث، بحسب الحوليات.

أي تاريخ كان يقصد ابن خلدون؟ ما هو المجال الجغرافي التاريخي لكتاب العبر؟ هل التاريخ الذي كان ابن خلدون ينوي كتابته هو فقط تاريخ بلاد المغرب، خصوصاً أنه قال في المقدمة: «لاختصاص قصدي في التأليف بالمغرب وأحوال أجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعي على أحوال المشرق وأممه»[٣٠]، أم أنه كان ينوي كتابة تاريخ أشمل من ذلك؟

يبدو أن ابن خلدون أراد في البداية كتابة تاريخ المغرب لا غير، ومنه استنتج تنظيرات المقدمة، غير أنه وسع تاريخه بالإلماع إلى تواريخ أمم أخرى، وهو ما يدل عليه قوله: «ثم كانت الرحلة إلى المشرق لاجتناء أنواره وقضاء الفرض والسنّة... والوقوف على آثاره في دواوينه وأسفاره، فزدت ما نقص من أخبار ملوك العجم بتلك الديار... سالكاً سبيل الاختصار والتلخيص، مقتدياً بالمرام السهل... فاستوعب أخبار الخليقة... وأعطى لحوادث الدول عللاً وأسباباً...»[٣١].

هكذا تطور المشروع الخلدوني من تاريخ المغرب الذي كان هدفه الأساسي، إلى تاريخ الخليقة على غرار ما قام به المسعودي، خاصة أن عصر ابن خلدون كان عصر تحول بعد التبدل الكبير الذي لحق بالمغرب نتيجة غزوة بني هلال في القرن الخامس الهجري، والطاعون الجارف الذي اجتاح المنطقة مع منتصف القرن الثامن الهجري: «... وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة... فاحتاج لهذا العهد من يدوّن أحوال الخليقة والآفاق وأجيالها... ويقفو مسلك المسعودي لعصره ليكون أصلاً يقتدي به من يأتي من المؤرخين من بعده...»[٣٢].

هذه التوضيحات التي يقدمها ابن خلدون عن استغرافيته تدل على أنه انطلق من تاريخ المغرب كمجتمع ذي بنيات قبلية، واستنتج منه تنظيراته، وعمل على «توسيع مجال تطبيق نظرية العصبية لتفسير تاريخ الشعوب ذات البنيات القبلية المماثلة»[٣٣]، واتخذ من المسعودي مثلاً أعلى عندما سمحت له مصادره بتوسيع تاريخه ليكون جامعاً لأخبار الخليقة، كما فعل المسعودي، ولكن بمنهج مغاير تماماً.

---

(٣٠) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٣٣) علي أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**، ط ٢ (الرباط: منشورات كلية الآداب؛ الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٤)، ص ١٤٠.

٤ ـ «التعريف»

هو سيرة ذاتية ختم بها كتاب العبر، وصار مجموع هذه السيرة يُعرف بـ «التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً» وصل فيه إلى عام ٨٠٨هـ سنة وفاته، وقد نشر التعريف في طبعة منقحة في القاهرة عام ١٩٥١م بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي[٣٤].

كانت أول طبعة كاملة لكتاب العبر بأجزائه الثلاثة (المقدمة، والتاريخ، والتعريف) قد صدرت في القاهرة عام ١٨٦٨م، غير أن طبعة دار الكتاب اللبناني (بيروت) كانت أكمل منها، وصدرت هي أيضاً في ٧ مجلدات فيما بين (١٩٥٦م ـ ١٩٥٩م)، ويعتبر الكتاب الثالث المتضمن تاريخ شمال إفريقيا، أهم أقسام العبر بعد المقدمة، وكان ابن خلدون قد حبس نسخة من العبر في ٧ أسفار على خزانة القرويين، ولم يبق منها غير المجلدين ٣ و٥ تحت الرقم ٣٦٢، وما زال أول الكتاب الخامس يحتفظ على صيغة الوقف بتاريخ ٧٩٩هـ، يتلو ذلك توقيع ابن خلدون بخط يده[٣٥].

٥ ـ ابن خلدون بين نصوص «المقدمة» وكتابة «التاريخ»

رغم أن التاريخ الحدثي والسياسي كان يطبع حقل التاريخ في عصر ابن خلدون، ورغم أن القضية المركزية كانت تتمثل عنده بقضية السلطة والدولة، فإن المطالع لتاريخه يلاحظ أنه لم يُعر اهتماماً كبيراً لمسألة تدوين الأحداث، بحسب الحوليات، عكس ما فعله إخباريو العصر الوسيط. كما أنه اعتمد مقياس العصبية في كتابة تاريخه: فهو يتتبّع القبيلة في علاقات أفرادها وبطونها وكافة قسماتها، وفي أحوال معاشها، وصراعها مع العصبيات الأخرى، وخضوع العصبيات لبعضها البعض، واستغلال العصبية القوية والهامشية فرصة ضعف عصبية الدولة القائمة والانقضاض على السلطة، وهو يتحدّث عن عصبية مصمودة وصنهاجة، وعن دولهما من دون الإشارة إلى التواريخ التي حكمت فيها هذه العصبيات، وهذا تجديد منه باعتماد العصبية مقياساً لكتابة التاريخ، ومن هنا يمكن القول بوجود تطابق بين المقدمة والتاريخ[٣٦]، باستثناء التباس واضح يتعلق بالمثل الأعلى الديني الذي افتقدت له عصبية زناتة، ولم يشر إليه ابن خلدون وكأنه غضّ عنه الطرف. ورغم أنه عاش في كنف زناتة في المغربين الأوسط والأقصى قسماً من عمره، فإنه ظل وفياً لموضوعيته، ولم يساير مؤرخي المرينيين، مثلاً، حينما حاولوا أن يجعلوا من مؤسس الدولة المرينية عبد الحق ولياً صالحاً[٣٧].

---

(٣٤) المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج ١، ص ١٠٠.
(٣٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٠ ـ ١٠١.
(٣٦) محمد القبلي، **حوار الفكر الخلدوني** (الدار البيضاء: منشورات جريدة الاتحاد الاشتراكي، دار النشر المغربية، ١٩٨٦)، ص ٧٢ ـ ٧٣.
(٣٧) أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**، ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

اعتمد ابن خلدون التركيب في معالجة وتدوين التاريخ، فاتجاهه شمولي، وبالتالي فهو ليس بمصدر في كثير من الجزئيات والتفاصيل، عكس ما تميّز به سابقوه من الإطناب في الروايات المملّة[٣٨].

ثالثاً: قضايا الديمغرافيا التاريخية للمغرب الوسيط في كتابات ابن خلدون

١ ـ من خلال سيرة ابن خلدون ـ «التعريف»

إذا كان التأليف في السيرة الذاتية في حدّ ذاته حدثاً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الباحث في الديمغرافيا التاريخية، فإن ابن خلدون يبدو في هذه السيرة محاصراً بانشغالات علمية وسياسية، الأمر الذي جعله يحاول الدفاع عن مكانته ومكانة أسرته العلمية، ويعمل على إبراز دوره السياسي في خضمّ الأحداث المتلاحقة والمتدافعة التي شهدها الغرب الإسلامي في عصره.

لذلك، فإن المهتم بالديمغرافيا التاريخية لا يكاد يعثر في التعريف سوى على إشارات قليلة تتعلق بنسب بني خلدون، أسرة المؤلف وتنقلاتها، ونشأة ابن خلدون ومشيخته وتنقلاته بين أقطار الغرب الإسلامي وأمصاره، لأن ما خصصه لنسب أسرته ومشيخته لا يتجاوز صفحات معدودة، إضافة إلى وجود حلقات شبه غامضة، إن لم نقل مفقودة، في نسب بني خلدون، وهو ما يشير إليه عندما قال عن نسبه في هذا البيت: «عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خلدون. لا أذكر من نسبي إلى خلدون غير هؤلاء العشرة، ويغلب على الظن أنهم أكثر، وأنه سقط مثلهم عدداً، لأن خلدون هذا هو الداخل إلى الأندلس، فإن كان أول الفتح فالمدة لهذا العهد سبعمائة سنة فيكونون زهاء العشرين، ثلاثة لكل مائة... ونسبنا في حضرموت من عرب اليمن إلى وائل بن حُجْر من أقيال العرب معروف له صحبة»[٣٩].

ومعلوم أن ابن خلدون اعتمد في ضبط هذا النسب على نسابة العرب، وخصوصاً ما كتبه ابن حزم، وابن عبد البر، وابن حيان، وعندما خلص إلى الحديث عن نشأته وتلمذته، فإنه لخّصها في عبارات قصيرة ليمر بسرعة إلى تفصيل الحديث عن مشيخته، إذ قال: «أما نشأتي، فإني ولدت بتونس في غرة رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وربيت في حجر والدي رحمه الله إلى أن أيفعت وقرأت القرآن العظيم على الأستاذ المكتب أبي عبد الله محمد بن سعد بن بُرَّال الأنصاري... وبعد أن استظهرت القرآن الكريم من حفظي، قرأته عليه بالقراءات السبع

---

(٣٨) القبلي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٩) ابن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**، ص ١.

المشهورة... ودارست عليه كتباً جمة... ولم أكملها بالحفظ، وفي خلال ذلك تعلمت صناعة العربية على والدي وعلى أساتذتي بتونس...»[٤٠].

يحتل الانتقال من العصبية القبلية إلى الدولة أهمية بالغة بالنسبة إلى الباحث في الديمغرافية التاريخية لبلاد المغرب في العصر الوسيط، وخاصة أن المفاهيم والأفكار التي يتمحور حولها تفسر تاريخ المغرب الوسيط فقط.

وبعد ذلك ينتقل إلى الحديث عن مشايخه في تونس وفاس، وعن الولايات والخطط والوظائف التي تقلّدها في مختلف أقطار الغرب الإسلامي ومصر. ولا نكاد نعثر في التعريف على معلومات تخصّ الحياة الأسرية لابن خلدون، باستثناء إشاراته العابرة إلى ترك أهله وعياله في إقامتهم أو إيصائه بهم عند أصحابه أو أقاربه أثناء أسفاره بحثاً عن المجد السياسي أو فراراً من الملاحقات، إلى أن يستقرّ في البلد الجديد، ثم يبعث إلى أهله وولده بالقدوم، كما فعل سنة ٧٦٤هـ عندما اختار التوجّه من فاس إلى الأندلس، وقال: «فاخترت الأندلس، وصرفت ولدي وأمهم إلى أخوالهم... بقسنطينة فاتح أربع وستين، وجعلت أنا طريقي على الأندلس»[٤١].

فلا يكاد الباحث يتبيّن ملامح شخصية ابن خلدون الطفل والمراهق، الذي لا نعرف عن نشأته غير الانكباب على تحصيل العلم والتنقل بين دروسه وحلقاته. ولا نقف بوضوح على معطيات حول تفاصيل حياته الأسرية من شأنها، إن وجدت، أن تسمح بوضع جدول متكامل ومتجانس بأسماء أفراد أسرته وتواريخ الأحداث الديمغرافية المتصلة بهم من ميلاد وزواج، باستثناء بعض تواريخ الوفيات المتفرّقة، وبالتالي يصعب على الباحث استرجاع أو إعادة بناء أسرة ابن خلدون استناداً إلى ما كتبه في التعريف.

٢ ـ مسألة الطاعون الأسود

تعتبر الكوارث الديمغرافية أحداثاً غير عادية تضرب بعمق، وتهلك السكان بكميات مفجعة، وتخلّف بصمات حالكة في الأذهان، وفي الذاكرة الجماعية للسكان. ويمكن للكوارث الديمغرافية أن تكون ناجمة عن أوبئة أو مجاعات وحروب. وإذا كان الوصف الكيفي لهذه الأزمات يبدو سهلاً، فإنه يصعب تناولها كمياً، لمعرفة مختلف مظاهرها وانعكاساتها الديمغرافية، ذلك أن الأمر يتطلب معرفة ليس عدد الوفيات فقط، ولكن عدد الأحياء أيضاً، ومن هنا فإن نسبة الوفيات إلى الأحياء هي وحدها الكفيلة بتحديد مدى هول الكارثة التي أصابت الساكنة المعنية[٤٢].

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٤٢) Nouchi, *Initiation aux sciences historique*, p. 36.

ولدراسة هذه الكوارث بدقة، وتقييم آثارها في الوضع الديمغرافي، فإن المؤرخ مطالب بمعرفة المستوى العادي لمختلف المتغيّرات الديمغرافية، خصوصاً ما يتعلق منها بالولادات والوفيات وعدد السكان ومعدلات تكاثرهم وتوزيعهم المجالي. وبذلك يمكن تقدير حجم الكارثة، وقياس مدى انتشارها، ومعرفة مجالات وقنوات انتقال العدوى مع تيارات البضائع والأشخاص.

يعتبر مفهوم التطور مفهوماً أساسياً في الانتقال من القبيلة، أي من العصبية إلى الدولة عند ابن خلدون، كما أن غاية العصبية عنده هي الملك: «فالغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك».

كانت الطواعين التي اجتاحت بلاد المغرب منذ العصر الوسيط قد طرحت عدة إشكالات حول ماهية السلوكات القويمة التي كان ينبغي على المؤمن التحلّي بها، ونوعية المواقف التي كان لا بد له من اتخاذها، بغية تجنّب السقوط في ما لا يُرضي الخالق عزّ وجل، من التصرفات المنافية للشرع أثناء أوقات الطواعين. ومعلوم أن أبرز القضايا التي عالجتها التآليف والأجوبة والرسائل التي خلّفها هذا النقاش الفقهي، كانت تتمحور حول مفهوم الطاعون والوباء وأسباب وقوعه، وقضية العدوى، وما يتصل بها، من الفرار من الطاعون أو القدوم عليه، ومسألة شهادة المطعون وشروطها، وبعض الرقى المستعملة من الطاعون وأشباهه من البلايا الجسيمة(٤٣).

كانت الأدبيات التي تركها المعاصرون لأوبئة وطواعين بلاد المغرب، تسترجع ما جاء به الأوائل من علماء المالكية في الموضوع، ولم تأت بجديد في هذا الباب، وكانت تصبّ في النهي عن الفرار أو القدوم على الطاعون، ومن ثم إبطال العدوى والطيرة، والخضوع التام للقضاء والقدر بغية تحصيل الشهادة(٤٤).

لم يخرج علي بن محمد هيدور التادلي (توفي عام ٨١٦هـ/١٤١٣م)، الذي عاصر ابن خلدون، عن ذلك الإطار في رسالته حول «ماهية الأمراض الوبائية». فهو يحدد معنى الوباء ـ الذي لا يعني به سوى الطاعون ـ بتمييزه من المرض العادي، ويفسر حدوث الطاعون بأسباب فلكية، وأخرى طبية كفساد الهواء والأغذية في أوقات المساغب والشدائد، وينتقل إلى طرق العلاج المتمثلة بالأذكار والأدعية اللازم ترديدها عند نزول الطاعون، كما قدم نصائح للوقاية من تعفن الهواء والأغذية(٤٥).

---

(٤٣) محمد حالي، «المجتمع والأزمات الديموغرافية في تاريخ المغرب في القرن الثامن عشر (١٧٢٧ ـ ١٧٥٧): مساهمة في الديموغرافيا التاريخية،» (رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، كلية الآداب، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، ٢٠٠٢)، ص ١٠، ١٧٩ ـ ١٨٠، و٤٧١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٤٥) محمد أمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية؛ الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٢)، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٣.

وكان للطاعون الأسود الذي عرفه حوض البحر المتوسط في القرن الرابع عشر الميلادي دور في أزمة عصر ابن خلدون، وكان هذا الوباء قد زحف على بلاد المغرب منذ كانون الثاني/يناير ١٣٤٨م، إلا أن الإشارات المصدرية ناقصة، ولا تسمح بتقدير إحصائي لأبعاد هذا الحدث وآثاره، برغم أهميته وخطورته في التاريخ الديمغرافي للمغرب الوسيط. وابن خلدون نفسه الذي شكّل الوباء بالنسبة إليه أحد الدوافع النفسية الأساسية التي حثّته على كتابة **تاريخه**، لم يفرد لهذا الوباء سوى صفحة واحدة أو قل جملاً معدودة. ويعزى هذا العزوف في الاستغرافيا الإسلامية عن إطالة الحديث عن الطاعون إلى طبيعة الذهنية السائدة التي كانت تعتبر الطاعون ظاهرة إيجابية باعتباره عقاباً إلهياً للكفار ومناسبة للمؤمنين للفوز بالشهادة والرحمة[٤٦].

لم يقحم ابن خلدون نفسه في هذا النقاش الفقهي حول القدوم على/أو الفرار من البلد المطعون، وبدا أكثر عقلانية عند تناول هذه الجائحة التي ربط وقوعها بهرم الدول وبلوغ الغاية من مداها، حيث كثرة الموتان في أواخرها. وقد يكون منسجماً تماماً مع المبادئ التي عبّر عنها عندما انتقد مغالط المؤرخين، كالنقل والتقليد، وعدم تمحيص الأخبار والروايات. كما لم يدرس الطاعون الأسود ـ الذي يسمّيه: «الطاعون الجارف» ـ ككارثة ديمغرافية شاملة حلّت ببلاد المغرب مع منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، ليقدم حوله معطيات إحصائية قد تفيد في تقدير عدد ضحاياه. وهو لا يشير إليه إلا عند وصفه الآثار المدمرة لهذه الكارثة على العمران والعباد في عصره، والتي أعقبت الاضطراب العمراني الذي خلفته الهجرات العربية لبني هلال وبني سليم في القرن الخامس الهجري، حيث قال في **المقدمة**: «... وأما لهذا العهد، وهو آخر المائة الثامنة، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه، وتبدلت بالجملة واعتاض من أجيال البربر أهله على القدم بما طرأ فيه من لدن المائة الخامسة من أجيال العرب بما كسروهم وغلبوهم وانتزعوا منهم عامة الأوطان وشاركوهم في ما بقي من البلدان لملكهم، هذا إلى ما نزل بالعمران شرقاً وغرباً في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيف الأمم، وذهب بأهل الجيل وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلّص من ظلالها، وفلّ من حدها، وأوهن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أموالها، وانتقض عمران الأرض بانتقاض البشر، فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم، وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب، لكن على نسبته ومقدار عمرانه، وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض، فبادر بالإجابة والله وارث الأرض ومن عليها، وإذا تبدّلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث...»[٤٧].

---

(٤٦) مصطفى نشاط، «المغرب المريني وأزمة القرن ١٤م/٨هـ النقدية،» **أمل**، السنة ١، العدد ٣ (١٩٩٣)، ص ٤ ـ ١٩.

(٤٧) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

يذكر ابن خلدون «الطاعون الجارف» في إشارات متفرّقة في عدة مواضع من أجزاء **تاريخه** وسيرته الذاتية، وذلك في سياق وفيات الأعلام التي يوردها من حين إلى آخر، والتي يستفاد منها ببعض تواريخ الوفيات الفردية. ومن تلك العبارات ما كتبه عند حديثه عن تقلّده ولاية العلامة في تونس: «ولم أزل منذ نشأت وناهزت مكبّاً على تحصيل العلم، حريصاً على اقتناء الفضائل، متنقلاً بين دروس العلم وحلقاته، إلى أن كان الطاعون الجارف، وذهب الأعيان والصدور وجميع المشيخة، وهلك أبواي رحمهما الله»[٤٨]، والتي تفيدنا بمدى هول الكارثة التي أهلكت الأعيان ومشيخة ابن خلدون ووالديه. ومنها أنه عندما أورد خبر وفاة كاتب السلطان أبي الحسن المريني وصاحب علامته أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي، قال: «هلك بتونس في الطاعون الجارف سنة تسع وأربعين وسبعمائة»[٤٩]، «ثم جاء الطاعون الجارف فطوى البساط بما فيه، وهلك عبد المهيمن فيمن هلك، ودفن بمقبرة سلفنا بتونس»[٥٠].

ويستطرد أحياناً مضيفاً تاريخ الميلاد إلى سنة الوفاة، كما فعل بالنسبة إلى الكاتب عبد المهيمن الحضرمي نفسه: «ثم توفي لأيام قلائل بتونس بالطاعون الجارف سنة تسع وأربعين وسبعمائة ومولده سنة خمس وسبعين وستمائة من المائة قبلها»[٥١]، وعندما ذكر مشايخه في تونس ختم كلامه بقوله: «ثم درجوا كلهم في الطاعون الجارف»[٥٢]. وعندما تطرّق إلى من حضر إلى جانب السلطان أبي الحسن في أفريقيا، قال: «وكان في جملة السلطان أبي الحسن جماعة كثيرة من فضلاء المغرب وأعيانه، هلك كثير منهم في الطاعون الجارف بتونس، وغرق جماعة منهم في أسطوله لما غرق، وتخطّت النكبة منهم آخرين إلى أن استوفوا ما قُدر من آجالهم»[٥٣].

ومما يستفاد من هذه العبارات أيضاً أن جولات الطاعون الأسود كانت شديدة الوطأة على بلاد المغرب الوسيط على الأقل في ما بين سنتي ٧٤٩هـ و٧٥١هـ، حيث تقع تواريخ الوفيات التي أوردها ابن خلدون ضمن الإشارات السالفة الذكر، وحيث أوقعت هذه الجائحة معظم ضحاياها. وعموماً، فإذا كانت هذه الإشارات مفيدة في دراسة الوفيات الفردية لبعض الخاصة من المشايخ والعلماء والأعيان ورجالات الدولة الذين اعتنى ابن خلدون بوفياتهم، فإنها لا تسمح للباحث بإجراء تقدير كمّي أو تعداد الوفيات الناجمة عن الطاعون الأسود.

---

(٤٨) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون،** ٧ ج (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠)، ج ٧، ص ٥٣٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٣٢٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٥١٥.

(٥١) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٥٢٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٥١٢.

(٥٣) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٥٢٥.

٣ ـ المفاهيم الديمغرافية المهيكلة للانتقال من العصبية القبلية إلى الدولة

لعل أهم القوانين الديمغرافية التي اهتدى إليها صاحب المقدمة هو وفور العمران في آخر الدولة ووقوع الموتان والمجاعات بكثرة في هذا الطور من تطورها.

يحتل الانتقال من العصبية القبلية إلى الدولة أهمية بالغة بالنسبة إلى الباحث في الديمغرافية التاريخية لبلاد المغرب في العصر الوسيط، وخاصة أن المفاهيم والأفكار التي يتمحور حولها تفسر تاريخ المغرب الوسيط فقط، وقبل الخوض في تجليات هذا الانتقال وتداعياته الديمغرافية لا بد من تحديد بعض المفاهيم ذات الحمولة الديمغرافية المتصلة به وحصر معانيها عند صاحب المقدمة.

أ ـ القبيلة: هي اجتماع لمجموعات بشرية تدّعي الانتماء إلى جد أعلى مشترك قد يكون حقيقة، وقد يكون وهماً، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون وحدة المجال الجغرافي للقبيلة مقدمة على النسب. هذا الاعتقاد في الانتماء المشترك يميّز القبيلة من المجموعات الأخرى، فتكون علاقتها بتلك المجموعات المختلفة عنها، من حيث النسب ورابطة القرابة والمجال، علاقات تعارض وصراع وتنافس، وقد تكون علاقات تحالف وجوار وتعاون، ولكن موجّهة ضد قسمة أو جماعة أخرى معارضة، ويحكم هذا التعارض قانون الصراع القبلي في معناه الصِّدامي والانقسامي[٥٤]، ويتبلور هذا المفعول في النعرة والتناصر والتعصب، وهو مفعول طبيعي تحركه رابطة القرابة والنسب وروابط الولاء والحلف والجوار[٥٥].

وقد قام نسابة العرب بتصنيف التجمّعات القبلية على أساس الكثرة والقلة كما يلي: الأمة، الشعب، القبيلة، الإمارة، البطن، الفخذ، العشيرة (العشير)، ثم الفصيلة. وأكثر هذه المصطلحات استعمالاً عند ابن خلدون، هي القبيلة والعشير والبطن، وأحياناً يستعمل الأمة والجيل بمعنى القبيلة الكبرى، وتضم القبيلة عادة ثلاثة أصناف من الأفراد: صرحاء النسب، ويتفاوتون في النسب بتفاوت بيوتهم في الحسب؛ الموالي واللصقاء، أي المرتبطون بالقبيلة بواسطة الجوار والحِلف أو بالاصطناع؛ ثم العبيد المسترقون، وهم في الغالب أسرى الحروب والغزوات[٥٦].

---

(٥٤) قام الأنثروبولوجيون والسوسيولوجيون الغربيون أمثال روبير مونطاني في كتابه **القبائل البربرية والمخزن**، وإفانس بريتشارد، وإرنست گلنير، وهارت، بتأويل أفكار ابن خلدون حول العصبية القبلية في أطروحاتهم الانقسامية حول المجتمعات القبلية وضمنها المجتمع المغربي.

(٥٥) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ دار النشر المغربية، ١٩٩٠)، ص ٨٣.

(٥٦) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط ٤ (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٤)، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

ب ـ الجيل: هو الأمة؛ والأمة: القبيلة الكبرى أو مجموعة قبائل تجمعها رابطة النسب، وفي هذا المعنى يستعمل ابن خلدون كلمة «جيل»: «إن اختلاف الأجيال (أي الشعوب والقبائل) في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم في المعاش». وأحياناً يستعمل «الجيل» بمعنى مرحلة معينة أو مستوى معيّن من مستويات التطور البشري نحو الحضارة والتمدن: «أجيال البدو»، «أجيال الحضر»، «جيل العرب في الخلقة طبيعي»، ومعنى هذه العبارة أن نمط الحياة الخاص بـ «العرب ومن في معناهم» مرحلة طبيعية في سلّم التطور البشري، لأنه أسلوب في العيش والحياة تفرضه عليهم الظروف الطبيعية والمعاشية لمناطق سكناهم. وأحياناً نقرأ عنده «الأجيال الحادثة»، أي أبناء وحفدة إحدى العصبيات[٥٧].

ج ـ العصبية: يتحدد مفهوم العصبية الخلدونية كما يلي:

«العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما في معناه»[٥٨]، والنسب ليس الرابطة الدموية دائماً، فالنسب بهذا المعنى «أمر وهمي لا حقيقة له»، فالقرابة الدموية تبقى نسبية، إذن، وإنما المقصود بالنسب فائدته وثمرته، وهو «هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة. وما فوق ذلك مستغنى عنه»[٥٩]، وكل ما يقع به هذا الالتحام فهو داخل في معنى النسب. يصبح هذا الالتحام عصبية عندما يكون هناك تهديد خارجي لكيان القبيلة «فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك»[٦٠]. فالعصبية أساسها الانتماء إلى القبيلة، وهي تقوم على صلة الرحم، وعلى نموذجين من الصراع القبلي حول السلطة هما:

ـ نموذج تنافسي من أجل الرياسة داخل القبيلة، وهو عنف يمارسه الشيوخ وأصحاب الرأي والجماعة على أفراد القبيلة أجمعين، ويختص فيه الذكور الكبار بالحكم، بحيث يقصى الشباب والنساء.

ـ نموذج خارجي للصراع والاندماج والتحالف بين عصبيات متعددة، تميل فيه القبيلة إلى الحفاظ على توازنها ووجودها بمصارعة القبائل المعادية لها.

وكلا العنفين أو النموذجين من الصراع يلخصهما المثل العربي القائل: «أنا ضد أخي، وأنا وأخي ضد ابن عمي، وأنا وأخي وابن عمي ضد الجميع»، وهذا يعني أننا في محضر مجتمع عصائبي أو لفائفي[٦١]، والنموذج الثاني من الصراع هو الذي يتوّج بنشوء الدولة، لكنه لا يتم

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٢.
(٥٨) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٢٨.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨.
(٦١) بنسالم حميش، «ابن خلدون وتجربة التاريخ المسدود،» في: ورقة قُدِّمت إلى: **أعمال ندوة ابن خلدون: بمناسبة مرور ستة قرون على تأليف المقدمة أيام جامعية ١٤-١٧ فبراير ١٩٧٩**، ص ٣٩٠.

بدون الأول. وهناك شرطان لازمان لهذا النوع من العصبية العامة، أولهما قيام العصبية الجديدة بدعوة إلى تصحيح العقيدة، وثانيهما وجود دولة في طور الهرم.

ويعتبر مفهوم التطور مفهوماً أساسياً في الانتقال من القبيلة، أي من العصبية إلى الدولة عند ابن خلدون، كما أن غاية العصبية عنده هي الملك: «فالغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك»[٦٢].

يمر تطور الدولة أو العصبية بثلاثة أطوار، هي: طور النشوء، حيث تكون قوة العصبيات المكوّنة للدولة ذات شوكة؛ وطور النضج، حيث تستقل عصبية واحدة بالملك والمجد، وتعوض العصبيات الأخرى بالموالي والصنائع؛ ثم طور الكهولة، حيث تتفسخ العصبية المؤسسة بسبب عوائد الترف وانحطاط الأخلاق، والإنفاق الزائد. وتصبح الدولة ملكاً للموالي والعبيد، وتستمر في التلاشي ما لم يأتها مطالب للملك، أي ما لم تصبح في تناقض مع عصبية جديدة قد ترقى إلى السلطة وتقيم دولة جديدة[٦٣].

وإذا كان العمران عند ابن خلدون حركة انتقال من البداوة إلى الحضارة عبر الدولة، فإن ذلك يتم انطلاقاً من تناقض أساسي بين البدو والحضر. يقول في المقدمة: «فصل في أن أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر»، «والسبب في ذلك أن أهل الحضر ألقوا جنوبهم على مهاد الراحة والدّعة، وانغمسوا في النعيم والترف، ووكلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذي يسوسهم والحامية التي تولّت حراستهم، وتنزلوا منزلة النساء والولدان... وأهل البدو لتفرّدهم عن المجتمع وتوحشهم في الضواحي... قائمون بالمدافعة عن أنفسهم... قد صار لهم البأس خلقاً، والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع...»[٦٤].

وهو يرجع هذا الاختلاف بين البدو والحضر إلى تباينهم من حيث المعاش: «إنما اختلاف الأمم والأجيال باختلاف نحلتهم في المعاش»، أو ما يمكن التعبير عنه بنمط العيش، ويعني ابن خلدون بالبدو سكان القفر أو الجبل لاستغراقهم في التوحش، أي الموغلون في البداوة والانعزال في القفار والجبال، وهم يقتصرون على الضروري من المعاش، كالفلح والقيام بالأنعام وسائر الأحوال والعوائد، وهؤلاء ينتقلون بشكل طبيعي من نكد العيش وشظف الأحوال وسوء المواطن إلى «رقة الحضارة» في الأمصار، أي إلى التفنن في الترف واستجادة أحواله وسكنى القصور والضياع، وهذا الانتقال يتم في شكل طفرة في مدة قصيرة من الزمن، يتمكّن خلالها البدو من استلام السلطة في المدن وتأسيس الدولة[٦٥].

---

(٦٢) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٦٣) عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤)، ص ٧١.

(٦٤) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٦٥) محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، ط ٥ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

٤ ـ أهمية القوة العددية والديمغرافية في نجاح العصبية

العصبية رأسمال بشري تستنزفه الدولة بالإنفاق في الحروب التي تهلك رجالها، والقبيلة المنضوية تحت لواء عصبية ما تتعرض للاستنزاف بمقدار مخالطتها للعصبية الحاكمة في نعيمها.

يرى ابن خلدون أن الكثرة والقلة لهما أهمية بالغة في صنع عزّ القبيلة أو ذلّها، وفي هذا الصدد يثير موضوع هوارة الذين ذهب اعتزازهم لقلتهم بعد كثرة: «وكانت برقة من مواطن هوارة هؤلاء... ولما خربت زُويْلة (إحدى مدن برقة) انتقلوا منها إلى فزان من بلاد الصحراء وأوطنوها، وكان لهم بها مُلك ودولة... ومن قبائل هوارة هؤلاء بالمغرب أمم كثيرة... وذهب ما كان لهم من الاعتزاز والمنعة أيام الفتوحات بسبب الكثرة، وصاروا إلى الافتراق في الأودية بسبب القلة والله مالك الأمور»(٦٦).

وهو يؤكد ضرورة الانتماء إلى العصبية كشرط لازم لإقامة المُلك بقوله: «ولا يتم الملك والتغلب على النواحي والقبائل لمنقطع جِذمة، دخيل في نسبه»(٦٧). وعندما تتغلب عصبية كبرى على عصبيات صغرى، فإنها تحتويها، كما حدث لقبائل من لمطة خضعت لذوي حسان المعقليين: «فأما لمطة فأكثرهم مجاورون للملثمين في صنهاجة، ولهم شعوب كثيرة وأكثرهم ظواعن أهل وبر، ومنهم بالسوس قبيلتا زكن ولخس صاروا في عداد ذوي حسان من معقل»(٦٨).

فالعصبيات التي تنجح في تأسيس الدول هي القبائل القوية التي تنتظم عصبياتها حول مثل أعلى أو وازع ديني تتبنّاه وتهدف من خلاله إلى تجديد العقيدة وإصلاحها، ويتزامن ظهورها مع وجود دولة في منتهى الضعف الناجم عن الاستغراق في الترف والفساد ورقة الحضارة والتفنن في الصنائع، أي في طور ما أسماه ابن خلدون بـ «الحضارة المفسدة للعمران»، وغالباً ما تأتي العصبية الجديدة من هوامش الدولة المنهارة (قفار، جبال)، وتعتبر القوة العددية والديمغرافية شرطاً لازماً لنجاح هذه العصبية.

٥ ـ الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص

يستفيد الباحث في الديمغرافيا التاريخية للمغرب الوسيط من التنظيرات التي أوردها ابن خلدون في علاقة بموضوع العمران البشري وتطوره، ومن جملتها المقارنة التي يجريها بين العمر الطبيعي للدولة وعمر الأشخاص. ويشير في هذا الصدد إلى: «أن الدولة لها أعمار

---

(٦٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **تاريخ العلامة ابن خلدون**، ٦ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣)، ج ٦، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٦٧) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٤٣٥.

(٦٨) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٢٠.

طبيعية كما للأشخاص»، وأن «عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال»[٦٩]، ويمتد كل جيل في تقديره على أربعين سنة، وطالما أن هذه الأجيال طبيعية، فإن الهرم من الأمور الطبيعية أيضاً بالنسبة إلى الدولة، يقول: «وإذا كان الهرم طبيعياً في الدولة، كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية، كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني»[٧٠].

يقول ابن خلدون: «إعلم أن العمر الطبيعي للأشخاص على ما زعم الأطباء والمنجّمون مائة وعشرون سنة، وهي سنو القمر الكبرى عند المنجمين، ويختلف العمر في كل جيل بحسب القرانات، فيزيد عن هذا وينقص منه، فتكون أعمار بعض أهل القرانات مائة تامة، وبعضهم خمسين أو ثمانين أو سبعين على ما تقتضيه أدلة القرانات عند الناظرين فيها، وأعمار هذه الملة ما بين الستين إلى السبعين كما في الحديث، ولا يزيد على العمر الطبيعي الذي هو مائة وعشرون إلا في الصور النادرة، وعلى الأوضاع الغريبة من الفلك كما وقع في شأن نوح عليه السلام وقليل من قوم عاد وثمود. وأما أعمار الدول أيضاً، وإن كانت تختلف بحسب القرانات، إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته، قال تعالى: «حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة»، ولهذا قلنا أن عمر الشخص الواحد هو عمر الجيل ...»[٧١].

إن العمر الطبيعي الذي زعم الأطباء والمنجّمون ـ بحسب عبارة ابن خلدون ـ أنه مائة وعشرون سنة لم يتحقق في أمل الحياة/أمد الحياة عند علماء السكان في أي مجتمع من المجتمعات البشرية مهما تطور فيها مستوى المعيشة والتطبيب، وابن خلدون لا يوافق على هذا العمر النظري، وبالتالي عاد ليصححه قائلاً: «ويختلف العمر في كل جيل بحسب القرانات، فيزيد عن هذا وينقص منه»، غير أن ابن خلدون القاضي والفقيه السنّي المالكي يرجح ما جاء في الحديث النبوي الحسن الصحيح، حول أعمار هذه الأمة، والذي أخرجه الترمذي في **سننه** عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أن رسول الله (ﷺ) قال: «أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك»[٧٢]، كما ورد في **مختصر سنن الترمذي**[٧٣]، وأخرجه ابن ماجة أيضاً عن أبي هريرة[٧٤].

---

(٦٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٧٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٧٢) محمد بن عيسى الترمذي، **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق كمال يوسف الحوت، ٥ ج ٥. ج ٥: **كتاب الدعوات**، ص ٥١٧.

(٧٣) محمد بن عيسى الترمذي، **مختصر سنن الترمذي**، اختصره وعلّق عليه مصطفى ديب البغا، **كتاب الدعوات**، باب «أعمار هذه الأمة»، الحديث الرقم ٣٥٤٥، والحديث الرقم ٣٥٤٥، ص ٥٥٦.

(٧٤) أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة، **سنن ابن ماجة**، تحقيق وتعليق بشار عواد معروف، ٦ ج (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨)، ج ٥: **كتاب الزهد**، باب «الأمل والأجل»، الحديث الرقم ٤٢٣٦، والحديث الرقم ٤٢٣٦، ص ٦٣١ ـ ٦٣٢.

أعمار الدول هي كأعمار الأشخاص، وبرغم اختلافها هي الأخرى بحسب القرانات الفلكية، فإنها «لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته» مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً**﴾[٧٥]، فهل كان ابن خلدون يقدر العمر المتوسط لأبناء عصره بأربعين سنة؟ إنه سؤال يحتاج إلى بحث موسع في الولادات والوفيات في بلاد المغرب الوسيط للإجابة عنه.

٦ ـ كثرة السكان وارتفاع الوفيات في آخر الدولة

ولعل أهم القوانين الديمغرافية التي اهتدى إليها صاحب **المقدمة** هو وفور العمران في آخر الدولة ووقوع الموتان والمجاعات بكثرة في هذا الطور من تطورها، ويقول في هذا الشأن: «الدولة في أولها لا بد لها من الرفق في ملكتها والاعتدال في إيّالتها [في المغارم ومختلف التكاليف]... وإذا كانت الملكة رفيقة مُحسنة انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابِه فتُوفِّر ويكثر التناسل، وإذا كان ذلك كله بالتدريج، فإنما يظهر أثره بعد جيل أو جيلين في الأقل، وفي انقضاء الجيلين تشرف الدولة على نهاية عمرها الطبيعي، فيكون حينئذ العمران في غاية الوفور والنماء... ثم إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول والسبب فيه: أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات أو الفتن الواقعة في انتقاض الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة... وأما كثرة الموتان فلها أسباب من كثرة المجاعات كما ذكرناه أو كثرة الفتن لاختلال الدولة، فيكثر الهرج والقتل أو وقوع الوباء، وسببه في الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العَفن والرطوبات الفاسدة... فإن كان الفساد قوياً وقع المرض في الرئة وهذه هي الطواعين وأمراضها... وإن كان الفساد دون القوي والكثير فيكثر العفن ويتضاعف، فتكثر الحُميَّات في الأمزجة وتمرض الأبدان وتهلك، وسبب كثرة العفن والرطوبات الفاسدة في هذا كله كثرة العمران ووفوره آخر الدولة لما كان في أوائلها من حسن الملكة ورفقها وقلة المغرم... ولهذا أيضاً فإن الموتان يكون في المدن الموفورة العمران أكثر من غيرها بكثير كمصر بالمشرق وفاس بالمغرب...»[٧٦].

هكذا بعد جيل أو جيلين من حسن السياسة والرأفة بالرعايا، يزدهر العمران والصنائع والاقتصاد ويكثر النسل وترتفع الولادات بالتدريج وتستكثر العصبية من الموالي والصنائع، وهم عيال على أهلها، فيتكاثر السكان، وتكون الدولة قد دخلت الجيل الثالث والأخير من عمرها، أي ما يعرف عند ابن خلدون بالحضارة المفسدة للعمران، فترتفع الجبايات لسد نفقات حياة الترف، فينقبض الناس عن العمل والإنتاج وتكثر المجاعات والأوبئة، وترتفع الوفيات بسبب كثرة السكان من جهة وللكوارث الديمغرافية الناجمة عن اختلال الدولة واندلاع الفتن والاضطرابات الممهدة لسقوطها في أطرافها، وبالتالي فنحن أمام دورة ديمغرافية موازية

---

(٧٥) **القرآن الكريم**، «سورة الأحقاف،» الآية ١٥.

(٧٦) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

لتطور الدولة، تكون آثارها جلية في الحواضر الكبرى ذات الحجم السكاني المرتفع، بينما تقل أضرارها على مستوى البوادي عامة والقفار والجبال خاصة لقلة سكانها أصلاً واكتفائهم بالحد الأدنى الضروري في المعاش.

يلاحظ الباحث تطابقاً بين **المقدمة** و**التاريخ** في ما يتعلق بالإشارة إلى كثرة المجاعات والوفيات في أواخر أيام الدول. ومن الإشارات الديمغرافية التي وردت في **تاريخ ابن خلدون**، والتي تدعم ما جاء في هذا النصّ من ارتفاع الوفيات، سواء الطبيعية منها أم الناتجة من الأوبئة والمجاعات والحروب في أواخر عمر الدولة وإبان انتقال السلطة من عصبية منهارة إلى عصبية حادثة، ما ذكره بخصوص حرب الجبال أثناء قيام دولة الموحدين، إذ قال: «وأجمع عبد المؤمن على غزو بلاد المغرب، فغزا غزاته الطويلة منذ سنة أربع وثلاثين (وخمسمائة) إلى سنة إحدى وأربعين... وخرج تاشفين بعساكره يحاذيه في البسيط، والناس يفرون منه إلى عبد المؤمن وهو ينتقل في الجبال في سعة من الفواكه للأكل والحطب للدفء، إلى أن وصل إلى جبال غمارة، واشتعلت نار الفتنة والغلاء في المغرب، وامتنعت الرعايا من المغرم، وألحّ الطاغية على المسلمين بالعدوة»[٧٧]، ويضيف حول حصار مراكش: «ولما ارتحل عبد المؤمن من فاس إلى مراكش... وسرح الشيخ أبا حفص لغزو برغواطة، فأثخن فيهم ورجع. ولقيه في طريقه ووصلوا جميعاً إلى مراكش وقد ضموا إليها جموع لمطة، فأوقع بهم الموحدون، وأثخنوا فيهم قتلاً واكتسحوا أموالهم وظعائنهم. وقاموا على مراكش سبعة أشهر وأميرهم إسحاق بن علي بن يوسف بايعوه صبياً... ولما طال عليهم الحصار وجهدهم الجوع برزوا إلى مدافعة الموحدين، فانهزموا وتتبعهم الموحدون بالقتل، واقتحموا عليهم المدينة في أخريات شوال سنة إحدى وأربعين وقتل عامة الملثمين، ونجا إسحاق في جملته وأعيان قومه إلى القصبة حتى نزلوا على حكم الموحدين، وأحضر إسحاق بين يدي عبد المؤمن فقتله الموحدون بأيديهم... وامحى أثر الملثمين...»[٧٨].

تعتبر مسألة الأنساب قضية ديمغرافية محورية عند ابن خلدون ما يفتأ يعالجها من حين إلى آخر، الأمر الذي يجعل منه مصدراً مهماً في هذا المجال.

٧ ـ حظ العصبية من الفناء بمقدار حظها من الاستيلاء

يرى ابن خلدون أن حظ العصبية من الفناء عند انهيار الدولة يكون بمقدار حظها من الاستيلاء والمشاركة في الحكم، ونورد هنا خبر مصير تنملل بعد سقوط دولة بني عبد المؤمن كنموذج، حيث يقول: «وكذا تنملل إخوانُهم [يقصد إخوانُ هرغة] في التعصب على دعوة المهدي... فكان حظهم من الفناء بمقدار حظهم من الاستيلاء، وأبْعِدوا في ممالك الدولة وعمالاتها

---

(٧٧) ابن خلدون، **تاريخ العلامة ابن خلدون**، ج ٦، ص ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(٧٨) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٩٤.

[أي تحمّلوا مختلف المهام]، فانقرض رجالاتهم وملك غيرهم من المصامدة أمرهم عليهم»[٧٩]. هكذا، فإن عصبية تنملل ضعفت وتعرضت للتبديد والاستنزاف لأنها شاركت بقوة في تحمّل أعباء الدولة الموحدية، الأمر الذي جعلها تخضع لرياسة غيرها من المصامدة بعد سقوط هذه الدولة.

فالعصبية رأسمال بشري تستنزفه الدولة بالإنفاق في الحروب التي تهلك رجالها، والقبيلة المنضوية تحت لواء عصبية ما تتعرض للاستنزاف بمقدار مخالطتها للعصبية الحاكمة في نعيمها، والباحث المتأمل في التاريخ الديمغرافي لبلاد المغرب الوسيط يقف على هذه الحقائق، وهو ما يفهم من قوله مثلاً: «وأما هسكورة وهم أكثر قبائل المصامدة وفيهم بطون كثيرة أوسعها بطن هسكورة. وأما سواهم من بطون كنفيسة، فأنفقتهم الدولة بما تولوا من مشايعتها وإبرام عقدتها، فهلك رجالاتهم في إنفاقها سبل الأمم قبلهم في دولهم. وأما هسكورة، فكان لهم بين الموحدين مكان واعتزاز بكثرتهم وغلبهم، إلا أنهم كانوا أهل بدو ولم يخالطوهم في ترفهم ولا أنعموا في نعيمهم»[٨٠]. والإنفاق المقصود هو بذل الرجال في الحروب والأشغال، وتحمل مختلف التكاليف والمغارم وأنواع الجبايات، وهي إنفاقات تؤدي إلى ارتفاع وفيات الذكور، وإلى التناقص العددي لأفراد الأسر في هذه العصبيات أو على الأقل إلى الحدّ من التكاثر الطبيعي لساكنتها.

٨ ـ أعداد الجيوش وضحايا الحروب

كثيراً ما يستعمل ابن خلدون على غرار الإخباريين والمصنّفين في تاريخ الإسلام عبارات وصفية ذات حمولة ديمغرافية غامضة، غالباً ما تفيد الكثرة أو ينتابها الشك وتشوبها الريبة ويغيب فيها اليقين، كما قد تفيد أحياناً أن معرفة الأعداد الحقيقية للجيوش ولضحايا الحروب أمر خارج طاقة البشر، ولا يمكنهم القيام به أو التحكّم فيه، ولا يعلم حقيقته إلا الخالق عز وجل، وبرغم كونه يسوق معطيات رقمية، يفهم من كلامه أنه يتحفظ إزاءها ولا يعتبرها حقيقية أو نهائية. ومن تلك العبارات: «أمم لا تحصى»، «فيما يذكر»، «ما لا يحصى»، «يقال إن» أو «في نحو»، فعندما نقض المعز بن باديس طاعة بني عبيد وحول الدعوة إلى بني العباس، رمى بنو عبيد أفريقية بقبائل بني هلال وبني سليم في عام ٤٤٣هـ، فخرج المعز للقاء العرب في جموع البربر وبقية عرب الفتح: «وحشد زناتة والبربر وصمد نحوهم في أمم لا تحصى يناهز عددهم في ما يذكر ثلاثون ألفاً. وكانت رياح وزغبة وعدي حيدران من جهة فاس. ولما تزاحف الفريقان انخذل بقية عرب الفتح وتحيّزوا إلى الهلاليين للعصبية القديمة، وخانته زناتة وصنهاجة، وكانت الهزيمة على المعز، وفر بنفسه وخاصته إلى القيروان. وانتهبت العرب جميع مخلفه من المال والمتاع والذخيرة والفساطيط والرايات، وقتلوا فيها من البشر ما لا يحصى. يقال إن القتلى من صنهاجة بلغوا ثلاثة آلاف وثلثمائة». ثم يورد بعد ذلك قول الشاعر وفيه تعداد رجال كل من الطرفين: «ثلاثون ألفاً منهم قد هزمتهم ثلاثة آلاف وذاك ضلال»[٨١].

---

(٧٩) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٥٦١ ـ ٥٦٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٥٥٢.

(٨١) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج ٦، ص ٢١.

ومن ذلك ذكره ثورة محمد بن عبد الله بن هود، الملقب بالهادي، على الموحدين، في رباط ماسة، والذي كان في جيشه قرابة ستين ألفاً من المشاة وسبعمائة فارس: «فسرح إليه عبد المؤمن عسكراً من الموحدين... وبرز إليهم الثائر في نحو ستين ألفاً من الرجال وسبعمائة من الفرسان، فهزمهم الموحدون... وذلك في ذي الحجة سنة إحدى وأربعين وخمسمائة»[٨٢]. إلا أن ابن خلدون عندما يكون متثبتاً من الأرقام التي يقدمها، فإنه يستعمل عبارات لا تحتمل الشك، ومن ذلك أنه عندما أورد خبر معركة الأرك في عهد يعقوب المنصور الموحدي في عام ٥٩١هـ، ذكر أن عدد قتلى النصارى بلغ فيها ثلاثين ألفاً بقوله: «فكانت الهزيمة المشهورة على النصارى واستلحم منهم ثلاثون ألفاً بالسيف»[٨٣]. وعندما تحدّث عن نفير أهل المغرب للجهاد في الأندلس في إجازة السلطان أبي يوسف الرابعة سنة ٦٨٤هـ، قدم معطيات رقمية، وبدا واثقاً من صحتها، فقال: «... ووافته حصة العزفي من سبتة غزاة ناشبة تناهز خمسمائة من الرجال».

«... ولعشرين من شهره (ربيع ٦٨٤هـ) وصل ولي عهده، الأمير أبو يعقوب من العدوة، بنفير أهل المغرب وكافة القبائل في جيوش ضخمة، وعساكر موفورة، وركب أمير المسلمين للقائهم وبرور مقدمهم. واعترض العساكر الموافية يومئذ، فكانت ثلاثة عشر ألفاً من المصامدة، وثمانية آلاف من برابرة المغرب متطوعون كلهم بالجهاد، فعقد السلطان له على خمسة آلاف من المرتزقة، وألفين من المتطوعة، وثلاثة عشر ألفاً من الرجل، وألفين من الناشبة، وسرحه لغزو إشبيلية»[٨٤].

٩ ـ مسألة الأنساب والهجرات القبلية

إلى جانب ذلك تعتبر مسألة الأنساب قضية ديمغرافية محورية عند ابن خلدون ما يفتأ يعالجها من حين إلى آخر، الأمر الذي يجعل منه مصدراً مهماً في هذا المجال، خصوصاً مع ضياع العديد من المصادر التي أخذ عنها، وفي هذا الإطار فهو يتتبّع أنساب القبائل العربية والبربرية وتوزيعها المجالي وتغير مواطنها.

فهو يسترجع في الجزء السادس من تاريخه أنساب بني هِلال وبني سُليم، ودخولهم بلاد المغرب وأخبارهم وفرقهم ومواطنهم، وآثار تنقلاتهم في العمران، ثم ينتقل إلى الحديث عن أخبار البربر، وعن أنماطهم في المعاش وأنسابهم ومواطنهم وبطونهم ودولهم، إذ يميز بين البربر البُتر والبرانس، ويذكر من هؤلاء قبيل صنهاجة ودولها، كآل زيري بن مناد وبني حماد، ثم يعرض للملثمين، ولدعوة المهدي بن تومرت وعصبيته مصمودة، ويعرض لأخبار الحفصيين، ويختم هذا الجزء بذكر بعض أخبار زناتة ودولة بني مرين.

---

(٨٢) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣١٠.
(٨٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.
(٨٤) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

أما الجزء السابع، فقد خصصه لبسط أخبار زناتة بما فيها أنسابهم وتوزيعهم المجالي وأجيالهم، وما كان لها من الظهور، وما تعاقب فيهم من الدول القديمة والحديثة كدولة بني يفرن في المغربين الأوسط والأقصى، ودولة مغراوة كآل زيري وبني خزرون وغيرهم من العصبيات الزناتية التي يصنفها ضمن الطبقة الأولى من قبائل زناتة، تمييزاً لها من الطبقة الثانية من قبائل زناتة التي عرض فيها أخبار بني عبد الواد في المغرب الأوسط واحتكاكاتهم الطويلة ببني مرين والحفصيين من دون إغفال دور القبائل العربية في هذه الصراعات، وهذا قبل أن ينتقل إلى الحديث عن بني مرين وأنسابهم وقبائلهم ومواطنهم ودولتهم.

عموماً، فإنه يورد معلومات مفيدة في إعادة بناء أنساب العصبيات والمجموعات البشرية التي أدت أدواراً بارزة في أحداث تاريخ المغرب الوسيط، ومن شأنها أيضاً المساهمة في إعادة رسم الخريطة البشرية لمختلف فتراته التي يعالجها. ورغم ذلك، نعثر في الجزء السادس من **تاريخه** على ما اعتبر التباساً أخذ عليه، ويتعلق الأمر بما ذهب إليه من رفع نسب المهدي ابن تومرت إلى آل البيت، رغم أنه يذكر نسبه في بربر هرغة من بطون المصامدة، ويقول: «أصله [محمد بن تومرت] من هرغة من بطون المصامدة ...».

وزعم كثير من المؤرخين أن نسبه من أهل البيت... وعلى الأمرين، فإن نسبه الطالبي وقع في هرغة من قبائل المصامدة. ووشجت عروقه فيهم والتحم بعصبيتهم، فلبس جلدتهم، وانتسب نِسْبتهم، وصار في عدادهم»[٨٥].

١٠ ـ الولادات والوفيات والزيجات

لا يكاد الباحث يقف في **تاريخ ابن خلدون** إلا على إشارات نادرة ومتفرقة حول تواريخ الميلاد والوفيات، وهي تتعلق بصفة خاصة بالقضاة والمشايخ والعلماء ورجالات الدولة الذين أعجب بهم ابن خلدون، والذين أدوا أدواراً بارزة في الحياة العلمية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك التدريس والقضاء والإفتاء والكتابة ومختلف الخطط والمناصب السياسية. وللإشارة، فإن هذه التواريخ تتعلق بالذكور دون الإناث. وعموماً، فإذا كانت هذه الإشارات مفيدة في دراسة الوفيات الفردية لبعض الخاصة من المشايخ والعلماء والأعيان ورجالات الدولة الذين اعتنى ابن خلدون بوفياتهم، فإنها لا تسمح للباحث بإجراء تقدير كمّي أو حساب بعض المؤشرات المتصلة بالوفيات في عصر ابن خلدون كمتوسط العمر أو معدل الوفيات، بمعنى أن تاريخ ابن خلدون ليس سجلاً للولادات والوفيات في عصره، وهو لا يخرج بذلك عن قاعدة الاستغرافيا الإسلامية عامة، وخصوصاً أمهات كتب التاريخ والمصنفات الكبرى في التاريخ العام، رغم ذكره لبعض تواريخ الميلاد والوفيات الخاصة ببعض أعيان عصره.

وكذلك بالنسبة إلى الزيجات، فلا ذكر لها إلا استثناء عندما يتعلق الأمر بزيجات زعماء العصبيات القبلية ورجالات الدولة، كما فعل مثلاً عند مناقشة بعض أنساب البربر البرانس

---

(٨٥) ابن خلدون، **تاريخ العلامة ابن خلدون**، ج ٦، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

وفروعهم كلمطة وصنهاجة، حيث قال نقلاً عن النسابة ابن حزم: «يقال إن صنهاج ولمط إنما هما ابنا امرأة يقال لها بصكي، ولا يعرف لهما أب، تزوجها أوريغ فولدت له هوار، فلا يعرف لهما أكثر من أنهما أخوان لهوار من أمه»[٨٦]، أو ذكره زواج أبي بكر بن عمر اللمثوني زعيم المرابطين من زينب بنت إسحاق النفزاوية، وكان قد خلف عليها بعد لقوط بن يوسف المغراوي صاحب أغمات الذي خلف عليها هو الآخر بعد يوسف بن علي بن عبد الرحمن الوريكي: «... وكانت مشهورة الجمال والرياسة، وكانت قبل لقوط عند يوسف بن علي بن عبد الرحمن بن واطاس، وكان شيخاً على وريكة... فتزوج لقوط زينب هذه، ثم تزوجها بعده أبو بكر بن عمر»[٨٧]، أو ذكره زواج السلطان أبي الحسن من أم أحمد المرغني وهو: «من طبقات كتاب الأشغال بسبتة، كان السلطان أبو الحسن تزوج أمه ليلة إجازته من واقعة طريف وافتقاد حظاياه، حتى لحق به الحرم من فاس، فردها إلى أهلها»، من دون أن يورد ابن خلدون اسمها[٨٨]. وهي إشارات لا تسمح باسترجاع الزيجات التي تذكرها، ولا بإعادة بناء زواجية الأفراد المعنيين بها من الذكور والإناث.

إن أهم فكرة يستنتجها الباحث من الإشارات الديمغرافية، الوصفية منها والإحصائية، التي ترد متفرقة عبر مكونات تاريخ ابن خلدون، هي أن بلاد المغرب الوسيط كانت في عصر ابن خلدون تعرف فراغاً ديمغرافياً حقيقياً.

١١ ـ ضعف التمدين في بلاد المغرب الوسيط

سجل ابن خلدون ملاحظات أخرى لا تخلو من أهمية بالنسبة إلى الباحث في الديمغرافيا التاريخية للمغرب الوسيط، من جملتها قلة المدن والأمصار في أفريقيا والمغرب مقارنة ببلاد الأندلس والشام ومصر والعراق، وذلك بسبب استغراق أهل المغرب من البربر في البداوة والتوحش، ولكونهم أهل أنساب وعصبيات، وما ينتج من ذلك من عدم استقرار سياسي، وبعدهم عن الصنائع الحضرية التي لا تتم المباني إلا بها: «فلم تزل عوائد البداوة وشؤونها، فكانوا (البربر) إليها أقرب، فلم تكثر مبانيهم، وأيضاً فالصنائع بعيدة عن البربر لأنهم أعرق في البدو والصنائع من توابع الحضارة، وإنما تتم المباني بها، فلا بد من الحذق في تعلمها، فلما لم يكن للبربر انتحال لها لم يكن لهم تشوق إلى المباني، فضلاً عن المدن. وأيضاً فهم أهل عصبيات وأنساب لا يخلو من ذلك جمع منهم، والأنساب والعصبية أجنح إلى البدو، وإنما يدعو إلى المدن الدعة والسكون ويصير ساكنها عيالاً على حاميتها، فتجد أهل البدو لذلك يستنكفون عن سكنى المدينة أو الإقامة بها، فلا يدعو إلى ذلك إلا الترف والغنى وقليل ما هو في الناس. فلذلك كان

---

(٨٦) ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، ج ٦، ص ١١٧.

(٨٧) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٤٤.

(٨٨) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠.

عمران أفريقية والمغرب كله أو أكثره بدوياً أهل خيام وظواعن وقياطن وكنن في الجبال»[٨٩]. وذكر أيضاً من مبادئ وأسباب خراب الأمصار أنه: «إذا تراجع عمرانها وخفّ ساكنها، قلت الصنائع لأجل ذلك، وفقدت الإجادة في البناء والإحكام والمعالاة عليه بالتنميق، ثم تقل الأعمال لعدم الساكن»[٩٠]. وهي إشارات توحي كلها بأن بلاد المغرب الوسيط كانت في عصر ابن خلدون تعرف ضعفاً في التمدين، وفراغاً سكانياً ناتجاً من تراجع عمرانها بفعل الفتن والاضطرابات المرافقة لهرم دوله واستنفاذ أدوارها التاريخية، وعن الانهيار الديمغرافي الذي تسبب فيه الطاعون الجارف بحسب عبارات ابن خلدون نفسه.

١٢ ـ صنائع ومهن ذات صلة مباشرة بموضوع الديمغرافيا

أورد ابن خلدون أيضاً إشارات إلى صنائع ومهن ذات صلة مباشرة بموضوع الديمغرافيا، ومنها صناعة التوليد التي أفرد لها فصلاً كاملاً قال فيه: «وهي صناعة يعرف بها العمل في استخراج المولود الآدمي من بطن أمه»[٩١]، كما خصّ صناعة الطب بفصل آخر، وأكد أنها محتاج إليها في الحواضر والأمصار دون البادية بقوله: «هذه الصناعة ضرورية في المدن والأمصار لما عرف من فائدتها، فإن ثمرتها حفظ صحة الأصحاء ودفع المرض عن المرضى... ووقوع هذه الأمراض في أهل الحضر والأمصار أكثر لخصب عيشهم وكثرة مأكلهم... وأما أهل البدو فمأكولهم قليل في الغالب، والجوع أغلب عليهم، حتى صار لهم ذلك عادة ...»[٩٢].

خاتمة

تاريخ ابن خلدون مصنف في التاريخ العام بمقدمة نظرية في التاريخ والعمران البشري وما يتصل بهما من العلوم والفنون والصنائع، مذيل بسيرة ذاتية لمؤلفه، تجمّعت فيه مواد من كتب الحديث والتفسير واللغة والأدب والسير والمغازي والأخبار والأنساب والطبقات والتراجم وأدب الرحلة، رتب أخباره في الحقبة الإسلامية على الحوليات، وهو يقدم مبادئ ديمغرافية نظرية فريدة، وإشارات ديمغرافية معرفية مهمة في جوانبها الوصفية، وأحياناً ذات طبيعة إحصائية، يقع على عاتق الباحث تمحيصها ونقدها قبل استعمالها، ولا مناص من اللجوء إلى مصادر أخرى لاستكمالها ومطابقتها لتحقيق استفادة قصوى من كافة الإشارات المعرفية ذات الحمولة الديمغرافية التي يوفرها **تاريخ ابن خلدون** ومختلف أجناس المصادر.

لا يعتبر ابن خلدون مصدراً في التفاصيل الدقيقة ذات الصلة بمجمل قضايا تاريخ بلاد المغرب في العصر الوسيط في حقل الديمغرافيا التاريخية التي يمكن ترجمتها، إن توفرت، إلى معطيات رقمية تتعلق بتاريخ السكان في بلاد المغرب الوسيط. **فتاريخه** ليس سجلاً للزيجات

---

(٨٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٥٧.
(٩٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.
(٩١) المصدر نفسه، ص ٤١٢.
(٩٢) المصدر نفسه، ص ٤١٥ ـ ٤١٧.

والـولادات والـوفيـات فـي عصـره، وهـو لا يـخـرج بذلك عن قاعدة الاستـغرافيـا الإسـلاميـة عامـة، وخصوصاً أمهات كتب التاريخ، رغم ذكره بعض تواريخ الميلاد والوفيات أو بعض الزيجات. إلا أنه يقدم التصورات العامة والجوانب التنظيرية ذات الصلة بهذا الموضوع، والتي قد تفيد المهتم بهذا المجال المعرفي، وذلك في علاقة بموضوع العمران البشري الذي هو موضوع للتاريخ وأداة لتمحيص الأخبار والارتقاء بصناعة المؤرخ. وتتصل هذه التنظيرات ببعض المفاهيم الأساسية في تاريخ بلاد المغرب الوسيط، كالقبيلة والنسب والجيل والعصبية أو الطاعون الجارف، أو ببعض المبادئ العامة، كارتفاع الوفيات في نهاية عمر الدولة بسبب الكوارث الديمغرافية، كالمجاعات والحروب والأوبئة، أو المقارنة بين عمر الكائن البشري وعمر الدولة، وأهمية القوة العددية في انتصار القبائل والعصبيات ومنعتها، أو الحركات السكانية المرافقة لتطور العصبية/الدولة من النشوء إلى الاستقرار، ثم الفناء، والمرتبطة بعلاقات البدو والحضر، وبظاهرة التمدين في المغرب الوسيط، كما يتتبع التوزيع المجالي للقبائل والعصبيات البربرية والعربية، ويقدم معلومات مهمة تفيد في إعادة رسم الخريطة البشرية لبلاد المغرب الوسيط.

إن أهـم فـكرة يستنتجها الباحث من الإشـارات الديمغرافية، الوصفية منها والإحصائية، التي ترد متفرقة عبر مكونات **تاريخ ابن خلدون**، هي أن بلاد المغرب الوسيط كانت في عصر ابن خلدون تعرف فراغاً ديمغرافياً حقيقياً، تجلى في ضعف التمدين، وقلة السكان، وتراجع العمران، نتيجة عوامل متعددة، كالطاعون الأسود والاضطرابات والفتن المرافقة لهرم دوله وإماراته، وبلوغها الغاية من مداها، وبداية انهياره على المستوى الحضاري، وهي فكرة تحتاج إلى مزيد من البحث لإثباتها وتوضيحها. ولعل هذا الفراغ الديمغرافي هو الذي أوحى لابن خلدون بأن المغرب في عصره كان يمر بنشأة جديدة مستأنفة شكلت ـ إلى جانب عوامل أخرى ـ أهم الدوافع النفسية التي كانت وراء تأليف **تاريخه** □

القدس الإسلامية أو القدس في ظل الحكم الإسلامي(*)

أوليغ غرابار

مؤرخ وعالم آثار متخصص في مجال الفنون والعمارة الإسلامية.

كانت القدس في رسوم رحّالة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أو في الصور الفوتوغرافية للنصف الثاني للقرن التاسع عشر حتى خمسينيات القرن العشرين، تقدّم على الدوام على النمط نفسه. فمن الجهة الجنوبية الغربية، أسفل جنوب جبل الزيتون، يتيح المرتفع الطبيعي، وعُري المكان، للزائر رؤية المدينة في عمومها على الجانب الآخر لواد عميق حافل بالأضرحة. وخلف حقل الأموات ذاك، تمتد مساحة مربعة تقريباً تحدّها أسوار ضخمة مُحافظ عليها في حالة مُرضية مع قليل من البوابات الظاهرة؛ والأكثر وضوحاً من تلك الزاوية هي البوابة الذهبية البارزة خطوطها على نحو حسن على أسوار المدينة، وقد أُغلقت منذ القرن السابع وربما لم تعد عملياً تُستخدم مذذاك كمدخل أبداً... وتظهر المدينة تلك كما لو كانت جاثمة بتكلّف على قمة أرض وعرة، كثيرة الصخور، وغير مستوية.

وفي الداخل، يشغل الموقع الإسلامي المقدس المعروف بالحَرَم الشريف، وهو موقع فسيح ومكشوف تظلله جزئياً الأشجار، الزاويةَ الجنوبية الشرقية من الساحة المحاطة بالأسوار. يشتمل الموقع على «قبة الصخرة» الرائعة والجليلة، وإلى جنوبها مسجد جامع يُعرف بـ «المسجد الأقصى» والذي تعلوه أيضاً قبة عالية. وتحتل شوارع ومبان مكتظة باقي المدينة، عدا قباب القبر المقدس العتيق، الحديثة نوعاً ما والمحاطة عمداً بمئذنتي مسجدين صغيرين، كما بالقباب الأحدث كثيراً لكنيسي الأشكناز والسفارديم الظاهرة بوضوح. وفي وقت لاحق في القرن التاسع عشر، أدت الأبراج اللوثرية والكاثوليكية غرض التعريف بحضور ديني آخر في المدينة المقدسة فضلاً عن استحضار رفعة الشأن المسيحي الغربي. ليس ثمة علامة أو رمز خارجي يميز الدلالة الطائفية لهذه المباني، لكن السكان المحليين يعرفون ما هي تلك المباني، لأنها كانت جزءاً من

(*) في الأصل دراسة مستلّة من كتاب: *The City in the Islamic World*, general editor Salma K. Jayyusi; special editors Renata Holod, Attilio Petruccioli and André Raymond, Handbook of Oriental Studies; v. 94, 2 vols. (Leiden; Boston, MA: Brill, 2008).

وسيقوم المركز بنشر دراسات هذا الكتاب قريباً.

نسيج المدينة، والأداة التي لا غنى عنها في الدلالة على معنى المدينة وحياتها. ومعظم أولئك الذين جاؤوا إلى القدس يعون وجودها أيضاً، غير أن معرفة الحجاج كانت ربما مقتصرة على معالم دينهم أو حتى على جزء فقط من دينهم.

أخذت هذه المدينة المسوَّرة شكلها الراهن في القرن السادس عشر. ومع أن الكثير قد جرى على مدى الأعوام الخمسمئة الماضية لتبديل أو لإصلاح أجزاء فيها، فلا يزال الطابع الخاص لبنيتها الأساسية على حاله؛ بل إن مشاهد الأنوار الكهربائية في الأماسي والليالي، وهي الأنوار التي غيرت سماء الكثير من المدن التاريخية، غائبة عن مدينة القدس المسوَّرة. الأنوار تلك عادت إلى الظهور فقط على الجانب الغربي من المدينة ولسدّ حاجات سياحية جديدة، تماماً مثلما كانت أنوار القرن السابع على منحدر جبل الزيتون تهدي الحجاج وهم في طريقهم إلى داخل المدينة المقدسة. أمّا التغييرات في البنية الحضرية للقدس، فقد تمت خارج الأسوار، إذ إن المؤسسات الأجنبية في معظمها ـ المدارس والمستشفيات والأديرة، ومؤسسات من جميع الأنواع، ومن ثم الفنادق والمباني الإدارية ـ إنما شيّدت في الفُسح الأكثر انبساطاً والخالية نسبياً إلى شمال المدينة وغربها. وظهرت هناك أيضاً مجموعات صغيرة من البيوت أو الأملاك الفردية، الكبيرة إلى حد ما عادة، وقد شكلت تلك البيوت والأملاك قلب ما أصبح قرىً في ما بعد، ثم أُدرجت في نهاية المطاف، وليس بإرادتها دائماً، في مدينة ضخمة.

ما يكوّن أصالة القدس، لا بل فرادتها في الواقع، ليس نموها في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، الأمر الذي تتشاطره مع مئات المراكز الحضرية الأُخرى، وإنما ميزتان فريدتان بارزتان تتصف بهما المدينة القديمة؛ الميزة الأُولى هي أن شكلها الحالي نشأ في ظل قيادة أو حكم المسلمين فوق تحويل إمبراطوري روماني لمدينة يهودية قديمة. والميزة الأخرى هي أن محتوياتها كانت إسلامية ويهودية ومسيحية بنسب وأهمية تتفاوت وفق جزْر التاريخ ومدِّه ومع حضور متزايد لوظائف وبنى دنيوية من منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً. ما من مدينة مقدسة أُخرى في العالم هي مقدسة، بطريقة أو بأُخرى، لدى ثلاث ديانات وعبادات مختلفة، وإنْ بدت مترابطة تاريخياً ولاهوتياً.

كيف حدث ذلك؟ كيف نشأت المدينة؟ وعبر أي آليّات استمرت؟ سأقوم أولاً بتقديم وصف إجمالي وموجز لما يمكن إعادة بنائه للقرن السابع عندما سقطت المدينة تحت الحكم الإسلامي ثم تحديد بعض الملامح الإسلامية، وعلى الأخص التي كان لها تأثير في المدينة على مدى القرون الأربعة عشر التالية.

لا يزال الكثير من الغموض يكتنف مسألة صيرورة القدس مدينة إسلامية عام 637م أو نحوها، ومن غير المرجح أن تُعرف الحقيقة يوماً. وأهمية ما حدث في واقع الأمر من أجل فهم دور المدينة في الفن الإسلامي التقليدي لا يزيد على ما يجري تخيله. وما سيلي هو إعادة بناءِ أحداثٍ ومواقفَ كما اعتقد أنها حدثت من وجهة نظري. فالمدينة التي سلمها البطريرك اليوناني صفرونيوس كانت معسكراً رومانياً جرى تكييفه مع أطلال القدس الهيرودوسية ثم حُوّل إلى مدينة مسيحية بعد اعتناق قسطنطين الكبير المسيحية في النصف الأول من القرن الرابع. وقد

سيطر على حياتها ومعالمها العمرانية موضوعان: الاحتفاء بذكرى تاريخ مقدس مركّز أساساً على آلام يسوع، وتوقع اليوم الأخير وحلول مملكة الله على الأرض. كانت الكنائس، وأهمها مجمع القبر المقدس، مكرّسة لحياة يسوع على وجه أخص، لكن رفات الموتى في ذخائر الكنائس وأشياء من كل الأنواع مصنوعة محلياً أو مبيعة محلياً كانت تستذكر جميع أشخاص الكتاب المقدس من آدم إلى المسيح. واستُحضر العالم الأخروي في الغالب من خلال المدافن العديدة التي لاصقت المدينة المسوَّرة ومن خلال الأماكن المقدسة على جبل الزيتون والممجِّدة لصعود المسيح وعودته النهائية. وكان محظّراً على اليهود رسمياً دخول المدينة، لكن كان يسمح لهم بالمجيء إليها مرة واحدة في السنة ليبكوا تدمير الهيكل الذي شغلت أنقاضه، المختلطة مع ما بقي من أبنية وثنية قليلة، حيزاً واسعاً مهجوراً في الزاوية الجنوبية الشرقية من المدينة.

كان هذا الحيز المثقل بالذكريات، والحافل بمبان منتصبة أو خَرِبة، هو الذي استولى عليه المسلمون الوافدون حديثاً ـ وربما حتى الخليفة عُمر نفسه ـ بوصفه مكانهم المقصور عليهم بالذات. وقد سمّي المكان حينئذ بيت المقدس، ومنه جاءت أخيراً لفظة القدس بوصفها الاسم العربي للمدينة. وبعد مرور عدة قرون، بعد عام ١٢٠٠، حاز المكان اسمه الحالي: الحَرَم الشريف. وصلى المسلمون هناك، ربما في الجزء الجنوبي من الساحة، حيث لم يلبثوا أن بنوا مسجداً ذا سقف مرفوع على أعمدة. واستقر معظم العرب المسلمين المهاجرين في جنوب ساحة الحَرَم وغربها. وربما أن بعضهم جاء ليقيم في جوانب أُخرى من المدينة، إذ لم تكن الأحياء ذات الطابع الإثني أو الديني قد ظهرت بعدُ في معظم مدن الشرق الأدنى. وفي زمن ما، لعله نحو عام ٧٠٠، شُيد مبنيان كبيران إلى الجنوب والجنوب الغربي من الحَرَم، ووجِدت أُسسهما في وقت ما في سبعينيات القرن العشرين. وثمة مناقشة وافرة في شأن وظيفة هذين المبنيين اللذين ربما كانا قصرين للخلفاء أو مبنيين إداريين (دار العمارة كما تصفها النصوص) أو مستقرين لعائلات وافدة، أو لخليط من هذه الوظائف. أياً يكونا، وسواء كانا حتى منجزين أم لا، وأياً تكن الفترة التي استُخدما فيها، فقد كانا ضمن حدود المدينة المسوَّرة وفي اتصال مباشر بالحَرَم من خلال أنواع مختلفة من المسالك الضيقة.

إلا أن قبة الصخرة هي التي حولت شخصية المدينة تماماً وأعطتها صبغتها الإسلامية الأُولى. وقد أقيمت فوق نتوء صخري في أعلى ما كان يعرف آنئذ بجبل موريا. ومن المؤكد أنه كان للنتوء الصخري، مع كهف منحوت فيه بشكل مصطنع جزئياً وحفرة مشقوقة بصورة مرتبة في الوسط تقريباً، غرض ديني أسبق لا نملك إزاءه إلا الافتراضات. وقبل سيطرة المسلمين على المكان بعدة قرون، كانت العبادات اليهودية تقرنه بالهيكل المهدَّم. والبناء الجديد فوق الصخرة أمر به الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وشُرع فيه أو أُنجز عام ٦٩١ (هناك بعض المناقشات التحقيقية في شأن كيفية تفسير هذا التاريخ). وهو مؤلف من عُلِّية مستديرة مغطاة بقبة كبيرة على أسطوانة عالية جوفاء ومحاط بحلقة ثمانيَّة الأضلاع ذات ممشيين مسقوفين موضوعين على اثنتي عشرة رصة وثمانية وعشرين عموداً. ويوجد أربعة أبواب تفضي إلى داخل المبنى، باب عند كلٍ من الجهات الأربع، ولا يتميز أي منها على الأبواب الأُخرى من حيث الحجم

أو الزخرفة. والجُدر الخارجية رقيقة جداً، وهي أقرب إلى ستار حول مكان محصور منها إلى جدار حامل. وفوق صفائح كبيرة من المرمر، درج أن تغطي الفسيفساء أجزاء واسعة من الوجه الخارجي للبناء، وقد استُبدلت في القرن السادس عشر بآجر عثماني جميل جرى ترميمه في منتصف القرن العشرين. أمّا الزخرفة الداخلية للبناء، فقد ظلت محفوظة بشكلها الأصلي وتألفت من صفائح مرمرية كبيرة في الجزء الأدنى من الأسوار ومظهر بهيج للفسيفساء (نحو ١٢٠٠م[٢]) على الجزء العلوي للقناطر وفي جميع أنحاء الأسطوانة الجوفاء. ومن المحتمل أن تكون الصفائح المرمرية قد اختيرت بسبب جودة الترسيمات الطبيعية عليها. والفسيفساء تبدي، في الوقت الذي نستخدم ألفاظاً اصطلاحية جارية في عموم أواخر آثار البحر المتوسط القديمة، الكثيرَ من النواحي البارزة الفريدة في ما اختير منها وفي طريقة تركيبها.

طُرحت تفسيرات عديدة مختلفة لبناء قبة الصخرة. فقد رأى البعض، في العصور الوسطى، أنها كانت محاولة من عبد الملك بن مروان لجعل القدس لا مكة وجهة الحج، البالغة الأهمية للمسلمين. صحيح أن الكثير من مخطط المبنى وموقعه يمكن تفسيره بتقليد «الطواف»، الشعيرة البالغة الأهمية في ممارسة الحج. ثم قيل في أزمنة أكثر حداثة إنه معلم يحتفي بانتصار الإسلام على المسيحية في المدينة المسيحية بامتياز، ويتبدى ذلك عبر استعادة قداسة المكان اليهودي القديم المقدس خلافاً لرأي المسيحيين. وجرى التعبير عن هذه الرغبة من خلال تعليق جواهر ملكية بيزنطية وإيرانية، كالكؤوس المدلاة وسط زخرفة الفسيفساء في الرواق المثمّن، ومن خلال تزيين المبنى بنصوص قرآنية تتضمن حض أهل الكتاب، اليهود والمسيحيين، على قبول الوحي الجديد.

ما يكوّن أصالة القدس، [...] ميزتان فريدتان [...] أن شكلها الحالي نشأ في ظل قيادة أو حكم المسلمين فوق تحويل إمبراطوري روماني لمدينة يهودية قديمة [...]، وأن محتوياتها كانت إسلامية ويهودية ومسيحية.

ويجد باحثون آخرون دليلهم في التمثيل التخيّلي للنباتات في الفسيفساء ومن النقوش على البوابة الشرقية للمبنى ليزعموا أن المبنى يحتفي بيوم الحساب المقدّس الآتي الذي يعقبه الثواب والعقاب، والذي ترتبط أحداثه دائماً بالقدس. فـ «الحساب» لكل الرجال والنساء، وفق الاعتقاد الشعبي، إنما يحدث تحت القبة الصغيرة شرق قبة الصخرة تماماً والمعروفة بـ «قبة السلسلة». وسوف يكون المعلم الرئيسي شبيهاً بصورة المكان الذي تم وصفه في القرآن باعتباره موجوداً في الفردوس الأبدي، وباعتباره، وهذا أمر فريد في تاريخ العمارة، معلماً يحتفي بحدث لم يقع بعد. وربما تكون هذه الرؤية للمستقبل قد عكست الأساطير الغنية المتصلة بالملك ـ النبي سليمان، الذي يُعتقد أن هيكله، وبخاصة قصره، كان قائماً في هذه المنطقة. وربما يكون ممكناً، أخيراً، وعلى قاعدة تقليد مبكر رفضه فقهاء المسلمين، الاعتقاد أن المبنى يمجّد «الصخرة» التي غادر الله الأرض من عليها بعد خلقه لها.

كل هذه التفسيرات تتلازم مع ذكريات (موقع هيكل سليمان وقصره)، وأحداث (انتفاضة ابن الزبير ضد الأمويين واحتلال مكة، والانتصار على الإمبراطوريتين الكبيرتين للعصور القديمة المتأخرة)، ومعتقدات (الإيمان بيوم الحساب القريب)، هي كلها كانت سائدة أواخر القرن السابع. ثم تضاءل وقع هذه الذكريات والأحداث والمعتقدات ببطء، وشيئاً فشيئاً، غمرت الحَرَم قدسية إسلامية على نحو أخص والقدس ككل بعدة طرائق. وعلى مستوى أدنى، جاء هذا التاريخ المقدس الإسلامي بقصص عن آدم وإبراهيم ويسوع وزكريا ويعقوب وحتى يوسف، وقرنها بأماكن مختلفة في المدينة أو في الحَرَم. لكن الاقتران الأهم والأعمق كان بالنبي محمد. وغدت قبة الصخرة المكان الذي صلى فيه بعد إسرائه من مكة وقبل معراجه إلى السماء. والآية ١ من سورة الإسراء في **القرآن الكريم** التي تذكر مسجداً أقصى مرتبطاً بالقدس[١]، وكان الحَرَم مشمولاً بشواهد تذكارية تتعلق بلحظات مختلفة من وصول النبي ومعراجه، وأصبح المسجد الجامع المسجد الأقصى مع الفقرة الملائمة من النص القرآني التي استُنسخت في وسط البناء بفسيفساء أوائل القرن الحادي عشر. والسياق الذي تمت فيه هذه المجموعة الجديدة من التداعيات ليس معروفاً جيداً. ولربما بدأ في وقت مبكر جداً على مستوى شعبي وبات يعبَّر عنه رسمياً في تحول القدس والحَرَم في بداية القرن الحادي عشر، في ظل حكم الأسرة الفاطمية في مصر. وخلال هذه القرون، التاسع ـ الحادي عشر، حاز المسجد الأقصى شكله الأكبر ووفد أولياء صالحون وحجاج إلى المدينة من شتى بقاع العالم المسلم.

كان الحَرَم، الذي لم يكن بعدُ معروفاً بهذا الاسم، مركز القدس الإسلامية، مع صفوف أعمدة جديدة مقامة على جانبه الغربي وجانبه الشمالي، ومع بوابات جديدة وصفها رحالة، كانت إحداها مزخرفة حتى بالفسيفساء وعليها نقش باسم خليفة فاطمي. وقد تقلص حجم المدينة، إذ إن امتدادها البيزنطي إلى الجنوب هُجر في مطلع القرن الحادي عشر، ولبثت في أبعادها الحالية تقريباً.

والأمر الفريد في العالم أجمع هو أنها كانت مدينة مقدسة عند اليهود والمسيحيين فضلاً عن المسلمين، الذين سيطروا عليها مادياً وقاموا في وقت ما بإعادة بناء قلعة كبيرة على جانب المدينة الغربي. وأحياناً، كما خلال عهد الخليفة الحاكم، كان هناك أعمال اضطهاد ضد المسيحيين واليهود، وقد سُلب القبر المقدس ودُمر جزئياً. لكن مثل هذه الأعمال كان نادراً، وتعايشت الديانات كلها في ما يبدو أنه كان انسجاماً نسبياً، مرده، على الأغلب، إلى تجاهل إحداها للأُخريين على نحو لافت للنظر.

إنها مدينة سلمية ومنسجمة نسبياً، بمواقعها المقدسة وحجاجها الآتين من كل حدب وصوب، على حد وصف الرحالة والفيلسوف الفارسي الإسماعيلي ناصر خسرو، في ما هو إحدى أندر الروايات القروسطية التي يمكن اتباعها على الأرض. وما زال الكثير من آثارها ماثلاً

---

(١) ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [**القرآن الكريم**، «سورة الإسراء،» الآية ١].

والروايات اليهودية من الجنيزة أو الروايات المسيحية على ألسنة رحالة تبدو مؤكِّدة وجود مدينة بثلاث ديانات عاشت مستقلة إحداها عن الأُخريين وبأدنى حد من الاحتكاكات، لكن من دون صراعات ذات شأن في معظم الوقت.

في عام ١٠٩٩ استولى الصليبيون، الآتون من أوروبا الغربية، على القدس وقتلوا أو نفوا معظم سكانها، وأقاموا فيها عاصمة المملكة اللاتينية. ولم تدم المملكة أكثر من قرن ونصف القرن، إذا ما حسب المرء عقود الحكم المسيحي ـ الإسلامي التعايشي الذي تلا فتح صلاح الدين المدينة مجدداً عام ١١٨٣. غير أن وقعها كان شديداً على نسيج المدينة من حيث أنها عدَّلت البنى التي عملت المدينة وفقها. لقد هُدّم الكثير، لكن جرت المحافظة على آثار الحَرَم التذكارية العظيمة بسبب ارتباطها الخيالي في الأغلب بهيكل سليمان و«هيكل الرب» الذي أُحضرت مريم إليه وهي طفلة، كما ورد في اللاهوت المسيحي في القرون الوسطى، قبل أن تأتي بطفلها إليه، والذي ألقى فيه يسوع موعظته في وقت لاحق. وكان فرسان الهيكل أسياد الحَرَم وقد أعادوا استخدام ساحاته لأغراضهم. فهم، على سبيل المثال، استخدموا القاعات تحت الأرض عند الطرف الجنوبي للحَرَم كإسطبلات وسبّبوا بالتالي في تعريف تلك القاعات بأنها إسطبلات سليمان. وكنيسة القديسة آن في القطاع الشمالي الشرقي من المدينة أفضل مثال على هذه الأعمال، وهو كثيراً ما يستعاد. وكان جزء كبير من المدينة المتأخرة قد بُني على أنقاض خطط البناء الهائلة التي وضعها الصليبيون، وقليلة هي أجزاء المدينة التي ليس فيها بقايا من طراز رومانسكي أو قوطي مطمورة في الأبنية الحجرية المتأخرة.

في زمن باكر يعود إلى ما بعد عام ١١٨٣، لكن على وجه الخصوص بعد عام ١٢٦٠ وهزيمة جيوش المغول الوافدة من الشرق، توطد حكم المماليك في مصر وفلسطين وسورية ومكث حتى عام ١٥١٧. وخلال هذين القرنين ونصف القرن، أصبحت القدس تحفة فريدة في روائع الهندسة المعمارية الإسلامية في أواخر القرون الوسطى. أما الأسباب الكاملة لهذا التطور فليست واضحة برمتها. ولا شك في أن ثروة مملكة المماليك كانت وفيرة؛ فالقاهرة ودمشق وحلب وحتى مدن صغيرة مثل حماه أو طرابلس، كانت مجللة بأبنية جديدة ذات هندسة معمارية رفيعة المستوى. ولا شك أيضاً أن العالم المملوكي، بعيداً من التغييرات الصاخبة التي وسمت العالم التركي ـ الإيراني في الشمال والشرق أو التغيرات الثورية في أوروبا المتوسطية الإيطالية والإسبانية، طوّر بناءً سياسياً وثقافياً أصيلاً جداً بحيث إنه رعى نوعاً فريداً جداً من التديّن الاجتماعي. لقد كان تديّن خدمات تعود بالمنفعة، كالمدارس التي كانت مراكز للتعليم الديني ولتكوين النخب القضائية، والخانقاهات والرُبُط التي كانت أماكن إقامة أولياء صالحين من الرجال والنساء، ومستشفيات ومدارس للأطفال ومكتبات وأسبلة وإلى ما هنالك، وكلها موقوفة من جانب أمراء حاكمين أو أثرياء من الطبقة الحاكمة. أمّا الطرق التي عملت بها هذه المؤسسات واستجابت لحاجات اجتماعية ملموسة، فلم يجر شرحها حتى الآن. ويبدو غريباً فعلاً أن تكون أكثر من خمسين من مثل هذه المؤسسات الموقوفة للرفاه العام والتعليم قد حُفظت أو سجّلت في مدينة صغيرة وثانوية سياسياً كمدينة القدس. لكنْ ثمة سبب ثالث لتطور هندسة معمارية فخمة

في ظل حكم المماليك وهو أن القدس حققت للحكام في القاهرة، ولولاتهم في دمشق بدرجة أقل، دوراً مزدوجاً؛ فهي كانت مدينة مقدسة مع جميع الروابط التي أُقيمت وصُقلت خلال القرون الأُولى للحكم الإسلامي، وكانت ميسورة أكثر من مكة والمدينة، فضمنت بالتالي كون أبنيتها الأثرية معروفة أكثر وكون رعاتها محترمين على نحو لائق.

إن قبة الصخرة هي التي حولت شخصية المدينة تماماً وأعطتها صبغتها الإسلامية الأُولى.

بيد أن القدس كانت أيضاً مدينة معزولة بلا دور اقتصادي ذي شأن وأضحت مدينة منفى والمكان الذي كان المماليك الذين يفقدون حظوتهم في البلاط يُبعَدون إليه من صراعات السلطة في العاصمة. وفي القدس، ومن خلال إشراف ووهب أموال لبناء المدارس والمؤسسات الاجتماعية الأُخرى، عمل المماليك في سبيل إيمانهم وحاولوا بهدوء إعادة بناء سلطتهم السياسية وتوطيدها في أماكن أُخرى. وكان من نتيجة هذا المزيج غير العادي المحبذ للاستثمار الهندسي عرض حقيقي لمبان قبالة الجانبين الغربي والشمالي للحَرَم، كانت في بعض الأحيان تقترب من الحَرَم نفسه كما هي حال سبيل ماء الشرب المعروف باسم قايتباي، أو تتراصف على امتداد بعض الشوارع المفضية إلى الحَرَم. والأنجح بين هذه المباني هي المدرسة الأشرفية (١٤٨٢) تجاه الحَرَم، والمدرسة التنكزية (١٣٢٨ ـ ١٣٢٩) على الشارع الرئيسي المؤدي إلى الحَرَم، وخان السلطان (١٣٨٦ ـ ١٣٨٧ مع إضافات وتعديلات كثيرة أُدخلت لاحقاً)، وسوق القطانين مع بوابتها الفخمة الرائعة قبالة الحَرَم، ويعود تاريخها إلى عام ١٣٣٦ ـ ١٣٣٧، ثم شارع مسقوف للمتاجر وحمّامان عامان وخان، وكلها ما زالت موجودة لكن في حالة مزرية.

وإذا أضاف المرء عدداً من المباني الإسلامية ذات الطبيعة الدينية، المنتشرة في نواح أُخرى من المدينة، وقلعةً مرمَّمة على الجانب الغربي أدت الغرض بوصفها سند المدينة الدنيوي الموازِن للحَرَم الشريف (كما أصبح اسمه متعارفاً عليه تماماً وقتئذٍ) الديني، يتضح أن القدس كانت، ضمن حيزها الصغير، نوعاً من مثال مصغر لمدينة إسلامية مملوكية متأخرة في الشرق الأدنى. وربما كانت مفتقرة إلى مخلّفات القاهرة التاريخية العظيمة، إلا أن مجموعتها المتراصة من الأبنية الكثيرة المحاذية، وكلها مبنية بأحجار فلسطينية جميلة، توضح على نحو أفضل كثيراً الخليط الشكلي الخاص جداً الذي ميَّز الهندسة المعمارية المملوكية. فالبوابات المعدّة بكامل العناية والتفصيل، والتصميمات المتألقة للجُدُر الحجر، والباحات ذات الإيوان المقنطر الواحد أو أكثر، والقباب أو أنصاف القباب على أقواس مقرنصة، والمحاريب المتعددة الألوان، والخواصر العَرَضية، والأفاريز المزينة بأشكال نباتات غير بسيطة أو النقوش بكتابة عربية حروفها أنيقة وفخمة ومتصلة ومنسرحة، هذه الخصائص البارزة كلها على وجه التقريب تظهر على جميع المباني المملوكية تقريباً. وهي تعكس عادة تقاليد القاهرة أو دمشق الأكثر إبداعاً، لكن في نوعية تنفيذ خاصة وبملامح محلية حولت القدس إلى متحف حقيقي للهندسة المعمارية. وينبغي للمرء أن يضيف أن تلك القرون المملوكية كانت مهمة أيضاً لكونها زمن محاسبة النفس في شأن

المدينة. وقد ثُبتت صلاتها الدينية الرئيسية و«الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» للعلّامة المحلي مجير الدين هو نوع من خلاصة للتاريخ المقدس والدنيوي ودلالة للمدينة بالنسبة إلى مسلم سُنّي ورع.

في هذه المدينة الإسلامية إلى حد بعيد، كان للمسيحيين واليهود مقامهم. فالقبر المقدس كان في أيدي المسيحيين، غير أن مسلماً هو من نظّم إدارته بسبب الصراعات بين السلطات الكهنوتية اليونانية واللاتينية (الرهبان الفرنسيسكان بشكل أساسي خلال تلك القرون) وبسبب ضرورة تضمين حضور مجموعات مسيحية أقل عدداً وسلطة كالأقباط والأرمن واليعاقبة السوريين، وأخيراً الإثيوبيين، الذين مثّلوا، مع ذلك، الجزء الأكبر من سكان المدينة المسيحيين. وقد كان على كلا جانبي القبر المقدس (وما زال) مسجد صغير كانت مئذنته من قبة الحَرَم المسيحي، وبما يعبّر عن سيطرة المسلمين على المنطقة. وكانت سلطة المسلمين ملموسة أيضاً في الطرق التي تولوا بها أمر الحَرَم الذي أعيد بناؤه على جبل صهيون في عهد الصليبيين. وكان معظم الحجاج المسيحيين في تلك القرون من داخل العالم الإسلامي؛ وهناك روايات قليلة فقط لغربيين وصفوا فيها، بوضوح تام أحياناً، المشقات التي انطوى عليها التعبير عن عقيدتهم في القدس. وكان يهود من أماكن كثيرة مختلفة قد استقروا في الجزء الجنوبي من المدينة حول كنيسين، وأخذ النمط اليهودي للتعبد في جوار الحائط الغربي للحَرَم الشريف يطور أشكاله ما قبل الحديثة.

انتهت الحقبة المملوكية عام ١٥١٧، عندما استولى السلاطين العثمانيون على سورية وفلسطين وشبه الجزيرة العربية. وكان العمل الحضري الأبرز ذلك الذي قام به سليمان الكبير (ح ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) الذي، كسليمان[٢] جديد، وجّه عناية خاصة للقدس. فقد رُممت أماكن الحَرَم المقدسة، وحازت قبة الصخرة غلافها الخارجي من الآجر الملون الباهر، ورُمم المسجد الأقصى عدة مرات، وتم ترميم أسوار المدينة على نحو خاص لتكتسب الفخامة التي لا تزال تتمتع بها اليوم. وشيئاً فشيئاً أسّست هيكلية إدارية عثمانية انتشرت مكاتبها في أنحاء المدينة وأقيمت مؤسسات حديثة كالتكيات والنُزُل ومركز تجاري جديد. وواصلت المجتمعات المسيحية التقاتل في ما بينها، ومضى وقت طويل شب خلاله حريق عام ١٨٠٨ دمر قبة القبر المقدس، قبل أن يتم وضع نظام لإدارة مشتركة بين الطوائف ليعمل بحد أدنى من المواجهات.

وفي القرن التاسع عشر تأسس وجود مسيحي جديد مع نمو إرساليات بروتستانتية وكاثوليكية وأرثوذكسية مرتبطة بدول علمانية؛ ونتيجة لذلك ارتفع في الحي المسيحي من المدينة برج لوثري وآخر كاثوليكي كانا أعلى من المآذن الإسلامية التي هيمنت على كنيسة القبر المقدس الباكرة. كما ازداد المستوطنون اليهود عدداً في ظل الحكم العثماني، فهاجروا أولاً إلى الجزء الجنوبي من المدينة القديمة، قرب الكنيسين، وانتقلوا لاحقاً في القرن التاسع عشر إلى

---

(٢) النبي سليمان الحكيم ابن داود، حوالى ٩٣٠ ـ ٩٧٠ق.م. (المترجم).

غرب المدينة القديمة أحياناً. هناك، وإلى الشمال، بدأ ينمو عالم من مستوطني الضواحي، أفراداً ومؤسسات، وأذن بتغييرات القرن العشرين الهائلة.

هذه التغييرات كلها، التي يأخذ تاريخها بالبروز إنما ببطء، حوّلت القدس إلى مدينة عثمانية، وهو أمر مغاير تماماً للمدينة الإسلامية القروسطية، إذ حكمتها سلطة دنيوية تحمي مكاناً مقدساً وتصونه. غير أن هذه التغييرات لم تؤثر في المظهر المادي للمدينة المسوَّرة، باستثناء التردي البطيء لبنائها المعماري. وخلال القرن العشرين جرى، وبنجاح تام وكالعادة، ترميم وإصلاح الآثار الإسلامية الرئيسية كقبة الصخرة والمسجد الأقصى والأشرفية والمكتبة الخالدية والقلعة وبعض البوابات المؤدية إلى المدينة. وأُنشئ مسجد جديد تحت الزاوية الجنوبية الشرقية للحَرَم، في ما عُرف عادة بإسطبلات سليمان. وقد وجِّهت إلى هذا البناء انتقادات كثيرة، لأسباب مشروعة جزئياً، لكنه نجح في تلبية حاجات مجتمع إسلامي متوسِّع. ولا يزال القبر المقدس موقعاً للصراعات بين الجماعات المسيحية التي تفصح فيها المجموعات المسيحية المحلية عن نفسها على نحو يفوق ما كانت عليه لمدة قرن واحد أو نحو ذلك. وقد ضمّ حي يهودي حديث، أُعيد بناؤه كلياً في القسم الجنوبي من المدينة، إلى نسيجه نتائج حفريات كبرى وأفلح في البقاء ضمن الحدود الجمالية التي وضعتها المدن القروسطية والعثمانية. إلا أن الجوانب الجنوبية والغربية والشمالية من المدينة تبدلت كلياً والصورة التي كنتُ قد بدأتُ بها هذا النص، أي صورة مدينة مسوَّرة في أعلى متون طبيعية، ولَّت إلى غير رجعة.

ببليوغرافيا

ثمّة مراجع إضافية، وبلغات عديدة، تتعلّق بتاريخ القدس وآثارها. للإطلاع على مسح سريع، انظر: S. D. Goitein and Oleg Grabar, «Al-Kuds,» in: *The Encyclopaedia of Islam.*

وبالنسبة إلى مصادر مكتوبة، فإن المسح الأكمل للمصادر التقليدية هو في: Guy Le Strange, *Palestine under Moslems: A Description of Syria and the Holy Land from ad 650 to 1500* (Beirut: [n. pb.], 1965, London: [n. pb.], 1980, and New York, [n. pb.], 2002).

منذ ذلك الحين، إن أهم المصادر هي «الفضائل». انظر: محمد بن أحمد الوسيطي، **فضائل بيت المقدس**، تحرير إسحاق حسون (القدس: [د. م.]، ١٩٧٩)، وأبو المعالي المشرف بن المرجى بن إبراهيم المقدسي، **فضائل بيت المقدس والخليل وفضائل الشام** (شفا عمرو، فلسطين: دار المشرق، ١٩٩٥).

والأثر القديم هو: أبو اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل** (عمّان: مكتبة دنيس، ١٩٧٣). والنّقوش كلّها متوفرة من خلال: Max van Berchem,

Matériaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum, 3 vols. (Geneva: The Author, 2001).

وأحدث عمليات المسح لتاريخ المدينة وآثارها مع مراجع إضافية ووافية هي: Oleg Grabar, *The Shape of the Holy: Early Islamic Jerusalem* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); Michael Burgoyne, *Mamluk Jerusalem: An Architectural Study* (Buckhurst Hill: Interlink Publication Group Inc., 1987); Sylivia Auld and Robert Hillenbrand, *The Architecture of Ottoman Jerusalem: The Living City, 1517-1917* (London: Al Tajir-World of Islam Trust, 2002); Amikam Elad, *Medieval Jerusalem and Islamic Worship: Holy Places, Ceremonies, Pilgrimage*, Islamic History and Civilization: Studies and Texts; vol. 8 (Leiden: Brill, 1995), and Andreas Kaplony, *The Haram of Jerusalem 324-1099: Temple, Friday Mosque, Area of Spiritual Power*, Freiburger Islamstudien (FIS) (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 2002).

انظر أيضاً السلسلة التي حرّرتها جوليان وجيريمي جونز، في: Julian Raby and Jeremy Johns, *Bayt Al-Maqdis* (Oxford: Oxford University Press, 1992-1999), and Meir Ben Dov, *Historical Atlas of Jerusalem*, translated by David Louvish (New York: Continuum, 2002).

والمقالة العميقة الفكر لِـ: Carolanne Mekeel-Matteson, «The Meaning of the Dome of the Rock,» *The Islamic Quarterly*, vol. 43 (1999).

■ حلقة نقاشية

الحركات الإسلامية في الوطن العربي

عُقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر **مركز دراسات الوحدة العربية** في بيروت، بتاريخ الخميس ٤ تموز/يوليو ٢٠١٣. وقد شارك فيها الأخوات والإخوة التالية أسماؤهم (وفق الترتيب الألفبائي):

د. خير الدين حسيب رئيس مجلس الأمناء ورئيس اللجنة التنفيذية، مركز دراسات الوحدة العربية ـ العراق.

د. دلال البزري كاتبة وباحثة ـ لبنان.

د. رفعت سيد أحمد خبير في دراسة الحركات الإسلامية، ومدير مركز يافا للدراسات والأبحاث ـ القاهرة.

د. رياض زكي قاسم المدير العام بالوكالة ومدير الدراسات، مركز دراسات الوحدة العربية ـ لبنان.

د. زياد حافظ أستاذ جامعي ـ لبنان.

د. عبد الإله بلقزيز أستاذ الفلسفة ـ جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

د. عبد الحسين شعبان مستشار قانوني وباحث عراقي.

د. عبد الغني عماد أستاذ جامعي وباحث في قضايا الفكر والسياسة والدين ـ لبنان.

د. مارلين نصر عالمة اجتماع، وأستاذة جامعية ـ لبنان.

د. محمد السمّاك كاتب لبناني، وأمين عام اللجنة الوطنية اللبنانية للحوار الإسلامي ـ المسيحي.

أ. هاني نسيرة كاتب وخبير سياسي، مدير معهد العربية للدراسات ـ مصر.

د. وجيه قانصو أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية ـ لبنان.

قدّم الحلقة وأدار الحوار: **د. زياد حافظ**

تقديـم

زياد حافظ

أستاذ جامعي ـ لبنان.

يسرّني باسم مركز دراسات الوحدة العربية أن أشكر جميع من ساهموا في هذه الحلقة النقاشية، التي تتناول بالتحليل والتقييم مجمل ما جاء في الكتاب الموسوعي: **الحركات الإسلامية في الوطن العربي** الصادر عن المركز (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

وتأتي أهمية هذه الحلقة، من حيث المضمون الواسع لهذا الكتاب، ومن حيث الكم الكبير للحركات والأحزاب والاتجاهات الإسلامية، ومن حيث المفاهيم والمصطلحات التي رافقت نشأة هذه الاتجاهات الإسلامية، وما اقترن بها من مواقف تفاوتت بين الحدّة والاعتدال، وما ارتبط بتاريخها النقدي من تأثر وتأثير، انعكسا على مسار النشأة والتطور، فبدت الصورة مركّبة، تكتنز بثقل الرؤية وتنوع الأسلوب، وتعدد الاجتهاد.

وقد يزداد الموضوع أهمية، في ضوء ما يشهده الوطن العربي من حراك احتجاجي، ووصول بعض الحركات الإسلامية إلى سدّة الرئاسة والمسؤولية الدستورية، كما هو الحال في مصر وتونس، إضافة إلى ما يبذله الإسلاميون في بلدان عربية أخرى، في إطار الصراع على السلطة، من حشد القوى وتزخيم العمل الاحتجاجي.

في ضوء ذلك كله، يجد مركز دراسات الوحدة العربية نفسه مهتماً بكل ما تشهده المنطقة العربية من تحولات. لذا، تمّت دعوة هذه المجموعة المتميّزة من الباحثين المختصين لمناقشة ما جاء في هذا الكتاب عن نشأة وتطور الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وما يمكن أن يكون عليه المشهد الراهن، والمستقبلي، المتصل بما سمّي «الربيع العربي».

ورقة العمل
الحركات الإسلامية في الوطن العربي

رفعت سيد أحمد(*)

خبير في دراسة الحركات الإسلامية، ومدير مركز يافا للدراسات والأبحاث ـ القاهرة.

يكتنف الحديث عن «الحركات الإسلامية» اليوم في أجواء ما سُمي الربيع العربي، الكثير من الصعوبات المنهجية التي تزداد تعقيداً حين نجد أن عدداً منها قد تحول إلى إدارة الدولة وحكمها بعدما كان أحد معارضيها في أنظمة الاستبداد السابقة. لقد اختلفت ـ أو هكذا يبدو ـ الإشكالات والتساؤلات الرئيسية، وبات من المهم الحوار الجاد حولها تحليلاً للواقع واستشرافاً لمستقبل باتت هذه الحركات أحد أبرز صانعيه.

من هنا تأتي أهمية العمل الموسوعي الذي بين أيدينا **الحركات الإسلامية في الوطن العربي** وتأتي أهمية مناقشته والحوار حوله، ومعه، وأهمية إثارة التساؤلات في شأن موضوعاته المثيرة للجدل، بحثاً عن الحقيقة أو استكمالاً لنقص في الموسوعة أو إثراءً لجوانب لم تحسم بعد في أداء الحركات الإسلامية وسياساتها، أو إثراءً لتصورات مستقبلية لدى الحركات الرئيسية في تيار الإسلام السياسي عن الحكم وتحدياته أو عن الصراعات الإقليمية في العالم. حول هذه القضايا وغيرها مما يثيره إصدار هذا العمل الموسوعي المهم، نضع هذه الورقة الحوارية الأولية كخلفية للنقاش العام، وهي ورقة تمحور مضمونها حول النقاط التالية:

- المقصد الرئيسي للكتاب.
- أسئلة رئيسية للعمل الموسوعي.
- قضايا فجرتها الثورات الجديدة تحتاج إلى حوار أوسع: مفهوم «الدولة» لدى الإسلاميين (مصر نموذجاً).

(*) تعذّر حضور رفعت سيد أحمد، من مصر، بسبب ما تشهده القاهرة من «مليونيات» احتجاجية، وقد تُليت الورقة نيابة عنه.

أولاً: المقصد الرئيسي للكتاب

حاول هذا العمل الموسوعي (ونحسبه قد نجح في ذلك) أن يساهم في تأسيس قاعدة معلوماتية وفكرية رصينة لدراسة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، في لحظة فارقة ومهمة في التاريخ العربي، لحظة ما سمي ثورات الربيع العربي. ووفقاً لما حدده المحرر العام للعمل، فإن هذا المشروع الموسوعي يهدف بالأساس إلى كتابة التاريخ السياسي والاجتماعي والفكري لحركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، وهو أيضاً يهدف إلى دراسة الحركات والتنظيمات والأحزاب الإسلامية في الوطن العربي من زاوية تاريخها وظروف نشأتها ومؤسسيها وهيكليتها التنظيمية والتطورات التي طرأت عليها ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية والتربوية وخطابها الفكري والسياسي والتعبوي وعلاقاتها بالبيئة والمحيط والقوى السياسية المختلفة، مع رصد التحولات والتطورات التي طرأت على تلك «الحركات»، وخصوصاً ما يتعلق بالموقف من قضايا المواطنة والعلاقة مع الآخر والتعددية والمشاركة الديمقراطية والموقف من الأنظمة الحاكمة والعلاقة معها، وأيضاً علاقة تلك الحركات بالتحديات والصراعات الإقليمية والعالمية ونقصد بها الصراع العربي الصهيوني (كما في حالة حزب الله) والصراع مع الغرب كما في حالتي السلفية الجهادية وتنظيم القاعدة.

وفي سبيل تحقيق هذا المقصد الرئيسي العام رصد العمل الموسوعي وحلل كل ما له صلة بالحركات الرئيسية الكبرى (كالإخوان المسلمين) وكل ما له أثر أو نتيجة للحركات الفاعلة (كالقاعدة وحزب الله) في قضايا الداخل والخارج. وعلى الرغم من مأخذنا على العمل، من غياب للترتيب الزمني والموضوعي، ومن خلط وتداخل مفاهيمي وحركي أحياناً... وتكرار في أغلب الأحيان للموضوعات وللحركات، إلا أنه في تقديرنا، قد نجح في أن يصل إلى مقصده العام الرئيسي بنسبة عالية جداً من الموضوعية، وغابت عنه شوائب التجارب الأكاديمية السابقة في التأريخ لهذه الحركات التي غلب عليها ـ كما أشارت الموسوعة بحق ـ الاستشراقية والأدلجة أو قصر النظر ومحدودية الرؤية القُطرية أو الحزبية لهذه الحركات.

لكن على الرغم من تحقق الهدف الرئيسي للموسوعة، فإن ذلك لا يُغني عن حلقة حوار موسعة من الاختصاصيين تناقش كيفية سد جوانب النقص فيه والوصول به إلى درجة ـ ولو نسبية ـ من الاكتمال من خلال الإجابة عن التساؤلات الناقدة لمضمون العمل الموسوعي، فماذا عنها؟

ثانياً: أسئلة رئيسية في مضمون العمل الموسوعي

بعد قراءة أولية للعمل الموسوعي بصفحاته التي قرُبت من الأربعة آلاف صفحة (٣٨٢٣) وفصوله الثمانية، نضع بعض التساؤلات الرئيسية التي نحسبها تساهم في إثارة الحوار حول مضمون العمل ورسالته المرتجاة، وهي أسئلة حاولنا أن تسير متسلسلة وفقاً لترتيب فصول «الموسوعة»، ونحن إذ نطرحها لا نعني أنها بلا إجابة كاملة داخل الأبحاث المنشورة أو أنها

تنتقص من الجهد المبذول، فالإجابة، النسبية على الأقل، والجهد المتميز موجودان داخل هذا العمل؛ ولكننا نهدف من طرحها إلى فتح مجال أوسع للنقاش العام في الحلقة النقاشية، لإثراء العمل والإضافة إليه.

السؤال الأول: حين تتحدث الموسوعة عن الإرهاصات والأزمنة التأسيسية والمفاهيم للحركات الإسلامية نجدها تخلط ـ ربما عن غير قصد ـ بين مفاهيم «الحركات الإسلامية» و«التنظيمات الإسلامية» و«الظاهرة الإسلامية» و«المشروع الإسلامي» و«التيار الإسلامي» و«الحالة الإسلامية» و«الجماعة»، وتستخدمها جميعاً وكأنها مفهوم واحد؛ الأمر الذي يدفعنا إلى السؤال عن إياها يجري الحديث وخصوصاً مع الفوارق الواضحة بين كل مفهوم أو مصطلح وسواه؟ وهل يستقيم الحديث ـ علمياً ـ عن كل تلك المفاهيم بالمعنى عينه؟ ألا يوصلنا ذلك إلى نتائج غير دقيقة أحياناً، ويأخذنا إلى مقاربات مضللة في أغلب الأحيان؟

السؤال الثاني: حول علاقة «الجغرافيا» بالمصطلح، وأن ما جرى في مصر مثلاً للحركة الإسلامية، وتجربتها الواسعة لا ينسحب على «الحالة التونسية»، حتى لو كان يقود كلتا الحالتين جماعة أو حركة واحدة، هي هنا «الإخوان المسلمون»؛ فهل ثمة تشابه وتماثل في المسارات والنتائج أم اختلاف؟ وما مدى تأثيره في «المنتج السياسي» لكل حركة على حدة؟ إن هذا غير واضح على الأقل في المداخل التعريفية والتأسيسية للعمل الموسوعي. وهي مداخل كان ينبغي أن تكون شاملة وذات سيناريوهات واحتمالات مفتوحة ومتنوعة تتسق مع العمل الموسوعي الذي بين أيدينا.

السؤال الثالث: بدا لنا أن العمل الموسوعي الذي نحن في صدده، على الرغم من الجهد الجبار الذي بُذل في إعداده ومتابعته ومحاولة إخراجه كعمل مرتب، ومنظَّم، ومتسق منهجياً، فإن القارئ له (حزمة واحدة) يكتشف أنه أمام جزر منعزلة بعضها عن بعض، لا تسير في مركب واحد من التحليل القائم على التواصل وعدم التكرار، وهي خاصية اكتشفناها حتى داخل الفصل الواحد. ويتضح هذا جلياً في الفصل الثالث، الأكبر من حيث عدد الصفحات، المخصص لدراسة «جماعة الإخوان المسلمين». وكان الأوفق التقديم لكل فصل من الفصول الثمانية بمقدمة ترصد وتحلل ثم تربط بين جوانب البحوث مجتمعة، مستخرجة «القواسم المشتركة» أو خلاصة لهذه القواسم المشتركة، وسامحة للقارئ في الانتقال بسلاسة ومنطقية بين محاور الفصل من دون شعور باستقلال كل محور (أو بحث) عن المحور التالي له، ومن دون ترابط منهجي أو موضوعي، كما بدا لنا عند القراءة المتكاملة للعمل الموسوعي دفعة واحدة!

السؤال الرابع: لم تحضر فلسطين كقضية مركزية في خطاب أغلب الحركات الإسلامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو النصف الأهم في تاريخ تلك الحركات على اختلافها (من الإخوان إلى القاعدة مروراً بحزب التحرير والسلفيين)... هذه القضية لم تحضر بصورة واضحة، في أغلب أبحاث الموسوعة، إلا عند بعض المنعطفات التاريخية، أو الخطابات السياسية، وفي سياق الحديث عن صراعات السلطة معها؛ وكان الأهم خصوصاً لجماعتي الإخوان المسلمين وحزب التحرير أن يخصص لكل منهما فصل مستقل نظراً إلى التأثير الممتد لهذه القضية في أداء

الحركات الإسلامية وفكرها. ولا نبالغ إذا قلنا في مستقبلها السياسي ـ بعد ما سمي ثورات الربيع العربي أيضاً ـ ويتصل بذات الفكرة، أهمية أن يتم تخصيص فصل أو بحث مستقل عن كل من حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة المقاومة الإسلامية حماس اللتين قُدمتا في الموسوعة في أسطر قليلة (الصفحات ٢٣٩٦ ـ ٢٤٠٠) فاقتها عدداً بعض الحركات الفلسطينية الهامشية أو ذات التأثير المحدود في الحياة السياسية والجهادية الفلسطينية (مثل الحركات السلفية أو حزب التحرير)، وربما يرد البعض هنا أن حركة حماس تدرس أو درست في إطار حركة الإخوان المسلمين بوصفها امتداداً أو فرعاً لها في فلسطين، إلا أننا نرد على هذا التحفظ بأن خصوصية الجغرافيا الفلسطينية، وطبيعة الصراع الدائر فيها مع المشروع الصهيوني والأمريكي، يعطي لحركة حماس، وبصورة أكبر حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، خصوصية وأهمية وتمايز أكبر، تستدعي بالضرورة التفصيل والتعمق فضلاً عن التأمل والاستشراف المستقبلي لمصائرهما بعد دراما الثورات العربية وتأثيراتها في القضية الفلسطينية.

السؤال الخامس: هل كان أمراً مفيداً للبحث العلمي وللقارئ العربي أو حتى للمتابع لشؤون الحركات الإسلامية أن يتم التفصيل (الممل جداً أحياناً) في تاريخ وأنشطة ومسارات كل من حزب التحرير الإسلامي وجماعة التبليغ والدعوة إلى حد تخصيص فصلين (الرابع والخامس) كبيرين نسبياً (الصفحات ٦٩٣ ـ ٩٥٤ أي ٢٦١ صفحة)، على الرغم من أن كلتا الحركتين قد اختفت تقريباً في أغلب الأقطار العربية ولم يبق من كل واحدة إلا الاسم التاريخي أو بعض التراث المقروء أو المسموع! ولنتأمل، مثلاً، حال الساحة المصرية ولنبحث بدقة عن «حجم» أو «تأثير» كل من حزب التحرير أو جماعة التبليغ قياساً مثلاً على جماعة الإخوان أو التيارات والأحزاب الإسلامية، فلن نجد لهما وجوداً يذكر. إن هذا التفصيل في التقصي والرصد لحركات أو جماعات إسلامية ربما يفيد في مجال البحث التاريخي، ولكنه غير مفيد بالمرة في مجال بناء قاعدة معلومات جادة عن الحركات الإسلامية الحقيقية والفعالة وذات الثقل في الشارع السياسي أو الحياة الاجتماعية الذي هو الهدف الرئيسي لهذه الموسوعة؛ نحسب أن هذين الفصلين في الموسوعة كان يمكن اختصارهما في بحث موجز، يتفق مع هدف الموسوعة الذي قدم له محررها في بداية العمل؛ حيث أثقلت على نفسها وعلى القارئ بغير مبرر، وقتَ تجاهلت أو قللت (بحثاً وذكراً) من حضور قوى أخرى أكثر تأثيراً وفاعلية كما سبق وذكرنا (مثل حماس والجهاد في فلسطين على سبيل المثال).

السؤال السادس: في إطار الحديث ـ رصداً وتحليلاً ـ عن التيارات السلفية (الفصل السادس) أبدع الباحثون في تقديم صورة متكاملة عن تلك التيارات وقضاياها في جهد يُحسب لهم، إلا أن الانتقاد الرئيسي الموجَّه إليهم هنا، كما هو ذاته الموجَّه إلى أغلب بحوث الموسوعة، غياب الرصد والتحليل لتلك التيارات من المؤسسات التاريخية للإسلام السني، مثل الأزهر ومعاركها مع الشيعة والدول أو الأحزاب الممثلة لهم (إيران وحزب الله) التي في أغلبها معارك مفتعلة أو موظفة على نحو جيد من دول خليجية، وكذلك لم نرصد بدقة موقف تلك التيارات ـ وبتوسع وليس بإيجاز ـ من الثورات الجديدة، ومدى تأثرها وتأثيرها في تلك الثورات، وكيف أدى تطور

الأحداث الثورية إلى تغيرات في البنية السياسية والفكرية لتلك التيارات، التي كانت على سبيل المثال تكفِّر أو تبدِّع أو تفسِّق الخروج على الحاكم (ولو جلد ظهرك...) فصارت تتحدث عن الثورة والتغيير والعنف السياسي وتؤسس الأحزاب السياسية (التي كانت محرمة لدى التيارات السلفية على سبيل المثال)... وغيرها من المقولات المؤسسة للخطاب التاريخي لها؛ كيف تحوّل كل هذا، ولماذا، وإلى أي مدى، وهل سيمتد تأثيرها إلى تلك البلدان التي لم يصلها قطار الربيع العربي (مثل الخليج وشبه الجزيرة العربية وهي ذات تأثير أدبي وفكري ومالي كبير في تلك التيارات)، صحيح أنه تم الحديث عن علاقة هذه التيارات وتأثرها بالثورات الجديدة في بلدان مثل مصر وتونس، إلا أنه كان حديثاً موجزاً ولا يؤثر في مجمل الصورة السلفية وعلاقاتها المعقَّدة والمتطورة بالثورات الجديدة، وهي علاقات ومواقف تحتاج إلى تعمق ونقاش أوسع وخصوصاً في مجال تأثيراتها في المستقبل السياسي للبلاد التي تعيش فيها تلك «التيارات»).

السؤال السابع: خصصت الموسوعة فصلها السابع للحديث التفصيلي عن تنظيم القاعدة؛ وقدمت إلى القارئ من دون أدنى شك رصداً مهماً ومفيداً، وخصوصاً على المستوى المعلوماتي؛ إلا أن سؤالاً مركزياً يوجَّه إلى هذا الفصل بأبحاثه العشرة الرئيسية وهو كان يستحق ـ في تقديرنا ـ مبحثاً مستقلاً يُنهى به هذا الفصل ويدور حول «مستقبل تنظيم القاعدة بعد مقتل أسامة بن لادن؟» مساراته وأفكاره، خياراته وأولوياته، علاقاته مع الغرب (تحديداً واشنطن التي قتلت مؤسسه وزعيمه) وتشابكات تلك العلاقة في بلاد الثورات العربية تحديداً في سورية، حيث العلاقة الوطيدة بين الطرفين على خلفية العداء المشترك للنظام السوري ودور التنظيم في سيناء المصرية والعلاقات الغامضة مع إسرائيل عبر اختراقات الموساد (ذكرتها مصادر أكاديمية واستراتيجية)، وهل كان لغياب الزعيم ـ المؤسس مع ضعف الخليفة (أيمن الظواهري) وعدم تمتعه بالكاريزما قياساً على أسامة بن لادن، تأثير في هذا التنظيم العابر للبلدان والقارات؟

إن هذا السؤال المركزي، كان يستحق بدوره مبحثاً مستقلاً، وخصوصاً أن القاعدة بوصفها تنظيماً عالمي الدور، قائماً على الفكرة، أكثر من البنية التنظيمية السرية المتواصلة، قادرة على أن تعيد تحوير نفسها، وتقديمها في كل بلد عاش تحولات ثورية أو في الطريق إلى معايشتها، بيد أن هذا النقد (السؤال) لا يلغي أهمية هذا الفصل والجهد المبذول فيه .

السؤال الثامن: يعد الفصل الثامن المعنون «خريطة الحركات الإسلامية في الوطن العربي» عن حق أهم فصول الموسوعة، وهو كما أشار المشرف العام على الموسوعة عبد الغني عماد، «تكمن أهميته في أنه كتب على وقع متغيرات متسارعة تميزت مع الربيع العربي بإعادة تشكيل المشهد الإسلامي جذرياً... لقد تميز هذا الفصل بتقديمه الخلفية التاريخية الكاملة للحركات الإسلامية «المحلية» راصداً تطورها ومساراتها وتحولاتها وأدوارها الراهنة، فضلاً عن تميزاتها وعلاقاتها وتحالفاتها مع القوى الأخرى».

إن هذا الفصل الذي تضمن ١٩ بحثاً إضافياً عن الحركات والتيارات الإسلامية في أغلب البلدان العربية، يعد في تقديرنا، هو صلب هذا العمل الموسوعي، وقلبه النابض، ومعبراً بدقة عن عنوان الموسوعة؛ فهو يتحدث عن «الحركات الإسلامية» كما تفهم في السياق التاريخي والفعل

الواقعي، ولكنه على الرغم من هذا الجهد المتميِّز كان يحتاج في تقديرنا إلى نظرتين؛ سابقة ولاحقة لهذه الأبحاث؛ **النظرة الأولى** تقدم لخريطة هذه الحركات وجغرافيتها والمعيارية التي على أساسها تم الانطلاق البحثي نحوها؛ و**الثانية** نظرة استشرافية جامعة عن مستقبل تلك «الخريطة» وهل ستشهد تحولات جديدة، في ضوء الزلزال السياسي الذي تعيشه المنطقة المسمى ثورات الربيع العربي ومدى تأثرها وتأثيرها فيها؛ من الطبيعي أن هاتين النظرتين وجدتا بصورة أو بأخرى داخل كل بحث على حدة، ولكن نظراً إلى طبيعة هذا الجزء من الموسوعة وأهميته التاريخية والمنهجية، كان من المفيد أن يعد من قبل «المشرف العام» نظراً إلى امتلاكه صورة أشمل وإلماماً أكثر بخريطة الأبحاث التي تبحث في خريطة الحركات وتؤصلها.

ثالثاً: قضايا فجرتها الثورات الجديدة تحتاج إلى حوار أوسع: مفهوم «الدولة» لدى الإسلاميين (مصر نموذجاً)

من المؤكد أن مفهوم «الدولة» وما يتفرع منه من قضايا وإشكاليات، يعد مفهوماً قديماً لدى أغلب الحركات الإسلامية في الوطن العربي، بل هو قديم قدم الإسلام ذاته. إلا أن ما جرى من أحداث كبرى في المنطقة خلال الأعوام الثلاثة الماضية (نهاية ٢٠١٠ حتى اليوم ٢٠١٣)، وهي أحداث سماها البعض ثورات الربيع العربي، أعادت هذا المفهوم بقوة إلى سطح الأحداث وبؤرة الاهتمام، وكاد يتحول إلى مركز القضايا وصلبها، وبخاصة حين وصلت بعض الحركات الإسلامية (الإخوان تحديداً) إلى موقع الحكم وإدارة شؤون البلاد بعد الثورات الجديدة.

يحدثنا الواقع المصري وتطوراته المتجددة أن فكرة الدولة انحصرت لدى إسلاميي ما بعد الثورة في قضية محددة وهي الحلم بعودة دولة الخلافة الراشدة، وهذا ما يتبدى في خطابات التيارات والجماعات الإسلامية على اختلاف مناهجها.

وفي ما يخص النظام السياسي، فإن فترة الخلفاء الراشدين تُعد مرجعاً رئيسياً لتصور الإسلاميين المصريين لنظام الحكم الإسلامي، بوصفها تطبيقاً مثالياً لنظرية الإسلام في الحكم والسياسة.

وفي ما يخص الأحزاب، فقد اعتاد السلفيون قبل ثورة ٢٥ يناير رفض فكرة التحزب، كونها تفرِّق الأمة الواحدة، ولكون الأحزاب تقوم على طلب السلطة، والطمع السياسي، وقد نهى الشرع عن طلب الإمارة، وإذا استدعى الأمر تقسيم الأمة إلى أحزاب فستنقسم إلى حزبين رئيسيين: حزب الله، وهم المفلحون، وحزب الشيطان المعادي للإسلام وأهله. أما الإخوان المسلمون، فقد أخذوا في التسعينيات بفتوى يوسف القرضاوي، الذي أخذها بدوره من الشيخ محمد الغزالي، وملخصها أن الأحزاب في السياسة، كالمذاهب في الفقه، يجوز تعددها شريطة أن تلتزم بمرجعية الإسلام وأحكامه.

وإذا كانت الشريعة هي المصدر التشريعي للدولة الإسلامية، فإن دستورها (وفقاً لإسلاميي مصر، إخواناً وسلفيين قبل الثورة) لا بد من أن ينبع من الشريعة ومن أحكامها العقدية والفقهية،

ومن ثم فإن الحقوق والحريات العامة لا بد من أن تكون في إطار الحلال والحرام، ولا بد من أن تنضبط العلاقة بين الرجال والنساء بالضوابط الشرعية.

كذلك الحال بالنسبة إلى النظام الاقتصادي للدولة الإسلامية، الذي كان فهم الإسلاميين له قبل الثورة نابعاً من النظريات الشرعية والأحكام الفقهية النابعة من الأصول العامة للشرع الإسلامي. وقد طرح الإسلاميون هنا «الاقتصاد الإسلامي» كنظام اقتصادي متميز عن النظم الاقتصادية المطبقة في عالم اليوم، وقادر على حل كل المشكلات الاقتصادية وتحقيق الرفاهية والعدالة للجميع. وبعد الثورة، وتحديداً حين تسلّم الإخوان الحكم في ٢٠١٢/٦/٣٠، حدث النقيض تماماً وصار الإسلاميون على خطى مبارك في اقتصاد السوق والاقتراض الخارجي وغيرهما من مظاهر التبعية الاقتصادية.

وفي ما يخص غير المسلمين، فعليهم ـ وفقاً لفهم إسلاميي مصر ـ الالتزام بما يسري على جميع المواطنين من أحكام الشرع الإسلامي، إلا في أحكام الأحوال الشخصية، فيحق لهم الاحتكام لشرائعهم في تلك الأحكام وهو ما به حدثت تحولات الثورة.

يرتبط مفهوم الدولة الإسلامية كذلك بمفهوم وحدة المسلمين السياسية، فالإسلامي يؤمن بأن المسلمين، حيثما كانوا، أمة واحدة، وجسد واحد، ومن ثم يجب توحدهم في كيان سياسي واحد، يمثل الأمة في مواجهة أعدائها. وفي هذا الصدد تأتي «الخلافة» رمزاً تاريخياً لتلك الوحدة. ومن ثم تتحول «إعادة الخلافة» من «أمنية» مرتبطة بتاريخ يمثل عزة المسلمين وقوتهم إلى «واجب» ديني ينبغي على الجميع العمل من أجله. ويصبح كل قطر إسلامي جزءاً من تلك الخلافة المنشودة.

يُجمع الإسلاميون في أدبياتهم على وجوب إقامة الدولة الإسلامية، ومع الإجماع على الهدف تختلف الوسائل والمناهج؛ ففي حين وضع الإخوان تصوراً متدرِّجاً خماسي المراحل للوصول إلى الدولة الإسلامية عبر «تكوين الفرد المسلم، فالأسرة المسلمة، فالمجتمع المسلم، فالدولة الإسلامية، فالخلافة الإسلامية»، فقد ظلّت الجماعة الإسلامية ومثيلاتها من جماعات العنف، قبل مراجعاتها الفكرية، تؤمن بالتغيير بالقوة كوسيلة للوصول إلى الدولة الإسلامية، كخطوة تمهيدية للوصول إلى الدولة الإسلامية الكبرى الجامعة، دولة الخلافة. وبعد المراجعات التي بدأت في أواخر التسعينيات، استبدلت الجماعة بأسلوب القوة، أسلوبَ الدعوة والموعظة الحسنة، والتدرج في الإصلاح، مقتربة من نهج جماعة الإخوان المسلمين. بينما اكتفت الجماعات والتيارات السلفية طوال العقود الماضية بمداعبة مشاعر أتباعها بالحديث عن الدولة الإسلامية وتحكيم الشريعة، من دون أن تضع أي تصور عملي أو مستقبلي لذلك، بل نأت بنفسها عن المشاركة في العمل السياسي، بدعوى رفض المشاركة في الأنظمة الوضعية التي لا تطبق شرع الله، مكتفية بالفكرة التي تقول إن الدولة الإسلامية ستقوم حين تنتشر الدعوة في المجتمع، ويصبح أغلب أبنائه من الملتزمين دينياً، طبعاً هذا الأمر تغير إلى النقيض بعد الثورة، وصاروا مشاركين وبقوة في قضايا «الدولة» على تنوعها.

الأمر عينه يقال عن الأحزاب الإسلامية وإن كان بتفصيل أكثر وبدخول في قضايا فرعية مهمة مثل قضايا الدستور والقضاء، والموقف من الآخر الديني والسياسي، والاقتصاد، وغيرها مما سنرصده الآن:

١ ـ قضية الديمقراطية والحريات

أحدثت ثورة ٢٥ يناير تأثيراً إيجابياً لدى أغلبية قوى الإسلام السياسي، فدفعتهم إلى القبول بـ"الديمقراطية» وقيمها على الرغم من رفضهم لها في أدبياتهم وممارساتهم السياسية السابقة طوال حكم مبارك؛ وكان أكثر الناس تطرفاً في رفضها هم أكثرهم قبولاً بها واستغلالاً لها، وهم **التيار السلفي**، حيث نجد السلفيين وقد غيروا استراتيجيتهم المقاطعة للعمل السياسي، الرافضة للديمقراطية والمشاركة في الأنظمة الوضعية، فأنشأوا حزبين (النور، والأصالة) في عام ٢٠١١، وتقدموا إلى الانتخابات البرلمانية في أواخر عام ٢٠١١، وحصلوا في البرلمان بمجلسيه على النسبة الثانية من المقاعد بعد جماعة الإخوان المسلمين، ولأن نظام الانتخابات اشترط إدراج سيدات في قوائم الأحزاب، فقد اضطر الحزبان إلى إدراج سيدات على قوائمهما، مبررَين ذلك بأحكام الضرورة. ومع انخراط الحزبين في العمل السياسي، توارى هدف «الخلافة» موقتاً، وبات هدف تأسيس الدولة الإسلامية، هو الأولى والأهم لدى قيادات الحزبين، وأصبح تطبيق الشريعة الإسلامية هو أمارة نجاح ذلك الهدف.

أما **الإخوان المسلمون** فقد رأوا أن مفهوم الشريعة يعني مقاصدها العامة، ومبادئها الثابتة، ورأوا أن الحدود وغيرها من الأحكام الشرعية، هي من باب الأحكام الفقهية التي يمكن إرجاء تنفيذها، أو تأويلها، نظراً إلى مقتضيات الواقع، وهو ما عبر عنه الرئيس الإخواني محمد مرسي في أكثر من لقاء تلفزيوني، أثناء حملته الانتخابية، وهو ما أكده أيضاً سعد الكتاتني، الرئيس الحالي لحزب الحرية والعدالة، في حوار صحافي مع جريدة **الأهرام** نُشر يوم ٢٠١١/١٢/١٠، حين قال: «في حال وصول الحزب لسُدة الحكم في البلاد؛ فلن يمنع الخمور بالمنازل أو الفنادق، ولن يُحجب المواقع الإباحية، ولن يُطبق الحدود، ولن يتدخل في تصرفات السائحين على الشواطئ».

أما **حزب الوسط** فلم يتغير خطابه السياسي بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عما قبلها، فالحزب قدم أقصى ما لديه في الأشهر الأخيرة السابقة للثورة، وقد سعى لتوكيد صورته كبديل أكثر «اعتدالاً» و«انفتاحاً» من الإخوان المسلمين، وسعى فعلياً للمنافسة على منصب رئيس الجمهورية بتشجيع مرجعيته الفكرية سليم العوا على الترشُّح لانتخابات الرئاسة، قبل أن يتراجع في اللحظات الأخيرة ويؤيد المرشّح عبد المنعم أبو الفتوح.

وفي المساحة نفسها تتحرك أحزاب **مصر القوية** بقيادة عبد المنعم أبو الفتوح، و**مصر المستقبل**، و**التيار المصري**، فمؤسسوها الذين انشق أغلبهم عن جماعة الإخوان يطرحون أنفسهم للرأي العام في صورة «المنفتحين» الذين يطرحون «إسلاماً معتدلاً»، «منفتحاً على الآخر». تركز

برامج تلك الأحزاب على الأمة المصرية بدلاً من الأمة الإسلامية، وعلى الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتنحى منحىً ليبرالياً في الاقتصاد.

أما **الجماعة الإسلامية**، فقد أسست في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ حزبها «البناء والتنمية». وعلى الرغم من أن الحزب قد أشار في برنامجه إلى ضرورة الوحدة الإسلامية والعربية، فإن هدف «إعادة الخلافة» لم يذكر صراحة، وبدا أن الجماعة قد أجّلت مثل غيرها من الإسلاميين تحقيق ذلك الهدف، واكتفت بالوصول إلى الدولة الإسلامية، كهدف مرحلي، وتجلت الدولة المنشودة في برنامج الحزب، دولة عصرية حديثة، تتخذ طابعاً إسلامياً في بعض الأبعاد الثقافية والاجتماعية.

إذاً، وبالمجمل، صارت الانتخابات والأحزاب وتداول السلطة، وآليات الديمقراطية وغيرها من مكونات النسيج السياسي للدولة الحديثة، من القضايا «الحلال» لدى الإسلاميين بعدما كانت حراماً في أدبياتهم السابقة، وهذا هو التغير النوعي المهم الذي نحسب أن الفضل فيه يعود للثورة، وكذلك لهشاشة فكر ورؤى تلك التيارات فضلاً عن براغماتيتها الدنيوية الشديدة الوضوح، وهي سمات لا تنفرد به الحركات الإسلامية في مصر، بل نحسب أنها بمنزلة سمات عامة تشترك فيها مع الحركات الإسلامية الأخرى في الوطن العربي!!

٢ ـ قضية الدستور الجديد للدولة

من بين التحولات التي أحدثتها ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أنها غيرت مقولة «القرآن دستورنا» لدى الإسلاميين إلى القبول بدستور يضعه البشر، وهو ما جرى مع وضع الدستور المصري. وسنجد جماعة الإخوان قد قبلت أن تبقى المادة الثانية في دستور ١٩٧١، كما هي في الدستور الجديد، من دون تعديل للصياغة. انطلق هذا السلوك الإخواني من تصور مفاده أنهم ومعهم فصائل التيار الإسلامي الأخرى يضمنون في المدى القصير على الأقل الفوز في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وعليه فإن تلك الإحالات الدستورية ستكون في مصلحتهم، وسيتمكنون من خلالها من سن التشريعات والقوانين التي تكفل لهم الهيمنة والتمكين أطول مدة ممكنة.

أما السلفيون الذين لا يمتلكون الرؤية المرحلية للإخوان، فقد حاولوا أن يجنحوا بالدستور نحو «الدولة الإسلامية» ما استطاعوا، فطلبوا تعديل المادة الثانية لتغدو «أحكام الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي والوحيد للدستور». ولما كان ذلك النص مرفوضاً من جانب القوى المدنية، ولما كان نص المادة الثانية في دستور عام ١٩٧١ هو الحد الأدنى المتفق عليه بين القوى السياسية الإسلامية والعلمانية والأزهر، فقد اضطر السلفيون إلى قبول بقاء المادة كما هي عليه وقبول بقية الدستور.

٣ ـ الموقف السياسي من القضاء

من الملاحظ أن الإخوان المسلمين، ومن ورائهم باقي الإسلاميين، ظلوا منذ بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في خصومة وعداء مع القضاء ووسائل الإعلام، معتبرين أن المحكمة الدستورية،

ونادي القضاة، والقنوات الفضائية، والصحف الخاصة، مخلب يستخدمه أعداء الثورة في هدم إنجازات الثورة، وفي إقصاء الإسلاميين من الحكم. ورأوا أن قرار المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب ذي الأغلبية الإسلامية في حزيران/يونيو ٢٠١٢، كان البداية لذلك. ولما كانت ثمة دعاوى أخرى مرفوعة في شأن اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، ودستورية مجلس الشورى، منظورة أمام القضاء (التي أصدرت المحكمة في أيار/مايو ٢٠١٣ حكماً بحلها مع وقف التنفيذ إلى حين انتخاب مجلس الشعب القادم) فقد شعر الإسلاميون بأن القضاء سيحكم ببطلان اللجنة التأسيسية التي يهيمن عليها الإسلاميون، وببطلان مجلس الشورى (طوال عام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣)، فحاولوا اتخاذ إجراءات دفاعية واستباقية في هذا الصدد، مستغلين وجود سلطة التشريع في يد رئيس الجمهورية.

كذلك حرص الإسلاميون في مشروع الدستور على تقليم أظافر «المحكمة الدستورية العليا»، بتقليل عدد قضاتها من ١٩ إلى ١١ قاضياً، بما عنى استبعاد القضاة الذين يحسبهم الإسلاميون خصوماً لمشروعهم السياسي (ومنهم المستشارة تهاني الجبالي). كذلك جعل واضعو الدستور رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين سابقة، أي أن تُعرض عليها مشروعات القوانين قبل إقرارها من مجلس النواب، وذلك خوفاً من أن يقف قضاة المحكمة لهم بالمرصاد في ما يسنونه من تشريعات وقوانين في البرلمان. ويستمر في مصر الصراع المكتوم والمعلن بين مؤسسات القضاء ورموزه وبين التيارات الإسلامية ونحسب أنه سيستمر لفترة طويلة لأن الهدف هو التمكن من السيطرة على مفاصل الدولة؛ وهو ما لم يتحقق للإسلاميين بشكل كامل حتى الآن.

٤ ـ الموقف من السلطة التشريعية

يتخذ البرلمان أو السلطة التشريعية وضعاً رئيسياً في رؤية الإسلاميين للدولة في مصر بعد الثورة، فالبرلمان هو الذي يسن القوانين التي تحكم جميع من في الدولة، من رئيس الجمهورية وحتى أقل مواطن شأناً، وعن طريقه يمكنهم تطبيق مشروعهم السياسي وبناء الدولة الإسلامية المتخيلة؛ وقد كانت جماعة الإخوان ترغب في أن يكون نظام مصر بعد الثورة برلمانياً، تحكمه الأغلبية المسيطرة على البرلمان، وبذا يضمنون السيطرة على النظام أطول فترة ممكنة، نظراً إلى خبرتهم الكبيرة في عملية الانتخابات.

ولصعوبة تحقيق ذلك، فقد كان البديل هو أن ينص الدستور على ضرورة حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب، فإذا لم تحصل على الثقة يكلف رئيس الجمهورية رئيساً آخر لمجلس الوزراء من الحزب الحائز أكثرية مقاعد مجلس النواب، فإذا لم تحصل الحكومة على الثقة مرة ثانية، يختار مجلس النواب رئيساً لمجلس الوزراء (المادة ١٣٩). كذلك أحال الدستور على البرلمان تنظيم كثير من الأمور التي نص عليها، مثل جباية الأموال العامة (المادة ١١٨)، والقوانين المنظمة لعمل الإعلام (المادة ٤٩)، والقوانين المتعلقة بالجنسية المصرية (المادة٤٩)، لتتسع بذلك المساحة المتاحة للبرلمان، ويستطيع الإسلاميون من خلالها تطبيق رؤاهم وأفكارهم.

كذلك حرص الإسلاميون على الإبقاء على مجلس الشورى، على الرغم من إجماع باقي القوى السياسية على إلغائه.

٥ ـ الموقف من الآخر السياسي والديني

حدثت عدة صدامات بين الإسلاميين والآخر السياسي (التيارات المدنية والعلمانية) والآخر الديني (المسيحيون) طوال العامين التاليين لثورة كانون الثاني/يناير، إلا أن خطاب الإسلاميين على الرغم من ذلك ظل يركز على احترامه لهما حرصاً على أهدافه الاستراتيجية في التمكين والثبات في الحكم.

وبالنسبة إلى الكنيسة المصرية، سعى الإخوان والعديد من الإسلاميين لإقامة علاقات ودية معها، لإزالة مخاوف المسيحيين المصريين من حكم الإخوان، وقد تبدى ذلك في زيارة قيادات حزب الحرية والعدالة للكنيسة القبطية في عيدي القيامة، والميلاد، وفي حرص الرئيس الإخواني محمد مرسي على الالتقاء ببابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الجديد عقب اختياره. وفي إدانة الاعتداءات على الكاتدرائية في العباسية التي جرت منذ عدة شهور.

حتى الجالية اليهودية التي لا تتعدى العشرات، حرص الإخوان المسلمون على التعامل معها بودية، بل إن عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، دعا اليهود ذوي الأصول المصرية في الدولة الصهيونية، ليعودوا إلى مصر كمواطنين مصريين، لهم حقوق مثل بقية المصريين!

أما الأقليات المذهبية والدينية الأخرى، مثل الشيعة والبهائيين، فلقد عمل الإخوان على تجاهلهم قدر المستطاع، فإن اضطرتهم الظروف للتعامل مع مطالباتهم المذهبية والدينية، فلقد رفضوها بل ودفعوا شيخ الأزهر أكثر من مرة وفي لقاءات موسعة معه ضمت سلفيين وعلماء أزهريين، بإصدار بيانات يدين فيها ما يسمونه «الغزو الشيعي لمصر».

وقد قصر الدستور مفهوم الشريعة ومصدر التشريع، على المذاهب الفقهية لأهل السنة والجماعة، وذلك في المادة ٢١٩. وهي مادة تمثل ـ كما سبق وأشرنا ـ لغماً قد ينفجر في وجه أصحاب المذاهب الأخرى مستقبلاً إذا ما طالبوا بحقوقهم الدينية والسياسية.

وبعد...

تلك بعض الرؤى والمواقف والتحولات التي ميزت أداء وفكر الإسلاميين تجاه قضية الدولة وما يتفرع عنها من إشكاليات وقضايا مهمة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ونحسب أن الثورة بكل زخمها وأفكارها الجديدة ساهمت في إنضاج تلك التحولات، ونحسبها قادرة أيضاً بفعل التغيرات المصرية الداخلية والتغيرات الإقليمية والعالمية المتسارعة على أن تحدث تأثيراتها المستمرة على رؤى كل الفرقاء من الإسلاميين والقوى الوطنية الأخرى تجاه مسألة الدولة وما يتفرع عنها من قضايا تتصل بالحريات وحقوق الآخر الديني والسياسي وشكل نظام الحكم وحدوده.

المناقشات

١ ـ زياد حافظ (يفتتح الحلقة النقاشية)

قدم رفعت سيد أحمد في ورقة العمل عرضاً عاماً لهيكلية هذا العمل الموسوعي: «الحركات الإسلامية في الوطن العربي» وأشار إلى فضل جدية وعمق الباحثين الذين أعدوا هذا الكتاب، الذي يمثّل خطوة مهمة وأساسية في تناول الظاهرة الإسلامية منذ إرهاصاتها الأولى وحتى الثورات الجديدة ٢٠١١.

وعلى الرغم من مساهمة هذا الكتاب في تأسيس قاعدة معلوماتية وفكرية رصينة لدراسة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، إلا أن ذلك لا يُغني عن هذه الحلقة النقاشية، وما سيقدمه المداخلون من نقاش يهدف إلى سد جوانب النقص في الكتاب، من خلال التساؤلات والاقتراحات الناقدة، البنّاءة، لمضمون هذا العمل الموسوعي، وبالتالي، يمكن أن يجعل من الطبعة الثانية للكتاب، اكتمالاً نسبياً في موضوع الحركات الإسلامية.

٢ ـ عبد الإله بلقزيز

أعرف أن الإشراف على موسوعة أمر ليس بالهين، وبخاصة حينما يكون موضوعها بهذه السعة والشمول اللذين هما ما يميّز موسوعة **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**.

وقبل أن أدخل في مناقشة هذا العمل الجيّد، لي رجاء عند مركز دراسات الوحدة العربية، هو أن تحصل مستقبلاً توسعة للموضوع، بحيث تشمل جرداً لكل القوى الفاعلة في الحقل الإسلامي في البلاد العربية، لأن هذا لم يتحقق في هندسة الموسوعة.

تركّز هذه الموسوعة على حركات الإسلام السياسي، ولكن حركات الإسلام السياسي بكل فصائلها من «الإخوان المسلمين» و«السلفيين» و«الوهابيين» و«السلفية الجهادية» و«حزب الله» وغيرها، ليست هي الفاعل الوحيد في الساحة الإسلامية. أين المؤسسات الدينية التقليدية التابعة للدولة أو المستقلة، مثل الأزهر والزيتونة والقرويين والنجف، ودور الإفتاء والمؤسسات، مثل

«المقاصد» في لبنان وغيرها؟ هذه لها حيثية حقيقية، ولها قوة تمثيلية، لها خطاب نافذ في الأوساط الشعبية فلا يمكن تجاهلها؛ المؤسسات الدينية التقليدية العالمة، وليست الشعبية، فاعل كبير في المشهد الإسلامي هي أيضاً.

في المسألة الثانية، أين الحركات الصوفية والطرقية؟ قبل ثورة ٢٥ يناير في مصر، تحدّث رجل عارف، هو علي الدين هلال في برنامج تلفزيوني عن الطرق الصوفية في مصر، قال إن جمهور هذه الطرق لا يقل بحسب تقديراته عن ثمانية ملايين ونصف المليون في مصر فقط. أين الإخوان المسلمون أمام هذا الجمهور العرمرم؟ الشيء نفسه في المغرب، حيث إن أقوى الحركات الإسلامية هي الحركات الصوفية، القادرية، البودشيشية، وغيرها. والشيء نفسه في الجزائر وفي العراق. فإذن هذا الفاعل الكبير أيضاً مغيَّب في الموسوعة.

الجيد والجميل في هذه الموسوعة هو أنها أضاءت مساحات كانت معتمةً في خريطة الحركات الإسلامية، كالإشارة إلى الحركات الجهادية السلفية و«القاعدة» وغيرها، واستدخال الإسلام الحزبي الشيعي الذي كان مغيّباً. نقصد بالاستدخال، الإدخال بإصرار، أي بإدماج الأمر الذي لم يكن وارداً في كلّ الدراسات التي كانت تجري.

٣ ـ عبد الغني عماد

أولاً، من مفيد الانتباه إلى أن إعداد عمل بحثي موسوعي كهذا ليس مسألة سهلة في عالمنا العربي، وبخاصة إذا كان يدور حول موضوع واحد؛ فقد تأكد لي، ومن خلال التجربة، أن أغلب الباحثين العرب من الصعب عليهم أن يتكيفوا مع مشاريع بحثية ذات طابع جماعي، لأن المعاناة التي عانيناها على هذا الصعيد لا حصر لها، بدءاً من الالتزام بالمواعيد إلى الالتزام بالتعهدات التي تعطى بإنجاز الأبحاث، إلى المصداقية بالالتزام بالموضوع وإشكالية الموضوع، والتوصيف الذي كان يُعطى ويُرسل للباحث عن الموضوع المطلوب الذي هو عناوين عامة. فالمركز بإنجازه لهذا المشروع البحثي، لم ينتج مشروعاً بحثياً فقط بل هو في الحقيقة كرّس تقليداً أكاديمياً علمياً في إنتاج المشاريع البحثية الجماعية، وهو أمر يجب أن نعتاده كباحثين عرب.

ثانياً، إن هذا المخطط وضع قبل وقوع ما يسمى «الربيع العربي»، إذ كنا قد أنجزنا قسماً منه، ثم دهمنا هذا «الربيع العربي»، فتوقفنا، لأن الإسلاميين كان لهم دور واضح في صناعة حدث الربيع العربي، وأعدنا النظر، وكنا قد وزعنا التكليفات على الباحثين، وكان عدد من الباحثين قد أنجز ما كُلِّف به، فاضطررنا إلى التوقف، لنُجري مراجعة شاملة ونطلب من الباحثين إعادة النظر في بعض الدراسات والأبحاث، وبخاصة في البلدان التي شهدت احتجاجات وثورات. وما دمت أتحدث عن الصعوبات لا بد من الإشارة إلى الآلية المتبعة في إقرار الأبحاث، فقد كانت شديدة الصرامة والإرهاق، وتمثلت بثلاث حلقات، الأولى بملاحظات المشرف حين يتسلّم البحث بصيغته الأولية حيث يتطلب ذلك من الباحث إدخال تعديلات، والثانية تتمثل بملاحظات خبيرين اثنين على كل ورقة، بحيث يرسل مضمون تقريريهما أيضاً إلى الباحث من جديد لإضافة التعديلات شبه النهائية، والثالثة تتمثل بإقرار اللجنة المشرفة على الموسوعة. كانت هذه الآلية لإقرار الأبحاث في

الموسوعة متعبة إلى أبعد الحدود على الباحثين وعلى المشرف كما على المركز، لكنها في النهاية أدت إلى إخراج منتج يتمتع بتقديري بالكثير من المواصفات الموسوعية، على الرغم من الإرهاق الكبير الذي أصابني.

وكمثال آخر عن الصعوبات في مثل هذه المشاريع البحثية ما حصل بعد مقتل أسامة بن لادن، فقد قُتل بعد أن كنا قد أنجزنا الفصل المتعلق بالقاعدة. فكان ضرورياً أن نعيد النظر بكل فصل القاعدة، مع ما في المسألة من صعوبة، لأننا أمام مسالة محددة لها إشكالية واضحة وتتعلق بتأثير غياب بن لادن على مستقبل القاعدة.

ومن الصعوبات الإضافية، المرتبطة بالأحداث التي استجدت هو إضافة فصل كامل عن التيارات السلفية في ضوء ما كان يحدث على الساحة العربية. وهكذا لم تأتِ الموسوعة خارج السياق الثوري وسياق الاحتجاجات، بل جاءت في هذا السياق، وحاولت أن تراعي قدر الإمكان المتغيرات، مع أن ذلك لم يكن هدفها.

٤ ـ محمد السمّاك

أنا أفهم أن العمل الموسوعي هو العمل الشامل، ليس فقط في إحصاء الحركات الإسلامية ودراستها، لكن في تأثرها وتأثيرها. هذا الجانب لم ألمسه في الدراسة، بمعنى أن الحركات الإسلامية لم تنبثق من فراغ، بل تأثرت بحركات ظهرت في القرن التاسع عشر بالهند، بالأنجلو أورينتال كولدج (Mohammedan Anglo Oriental College) التي أسسها السيد أحمد خان، فقد وضعت فكراً سياسياً إسلامياً انطلق من هناك ووصل إلينا، وكان له تأثير في قيام حركات إسلامية، وهي بدورها تأثرت بحركات إسلامية غير عربية، أي أنها تأثرت وأثّرت.

أذكر، عندما زرت الجامعة الإسلامية العالمية في كوالامبور، قال لي أحدهم: أنتم المسلمين العرب تمثّلون تاريخ الإسلام، ونحن نمثّل مستقبل الإسلام. كيف انعكس الشعور بخيبة الأمل من دور الحركات الإسلامية العربية على نشوء حركات إسلامية جديدة في عالم الإسلام؟ إن رصد هذه الأمور، أعتقد أنه يؤدي إلى شمولية البحث، ويكون علمياً بالمعنى الشامل.

هناك أيضاً الخلفية التاريخية المشتركة بين كل الحركات الإسلامية منذ وقت الانقسام الكبير، أي الفتنة الكبرى ونشوء الحركات الإسلامية. وقد بدأ الفكر الإسلامي السياسي يتبلور منذ الدولة وسقوط الخلافة وتحوّلها. تصوري أنه من المفيد جداً أن يسبق عرضَ الحركات الإسلامية طرحُ هذه الخلفية التاريخية المؤثرة في تكوّن الفكر السياسي الإسلامي الذي انبثقت عنه هذه الحركات، ويكون ذلك في شكل مقدمة لهذا العرض.

٥ ـ هاني نسيرة

بدايةً، أنا أتفق مع ما تحدث عنه عبد الغني عماد عن الصعوبات التي رافقت عمل هذه الموسوعة، التي سعدت بالمشاركة فيها، ولي بعض الملاحظات، على ما ورد في كلام المعقبين، أوردها كما يلي:

أولاً، انطلاقاً من ضرورة ضبط مفهوم الحركات الإسلامية، تم استبعاد موضوع الفرق التاريخية، كالمعتزلة والخوارج وغيرهم، وحين نقول حركات إسلامية فهي أوسع من مجرد حركات الإسلام السياسي التي تسعى لاستعادة الدولة الإسلامية في هيئة الخلافة، بل تتسع كذلك لجماعات دعوية كجماعة التبليغ والدعوة، كما تعبر المذهبية في هذه الحالة! بشكل كبير! كحركات إحيائية خرجت من مخاضات أزمة النهضة والتخلف العربي والإسلامي بوجه عام بحلول وتوجهات مختلفة، وهذا ما التزمته الموسوعة، بصورة واضحة.

ثانياً، كما قال عبد الغني، لم نكن نعاني فقط انعكاسَ المتغيرات على هيكل العمل المعدّ قبل أحداث الربيع العربي وبعدها، أو التطورات التي طرأت على عدد من الحركات كتنظيم وشبكة القاعدة نتيجة مقتل بن لادن، بل كنا نعانِي ككتّاب وباحثين في الموسوعة قلّةَ المصادر والمعلومات.

في تعليقي على ما ذكره عبد الإله بلقزيز، أقول إن مشكلة الإشارة إلى جهود ووجوه الإصلاح والإسلام الفكري حصراً هي المطلوبة في هذه الموسوعة، ولعل في الضبط السابق لمفهوم الحركات الإسلامية حل للمشكلة، لا يمكن أن نتحدث الآن عن أبي الحسن العامري في القرن الثالث الميلادي ونهتم بالقاضي عبد الجبار في موسوعة عن الحركات الإسلامية المعاصرة. أما بالنسبة إلى المؤسسات الدينية فهذا مبحث مستقل حول المؤسسات، فهذه بطبيعتها مستقلة ومستقرة، وهي ليست فاعلية أو حركية اجتماعية متطورة، هي فاعلية مؤسسية. لكن أن أقول أن الزيتونة هي حركة النهضة أو حركة إسلامية، فأعتقد أننا سنقع في لغط مفهومي.

تعليقاً على محمد السمّاك، نعم هناك تأثير وتأثر من الحركات الإسلامية، قد يكون واضحاً أحياناً وقد يكون غير واضح، كنموذج الإصلاحي الهندي السيد أحمد خان، فهو داع وملهم لتيار اللاعنف، كما أنه ملهم لتيار توفيقي إصلاحي في جامعة عكبرة، كما أنه كان منفتحاً على الغرب ومقرَّباً من الإنكليز، ربما لا يكون ملهماً للحركات الإسلامية عندنا، كما كان خصمه الأفغاني الذي دخل معه في مناظرة مشهورة في رسالة الأخير «الرد على الدهريين»، والتأثير والتأثر كان تاريخياً ومشتركاً بين كل بقاع العالم الإسلامي، وكانت نتيجة الصدمة من سقوط الخلافة عام ١٩٢٤ عند مؤسسي هذه الحركات، وعند نقادها في آن واحد، ومن الغريب المستغرب أن الوحيد الذي كان مرتبطاً بالعالم العربي بوضوح هو أبو الأعلى المودودي، بينما أهمل العرب جهود آخرين ربما كانوا أكثر منه أهمية، كأبي الكلام آزاد أو شبلي النعماني وغيرهما، ولن يبقى التأثير والتأثر والتشابه والتماهي أموراً طبيعية داخل فكر وسياق إسلامي واحد في بنيته وتحدياته ولكن متعدد في وجوهه وتأويلاته.

ثالثاً، بالعودة إلى الموسوعة، أنا أرى أن فكرة التأثير والتأثر ورصدها كما دعا السمّاك ليست من متطلبات هذه الموسوعة، بحكم فهمي أن العمل الموسوعي هو عمل تعريفي بالأساس وليس عملاً تحليلياً أو تفكيكياً، هذه الموسوعة لم تسع إلى صوغ نماذج تفسيرية.

٦ ـ دلال البزري

أريد أن أسأل: لماذا أضعت خارطة الحركات الإسلامية عندما قرأت هذا الكتاب، ولم أفهم الحركات الإسلامية السياسية، وكذلك لم أفهم الإسلام الرسمي أو الإسلام الشعبي أو الإسلام المتصوف؟ لماذا لم يظهر من الإسلام الشيعي غير حزب الله. يوجد هناك حزب الدعوة وحزب جمعية الوفاق، أيضاً الحوثيون.

السؤال: هل يوجد وصف لدينامية العلاقة بين مختلف العناصر التي شكّلت الحالة الإسلامية السياسية؟

أنا أعتقد أن أهم شيء كنت أنتظره واحتاج إلى أن أقرأه في هذا الكتاب، المقارنة بين الإسلام السياسي السنّي والإسلام السياسي الشيعي.

الأمر الذي أحب أن يُكتب، أو يصار إلى دراسته لاحقاً، هو أنه من بعد سقوط الإخوان السياسي، كيف تتطور فكرة الإسلام السياسي في مصر، ليس عن طريق الإخوان المسلمين بالضرورة، بل عن طريق تنظيمات سياسية بقيت على الحياد، مثل حزب النور؟ وكيف سيكون تفاعل الحالة الدينية الشعبية مع الحالة الدينية الحزبية؟ فما الذي يمكن أن يحدث غداً؟ كيف يمكن أن يتصرف الإسلاميون، على اختلاف أحزابهم، ومستوى تشددهم؟ كيف يتبلور، كيف يتفاعل هذا التدين مع الكتلة الكبيرة (وليست هي النهاية) لليبراليين أو العلمانيين أو اليساريين الذين لديهم استعداد أن يناقشوا. ويمكن أن ينشأ، ضمن اليساريين والعلمانيين اتجاه ما؛ اتجاه أصالة، معاصرة، أو فصل بين الأصالة والمعاصرة. كل هذا النقاش تظهر إرهاصاته في الشارع. وكيف يتكلم الناس؟ كيف يتصرفون؟ كيف يفكرون؟ كيف يتم التعاطي معهم؟ ما هي الإجابات المتعلقة بحاجاتهم الدينية، التي، كما أعتقد، أنها ستظل موجودة، ويجب ألّا تلغى طالما أن الناس بحاجة إلى دين وإلى روحانيات.

٧ ـ عبد الحسين شعبان

يوجد ثلاثة حقول كان يمكن الحديث عنها، وهي ما حاول الكتاب تسليط الضوء عليها بوجه عام وفي حدود معيّنة، وإن كان الأمر يحتاج إلى إفراد قسم خاص أو ملحق للمؤسسات الدينية.

الحقل الأول، يتعلق بموضوع الحركات والتنظيمات الإسلامية، وهو موضوع نال تغطية تكاد تكون شاملة من حيث المعلومات. لكن بحكم معرفتي بالعراق، فإن بعض النواقص تتعلق بتاريخ «حزب الدعوة» بوجه خاص والحركة الدينية الإسلامية ونشأتها في العراق بوجه عام، وهذه مسألة أعتقد أنها تحتاج إلى تدقيق!

الحقل الثاني، هو موضوع المؤسسات الدينية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وهي أمر يحتاج إلى تغطية خاصة، سواء ضمن الموسوعة أو في عمل مستقل. وهذه ظاهرة جديدة أيضاً لا بدّ من التوقف عندها، بحيث يختلط الجانب الديني بالجانب الاجتماعي، ولعلّ مطالعة عبد الإله بلقزيز قد جاءت عليها وأرى نفسي أقف عند الأرضية ذاتها.

الحقل الثالث، هو الممارسة الدينية، فقد لاحظت أنها أصبحت ما بعد الاحتلال، وخصوصاً في السنوات الأخيرة في العراق، أكثر تداخلاً ما بين الديني والاجتماعي، ولكن بتغليب للسياسي ولا سيّما الحكومي. فالظاهرة تحتاج إلى بحث ووقفة للدراسة، وخصوصاً موضوع المواكب والعزاءات الحسينية، التي اتخذت في السنوات الأخيرة طابعاً حاداً، وبات التداخل ما بين الديني والاجتماعي معقّداً، وبخاصة حين دخلت العشائر على الخط، فأصبح لهذه العشيرة موكب، ولتلك العشيرة موكب آخر.

جزء من الدين يتعلق بالمعاملات والآخر بالعبادات، والجزء الأول له علاقة بالحياة وتطورها، والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات يؤثر فيها بما فيه على صعيد الفقه والتشريع. لقد أثرت خمسة عوامل ربما في السنوات الثلاثين الأخيرة في نشر التوجّه الديني بالطريقة التي تمت وردود فعله في العراق: **الأول** هو نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وما حملته من مشروع تبشيري استهدف تصدير الثورة. **الثاني** تأثيرات الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولا سيّما في إذكاء الصراع القومي ـ المذهبي. **الثالث** أحداث ١١ سبتمبر/أيلول الإرهابية التي تم بعدها استهداف الإسلام كدين ونسب كل ما هو عنفي ويحضّ على الإرهاب إليه. **الرابع** احتلال العراق وما أعقبه من تداعيات وردود فعل دينية ومذهبية. **الخامس** الربيع العربي الذي يحتاج إلى وقفة خاصة، خصوصاً فوز التيارات الإسلامية في الانتخابات في مصر وتونس والمغرب وقبلها في العراق وفلسطين (غزة).

٨ ـ وجيه قانصو

ما أنجزته الموسوعة أمر جديد، وأمر مهم، غطّى فراغات ومساحات لم تكن موجودة في مكان واضح لكثير من الحركات الإسلامية.

لكن هناك انطباع أوّلي، وليس انطباعاً نهائياً، أنه تم تقديم الحركات من داخلها أكثر من عرضها في سياق متصل بالفضاء الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي الذي وُجدت فيه. وهناك أفق أرى أنه مهم، هو ضرورة الانتقال من العرض إلى الرصد. وهذا هو كما أعتقد الأفق المستقبلي؛ فبدلاً من أن يتم عرض طريقة تطور هذه الحركات الإسلامية دعونا نرصد علاقة هذه الحركات الإسلامية بموضوعات معيّنة، مثلاً ظاهرة التديُّن، كيف هي طبيعتها؟ ما علاقة الحركات الإسلامية فيها؟ وما علاقة ما يحصل بالوضع الاقتصادي، أو بالوضع السياسي، أو بالوضع الاجتماعي... إلخ. لا بد من شبك واقع هذه الحركات الإسلامية ولا بد من رصدها والتعامل معها بوصفها حالات مستقلة معزولة. وأنا أتكلم هنا على معزولة من ناحية مقاربة البحث، بحيث نستطيع أن نفهم السياقات إذا أردنا أن نرسم مسارات معيّنة لموضوعات مختلفة.

هناك انطباع آخر، أن هو أن الحركات الإسلامية المعاصرة وضعت في سياق متصل مع الحركات أو التعبيرات الإسلامية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكأن كل مرحلة تؤدي إلى مرحلة لاحقة، في حين أن المقاربات والاتجاهات والزوايا مختلفة تماماً في رأيي. فهناك شبه

تأكيد من الباحثين أنه بعد الحرب العالمية الأولى كان هناك نوع من القطيعة، بحيث أخذت الحركات الإسلامية مساراً آخر، ومزاجاً فكرياً آخر، ومقاربة مختلفة تماماً عمّا قَبْلِها.

نأتي إلى الموضوع الشيعي، ففي رأيي أن تعريف المرجعية وولاية الفقيه لم يُعطَ حقه. إن الخلفية والعمق الفقهي كان توصيفاً خارجياً لواقع راهن. وأنا أرى أن ولاية الفقيه لم تأخذ حصتها أو حقها في التعريف. بالعكس أنا أشعر أنها تحتاج إلى عمل أكثر، أقلّه المصطلحات التي وردت في البداية.

أمر آخر، هو عندما يوضع «حزب الله» في قلب سياق حركات إسلامية أخرى، فمن المفيد أن يُعرّف مثل باقي الحركات الإسلامية. في الحقيقة، لا بد من أن نلحظ أن سياق الحركات الشيعية يختلف عن سياق الحركات السنية. إن الحركات السنية لها تطلّع سياسي بعيد لتسلُّم السلطة. الحركات الشيعية تطلعها البعيد ليس تسلّم السلطة، باستثناء «حزب الدعوة». حزب الله والحركات الشيعية في البحرين، أو في أمكنة أخرى، هي في الحقيقة نابعة من واقع أقلّوي، لديه شيء من المغبونية؛ فهذه الحركات تأتي أولاً لشدّ هذا العصب، وعمقها ـ بالحقيقة ـ هو عمق اجتماعي أو وظيفة اجتماعية. صحيح أن لديها تطلّعاً سياسياً، لكن ليس بنفس التطلع الذي تتطلّع إليه بقية الحركات الإسلامية. فالحزب الوحيد الذي حمل مشروع تسلُّم سلطة هو «حزب الدعوة»، ومحمد باقر الصدر. والغالب والأرجح، والكل يؤكد ذلك، أن هذا التوجُّه أتى من جماعة الإخوان المسلمين. قليل من كلام المودودي على شيء من كلام سيد قطب. تمازجت هذه المقولات فظهرت أيديولوجية «حزب الدعوة» بمعنى فكرة السلطة. لكن تم الاستناد إلى مرجعياتها الشيعية وفق نظرية الشهادة، شهادة الأنبياء، وخلافة الإنسان.

لكن حين عولجت هذه الحركات الشيعية في الكتاب تم وضعها في نفس السياق وعرضت من خلال نفس النقاط التي عرضت فيها الحركات السنية. وفي الحقيقة أنه حتى مقاربة الحركات السنية تختلف عن مقاربة الحركات الشيعية، وبخاصة «حزب الله» أو بعض الحركات التي ذكرت في الكويت. هناك عبارة مرت لم أكن مرتاحاً لها كثيراً عن بعض الحركات الشيعية في الكويت وهي جاءت بلغة المحاكمة، هذا ليس كلام موسوعات. فالكاتب يحاكم هذه الحركات، أي يقول إنهم جماعة لم يراعوا الوضع الوطني أو جماعة عندهم ارتباط بولاية الفقيه، أنا تفاجأت بهذا الكلام، هذا كلام سياسي، كلام صحف وليس كلام موسوعات. الموسوعات تعرض وتحلل وتفسر.

في خصوص «حزب الله» شعرت أن البحث عُرِضَ على نحو منفصل عن السياق الاجتماعي والتاريخي للطائفة الشيعية في لبنان. لم أشعر أن هناك سياقاً متصلاً مع ما كان يسعى إليه الباحث. فقد شعرت أن «حزب الله» يُعرَّف من داخله، بتكويناته الذاتية أكثر من عرضه بسياقه الاجتماعي وفضائه الاجتماعي الذي يخصّ لبنان، سياق الحركة التي سبقته، أي حركة موسى الصدر. في الحقيقة إن حزب الله أُخذ في مسار آخر غير مسار موسى الصدر. وهناك مسارات أخرى، كمسار الخطاب السياسي الشيعي لبعض الفاعليات الشيعية داخل الطائفة الشيعية، لم أشعر أنها حاضرة بشكل كافٍ، مثل الإمام محمد مهدي شمس الدين، والسيد محمد حسين فضل الله.

يبقى هناك فكرة أخرى. هناك نوع من علاقة تأثر كبيرة جداً مع المدى المحيط بالفضاء العربي، وبخاصة إيران وباكستان وأفغانستان وتركيا؛ إذ يلاحظ أن الحركات الإسلامية السنية بدأت إرهاصاتها الأولى في باكستان ثم نقلت نفسها. ومن للا يفهم ماذا حصل في إيران ولا يفهم ولاية الفقيه، في رأيي، لن يفهم شيئاً مما يحدث بالعالم الشيعي بالكامل، سواء على مستوى الأيديولوجيا، وعلى مستوى التكوين الفقهي، وعلى مستوى الاستراتيجية السياسية، حتى تتضح الصورة. وكذلك تركيا، فهي إحدى النماذج التي أصبحت تطرح نفسها.

٩ ـ مارلين نصر

هذا عمل جيد وغني ومفيد، يدحض المفهوم الفرنسي الاستشراقي الذي أُدخل على العلوم السياسية العربية في السبعينيات، مفهوم «الإسلام السياسي» وهو يصور الإسلام ككيان سياسي واحد وجامد في جوهره (شبيه بالكاثوليكية البابوية). تكشف هذه الموسوعة تنوّعاً وغنىً. الحركات الإسلامية السياسية في الوطن العربي، وفي تطورها المستمر. سيستفيد الباحثون والأساتذة الجامعيون والإعلاميون والسياسيون وغيرهم من هذا العمل كمنبع معلومات، وسبل للمقارنة، ومن ثمَّ للفهم والقبول.

أودّ أن أسأل المشرف على هذا العمل، عبد الغني عماد حول تباين، وأحياناً غياب، بعض الجوانب الرئيسية في تركيب الأبحاث؛ فاختلفت المعالجة من حركة إلى حركة ومن بلد إلى بلد. مثلاً بعض الأبحاث لا يذكر الامتداد الجغرافي للحركة داخل البلد المعني والحضور الجهوي (ريفي/مديني/مدن كبرى/مدن صغرى) الانتماء الطبقي المهني الاجتماعي للقادة والأعضاء، نسبة التمأسس، وكذلك الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الخيرية والصحية والتربوية ومصادر التمويل الداخلي والخارجي. هل هذه الموضوعات الاستقصائية كانت متضمنة في المخطط البحثي الأول الذي أُرسل للباحثين المشاركين في الموسوعة؟ إذا كان الجواب إيجابياً، لماذا لا نجد هذه المعلومات في بعض الحركات المدروسة، وأحياناً في الحركات الكبرى التي دُرست في أبحاث خاصة سابقة.

١٠ ـ رياض زكي قاسم

لاحظت بدراسة الإخوان المسلمين كحركة (وهي طبعاً تشكل رافعة بالنسبة إلى الحركات الإسلامية الأخرى) أن هذه الدراسة استغرق البحث فيها نحو ٧٠٠ صفحة من حجم الكتاب (وهو ٢٥٠٠ صفحة)، أي أخذت هذه الدراسة القسم الأكبر؛ تناولت النشأة والتطور، والتكوين وهذا استغرق القسم الأكبر، نحو ٧٠ بالمئة. نظرت إلى هذه الـ ٧٠ بالمئة وسألت نفسي: ما هو المفصل الرئيسي الذي جعل الإخوان حركة قادرة على البقاء أكثر من ٨٠ سنة؟ وكيف وصلوا إلى الانتخابات وفازوا بكثير من اللوائح في عدة بلدان عربية، مصر وسورية وغيرهما، وبعد ذلك وصلوا إلى الرقم الصعب في الثورات العربية الحالية؛ وصلوا إلى الحكم في مصر. ما هي الأسباب التي جعلت هؤلاء قوة كبيرة اجتماعياً وسياسياً؟ وكيف استطاعوا أن يصلوا إلى ما

وصلوا؟ الذي كان ناقصاً في الدراسة، وغاب عن الكتاب هو أن الإخوان المسلمين كحركة سياسية إسلامية ركزت على النسيج الاجتماعي، كما ركزت على النسيج السياسي. وقد ناضلوا من أجل الوصول إلى مجلس النواب والوزارة والحكم، وفي الوقت نفسه كان هناك مواكبة للعمل اليومي مع المجتمع.

للإخوان المسلمين قطاع كبير من الخدمات وقدرة كبيرة من السيطرة على الوقف الإسلامي ولهم مؤسسات مالية كبيرة، بدءاً بالمصارف، وانتهاءً بمؤسسات التعليم. بمعنى أن هذه البنية المؤسسية شكّلت بذرة تكوين جعلت هذا التنظيم يقف قوياً بوجه التيارات السياسية الأخرى، ولا سيّما التيار اليساري، والتيار القومي في ذروة صعوده أيام الرئيس عبد الناصر.

ثم، إن جوهر صراع هذا التنظيم مع عبد الناصر لم يكن شخصياً، ولم يكن كما يقال في كثير من الدراسات سياسياً فقط، فالإخوان ووجهوا، لأول مرة في تاريخ الأنظمة العربية الحاكمة، بقدرة مؤسسية اسمها عبد الناصر، الذي استطاع أن ينشر التعليم المجاني من الصعيد إلى الإسكندرية، فأغلق في وجههم هذا الباب الواسع، ثم وصل إلى مرحلة أخطر وأهم حين جعل العلاقة بين الدولة كسلطة سياسية والأزهر كسلطة دينية، حلقة وفاقية توفيقية، وليست عدائية. وكان المنتظر، عند تسلّم الإخوان السلطة، أن يرى المواطن المتدين العادي العلاقة وثيقة ما بين الإخوان والأزهر أكثر مما كانت عليه أيام عبد الناصر، ولكن الذي حصل، هو على العكس، فالخلاف كان حاداً.

١١ ـ محمد السّماك

عندما طرحت فكرة التأثير والتأثّر أنا أفهم أن الموسوعة تعريفية وقيمتها العلمية أن تكون تعريفية، وليست تحليلية، لكن كان تصوري أن تكون هناك مقدّمة تتضمن هذه المسألة المهمة، التي ينطلق منها البحث، وتشير إلى عملية التأثير والتأثّر، والخلفية العقائدية المشتركة بين كلّ هذه الحركات ومنطلقاتها من بداية الانقسام الإسلامي حتى اليوم. يعني دراسة منفصلة عن القسم التعريفي العلمي الموجود فيه. هناك كلام كثير عن البعد الاجتماعي في قيام هذه الحركات، لكن لم يُلْقَ الضوء على التركيبة الاجتماعية التي ولّدت هذه الحركات.

أريد أن أقرأ لكم خمسة أسطر من مذكرة بعثها قنصل فرنسا في حلب إلى وزارة الخارجية عام ١٨٥٦ كأنه يصف المجتمع العربي اليوم. يقول القنصل في المذكرة (مترجمة حرفياً):

«الحقيقة الكبرى والأبرز التي تحضر في أثناء دراسة هذه البلدان العربية هي المكانة التي يحتلها الفكر الديني في أذهان الناس، والسلطة العليا التي يشكلها في حياتهم، فالدين يظهر حيث كان، وهو بارز في المجتمع الشرقي؛ في الأخلاق وفي اللغة والأدب وفي المؤسسات، وترى أثره في كل شيء. فالشرقي لا ينتمي إلى وطن، حيث ولد. الشرقي ليس له وطن. والفكرة المعبّرة عن هذه الكلمة، أي كلمة وطن، أو بالأحرى عن الشعور الذي توقظه هذه الكلمة، غير موجودة في ذهنه؛ فالشرقي متعلق بدينه كتعلقنا نحن بوطننا، وأمة الرجل الشرقي هي مجموعة

من الأفراد الذين يعتنقون المذهب الذي يعتنقه هو والذين يمارسون الشعائر ذاتها وأي شخص آخر بالنسبة إليه هو غريب».

أنا لا أعتقد أن هذا الوصف (عام ١٨٥٦) لا يختلف بشيء عن وصف عام ٢٠١٣. هذه الخلفية لا يمكن إلا أن تُنبت حركات إسلامية من النوع الذي نعرفه، وستبقى تنتج حركات إسلامية. لذلك عندما أشرت إلى هذه الخلفية الاجتماعية، لم يكن للمزج بين التحليل والتعريف، إنما لضرورة أن يكون هناك مقدمة تحليلية؛ دراسة تقدِّم التعريف بالحركات الإسلامية، مبنيّة على علم اجتماع، مبنيّة على خلفية تاريخية، مبنيّة على العوامل المؤثرة في ولادة كلّ هذه الحركات.

١٢ ـ خير الدين حسيب

أعتقد أن أقل ما يمكن أن نقوله بحق هذا الكتاب الموسوعي، هو تقديم الشكر والتقدير للمشرف على هذه الدراسة الجماعية، الأخ عبد الغني عماد، ولكل باحث شارك في هذه الدراسة الجماعية.

الملاحظات التي أذكرها هي للمستقبل، للطبعة الثانية من هذه الدراسة الجماعية.

الملاحظة الأولى: أنا أعتقد أن موضوع المؤسسات الإسلامية يجب أن يؤخذ في الحسبان، ويضاف موضوع الأزهر، وكذلك موضوع المرجعيات الشيعية في العراق، مثلاً السيستاني لا يقل أهمية، إن لم يكن أكثر أهمية، من حزب الدعوة. ودور شيخ الأزهر ودور بابا الأقباط. أنا أعتقد أن هذا يجب أن يلحظ في العنوان، فيضاف إليه ما يتضمن ذلك.

الملاحظة الثانية: أعتقد أنه من المفيد إضافة مقدمة تحليلية تتضمن نظرة مستقبلية، ويأتي في فصل أخير بحث يعالج موضوع التمويل الذي أصبح له علاقة مباشرة بنشاط هذه المؤسسات، إن كان تمويلاً ذاتياً، أو تمويلاً خارجياً... إلخ.

الملاحظة الثالثة: ما يجب أن يؤخذ في الحسبان ما تضمنته ندوة مهمة، نظّمها المركز عن الدين والدولة في الوطن العربي، وفيها إضافات مهمة حول هذه الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب. وكان من المفيد لهذه الدراسة الجماعية أن يجتمع كل الباحثين قبل أن تنشر بشكلها النهائي، ويستمع كل واحد إلى النقاش، ثم يعيد النظر في بحثه في ضوء هذه المناقشات.

أظن أنه في البداية حصل اجتماع، لكن من الصعب تبرير إعطاء ٢٢١ صفحة لحزب التحرير الإسلامي، وجماعة التبليغ؛ فهذا ما أدّى إلى تضخّم الكتاب، أولاً، وأعطى أهمية لحزب أو جماعة، أكثر من الوزن الحقيقي الذي تمثله، وبالتالي على الطبعة الثانية من الكتاب أن تستدرك ذلك.

الملاحظة الرابعة: صحيح أن هذا الكتاب هو كتاب تعريفي لهذه الحركات والمرجعيات أو المؤسسات الإسلامية، لكن من المفيد أن يضاف إليه فصل في آخره، أو مقدمة تحليلية في البداية، مع استشراف نظرة مستقبلية. هذه الإضافة لا تؤثر في الجانب التعريفي لهذه المؤسسات، لكن في الوقت نفسه، تكون مفيدة للقارئ كي يعرف إلى أين نحن ذاهبون، وبخاصة

في ضوء تطورات ما يحصل. ويجب أن تأخذ إعادة النظر هذه، في الحسبان التطورات التي تحصل من الآن إلى آخر السنة، وبخاصة في مصر وتونس وسورية. وأعتقد أنه سوف يكون لها تأثيرات بالغة في الحركات السياسية الإسلامية.

الملاحظة الخامسة؛ لها دلالة مستقبلية، فقد لاحظت من خلال هذا الكتاب مدى التغيير السياسي والفكري الذي حصل للحركات الإسلامية، وقد نُظر إلى هذا كأنه أمر سلبي، أو هكذا فهمت في بعض المواقف. أنا أعتقد أن هذا أمر إيجابي، ويجب أن نشدد عليه، ونشكر الباحثين عليه. هناك نظرية في العلوم السياسية في أمريكا، تدعى المشاركة والاعتدال، تقول إن إحدى فوائد الديمقراطية أن الذين يشاركون فيها يعتدلون بالممارسة، وأنهم يرغبون في تحصيل رضا أكبر عدد ممكن، فيعتدلون في رأيهم، وهذا واضح في الإخوان المسلمين، وفي حركة النهضة وغيرهما.

١٣ ـ عبد الإله بلقزيز

حينما تحدثت في الجولة الأولى من المناقشة عن الحاجة إلى توسعة هندسية لهذه الموسوعة، لم أكن أتحدث في الواقع عن نقيصة أو مثْلبة في هذا العمل، لأني أعلم تماماً أن هندسته، في ابتداء أمرها، انصرفت إلى هدف محدد هو تقديم صورة بانورامية عن خريطة الحركات الإسلامية السياسية، لذلك لم يقع الاهتمام أو التشديد على وجوب إدخال هذه الأبعاد. لكني الآن اكتشف قيمة أن تكرَّس حيّزات حقيقية، للمتابعة والدراسة والتحليل، لهذه الأطراف الأخرى الفاعلة في المشهد الإسلامي: المؤسسات الدينية التقليدية والحركات الصوفية والتديّن الشعبي وغيرها. لذلك لا أرى أنه من المفيد في طبعة ثانية أو ثالثة أن نستدرك الأمر بإدخال فصل عن المؤسسات. كلاّ، هذا مشروع ثانٍ ينبغي أن يُعطى الوقت الكافي، وتُوفَّر له الموارد إذا أمكن.

صحيح أن الغائب هنا هو العامل الاجتماعي لحركات الإسلام السياسي أو التفسير الاجتماعي، وليس فقط التفسير السياسي لظواهر الإسلام السياسي. دعنا نعطِ أمثلة: لماذا تحضر بكثافة فكرة الخلافة عند حزب التحرير، وهي الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها منظومة هذا الحزب، بينما تغيب عند «الإخوان المسلمين» غياباً كاملًا، ولم تذكر، مرة واحدة، في نصوص حسن البنّا ولا سيد قطب، ولا أيٍّ من أقطاب «الإخوان المسلمين». هل لذلك علاقة بواقع الشام الذي كان يعيش فيه تقي الدين النبهاني، ومركزية فكرة وحدة الأمة فيه، وهي التي ترجمت نفسها عند القوميين إلى فكرة الدولة القومية، وعند الإسلاميين إلى فكرة الخلافة، بينما «الإخوان المسلمون» تعاطوا مع «الدولة الوطنية». وفي كل الأقطار التي يعيش فيها «الإخوان المسلمون» هناك مصالحة مع ظاهرة «الدولة الوطنية». وفكرة «الدولة الوطنية» (أو الدولة القطرية في الخطاب القومي). الجيل الثالث من الإسلاميين؛ جيل السلفيات الجهادية وغيرها، تعاطى مع ما هو أصغر من الدولة الوطنية، مع فكرة «الإمارة»، أي الدولة الشرعية! دولة الإمارة التي يحكمها الشرع حتى لو كانت في قرية، إمارة إسلامية. فـإذاً الواقع الاجتماعي هو الحَكَم الذي يؤسس

الفكرة في ذهن هذه النخبة السياسية التي تحمل المشروع وتقاتل من أجله، أكانت إخواناً أو حزب التحرير... إلخ.

نأتي إلى موضوع التأثير المتبادل. طرحت د. دلال سؤالاً يُطِل على العلاقة بين الإسلام السياسي الشيعي والإسلام السياسي السنّي. ينبغي الانتباه إلى هذا الموضوع. أنا، وقد درست هذا الموضوع قبل ١٥ عاماً في كتاب: **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، أميل إلى الظن أن كل مشروع حسن البنّا استبطانٌ واستلهام للمشروع الإسلامي الشيعي في إيران في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وللإسلام الهندي الباكستاني. إعادة استدخال هذا الموروث في الخطاب السني لا يجد له مصادر مرجعية في تاريخه الإسلامي السنّي بما في ذلك السؤال لماذا عند الشيعة مرجع واحد، بينما عند السنّة أمير وأمير وأمير. هذه ظاهرة جديدة لافتة. فلَقَبُ المرشد العام حسن البنّا (وحسن الهضيبي...) هو ترجمة سنّية لفكرة المرشد الروحي أو المرجع عند الشيعة، ويستتبع فكرة المرشد وفكرة الطاعة للمرشد والولاء للمرشد. والآن كانوا يسألون في مصر قبل أن «يسقط حكم المرشد»: هل الرئيس يأتمر بالدستور أو يأتمر بأمر المرشد؟ يقولون: بأمر المرشد. حتى المرشد السابق محمد مهدي عاكف، صرّح أمام مجموعة من الشباب بأنه إذا تعارض الدستور مع رأي المرشد، على الرئيس أن يتبع رأي المرشد. قائل هذا التصور ينهل من فكرة ولاية الفقيه. ونحن نعرف أن ولاية الفقيه، الولاية المطلقة، انبثقت من أفكار الإمام النراقي، منذ القرن الثامن عشر، بعد أن كانت «الولاية الصغرى» هي المأخوذ بها عند المراجع حين حُسِمَ موضوع الانتظار في ظل غيبة الإمام الغيبةَ الكبرى، ومَنْ يتولى أمور المسلمين. أصبح الجواب هو أن يتولاها الفقيه المجتهد الجامع لشرائط الاجتهاد في الأمور الصغرى، في الولاية الصغرى المتعلقة بالمواريث والأنكحة والزكاة... إلخ. وظلت المسألة كذلك إلى أن تبلورت فكرة الولاية المطلقة مع منتظري في نظريته حول ولاية الفقيه في بداية الستينيات، واستعادها الإمام الخميني في دروسه في النجف في العام ١٩٦٨، وهي التي نشرت في ما بعد في كتابه **الحكومة الإسلامية**. لكن قبل هذا كانت أفكار النراقي قد دخلت إلى باكستان وإلى الهند عند الجماعات الشيعية، وكانت معروفة على نطاقٍ واسع. وللأسف عندما نتحدث عن الفكر الشيعي لا نهتم إلا بإيران؛ فلا نهتم بالهند وباكستانٍ، ومنها أخذ حسن البنّا الكثير من أفكاره. فكرة الحاكمية نفسها، عند أبي الأعلى المودودي، التي استعادها سيد قطب في الخمسينيات، فكرة نمت جذورُها في بيئة الأوساط الشيعية الباكستانية، قبل أن يبلورها أبو الأعلى المودودي، فكانت استلهاماً سنّياً لفكرة المرجعية ولتقاليد المرجعية في العالم الشيعي. كما أن ثمة في الفقهاء المجتهدين الشيعة من عاد إلى بعض الاجتهادات السنية وبنى عليها، من ذلك فكرة الشورى، فكرة ولاية الأمة على نفسها، للشيخ محمد مهدي شمس الدين، رحمه الله. طبعاً هذه لها سوابق في تاريخ إيران، رسالة **تنبيه الأمة وتنزيه الملّة** لمحمد حسين النائيني مثلاً، وكان النائيني قد كتبها تحت تأثير **طبائع الاستبداد** للكواكبي، فكان التأثير واضحاً في هذه الفكرة الاجتهادية؛ فكرة أن الأمة تمثل نفسها، ولا وصاية لفقيه عليها. هذا تأثير متبادل كنا نحتاج إلى أن نراه في هذه الموسوعة. كيف تأثرت الأحزاب السنّية بالتراث الشيعي، وكيف تأثرت الأحزاب الشيعية بالتراث السنّي. هذا شيء مفيد أن يكون حاضراً في هذا العمل.

أما التساؤل عما إذا كان التوسُّع في الحديث عن «حزب التحرير» مفيداً، فجوابي عنه أن «حزب التحرير» ليس حزباً عادياً في تاريخ الإسلام السياسي؛ إذ لا تكاد أن تجد مِصْراً من أمصار العالم لا تجد فيه فرعاً لحزب التحرير. قد لا تجد فرعاً للإخوان المسلمين، لكنك تجد فرعاً لحزب التحرير. لحزب التحرير شبكة تنظيمية مذهلة يعترف بها جميع من درسه من الباحثين الغربيين والمسلمين.

أما في موضوع التأثير المتبادل، بين التيارين، في المسائل الاقتصادية والمالية، فإن الشيعة، تاريخياً، يتحكّمون في زكاة الخُمس، وهذه تشكّل مورداً حقيقياً بالنسبة إلى المؤسسة الدينية التقليدية؛ وهذا ما نجحت إيران الحديثة في استثماره. وانتقل هذا التأثير من المؤسسة الدينية التقليدية إلى الإسلام الحزبي. «حزب الله» مثلاً هنا في لبنان، يقوم مقام المؤسسة الدينية التقليدية؛ في جمع زكاة الخُمس مثلاً. بالنسبة إلى السنّة لم يكن لديهم هذه الموارد، بيد أنهم، وهنا نعود إلى ملاحظة د. رياض قاسم، دخلوا على مسألة الوقف الإسلامي، ثم صاروا في الثلاثينيات والأربعينيات أيام تقي الدين النبهاني يتكلمون على زكاة المسلمين التي ينبغي أن تعطى للمؤسسات الدينية، وأية مؤسسات دينية يشرف عليها هذا الإسلام الجديد، وليس الإسلام التقليدي. في الأصل، كانت تشرف صناديق تابعة إمّا لدار الإفتاء أو غيرها على الزكوات، أمّا الآن فصارت الأحزاب السياسية السنية، هي التي تشرف عليها جهرةً أو مِنْ وراء حجاب!

من يقرأ الموسوعة في صيغتها الراهنة يلحظ كما لو أن الأمر يتعلق بجزر أرخبيلية بعضها معزول عن بعض؛ بمعنى أن مَنْ في هذا البلد يختلفون عمن في ذاك البلد، أو بالمعنى المذهبي العام أن الشيعة شيء، والسنّة شيء آخر، بينما هناك تأثيرات متبادلة كان ينبغي أن ندرسها بعمق.

١٤ ـ دلال البزري

هناك أمر أعتقد أنه يستحق الدراسة، مع العلم أنه لا يزال غير واضح حتى الآن، وهو ما يمكن أن نستشفه من معطيات الانتشار الإسلامي الإلكتروني، بصفة فردية، وهو متصل بفكر القاعدة في أوروبا وأمريكا. فأنا أعرف شخصياً شباناً من الأقارب مقيمين في أمريكا، بعمر العشرين. وهم شبان جيدون، وهم لا يستطيعون التحدث باللغة العربية. لديهم مرجع على الشبكة باسم فلان. هو يعرّف عن نفسه للشبان الآخرين: أنا تابع لفلان وفلان، ويتم تزويد السائل بكل التفسيرات المتعلقة بالإسلام بحسب مفهوم هو أقرب إلى السلفية، لكن ضمناً يكتشف هذا السائل أن مرتكب الجرائم الفردية التي حصلت في فرنسا وانكلترا وأمريكا هم ليسوا من القاعدة، هم من الناس الذين عندهم نوستالجيا لعمل القاعدة، ولكن لن يستطيعوا العمل إلا بشكل فردي، عبر الكمبيوتر الشبكة ـ عبر الوحي الإلكتروني (جبريل الإلكتروني).

المسألة التي أحب أن أفهمها من د. عبد الغني: ما هو الظرف الموضوعي الذي لا يسمح لأي فرد أن يقوم بتنسيق أو توحيد مفاهيم البحث بين مجموعة الباحثين حول عمل مشترك واحد. وما هو الظرف الموضوعي الذي يسمح له في أشياء مشتركة مكررة بين البحث والبحث؟ هذه ممكن

أن تكون مفيدة لي شخصياً. وهل يوجد اقتراحات فعلية للطبعة اللاحقة لتجنّب هذا النوع من الثغرات، أو هذا النوع من الممارسات التي ممكن أن تضعف العمل الذي هو عمل شمولي تقريباً.

١٥ ـ عبد الحسين شعبان

صحيح أن موضوع المؤسسات الإسلامية هذا يحتاج إلى بحث خاص، يمكن أن يندرج في إطار عمل تكميلي، وكذلك الحال في ما يتعلق ببعض الحركات الصوفية والطَرائقية، وهذه تحتاج إلى بحث خاص أيضاً. وتحتاج مسألة البنية المؤسسية والمال وموضوع المرجعية، ولا سيّما لدى الشيعة إلى وقفة مستقلة، بما يوازيها لدى السنّة، والأمر يتعلق بتسلُّم الخمس والزكاة والحقوق والهبات والمساعدات والوقف وغيرها، سواء من جانب رجال الدين الشيعة في النجف أو قم أو غيرها من المراكز، أو في الأزهر أو لدى حركات سياسية مثل حركة الأخوان المسلمين.

هناك من يتصوّر أن المرجعية لدى الشيعة واحدة وكلمتها تعلو على الجميع، الذين عليهم امتثالها، ويقارنون ذلك بدور الأزهر على سبيل المثال، أو الفاتيكان لدى المسيحيين، في حين أنها لدى الشيعة تعددية، ولا وجود لمرجع واحد، بل هناك طاقم من المراجع والاجتهادات المختلفة، والمرجعية أُممية، أي أنها ليست بالضرورة محصورة أو مقتصرة على هذا البلد أو هذه الجنسية أو العرق أوذاك، بمعنى أنها عابرة للوطنية والقومية والجنسية، فلا فرق إنْ كان المرجع باكستانياً أو إيرانياً أفغانياً، بحكم المواصفات التي تتعلّق بشروط المرجعية (الزهد والأعلمية)، فضلاً عن توازن القوى أي مبدأ القبول أو الرضا من جانب الحوزة، وإن حدثت بعض الإشكالات والتداخلات على هذا الصعيد سآتي على ذكرها.

ولعلّي أرى من الضروري الإشارة إلى أن المرجعية هي عابرة لفكرة المواطنة، وعابرة لفكرة الدولة، بل تتخطّاهما من حيث النفوذ والتأثير، الأمر الذي يطرح المسألة على بساط البحث كإشكالية قائمة، فهل من المفترض أن تخضع الدولة للمرجعية وهو ما أراده الإمام الخميني، عندما دعا إلى ولاية الفقيه نائباً عن الإمام الغائب «المنتظر» ناقلاً صلاحياته وسلطاته إلى الولي الفقيه؟ أم أن تخضع المرجعية للدولة ولقوانينها، بما فيها هيكلياتها وتراكيبها وأموالها، ومثل هذه المسألة لا تزال مصدر خلاف صامت أو لم يتم بته من جانب الدولة لا في السابق ولا في الحاضر، خوفاً من الاحتكاك أو التعرّض للمؤسسة الدينية.

وبالعودة إلى ولاية الفقيه كما أشار د. عبد الإله ود. وجيه قانصو فهي فكرة جديدة، ففي العراق لم تكن الفكرة مقبولة على الإطلاق. وربما حتى هذه اللحظة، نجد تحفظات كثيرة حول فكرة ولاية الفقيه، بل إنها إلى حدود غير قليلة ليست مقبولة في العراق عند الكثير من الشيعة ناهيكم ببعض المراجع. دعني أقول إن حسين النائيني وكتابه **تنبيه الأمة وتنزيه الملّة** لم يكن مع الفكرة، كما أن محمد تقي الشيرازي، وهو قائد ثورة العشرين لم يدعُ إلى فكرة ولاية الفقيه، وهناك مرجعيات كثيرة اتخذت موقفاً سلبياً منها، سواءٌ كلياً أو جزئياً.

أروي هنا فقط من باب الإضاءة للتاريخ أن محمد فاضل الجمالي وهو رئيس وزراء العراق الأسبق تحدث في محاضرة ألقاها عام ١٩٥٧ في جامعة أكسفورد، مفاضلاً بين حرية البحث

العلمي في جامعة النجف وحرية البحث العلمي في جامعة أكسفورد، وتوصل إلى استنتاج يكاد يكون مفاجئاً ومهماً، وهو أن حرية البحث العلمي في جامعة أكسفورد أقل من حرية البحث العلمي في جامعة النجف، لأن طالب الدراسة في جامعة النجف يتطلب منه أن يُعد أطروحتين: أطروحة تّبرر وتفسّر وتؤيّد، وأطروحة تعارض وتُفنّد وتواجه، في حين أن الطالب في الجامعات الأخرى يفترض أن يقدّم أطروحة واحدة، ولا تتدخل الحوزة في اختيار الطالب وفي اختصاصاته وفي اختيار أساتذته والدراسة عندهم ولا في الفترة الزمنية وعدد الساعات وغير ذلك.

وبسبب هذا الجدل والحيوية وتقليب وجهات النظر في إطار الأفكار والآراء المختلفة، انتقل الكثير من الذين درسوا في المدرسة الدينية النجفية إلى الفكر المعاكس، مثل حسين مروة ومحمد شرارة وآل الخليلي وآل الجواهري وسعد صالح، وغيرهم، حيث انتقلوا من الدراسة الدينية إلى نقيضها، ومن مدرسة اليقينيات والنقليات إلى مدرسة العقل والتنوير، ومن المدرسة الإيمانية التبشيرية إلى المدرسة العقلية العلمانية.

١٦ ـ وجيه قانصو

إذا أردت أن أرصد ظاهرة معينة، مثل ظاهرة التديّن أو مفهوم الشريعة أو أية فكرة، سيكون لها علاقة بجملة متغيرات ومظاهر دينية وتحولات اقتصادية وقيمية وسياسية واجتماعية، وبالتالي يجب أن أعمل مقارنة تقاطعية. وفي الحقيقة هذه العملية تكون صعبة. لذا يجب أن يصار إلى التفكيك، وهذا عمل آخر ملحق؛ أي تفكيك لهذه المعلومات التي قدمت وجاءت في سياق بيانات. نرصد موضوعاً معيّناً، كيف يتطور وإلى أين ذهب. فعلى الرغم اختلاف بعض الحركات الإسلامية ببرنامجها السياسي وببنيتها الأيديولوجية، لكني أستطيع أن أرصدها بسياقاتها الاجتماعية وبسياقاتها السياسية وبسياقاتها التاريخية، فالمعلومة في تفكيكها وإعادة تركيبها بسياق رصد، يكون أكثر من مجرّد عرض للمعلومة، أي توظيف المعلومة لتذهب باتجاه جدي. مثلاً فكرة الدولة. هذه الفكرة كيف تطورت؟ ما هو المقصود بالدولة الإسلامية؟ وهل ظلت هذه الأطروحة محافظة على مفهومها بنفس السياق، بنفس المنطق؟ ما هو الذي جعلها بلحظات تخضع لتحولات؟ هذا النوع من الرصد نرى من خلاله الخطاب الإسلامي كيف يتحرك، ليس رصد الحركات الإسلامية، بل رصد أنماط خطاب ديني وأنماط طرح إسلامي معيّن، وأداءً معيّناً، رصد فضاءات تفكير بحقبات تاريخية وسياسية معينة. أنا أتصور أن هذا النوع من قاعدة المعلومات يفيد أكثر، وبالتالي نقدر أن نفهم المشهد أكثر، ونستطيع أن نربط الظاهرة بالتحولات الأخرى على مستوى الأحزاب السياسية الأخرى لأننا لا نريد أن نتعامل مع الحركات الإسلامية كحالات معزولة منفصلة عن بعضها البعض.

الموضوع الشيعي أنا أقدّر استنتاج د. عبد الإله، لكن فكرة الحاكمية هي فكرة ببنيتها الفكرية والفقهية غريبة عن الفضاء الشيعي. أنا أتصور أنها مناخ آخر وتفكير آخر. ولا ننسى السياسة وتأثيراتها. مثلاً، لماذا ظهرت فكرة الحاكمية عند أبو الأعلى المودودي، وفي أيّ سياق؟ هل ظهرت في الهند، في سياق منفصل، أم في سياق زمني تطلب أيديولوجية معينة تهدف

إلى تضخيم الخصوصية الإسلامية، التي لا يمكن أن تتجانس مع خصوصيات أخرى. كان هناك مقولة فقهية، سائدة عند الشيعة، اسمها العرفيات الشرعيات للفقيه، والعرفيات للسلطان، وهذا شكل من أشكال تكيّف الفقه الشيعي مع السلطة السياسية.

أريد أن أقول إن المزاج الشيعي، بالحقيقة، هو مزاج يتجه نحو التكيّف مع الواقع السياسي أكثر من أن يكون ضمن مرماه، الإمام الخميني أوجد هذا المرمى، لأنه حتى الشيخ النراقي كان بسياق نوع من فرضية فقهية ولكن ليس لديها أي آثار عملية وظل السياق الشيعي كما هو، ولكن الإمام الخُميني جعلها في سياق آخر وأعطاها الهيبة في الواقع التداولي الذي فرضت فيه نفسها في ما بعد.

١٧ ـ رياض زكي قاسم

تحدث شعبان عن الشيعة وما يربطهم بالدولة والمواطنة. وأضيف على ما قاله نقطة توضيحية. صحيح أن الشيعة ليسوا على موقف واحد من مسألة ولاية الفقيه، فهذا يا دكتور عبد الحسين يرتبط بعروبة الشيعي في العراق أو سورية أو لبنان. ونظرة البعض إلى الثقافة المرتبطة بإيران. فنحن أمام مسارين اثنين: المسار الفقهي الشيعي المتأصِّل بالفكر العروبي، والثقافة الشيعية المتأثرة والمرتبطة بإيران. ما حصل، أنه عندما قامت الثورة في إيران كان لا بد من صيغة توفيقية ما بين مسألة المهدي المنتظر وعدم وجود رمز للدولة وضرورة وجود رمز للدولة، فكان لا بد من تبرير أن هذه المسألة قد تطول في الانتظار، إذاً المرجع الأول أو الفقيه الأول خامنئي وقبله الخميني هو من حيث المبدأ رئيس الدولة، وله الصلاحيات التي كانت للمرجعية الفقهية. إذاً هذه النظرة توفيقية للمسألة. وإذا نظرنا إلى القاعدة الاجتماعية العامة عند الشيعة، نجد هناك من يرفض هذا لسببين؛ أولاً لا نريد الانتماء الفقهي المرتبط بإيران، هذه نقطة، وثانياً هناك اختلاف بالنظرة إلى وجود مسألة الولاية أو عدم وجودها، فإذا كانت موجودة فنحن بعيدون عن الدولة، وإذا رفضناها، فكيف نتعامل مع الدولة؛ في العراق مثلاً قال الشيعة نحن لا نؤمن بالدولة الجائرة، وأدى هذا الرفض في التعامل مع الدولة إلى انصرافهم باتجاه التنمية الذاتية، فقوي المجتمع المدني الشيعي وصار المرجع الأعلى بمرتبة رئيس الدولة، وانعكس ذلك وفراً اقتصادياً مالياً على المؤسسات، لأنها انفصلت عن بنية الدولة. وعندما جاء البعث، وهذه قضية مهمة جداً، كان الكثير من الشباب المثقف الشيعي بعثياً، والكثير منهم رفض مسألة الابتعاد من مفهوم الدولة، وبالتالي ناضلوا من أجل هذه الدولة، بدليل أن الذين شاركوا في حرب العراق ـ إيران كان الوقود الأكبر منهم هم ضحايا من الشيعة، وبالتالي حاربوا لأنهم عراقيون عروبيون، وليس لأنهم كذا وكذا. المسألة تحتاج إلى دقة في عملية الوصف والتحليل. إذن نحن عندما ندرس يا أخ عبد الغني مسألة الحركات الإسلامية، وفي رؤية هذه الحركة أو تلك إلى الدولة، وإلى المواطن، فعلينا أن ندقق، فليس كل الشيعة كتلة واحدة، أو أن التنظيم الفلاني كتلة واحدة.

النقطة الثانية، هناك فقهاء نجلّهم، مثلاً الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الذي حضرناه في المؤتمر القومي العربي، ويومها قال نصاً مهماً جداً حول المتّحد العربي، قال: «المرجعية للأمة وعمادها المواطن» ، وليس الفقيه الأعلى الموجود في قُم. إذاً نحن أمام عاصمتين للمرجعية، كانت في جبل عامل والنجف، ثم في قُم. وحدث الصراع بين قُم والنجف، وما زال الصراع موجوداً، لكن هذا لا يعني أن مجموعة من العلماء في النجف يأتمرون بأمر إيران. لذلك، لا بد من التدقيق حين ندخل إلى ما يسمى المجتمع الشيعي، وبخاصة في موضوع الموقف من المواطنة والدولة.

١٨ ـ عبد الغني عماد (يرد)

أنا كسوسيولوجي متخصص بسوسيولوجيا المعرفة والثقافة، لاحظت أن أغلب النقاش، يركز على البعد المعرفي والثقافي تحليلياً، وهذا الشيء يشدني بسبب تخصصي الأكاديمي. لكن الموسوعة ليست قائمة على هذه الإشكالية، ولا تسعى إلى هذا الهدف. فالمشروع البحثي الذي تم بناء المخطط له، والذي عقدت من أجله مناقشة وندوة بحثية متخصصة شارك فيها أكثر من ٢٥ باحثاً من الوطن العربي، حضروا لمناقشة المخطط، وسجلت على هذا المخطط ملاحظات، وتم تعديل المخطط بناء على هذه الملاحظات، وبعد ذلك أقر المخطط بصيغته النهائية. كان الهدف الأساسي هو تقديم دراسة تاريخ الحركات الإسلامية وتطورها وخريطة انتشارها وأفكارها وبرامجها. هذا هو لبّ المشروع البحثي. وأنا قلت بالمقدمة إنها ليست موسوعة، ولكنها عمل موسوعي. هناك فرق بين الموسوعة والعمل الموسوعي، المشروع البحثي الموسوعي الذي اشتغلنا عليه يتمثل بهدف أساسي هو تقديم قاعدة معلومات مرجعية عن الحركات والتنظيمات الإسلامية في الوطن العربي، لكن قاعدة المعلومات هذه ليست بجامدة، هذه القاعدة يجب أن تكون موثقة توثيقاً جيداً، يجب أن تعتمد كأساس للتحليل، وأعني نطمح أن تعتمد هذه القاعدة المعلوماتية كأساس للتحليل عند الباحثين. فهي ترصد كل جوانب مشروع الحركات الإسلامية، بما يتضمنه من مرجعيات سياسية فكرية وتنظيمية ورصد تطوراته. وبالتالي كان يتطلب هذا الهدف وضع معايير، ووضع أُطر بحثية ومنهجية؛ منها: أولاً تجاوز المقاربة الكلاسيكية القائمة على دراسة هذه الحركات من خلال تعاقبها الزمني؛ ثانياً لا نستطيع أيضاً أن نغلّب البُعد الواحد في دراسة هذه الحركات، أي دراستها بشكل جامد. يجب أن ندرسها بشكل دينامي في سياقها السياسي وفي سياقها الاجتماعي، وفي سياق تطور هذه الحركات عبر الزمن، في لحظات اصطدامها وانقساماتها وصراعاتها وتنوعها... إلخ، والغنى الذي تتميز به هذه الحركات؛ ثالثاً تتطلب دراسة هذه الحركات التخلص والتحرر من التنميط.

الأهداف الثلاثة هذه كنا حريصين على مراعاتها خلال مراسلاتنا مع الباحثين وفي ورقة التكليف الموّحدة المرسلة إليهم والخلفية النظرية والمنهجية للمشروع التي أرسلتها لكل الباحثين، لذلك كنا نحتاج إلى نوع معين من الباحثين، ليس أي باحث يستطيع أن يقدم لنا مقاربة مركبة من هذا النوع، تتضمن هذه الأهداف المنهجية المتكاملة.

وبالتالي كان تطلّعي مع الأخوة في المركز في البداية إلى باحثين متخصصين أكاديمياً، وفي الوقت نفسه عندهم خلفية سوسيولوجية إلى حدٍّ ما، وسبق لهم الاشتغال على هذا الموضوع، وهذه فئة نادرة جداً في الوطن العربي. وقد وفقنا بعدد لا بأس به، وبالتالي قدم هؤلاء الدراسات الهامة والمفصلية بالموسوعة، أما الدراسات الإجرائية التي تتطلب متابعة حركة معينة أو نشاط معين لهذا التنظيم أو ذاك، والتي نسميها الدراسات الفرعية، فلم يكن هذا ضرورياً لها فطبيعتها أن تكون ترصدية تتبعية، إن صح التعبير. ثم لم يكن الهدف من المشروع البحثي تقديم تحليلات نهائية أو توجيهات نظرية أو معيارية حول الموضوع؛ لم يكن هذا هو الهدف، بل كان يهدف إلى فتح باب القراءة التفاعلية والموضوعية وتقديم معطيات تسهم في توليد تساؤلات علمية وبحثية جديدة حول الموضوع.

في هيكلية المشروع، راعى التصميم وجود حركات إسلامية «قطرية» محصورة داخل بعض البلدان العربية، ووجود حركات إسلامية تاريخية عابرة للحدود، لذلك خصصنا دراسة شاملة لكل قطر عربي على حِدَةَ، لندرس حالة هذه الحركات الإسلامية ضمن القطر العربي. وخوفاً من أن يقع التكرار عند دراسة الحركات الإسلامية، وضعنا شروطاً حادة على الباحثين، كي لا يكرروا دراسة الحركات الإسلامية ضمن القطر التي سبق وتم دراستها في الفصول المخصصة للحركات الكبرى العابرة للحدود.

وأختلف مع الأخ الذي رأى في مبحث حزب التحرير وجماعة التبليغ تضخيماً لحجم العمل الموسوعي لا فائدة كبيرة منه. أنا لا أعتقد هذا، لأن هذه الجماعات موجودة تاريخياً وأدت دوراً ما، ولا نستطيع أن ندرس الحركات الإسلامية والجماعات الإسلامية السياسية وأن نترك هذه المساحة فارغة أو رمادية، فهذا يكون ثغرة قاتلة في البحث، وبخاصةٍ أن مراكز الأبحاث الدولية المهتمة بدراسة الإسلام السياسي تضع هاتين الحركتين في صميم اهتماماتها. وهناك أكثر من مؤتمر عالمي عقد حول حزب التحرير وجماعة التبليغ والدعوة، وقد تبين معنا أن أغلب القيادات الجهادية الإسلامية وقيادتها الحركية، قد مرّوا بسابق تجربة فكرية مع جماعة التبليغ أو حزب التحرير. وبعض قيادات القاعدة كانوا تبليغيين. فالتبليغي يكتفي بالتبليغ والدعوة. وكذلك حزب التحرير، يقوم بعملية تعبئة، فيما يتعلق بالسياسة والعقيدة، لكن لا يمارس الجهاد القتالي. فالدعوة عندهما نوع من الجهاد. أما السلفية الجهادية فالمسألة عندها إن الدعوة والجهاد القتالي بنية واحدة. وتمثل فضاءات التبليغ والتحرير أفضل محاضن للسلفية الجهادية، فهؤلاء عندما يظهرون بثياب التبليغيين يمكنهم الانتقال والارتحال واستخدام لغة جهاد الدعوة في أي مكان. إذاً المسألة، هنا، ليست هامشية أو مسألة تكبير حجمهم، مع ذلك فإن حجم ما خصص لهم فقط بحدود سبعة بالمئة في مجموع العمل البحثي.

لدي ملاحظات على موضوع الدولة. دعونا نتكلم بصراحة. مفهوم الدولة لم يكن موجوداً عند الإسلاميين، ولا عند القوميين. وبالتالي فالمفهوم الذي كان حاضراً عند الفريقين، هو مفهوم الأمة. ونستطيع أن نقول إن الإنتاج الفكري تركز عندهما على موضوع الأمة، ووحدتها. بالنسبة إلى الإسلاميين أضيف إليه موضوع تطبيق الشريعة وماهية الدولة الإسلامية، والخلافة... إلخ.

بينما تركز أغلب الإنتاج الفكري، عند القوميين العرب، على موضوع الأمة والوحدة العربية والتنظيم القومي العربي. لكن الدولة ومؤسساتها والمواطنة والديمقراطية وتداول السلطة، هي مسألة حديثة عند الإثنين.

والواقع أن موضوع الديمقراطية، وما له علاقة بمفهوم الدولة والمواطنة، والاعتراف بالآخر، كان غائباً في المدونة الفكرية العربية الحزبية الحديثة. عندما بدأ يحضر هذا الأمر لم يكن أصيلاً في بنية الفكر، ولم يكن حضوره أصيلاً في صميم بنية الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، بل وفي الفكر القومي. الآن إذا أردنا أن نحاكم مفهوم الدولة فإن هذه المحاكمة لا يمكنها أن تنفصل عن فكرة وموضوع الهوية والانتماء، في تجلياتها الذهنية مطلع القرن العشرين. وهي صورة يمكن أن نناقش كثيراً بأنها تغيّرت أو تحولت دون أن تتغيّر قوالب المفاهيم الجامدة حول الدولة.

إن مسألة الدولة وتحليليها تبقى خارج إطار هذا العمل البحثي، ولكنها مسألة تثير النقاش الواسع □

كلنا مصر(يون)

محمد الحبيب طالب

باحث من المغرب.

عبد الإله بلقزيز

أستاذ الفلسفة جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء ـ المغرب.

نور الدين العوفي

أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة المحمد الخامس، الرباط ـ المغرب.

ليس غاية المرام من هذا «الرأي» الدخول في المحاججة والمجادلة، ولو أن ذلك قد يكون مرغوباً ومطلوباً، حول البذور التي أثمرت ما جرى ويجري في مصر، وحول الأسباب التي غذت غصون الأزمة، وأدت إلى ما أدت إليه من سوء حال البلاد، وتدحرج العباد نحو العنف والعنف المضاد. لن يفيد، وقد حصل ما حصل، اللدد في تحديد المسؤوليات، وفي تعيين البادي، والبادي أظلم؛ ولا نرى أنه لم يزل ينفع، أيها القارئ، أن نضرب لك سرداً، ولا أن نقول لتسمع.

ما يدفعنا إلى الدلو بالرأي هو السعي، من زاوية فكرية وثقافية ليس إلا، إلى التمعن والتبين فيما يعتمل في مدار الأمر من رهانات غير مسبوقة، تتخطى حدود بر مصر، وتتجاوز سقوف الزمن الراهن، لتتخذ أبعاداً استراتيجية وحضارية، من تطورها ومن تداعياتها سوف يتمخض عنها، لمدة طويلة، ليس فقط مآل مصر، بل مصير الوطن العربي بتعدد أقطاره وأنظمته السياسية، وبتنوع خصوصياته الثقافية واللغوية، وباختلاف هوياته الدينية والعقدية. الوعي الحاد والحارق بدقة المرحلة، وبخطورة الشأن، هو ما يستدعي القول في النازلة ، ذلك أن «في الصمت عِيٌّ كعِيّ الكلم».

فريضة التوافق

لقد شاركت جموع جمة وغفيرة من الشعب المصري، بمكوناته السياسية والمدنية كافة، في إنجاز المشهد الأول، الحشدي و"الكوموني»، من مشاهد الثورة، ثورة يناير ٢٠١١، التي قامت

أهدافها على مفردات ثلاث تختزل المأزق العربي، من الماء إلى الماء: الحرية، العدالة، الكرامة. مع المشهد الثاني، التأسيسي، وهو المفصلي، كان على الأطراف جميعها العمل بموجب «اللحظة البنائية»، التي تقوم على إجرائية التوافق، التوافق حول المشترك بين الناس من قيم ومبادئ ومُثُل وأساسيات. إنها القاعدة الجوهرية التي لا مناص من الاحتكام إليها، في مراحل الانتقال، من وضعية «الطبيعة»، و«حرب الكل ضد الكل»، إلى وضعية «المدينة»، ودولة القانون.

ليس من شك في أن الحالة المصرية شذت عن هذه المنهجية التوافقية؛ ذلك أن من مكنته صناديق الاقتراع من الأغلبية العددية مضى يمعن في توسل المغالبة، لا المشاركة، في صياغة العقد الاجتماعي، وفي توخي الاستخراج، بدل الاستدخال، لجميع فئات المجتمع في بناء المعمار المؤسسي الذي يأوي الجميع، أكثريات وأقليات، لا فرق بين هذا وذاك في المواطنة. هذا الخطل الأصلي في تقدير المرحلة هو ما أعاد الثورة إلى «المربع الأول»، وهو ما آب بالثوار إلى الميادين، من جديد، في حركة تمردية عارمة وكاسحة، عزَّ لها نظير.

يخطئ من لا ينظر إلى الثورة المصرية في ديناميتها المتموجة، التصاعدية والتنازلية، المتوثبة والمنكفئة على نفسها. إن ما يلفت النظر هو ذلك الإمعان في إنفاذ السيرورة، والحزم في اجتثاث الاستبداد من الجذور، والعزم على إحياء الوطن بالنفس الطويل، وبدون ترهب في الماضي. من ثمة لا يملك المرء أن يستشف من الطوفان المصري (أيام ٣٠ يونيو، ٣ و٢٦ يوليو) سوى «حتمية تاريخية»، دفعت بالذات الفاعلة (= الشعب) إلى الشوارع لكي تستعيد، شعبياً، ما منحته، انتخابياً، منذ سنة خلت، الشرعية التي هو (= الشعب) مالكها والقِيّم عليها.

لا يجدي الجدل في المفهوم (ثورة/انقلاب/ثورة مضادة)، كما أسلفنا؛ فالتصور النظري لا يستقيم سوى «عند المساء»، على حد قول هيغل، أي بعد أن تكون الثورة قد حطت أوزارها، وأنتجت، في ما أنتجت، أوضاعاً مختلفة، وأسفرت عن موازنة جديدة للقوى، ونقلت الشرعية الشعبية من سلطة إلى أخرى. نفس المشهد الثوري، نفس المفهوم، بالقياس. هل هي نقطة النهاية؟ كلا، لأن المشهد الثاني، التأسيسي، الموسوم بـ«خريطة المستقبل»، لم يزل في بداية الطريق. قد يفضي، هذه المرة، إلى تحقيق أهداف الثورة (دستور متوافَق عليه، انتخابات تشريعية، ثم رئاسية، دولة مدنية تقوم على المواطنة، فصل للسلط وضمان لاستقلالها، حريات وحقوق، عدالة اجتماعية، كرامة، إلى غير ذلك)، وقد يصيبه العوار مرة ثانية، فتتغول السلطة من جديد. وفي هذه الحال، لا شيء يمنع من أن تتحول المأساة إلى ملهاة، لا قدر الله. لكن الخاتمة للشعب في آخر المطاف، مهما يمكر التاريخ.

توجد الكرة الآن في ملعب السياسة. وأما بالنسبة إلى الذين خسروا الجولة، بيدهم لا بيد عمرو، فإن «السياسة العقلية»، بالمعنى الذي قال به العلامة بن خلدون، تستدعي التسجيل في العملية الديمقراطية، والتدرع بالأدوات السياسية، لا بالموارد الدينية، فالدين «اعتقاد بالجنان» وشأن مشترك، والسياسة سجال. إنه خيار صعب، لكنه الخيار الأمثل، بموجب الدين وبموجب الوطن، معاً وفي نفس الآن.

إلا أن الأمر ، بادئ ذي بدء، يوعز إلى التيارات الإسلامية في مصر خاصة، وفي الوطن العربي عامة، بالاعتصام بفضيلة التوقف والتدبر في الذات قبل الموضوع، وبالذهاب، بعيداً وعميقاً، نحو المراجعة الفكرية، وهاك الحيثيات لذلك.

فضيلة التدبر

مشكلة «الإخوان المسلمين» في مصر، هي عينُها مشكلةُ سائر القوى التي تنتمي إلى ما بات يُعرف باسم «الإسلام السياسي»، وهي، في المقام الأوّل، مشكلةٌ فكرية قبل أن تكون سياسية، أو ـ قُلْ ـ إن جوهرها الفكري هو ما أنتجَ أعراضَها السياسية. والمشكلة هذه تتلخص في أن هذه الحركات السياسية لم تَبْنِ مشروعها الحَرَكي والسياسي، منذ ما يزيد عن ثمانين عاماً من نشأتها، على اللحْظات الاجتهادية في الفكر الإسلامي الحديث (= اللحظات التي تفاعلت مع العصر، ومع التيارات الفكرية الكبرى فيه، وحاولت توطين الكثير من قِيَمها وأفكارها الكبرى في منظومة الفكر الإسلامي)، وإنما هي أقامَتْه على تجاهُل مكتسبات ذلك الفكر تجاهلاً تامّاً، مع ترقيع هنا، أو تجميل هناك، ما أصاب الأساساتِ من فكرها بقدر ما مَسَّ القشور، ولَمَّعَ السطوح والواجهات!

لِنترْك، جانباً، أن طريقتها في ولوج عالم السياسة والعمل السياسي ـ وهي تَوَسُّلُ الرأسمال الديني واستثماره في الصراعات السياسية ـ جَرَّ عليها وعلى مجتمعاتها مشكلات لا حصر لها، ولْنرْصُد الموقعَ الذي اختارتهُ لنفسها في ساحة الإسلام المعاصر ـ منذ نهاية عشرينات القرن الماضي ـ وأقامت صرْحَ مشروعها السياسي عليه، لأنه الموقع الذي يُطْلِعُنا على نوع الفكر الذي تغذّى منه مشروعُها، ومن مقدمات انطلق.

لم يبدأ مؤسّسُ «الإخوان المسلمين»، الشيخ حسن البنّا، مشروعَه السياسي من حيث انتهتِ الإصلاحيةُ الإسلامية، للقرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، أي انطلاقاً من رصيد مكتسبات الاجتهاد الإسلامي الحديث والمعاصر، وإنما بدأه من نقطةٍ تقع فكريّاً في لحظة ما قبل رفاعة رافع الطهطاوي، بل وأستاذه حسن العطّار في بداية القرن التاسع عشر! من يقرأ رسائل البنّا وكتاباته لا يعثر فيها على أثرٍ حقيقي لأفكار الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وأحمد بن أبي الضياف، وجمال الدين الأفغاني، وعبد الله النديم، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وقاسم أمين... في مسائل الاجتهاد الفقهي، والإصلاح الديني، والتربوي، والاجتماعي، وحقوق المرأة، وفقه الدولة الوطنية الحديثة... إلخ. أكثر ما يعثر عليه في تلك الرسائل بصمات محمد رشيد رضا في كتاباته المتأخرة التي انقلب فيها على فكر الإصلاحية الإسلامية (في أوائل العشرينيات) ، وعلى منظومة الدولة الوطنية الحديثة في ذلك الفكر، فعاد إلى فقه السياسة الشرعية «ونظرية» الخلافة (وهي عينُها الفترة التي تَصَالَحَ فيها رشيد رضا مع الوهابية والسلفية!).

لقد جبَّت فكرةُ «الدولة الإسلامية»، عند حسن البنّا، فكرة الدولة الوطنية عند الإصلاحيين الإسلاميين، وعادت بالفكر السياسي الإسلامي، ومكتسباته الاجتهادية الحديثة، إلى نفق فقه

السياسة التقليدي، وإلى مفاهيم السلف، والأصالة، والهوية. ومقابل سؤال النهضويين الإصلاحيين الإسلاميين: كيف نتقدَّم، وكيف نأخذ بأسباب المدنية الحديثة؟ دار تفكير البنَّا والإحيائية الإسلامية على سؤالٍ نقيض هو: كيف نحمي هويّتنا من تيارات العصر؟ وهو سؤالٌ انكفائي بامتياز، ومهجوس بفكرة الكِفاية الذاتية للمسلمين، وغَنَائهم عن منظومات غيرهم في الفكر والسياسة والاجتماع! ولقد شكلت الإحيائية الإسلامية، بهذا المعنى، قطيعةً جذرية مع الإصلاحية الإسلامية وتراثها الاجتهادي، وهي قطيعة نلحظها في خطابات الإسلاميين الخالية، تماماً، من أفكار ـ بل وأسماء ـ الطهطاوي، والأفغاني، وعبده، والكواكبي، والمرصفي، وأفكار ـ وأسماء ـ جيل الإصلاحية المتأخر: عبد الحميد بن باديس، مصطفى عبد الرَّازق، الطاهر بن عاشور، محمود شلتوت، علاّل الفاسي، محمد مهدي شمس الدين...، والمتواصلة ـ أي الخطابات ـ مع «الإسلام الهندي» في صيغته التي عبّر عنها أبو الأعلى المودودي وأبو الحسن النَّدوي.

إذا كان هذا حال الفكر الإسلامي في سياقه التاريخي، من الطبيعي أن يتنكر هذا الفكر، ويتجاهل، إن لم يُعادِ، كل الفكر الحداثي المعاصر، وكل الباحثين التنويريين في التراث الإسلامي.

ومن النافل القول إن حسن البنّا ليس سّيد قطب، أو محمد قطب، أو شكري مصطفى، أو عبد السلام فرج وعبّود الزمر وعمر عبد الرحمن وأيمن الظواهري، فهو لم يَقُل مثلهم بـ «الحاكمية»، المستعارة من المودودي، لكنه مهَّد لهؤلاء جميعاً طريقهم بمماهاته بين السياسة والدين، المصحف والسيف، وبفكره الكلاّني (=الشمولي) الذي دفعه إلى رفض الحزبية والتعددية الحزبية، وحسبانها فُرْقَة وشقاقاً، واعتباره إسلام «الجماعة» (= جماعة «الإخوان») الإسلام الصحيح، والإسلام المرجع... حتى أن أتباعه اختلقوا لهم شعار أسلمةَ المجتمع، وهو شعارٌ يتراوح الإفصاح عن تكفيريته بين التكفير المباشر ـ كما عند القطبيين ـ والتكفير غير المباشر: كما عند سائر مَن أخذوا عن البنّا أفكارهم في السياسة والاجتماع!

الضروري من السياسة العقلية

قلنا إن الكرة توجد الآن في مناط السياسة العقلية، حيث التدافع موقوت في الزمن المنظور، لا السرمدي، وموضوعه محدود في المشترك بين الناس، من سعي إلى الرزق، ومن ترتيب لأمور الحياة، وتدبير لشؤون الدنيا؛ أما المناضَلةُ في ما تخفيه الصدور فجهد متروك للنفوس. وذاك جوهر الدولة المدنية الحديثة بلا تلفيقات سلفية ماضوية، ما عاد لها من دور سوى إعاقة التقدم والتحديث.

إن في استيعاب اللحظة الراهنة، التي نرى أنها لحظة فارقة في التاريخانية العربية، يكمن الشرط اللازم للعبور من التأخر نحو التقدم، ومن الضعف إلى القوة. إنه شرط إعمال العقل في اللعبة السياسية، لكي لا تنكفئ إلى لعبة صفرية، تعيد إنتاج دورة العنف والدم والهزيمة.

الجنوح إلى العقل في تدبير المرحلة الانتقالية فرض عين بالنسبة إلى الفاعلين السياسيين كافة، كل حسب موقعه في المعادلة السياسية الجديدة. سوف نومئ في التالي إلى بعض العناوين

التي نرى أنها تشكل ليس فقط الحد الأدنى من «المشترك»، بل «الضروري» الذي يتعين، دون تلكؤ، جنْيُهُ من السياسة العقلية.

سبقت الإشارة إلى أهمية المراجعة الفكرية التي على الجماعة الإسلامية، باختلاف أطيافها، أن تأخذ نفسها بإجرائها. المنحى ذاته ينبغي أن يطال تجربتها السياسية، بالرغم من محدوديتها الزمنية، وبخاصة تلك المبادئ، وقد مضى ذكرها، التي تشكل النواة الصلبة للقاعدة التوافقية، والمدخل الرئيس إلى الديمقراطية، ماهية وإجرائية.

أولها، مبدأ الدولة المدنية، بمعنى الفصل بين الدين والدولة، وفك الارتباط بين الدعوة والسياسة.

ثانيها، مبدأ المواطنة، أي اعتبار الانتماء إلى الوطن المقياس والمحك، لا فضل لأكثرية على أقلية، ولا فرق بين أبناء المجتمع في الحقوق والواجبات.

أخيرها وليس آخرها، مبدأ المساواة بين المرأة والرجل ، اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً.

في المقابل، حقيق بالسلطة الانتقالية أن تسعى جاهدة إلى نزع أسباب التوتر والانقسام، وأن تمضي قدماً نحو المكاشفة، والعدالة الانتقالية، فالمصالحة الوطنية، وأن تسارع إلى إحياء العملية السياسية على أس سليم، وفي بيئة مُطَمْئِنَة. لا إقصاء، ولا تضييق. بل صفح جميل، وإشراك حق.

أما القصد من وراء هذا الترتيب فليس سوى استنجاز أجندة الثورة، والخلوص من الاستعصاء الديمقراطي، ومن الكبو الحضاري، كيلا تُلدغَ الثورةُ من جحْرٍ مرتين □

المشروع النهضوي العربي في عام التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية ٢٠١٢(*)

عبد الغفار شكر

نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية،
ورئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ـ مصر.

يتابع المؤتمر القومي العربي حالة الأمة العربية في دوراته السنوية من خلال دراسة وتقييم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها الأقطار العربية خلال العام المنصرف، وتجرى هذه المتابعة من منظور المشروع النهضوي العربي الذي يقوم على ستة عناصر أساسية: الوحدة العربية، الديمقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني، والأصالة والتجدد ثقافياً، ويدور البحث في التطورات التي شهدتها الأقطار العربية في مختلف المجالات من زاوية اقترابها أو ابتعادها عن العناصر الأساسية للمشروع النهضوي العربي، ومدى توفر إمكانيات حقيقية لدى القوى القومية المتعددة لوضع هذا المشروع موضع التطبيق من خلال اشتراكها في النضال السياسي الدائر على امتداد الوطن العربي ومدى فاعليتها في التعامل مع التطورات الجارية لخدمة الشعوب العربية وتقريب يوم الوحدة في إطار الاستقلال الوطني والتحوّل الديمقراطي والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية.

ورغم أن الشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن نجحت في توجيه ضربة قاصمة إلى النظم السلطوية في بلدانها، عندما نجحت من خلال الثورات الشعبية العربيّة عام ٢٠١١ في خلع رؤوس هذه الأنظمة السلطوية، وما ترتب على هذه الثورات من انبعاث روح جديدة وخاصة بين الشباب العربي في هذه الأقطار وغيرها، حيث كانت على وشكّ الانتفاض في أقطار أخرى، مثل المغرب والجزائر والأردن، إلا أن النظم الحاكمة لها سارعت إلى اتّخاذ إجراءات وقائية، وقدمت تنازلات في المجالين السياسي والاقتصادي الاجتماعي، الأمر الذي عطل قيام ثورات مماثلة فيها.

انتعشت الآمال في إمكانية تحقيق تغييرات جذرية في أقطار الثورات العربيّة، وخاصة أن القوى القومية والتقدّمية أدت دوراً أساسياً في هذه الثورات، وكانت شعاراتها الأساسية في إطار

(*) في الأصل، ورقة قدمت إلى: المؤتمر القومي العربي، الرابع والعشرين، الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ١ ـ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

المشروع النهضوي العربي، كما هو الحال في مصر عندما رفعت الجماهير شعار: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية. ولم تكن شعارات الثورة في تونس واليمن وليبيا بعيدة عن ذلك، فقد كانت العدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني قاسماً مشتركاً أعظم بين هذه الثورات جميعاً، إلا أن عجز قوى الثورة التي كان يغلب عليها طابع الحركات الاحتجاجية، وغياب القوى السياسية عن تحريك الأحداث في البداية، حرم هذه القوى الوصول إلى السلطة، وبالتالي وضع أهداف الثورة موضع التطبيق، وبدء مرحلة الانتقال من النظام السلطوي المرفوض إلى نظام ديمقراطي، وتوفير مقوّمات التحوّل الديمقراطي. ولكن دخول الإسلاميين إلى الساحة السياسية وتوجههم إلى التبكير بالانتخابات البرلمانية في مصر وتونس وليبيا، للاستفادة من قوتهم الانتخابية، وحصولهم على الأكثرية، وما رافق ذلك من إدارة المجلس العسكري للبلاد في مصر، وتولي قوى وعناصر تنتمي إلى النظام القديم السلطة في اليمن في إطار تسوية سياسية لم تحسم الصراع لصالح الثورة؛ كلّ هذا أدى إلى ارتباك إدارة المرحلة الانتقالية طوال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، واحتدام الصراع الداخلي في كلّ قطر من أقطار الربيع العربي. ورغم أن القوى القومية والتقدّمية كانت طرفاً رئيسياً في هذا الصراع، وناضلت من أجل استكمال مسيرة الثورة وتحقيقها لأهدافها، إلا أن علاقات القوى السياسية والحزبية لم تكن في صالحهم، لعوامل عديدة من بينها تشرذمهم وتوزّعهم على أحزاب متعددة داخل كلّ قطر، وافتقاد الجاذبية لشعاراتهم نتيجة لإخفاق نظم الحكم الوطنية في تحقيق مصالح الشعوب، رغم استخدامها شعارات قومية وتقدّمية. وكان ما يجري على أرض الواقع عكسها تماماً نتيجة للسياسات التي اتّبعتها هذه النظم.

نحاول في هذه المقالة أن نقدم إطاراً للنقاش حول إحدى القضايا المهمة في مسيرة الشعوب العربية في الوقت الراهن، وهي حالة التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية في الوطن العربي عام ٢٠١٢. وباعتبار أن التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية من الأركان الأساسية للمشروع النهضوي العربي، فإن ما سوف نقدمه هنا من معلومات وأطروحات سيساعد المؤتمر القومي العربي على التعرّف إلى إمكانيات الواقع في الوطن العربي، ومدى اقترابه من توفير الظروف المناسبة لوضع المشروع النهضوي موضع التنفيذ. وقد حرصنا على أن يكون هذا النص إطاراً للمناقشة، لأن الواقع العربي غني بالأحداث والوقائع والبيانات التي لا يمكن الإحاطة بها في حدود الحيّز المحدود المتاح.

أولاً: الإطار العام لتفاعلات الأحداث عام ٢٠١٢

احتدم الصراع بين قوى الثورة والقوى المضادة للثورة خلال عام ٢٠١٢ حول التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لحكومات ما بعد الثورة، وكانت المواجهة بين المدافعين عن مصالح الطبقات الكادحة وأغلبية الشعب من جهة، والمنحازين إلى الطبقة الحاكمة المالكة لوسائل الإنتاج من جهة أخرى. ولم يتوقف الصراع على القوى الداخلية فقط، بل كانت له أبعاد خارجية. ولا نستطيع أن نغفل أوضاع التبعية للرأسمالية العالمية التي سادت كلّ أرجاء الوطن العربي،

وما فرضته العولمة الرأسمالية ومؤسساتها الدولية (صندوق النقد الدولي ـ البنك الدولي ـ منظمة التجارة العالمية) من شروط على اقتصادات وسياسات الأقطار العربية التي قبلت الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي بالشروط التي فرضتها قوى العولمة، وكانت هذه الأوضاع والشروط أحد محددات الصراع الرئيسيّة حول مستقبل الثورات العربية، ومستقبل الحركات الاحتجاجية، في دول كالمغرب والجزائر والأردن. وكان لها أكبر الأثر في محدودية النتائج إلى تحققت في التوجه نحو التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، على وجه التحديد.

كانت هناك مواجهة بين توجهين: **أولهما** يقبل بالاندماج في السوق الرأسمالي العالمي والاعتماد على الخارج في تحقيق التوازن للاقتصاد الوطني، وسد العجز في الموازنة العامة للدولة، والقبول بما يفرضه ذلك من تفاوتات في الدخول، واستمرار أوضاع الفقر والتهميش في المجتمع، واستمرار أوضاع البطالة والتضخم؛ و**ثانيهما** يدعو إلى الأخذ بسياسة التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، وما يمكن أن يحققه ذلك من الحدّ من الفقر والبطالة والتضخم، والاعتماد على الخارج، بما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية. ولأنه لا يمكن الإحاطة بما جرى في الوطن العربي من تفاعلات وصراعات وتطورات خلال عام ٢٠١٢، فسوف نكتفي هنا بتناول ما جرى في ستة بلدان: ثلاثة منها تفجرت فيها الثورة، هي مصر وتونس واليمن، وثلاثة أخرى كانت مهيأة للثورة، لكن السياسات التي اتّبعت فيها ساعدت على تهدئة الاحتجاجات الاجتماعية، وإن كانت لا تمنع احتمالات الثورة في ما بعد، وهي المغرب والجزائر والأردن. إن كلّ ما حققته هذه الإصلاحات هو تأجيل الثورة في هذه البلدان.

وقد تفاعلت الأحداث في هذه البلدان الستة طوال عام ٢٠١٢ في إطار ثلاثة عوامل أساسية، هي: سياسات الليبرالية الجديدة التي أخذت بها هذه البلدان الستة بدرجات متفاوتة؛ والتوجه نحو التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية التي دعت إليها القوى القومية والتقدّمية، وناضلت من أجلها وطرحتها بقوة أثناء الثورات وبعدها؛ والحالة الفعلية لاقتصادات هذه البلدان والظواهر الأساسية التي حكمت النتائج المتحققة من الصراع حول طبيعة هذه الاقتصادات.

١ ـ توافق واشنطن وسياسات الليبرالية الجديدة

لم تكن الاقتصادات العربية عندما انفجرت الثورات العربية بعيدة عن سياسات الليبرالية الجديدة الناجمة عن توافق واشنطن، حيث قامت سياسات النظم السلطوية في البلدان الستة المذكورة أعلاه على التعامل مع صندوق النقد الدولي وقبلت بشروطه والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفيذ سياساتها، الأمر الذي خلق حالة تبعية في هذه البلدان للرأسمالية العالمية في ظلّ ظاهرة العولمة التي شملت السياسة والاقتصاد معاً. ولم يعُد القرار الوطني في هذه البلدان مستقلاً أو متحرراً من ضغوط قوى ومؤسسات الرأسمالية العالمية.

تدور استراتيجية توافق واشنطن التي تعتبر أساس سياسة الليبرالية الجديدة، التي تأخذ بها المؤسسات الرأسمالية الدولية والدول الرأسمالية الكبرى، حول ضرورة الدفع بأفكار اقتصاد السوق، والتوسع في عمليات الخصخصة، مع التحرّك نحو تحديد التجارة والأسواق

المالية، وضرورة تعزيز دور مؤسسات الأعمال الخاصة، على أن يتم تقليص دور الحكومات في النشاط الاقتصادي ليقتصر فقط على مجرد العمل على استقرار الاقتصاد الكلي. لذا، فإن تلك الاستراتيجية ركزت على ثلاثة عناصر رئيسيّة، هي: الاستقرار، والخصخصة، والتحرير. والاستقرار المقصود هنا هو استقرار الأسعار وخفض التضخم من دون إبداء الاهتمام الواجب باستقرار العمالة أو مقتضيات تحقيق العدالة الاجتماعية، فالحكومات مدعوة إلى خصخصة كلّ شيء من مشروعات صناعية خدمية إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي.

ويعتبر غياب البعد الإنساني والاجتماعي من أبرز عيوب تلك الاستراتيجية التي تبنّتها لفترات طويلة بعض مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والتي أدت في العديد من الحالات إلى إثارة القلاقل السياسية والاجتماعية في الدول التي أخذت بها، وهو الأمر الذي دفع بالبعض إلى محاولة تطويرها، خاصة بعد أن كشفت الأزمات المالية المتعاقبة، سواء الآسيوية خلال النصف الثاني من تسعينيّات القرن المنصرم، أو العالمية التي تفجرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عن مخاطر تهميش دور الحكومات في إدارة النشاط الاقتصادي، ولم تكن معظم البلدان العربية بعيدة عن هذه المخاطر والقلاقل، بل إنها كانت أحد الأسباب الرئيسيّة للثورة المصرية عام ٢٠١١.

وقد دأب منظّرو الليبرالية الجديدة، وهي المنتج الأساسي لتوافق واشنطن، على إطلاق تعميمات ذات طابع غير ديمقراطي وشمولي وغير مبرر علمياً، كالقول مثلاً: «إن مراعاة البعد الاجتماعي واحتجاجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق»، و«إن دولة الرفاه تهدد المستقبل، وإنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة، وإن ذلك التنازل لم يعُد له الآن ما يبرره بعد انتهاء هذه الحرب»، أو القول مثلاً: «على كلّ فرد أن يتحمل قدراً من التضحية حتّى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية أو الادّعاء بأن شيئاً من اللامساواة بات أمراً لا مناص منه».

وقد وجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح في السياسات الليبرالية التي تطبّق الآن في مختلف بلدان العالم من دون مشاركة الناس أو موافقتهم على تلك السياسات.

- شروط صندوق النقد الدولي:

التزم صندوق النقد الدولي باستراتيجية توافق واشنطن التي استمد منها سياسات الليبرالية الجديدة، وفرض شروطاً قاسية لإقراض الحكومات، منها:

ـ التخلي عن دعم الأسعار، وخصوصاً أسعار الطاقة.

ـ تقليص الأجور في القطاع العام وعدد العاملين فيه.

ـ خصخصة القطاع العام.

ـ مراجعة أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية لتقليص الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

ـ تخفيض قيمة العملات الوطنية (ما يسمّى مرونة سعر الصرف) الذي يعني خلق شروط تضخم مرتفع.

ـ تعويض الفقراء بإعانات نقدية مباشرة.

ـ إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية وتخفيض الجمارك لفتح سوق البلد أمام رؤوس الأموال والسلع الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى إدماج السوق المحلية في السوق الرأسمالية العالمية.

وكما أوضحنا من قبل، لم تكن الأقطار العربية خارج إطار هذه الشروط عندما اقترضت من الصندوق، وتعتبر مصر نموذجاً لذلك عندما حصلت على قرض عام ١٩٩١ بدأت معه عملية خصخصة واسعة النطاق، وتخفيض قيمة الجنيه المصري، وإلغاء القيود المفروضة على استيراد السلع الأجنبية لحماية الصناعة الوطنية، وإطلاق الحرية لآليات السوق في تحديد أسعار السلع والخدمات. وهناك أمثلة أخرى في باقي الأقطار العربية لتطبيق شروط الصندوق، كان من نتيجتها ازدياد معاناة الفقراء والعاملين بأجر وذوي الدخل الثابت، وهم أغلبية الشعب، وتصاعدت الإضرابات العمالية والفئوية والحركات الاحتجاجية، وكان هذا كلّه مقدمة للثورات التي شهدتها مصر وتونس واليمن.

٢ ـ التنمية المستقلة المعتمدة على الذات

طرحت القوى القومية والتقدّمية رؤية مناقضة لتوافق واشنطن تستهدف حماية مصالح الشعوب العربية على المدى الطويل، وإخراجها من دائرة التبعية للرأسمالية المعولمة. ولا تعتبر العناصر والمقوّمات الأساسية لهذه الرؤية جديدة تماماً، فقد سبق أن طرحها جمال عبد الناصر مبكراً عام ١٩٦٢، وتبنّتها قوى قومية وتقدّمية عديدة في مختلف الأقطار العربية، وطورتها في مواجهة العولمة الرأسمالية. كما تبعتها مدرسة التبعية، فقدمت رؤية متكاملة للتنمية المستقلة، وكان آخر الأطروحات الرأسمالية في مواجهة هذه المواقف هو توافق واشنطن، وسياسات الليبرالية الجديدة التي جسدتها شروط صندوق النقد الدولي لإقراض البلدان النامية، ومنها البلدان العربية.

في هذا السياق، يؤكّد منظّرو التنمية المستقلة المعتمدة على الذات أنها لا تعني أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ، وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرّجاً وانتقالياً ومحسوباً في كلّ الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعته كلّ دولة على طريق التقدّم.

وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مؤاتية للتنمية في بلدان الجنوب، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما اندفعت على طريق التحرر العمومي المتسرّع. ويركز نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات على عدد من المبادئ التي يسعى نموذج الليبرالية الجديدة إلى

محوها، مثل الانتقائية، والتمييز، والتدرّج في فتح السوق الوطنية، بالتوازي مع التقدّم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية.

بعبارة أخرى، من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة، وإما لأنها توسع القاعدة التعددية للاقتصاد، وإما لأنها تسهم في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية في بناء قطاع صناعي قوي يمكن أن يشكّل قاعدة متينة للنمو الاقتصادي. وهناك اتّفاق عام بين أنصار نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات أنه من دون تولّي القوى صاحبة المصلحة السلطة السياسية، فإنه لا يمكن السير في هذه الطريق. من المهم هنا أن يكون في السلطة تحالف اجتماعي يعبّر عن مصالح العمال والفلاحين والحرفيين والطبقة الوسطى عموماً، وقطاع من الرأسمالية المصرية المنتجة تتعارض مصالحه مع سياسات الليبرالية الجديدة.

ويقوم نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات على عدة مقوّمات أساسية، هي:

١ ـ إحداث زيادة كبيرة في معدل الادّخار المحلي مع استمرار الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.

٢ ـ دور أساسي للدولة والتخطيط يحقق:

ـ السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته.

ـ ضبط الاستهلاك والاستيراد لرفع معدل الادّخار المحلي.

ـ الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار.

ـ النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتكامل الأنشطة المرتبطة بها.

٣ ـ المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل كشرط للاعتماد على الذات واطّراد التنمية.

٤ ـ انضباط علاقات الاقتصاد الوطني في الخارج.

٥ ـ التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات لتعظيم الفائدة من تكامل أنشطتها الاقتصادية والإنتاجية.

أ ـ التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية

لا يقتصر الهدف من تطبيق نموذج التنمية المستقلة على الخروج من دائرة التبعية واستكمال كل مقوّمات الاستقلال الوطني، سياسياً واقتصادياً، بل هناك أيضاً هدف تحقيق العدالة الاجتماعية لضمان رفع مستوى المعيشة لأغلبية الشعب الكادحة، وتوفير سبل التقدّم لها وضمان استفادتها من الخدمات الأساسية للدولة بما يتناسب مع قدراتها. وإذا استعرضنا

ما يجري على الساحة السياسية في كلّ الأقطار العربية عام ٢٠١٢، فإننا نلاحظ أن كلّ القوى السياسية الليبرالية والإسلامية والاشتراكية والقومية تتبنّى مفهوم العدالة الاجتماعية. ومن المهم أن تميز القوى القومية والتقدّمية نفسها في ما تطرحه من إجراءات لتحقيق العدالة الاجتماعية من القوى الأخرى الليبرالية والإسلامية، الأمر الذي يتطلب تحويل العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق محدد المعالم واضح الأبعاد.

ب ـ مفهوم العدالة الاجتماعية

يمكن أن ننطلق في تناولنا لهذه المسألة من مفهوم موسّع ومركب للعدالة الاجتماعية يطرحه المفكر الاقتصادي المصري إبراهيم العيسوي الذي يرى أن هذا المفهوم يمكن أن تشتق منه مفاهيم فرعية متنوعة ومجموعات ضيّقة أو واسعة من السياسات والإجراءات العملية، وذلك وفق التوجهات الاقتصادية والانحيازات الاجتماعية للأحزاب والقوى السياسية المختلفة.

والعدالة الاجتماعية من هذا المنظور هي «تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعمّ فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم لإطلاق طاقاتهم من مكامنها، ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات، بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدّم المستدام، وهي أيضاً الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، وتتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة».

في هذا المفهوم يربط إبراهيم العيسوي بين جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، فهو يرفض المساواة المطلقة، ويؤكّد أهمية مراعاة الفروق الفردية، كما يؤكّد أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما يرى أن العدالة الاجتماعية هي الطريق نحو التنمية الشاملة والمستدامة.

٣ ـ أبعاد الصراع حول المستقبل (٢٠١٢)

بعد هذا العرض لمفهوم الليبرالية الجديدة وتوافق واشنطن مقابل مفهوم التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، ومفهوم العدالة الاجتماعية، سوف تتكشف لنا الأبعاد الحقيقية لما جرى من صراعات على امتداد عام ٢٠١٢ في كثير من أقطار الوطن العربي، سواء تلك التي شهدت الثورات أو التي مارس الحكام فيها سياسات تؤجل الثورة. وسوف نكتشف أن الصراعات التي شهدها الوطن العربي عام ٢٠١٢ تدور أساساً حول مصالح الناس، وخاصة الطبقات الكادحة،

وحول تحرير الأقطار العربية من حالة التبعية، ومن أسر التخلّف، ومن آثار الاستبداد والسلطوية، وهو ما سنعرض له بإيجاز في النوعين من الدول التي نتناولها. وسوف نكتشف من خلال هذا العرض أن المشروع النهضوي العربي في جانبيه الاقتصادي والاجتماعي لا تتوفر الشروط الكافية لوضعه موضع التنفيذ، وأن عام ٢٠١٢ شهد تطورات سلبية باعدت كثيراً إمكانية تحقق أهداف النضال القومي التقدّمي من أجل التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية. ومع هذا، فإن النضال من أجل سياسات تفتح الباب أمام إمكانية تقريبه عملياً أمر ممكن وضروري، وسوف نطرح في نهاية المقالة مثالاً له.

أسقطت الثورات الشعبية في مصر وتونس وليبيا واليمن رؤوس النظم الحاكمة، ولكن هياكل الدولة بقيت كما هي، إذ تغير أشخاص الحكام من دون أن تتغير طبيعة الدولة أو التحالف الطبقي الحاكم. وواصلت حكومات ما بعد الثورة السياسات الاقتصادية نفسها المتّبعة في ظلّ نظم الحكم التي ثارت ضدها الشعوب، وهي سياسات نابعة من الليبرالية الجديدة وشروط صندوق النقد الدولي.

وبالطبع، فإن حكومات المغرب والجزائر والأردن التي تحاول تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية، وتزيد الإنفاق الاجتماعي، وتوفر فرص عمل جديدة، لتجنب الثورة في بلادها، ما زالت تنهج السياسات الاقتصادية نفسها الملتزمة بشروط صندوق النقد الدولي. ومما له دلالة مهمة أن خمسة أقطار من هذه الاقطار الستة، بما فيها أقطار الثورات العربية الثلاثة، تسعى، أو هي على وشكّ الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي مقابل ما يسمّيه الصندوق برنامجاً للإصلاح الاقتصادي، وهو تنفيذ للشروط التي أشرنا إليها سابقاً. وسواء كان الإسلاميون في الحكم، كما هو الحال في مصر وتونس والمغرب، أو كانوا ضمن تحالف حاكم، كما هو الحال في أقطار أخرى، فإن سياساتهم الاقتصادية لم تختلف في كثير أو قليل مع سياسات النظم التي ثارت ضدها الشعوب.

ومن غير المهم هنا ما إذا كانت الأنظمة السياسية الجديدة التي تحل محل الأنظمة التي ثارت ضدها هي أنظمة إسلامية أو علمانية أو ليبرالية أو مدنية، بل المهم هو قدرتها على اتّباع برنامج سياسي اقتصادي ينحي جانباً بلدانها عن السياسات النيوليبرالية. هذا بالطبع، مع الافتراض بأن مقرطة النظام السياسي هي أمر مفروغ منه كشرط لقبول الشعوب لاستمرار هذه الأنظمة أو الحكومات الناشئة، لكن محتوى النظام السياسي، من حيث قدرته على صون الكرامة، هو ما سيكون الفيصل في الحكم على النظام.

لقد قامت الثورات العربية عام ٢٠١١، ليس فقط ضدّ أنظمة الحكم المتسلطة فيها، ولكن أيضاً ضدّ النظام العالمي الجديد الذي بلورته ظاهرة العولمة الرأسمالية، وما ينتج منها من سياسات للاستغلال المكثف للشعوب من دون أية مراعاة لمعاناتها. ويطرح ذلك تحدّياً حقيقياً أمام حكومات ما بعد الثورات، وهو المتمثل بإقامة نظام اقتصادي جديد يعطي الأولوية لمجهودات التنمية، ويراعي العدالة الاجتماعية، ويكفل تأميناً صحياً واجتماعياً للمواطنين، بما

يضمن لهم كرامة إنسانية تليق بهم، ويتطلب هذا وجود تخطيط جيد من جانب الحكومة لتحديد أولوية المشاريع التي تقوم بتنفيذها مع مراعاة دورها وواجبها الاجتماعي.

وقد شهد عام ٢٠١٢ صراعات سياسية حادة، وتحرّكات جماهيرية واسعة، وجهوداً بحثية متنوعة، تهدف كلها إلى تحريك المجتمع نحو أوضاع جديدة، وفق سياسات جديدة تحقق أهداف الثورة. يكفينا هنا أن نشير إلى بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في هذه الأقطار الستة لكي يتأكد لنا أن أحوال الناس لم تتغيّر بعد الثورات أو بعد محاولات الإصلاح لتجنب الثورات، وأن معاناة الناس التضخم والفقر والتهميش، وسوء توزيع الدخل القومي، والتفاوت بين الطبقات بشكل كبير، استدعت كلّ هذه الصراعات السياسية والتحرّكات الجماهيرية والجهود البحثية. ففي كثير من الأحيان ازدادت أحوال الناس سوءاً بعد الثورات، رغم جهود الإصلاح في الأقطار التي تحاول تجنب الثورة فيها.

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي في الأقطار الستة

١ ـ مصر

ـ ازدادت معاناة الناس وتدهورت أحوالهم المعيشية خلال عام ٢٠١٢، حيث أدى الانفلات الأمني والأزمة الاقتصادية دوراً أساسياً في ذلك:

ـ انخفض احتياطي النقد الأجنبي من ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٢٥ مليار دولار عام ٢٠١١، وإلى ١٣ مليار دولار عام ٢٠١٢. وهو لا يكفي لتغطية احتياجات مصر أكثر من بضعة شهور، وذلك رغم ما حصلت عليه مصر من ودائع وقروض ومساعدات من قطر والسعودية والكويت وليبيا وتركيا، تزيد قيمتها على ١٤ مليار دولار. وقد ساهم في تحقيق هذا الانخفاض تراجع أعداد السياح وتحويلات المصريين العاملين في الخارج.

ـ تزايد عجز الموازنة العامة للدولة إلى نحو ١٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، وفي مشروع موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ١٨٥ مليار جنيه، بنسبة تتجاوز ١٠ بالمئة، وذلك نتيجة لانخفاض موارد الدولة.

ـ ارتفاع معدلات البطالة لأسباب عديدة، منها تراجع معدلات الاستثمار، وتوقف عدد من المصانع عن الإنتاج، وعودة المصريين العاملين في ليبيا. وقد زادت معدلات البطالة من ٩ بالمئة تقريباً عام ٢٠١٠ إلى ١٢ بالمئة عام ٢٠١٢.

ـ انخفاض الاستثمار المصري والأجنبي.

ـ انخفاض معدل النمو من ٧ بالمئة تقريباً عام ٢٠١٠ إلى حوالى ٢,٥ بالمئة عام ٢٠١٢.

ـ زيادة نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان، بحسب خطّ الفقر الأعلى من ٤١,٧ بالمئة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٤٨,٢٠ بالمئة عام ٢٠١٠/٢٠١١.

ـ يبلغ نصيب أغنى ٢٠ بالمئة من السكان حوالى ٤٠ بالمئة من إجمالي الدخل القومي، ونصيب أفقر ٢٠ بالمئة من السكان حوالى ١٠ بالمئة من إجمالي الدخل القومي. ولا تزال هذه المعدلات ثابتة لم يطرأ عليها تغيير يذكر منذ عام ٢٠٠٤.

٢ ـ تونس

لم يطرأ تغيير يذكر على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث بلغت معدلات التضخم ٥ بالمئة، ونسبة النمو ٢,٧ بالمئة سنوياً، والدين ٣٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

وتسعى الحكومة التونسية إلى الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي وفق الشروط المعروفة، بما يعني استمرار السياسات الاقتصادية طبقاً للأجندة الليبرالية الجديدة.

٣ ـ اليمن

يدخل الاقتصاد اليمني عام ٢٠١٣ مثقلاً بهموم وأعباء اقتصادية وصعوبات تنموية كبيرة جداً، وهي ذات الهموم التي يتجرّع مرارتها طوال عام ٢٠١٢.

كان التمكين قد أوقف عام ٢٠١٢ نزيف التدهور الحاصل في الخدمات الرئيسيّة، خصوصاً المشتقات النفطية والكهرباء والغاز، كما نجح نسبياً في تأمين حاجات السكان، رغم استمرار تحديات الأمن وتخريب أنابيب النفط وخطوط الكهرباء، وزيادة تكلفة مواجهة الإرهاب، الأمر الذي انعكس بالسلب على حركة الاستثمار الخارجي، وضاعف من معدلات الفقر والبطالة، رغم الزيادة الطفيفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع العجز في الموازنة، وانخفاض معدل تضخم أسعار الاستهلاك. ولكن تبقى المؤشرات الكلية كما هي، حيث يتوقع معدل نمو ٣,٥ بالمئة سنوياً في ظلّ تضخم بنسبة ٧ بالمئة، مع نمو السكان بنسبة ٣ بالمئة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب.

٤ ـ المغرب

يبقى الإصلاح الفعلي في المغرب أملاً أكثر منه حقيقة، إذ إنَّ الملك، رغم الإصلاحات الدستورية، لا يزال يتحكّم في زمام السلطة. وتطرح الحكومة الجديدة بقيادة الإسلاميين سياسات تهتم بمكافحة الفساد، وإدخال درجة عالية من المبادئ الأخلاقية في الحياة العامة، وإصلاح نظام الدعم الذي سيلتهم نسبة عالية من الموازنة العامة للدولة، ويتسبب بتشوّهات اقتصادية كبيرة من دون القدرة على مساعدة الفقراء. وهناك برنامج مساعدة طبّية يستفيد منه حوالى ٨ ملايين شخص من ذوي الدخل المنخفض؛ ٤ ملايين منهم يعيشون في فقر مدقع. ولكن هذه الجهود هامشية بالمقارنة بالمشكلة الحقيقية التي تواجهها البلاد المتمثلة بالفساد والتفاوت في الدخل. ويعتبر الملك من أكبر المستثمرين، ويسيطر على قطاعات مهمة في

الاقتصاد؛ ويستفيد أغنى ٢٠ بالمئة من السكان بما يقارب ٧٠ بالمئة من الدعم. ويؤكّد **تقرير البنك الدولي** عن عام ٢٠١٢ سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، حيث يواجه ركود الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار السلع الأولية المستوردة، وانخفاض الإنتاج الزراعي مع الجمود الشديد للاقتصاد المحلي، الأمر الذي يكشف عن هشاشة الاقتصاد المغربي في عام ٢٠١٢، وخاصة أن معدل النمو السنوي لم يزد على ٢٫٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة ٥ بالمئة عام ٢٠١١.

٥ ـ الأردن

يواجه الأردن وضعاً صعباً عام ٢٠١٢ بسبب استمرار حالة التراجع العالمي والإقليمي لظروف الاقتصاد العالمي، والاضطرابات في الإقليم، وما يلقيه الملف السوري من آثار على اقتصاد المملكة، بالإضافة إلى أن معدل النمو أعلى قليلاً من معدل نمو السكان البالغ ٢٫٢ بالمئة، مع استمرار معدلات البطالة والفقر في مستواها نفسه نتيجة غياب السياسات الحكومية. ويتوقع أن لا يحقق الأردن معدلات جذب استثمارية جيدة عام ٢٠١٢، نتيجة لتخفيض التصنيف الائتماني، وتأخر الإصلاح السياسي والاقتصادي. وبشكل عام، فإن تقرير صندوق النقد الدولي (**آفاق الاقتصاد العالمي**) يؤكّد حدوث هبوط حاد في النشاط الاستثماري والسياحي، خاصة في مصر والأردن وسورية ولبنان وتونس.

٦ ـ الجزائر

هناك مشكلة أساسية تواجه الجزائر، حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري قائماً على الريع بعد خمسين عاماً من الاستقلال، تشوبه كثير من المنغصات، في مقدمتها الرشوة والبيروقراطية والبطالة وغيرها.

وقد وفرت عائدات النفط ثراء مالياً سمح بإنفاق عام لم يسبق له مثيل منذ الاستقلال السياسي. فقد ارتفع من ٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨٦ مليار دولار عام ٢٠١١. ومع ذلك، فإن النسبة الرسمية للنمو خارج قطاع النفط لا تزيد على ٥ أو ٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعل المؤسسات الجزائرية غير قادرة على المنافسة أو الابتكار. ويبلغ القطاع الصناعي أقل من ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وينفق ٧٠ بالمئة من الأسر دخلهم على الخضروات والفواكه والأسماك واللحوم البيضاء والحمراء والنسيج والجلود.

ويساعد الاقتصاد الريعي الجزائري على دعم دولة اللاقانون والفساد عن طريق التهرب الضريبي. وقد ارتفع معدل التضخم من ٤٫٥ بالمئة عام ٢٠١١ إلى ٩ بالمئة عام ٢٠١٢. وتحتاج الجزائر إلى تنويع أكثر في اقتصادها بالإضافة إلى تعزيز فرص العمل، وخاصة في أوساط الشباب الذين يفوق معدل البطالة بينهم بـ ٢٣ بالمئة. وهناك خنق للشركات والمهارات بسبب الاعتماد أساساً على الريع الذي يسهل الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي.

ثالثاً: ماذا بعد؟: لا بديل من سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة

يمكن اعتبار مصر نموذجاً لباقي البلدان العربية التي تناولناها هنا من حيث احتدام الصراع السياسي واتساع التحرّكات الجماهيرية والاحتجاجية وتنوع الجهود البحثية، وهي تهدف كلها إلى فتح الطريق أمام سياسات بديلة لسياسات الليبرالية الجديدة التي لا تزال حكومات ما بعد الثورة أسيرة لها(*).

لقد تشكّلت في مصر جبهة الإنقاذ الوطني التي تضم ١٢ حزباً سياسياً، وأكثر من اتّحاد لنقابات العمال المستقلة واتحادات الفلاحين وحركات احتجاجية ومنظمات شعبية، التقت جميعاً في مواجهة احتمالات عودة الاستبداد من خلال الإعلان الدستوري الاستبدادي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والتعجيل بإصدار دستور غير توافقي يؤسس لقيام دولة أقرب إلى دولة ولاية الفقيه، وتجاهل الاتّفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي وقّعتها الحكومات المصرية، وصدقت عليها المجالس التشريعية في عهود مختلفة. وقد دعت جبهة الإنقاذ إلى مؤتمرات جماهيرية، وأصدرت بيانات تحدّد موقفها من الحكومة القائمة، وتطالب كشرط للاشتراك في الانتخابات النيابية تشكيل حكومة محايدة، وتعيين نائب عام مستقل، وتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات من خلال القانون.

كما شهدت البلاد مئات الإضرابات العمالية والمهنية، شارك فيها ملايين المواطنين، احتجاجاً على السياسات الاقتصادية والمطالبة بإجراءات تحقق الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وعقدت حركة التيار الشعبي، بقيادة المرشح الرئاسي والسياسي القومي حمدين صباحي، مؤتمراً بعنوان «إنقاذ الاقتصاد المصري»، شارك فيه أكثر من ثلاثين من كبار المفكرين والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين، قدموا دراسات متعمقة في أحوال الاقتصاد المصري وتوزيع الدخل القومي. وانتهى المؤتمر إلى توصيات نابعة من اقتناع منظّمي المؤتمر والباحثين المشاركين فيه بأن سياسات التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والعدالة الاجتماعية هي أساس الخروج من الأزمة الراهنة، كما صدرت دراسة لمجموعة من الاقتصاديين، بتكليف من محمّد البرادعي، منسق جبهة الإنقاذ الوطني. كما نظم منتدى البدائل العربي للدراسات ندوة في آب/أغسطس ٢٠١٢ (ثورات الكرامة العربية ـ رؤى لما بعد النيوليبرالية) شارك فيها باحثون مصريون وعرب وأجانب.

هذا فضلاً عن مئات المقالات في الصحف والدوريات التي دارت كلها حول كيفية إخراج البلاد من المأزق الاقتصادي. وغني عن القول إنه لا مجال هنا لطرح سياسة التنمية المستقلة المعتمدة على الذات أو العدالة الاجتماعية في برنامج متكامل، لأن الظروف القائمة في بلاد الثورات العربية والبلاد التي تتجنب هذه الثورات بسياسات إصلاحية، لا تمكّن من وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ.

(*) أعدت هذه المقالة قبل تحولات ٣٠ يونيو التي أطاحت حكم الإخوان المسلمين في مصر.

من هنا أهمية ما طرحته هذه اللقاءات والمؤتمرات والجهود البحثية من إجراءات على المدى القصير تتجاوز سياسات النيوليبرالية، وتمهد الطريق نحو تولّي تحالف طبقي جديد للسلطة يكون مدعوماً من القوى القومية والتقدّمية، ومن الطبقات الكادحة، وذوي الدخل الثابت، لفتح الباب أمام تفكيك روابط التبعية للرأسمالية المعولمة، وزيادة فرص بناء اقتصاد وطني مستقل معتمد على الذات، واتّخاذ إجراءات تعالج ما تعانيه هذه الشعوب من إفقار وبطالة وتفاوت هائل في الدخل، وعدم القدرة على الحصول على خدمات أساسية جيدة ... الخ.

رابعاً: أهم التوصيات

١ ـ استعادة دور الدولة في المدى القصير على المستوى الاقتصادي

ساءت الأحوال الاقتصادية بعد الثورة، وذلك لعدم وجود رؤية بديلة للسياسات الاقتصادية، والاعتماد على موارد الدخل الريعية، مثل السياحة، وقناة السويس، والنفط، وتحويلات العمالة في الخارج. وفي وقت القلاقل وانعدام الأمن، تتأثر هذه الموارد بشدة، الأمر الذي كان من نتيجته انخفاض حاد في احتياطي العملات الأجنبية، وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي إلى أدنى المعدلات وضعف التشغيل، الأمر الذي أدى بدوره إلى احتدام الاحتجاجات العمالية والمطالب الفئوية (كما يسميها البعض)، وتحاول الحكومة علاج ذلك بالاستدانة من الخارج، ومن صندوق النقد الدولي.

إن الاعتماد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي، سيفرض بدوره تبني سياسات التكيف الهيكلي التي تؤدي بدورها إلى كساد اقتصادي عام. هذا الكساد، مع ارتفاع نسب التضخم، سيتسبب في زيادة معدلات الفقر وانخفاض الدخول الحقيقية. ومن أهم عواقب هذه السياسات، ارتفاع نسب الاحتجاجات، وانهيار الوضع الأمني بما من شأنه الدخول في دوامة من الانهيارات الاقتصادية المتتابعة، وعجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية من مياه شرب وكهرباء... إلخ.

٢ ـ الحلول البديلة في المدى القصير

أ ـ التخلي عن سياسات الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

ب ـ تحديد الأجر الأدنى والأقصى، الأمر الذي قد يولد وفورات كبيرة في الإنفاق الحكومي.

ج ـ استعادة الدولة دورها في التشغيل من خلال الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية، حتّى لو أدى هذا إلى التمويل بالعجز في المدى القصير.

د ـ تبنّي سياسات ضريبية متصاعدة تصل في أقصاها إلى ٤٨ بالمئة (وهي نسبة عالمية موجودة في أعتى البلدان الرأسمالية)، وذلك لزيادة دخل الحكومة.

هـ ـ فرض ضرائب جمركية عالية على السلع الاستهلاكية الاستفزازية، وعلى السلع المنافسة بشدة للصناعات المحلية الأساسية.

و ـ تفعيل دور مؤسسات حماية المستهلك، ومحاربة الاحتكارات الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار بصورة جنونية.

ز ـ تبنّي سياسات الديمقراطية الاجتماعية، وذلك بإعادة توزيع الدخل وضمان الخدمات الأساسية للفقراء. وتؤدي تلك السياسات إلى رفع الطلب المحلي على الصناعات والخدمات المحلية، بالإضافة إلى تقليل نسب الفقر المتزايدة في مصر.

٣ ـ العدالة الاجتماعية

هناك توافق على الأهمية القصوى لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وإنهاء أي تمييز ضدّ المرأة في سوق العمل أو التعليم، وتوافق أيضاً على الأهمية القصوى للعدالة الجيلية، أو العدالة بين الأجيال، في استغلال الثروات الطبيعية والموارد البيئية، وتوافق على أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتم من خلال عدة أمور:

أ ـ نظام عادل للأجور يعطي حداً أدنى للأجر يكفي لحياة كريمة، ويبدأ من ١٥٠٠ جنيه شهرياً، ويضع حداً أقصى للأجر للعاملين لدى الدولة يتراوح بين ١٥ و٢٠ مثل الحدّ الأدنى للأجر، ويجعل كلّ الدخول الإضافية لا تتجاوز الأجر الأساسي، مع التشديد على ربط الحدّ الأدنى للأجر بالحدّ الأدنى للمعاش، وترتيب ردّ أموال التأمينات والفوائد الضائعة على صناديق التأمين لضمان معاشات محترمة لمن أفنوا عمرهم في خدمة بلادهم. ويتم تمويل إصلاح نظام الأجور بلا تضخم من خلال ما يتم توفيره من وضع حدّ أقصى للأجر، وإنهاء فوضى المستشارين والمدّ فوق السنّ، واستخدام جزء من الوفر الذي سيتحقق من إصلاح نظام الدعم، وجزء من الزيادة في الإيرادات العامة التي ستتحقق من إصلاح نظام الضرائب ونظم تسعير صادرات الغاز.

ب ـ بناء نظام عادل للضرائب يساهم في إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة من خلال وضع حدّ للإعفاء الضريبي يعفي الفقراء ومحدودي الدخل من دفع الضرائب، ويوقف في الوقت نفسه التوسّع في فرض الضرائب الأكثر ظلماً، وهي الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات، والتي تساوي بين الفقراء والأغنياء عند شراء تلك السلع والخدمات. ويجب أيضاً أن يفرض النظام المستهدف ضرائب عادلة على المكاسب الرأسمالية، وعلى الثورات الناضبة، ويضع نظاماً متعدد الشرائح وتصاعدياً على غرار النظم الموجودة في بلدان لديها معدلات استثمار محلية مرتفعة، وتجذب استثمارات أجنبية هائلة، مثل تايلاند والصين وتركيا.

ج ـ إعادة هيكلة الدعم الذي ينبغي أن يوجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق مضاعفة معاشات الضمان للفئات الأضعف، وإبقاء دعم الخبز والسلع التموينية والطاقة لهم، وإصلاحه لمنع أي تهريب أو استيلاء عليه من غير المستحقين، وإزالة دعم الطاقة عن الأغنياء بالذات في الصناعات التي تبيع إنتاجها بأعلى من الأسعار العالمية، وتستحوذ على الغالبية الساحقة من مخصصات الدعم في صورة دعم الطاقة والصادرات. وفي هذا المجال، نرفض الإجراءات الأخيرة للنظام الإخواني برفع أسعار أنابيب البوتاغاز إلى الضعفين، وتوالت بعده ارتفاعات في أسعار عدد كبير من السلع.

د ـ إصلاح الإنفاق العام على الصحة لتحسين أجور العاملين في هذا القطاع، وتحسين توسيع المستشفيات العامة وتجهيزاتها، ورفع مستوى الخدمة الصحية المجانية للفقراء برفع هذا الإنفاق العام على الصحة من مستواه المتدني الحالي الذي لا يزيد على ١,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى المعدلات الإقليمية والعالمية التي تتراوح بين ٣ بالمئة من الناتج في بلدان المنطقة، ونحو ٥,٨ بالمئة من الناتج العالمي.

هـ ـ إصلاح الإنفاق العام على التعليم برفعه إلى ٥,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، على غرار النسبة المخصصة له في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما سيمكّن مصر من إعطاء أجور محترمة للعاملين في هذا القطاع، ومنع الدروس الخصوصية، وتطوير المدارس والجامعات، وتحسين التجهيزات والمعامل في كلّ قطاعات التعليم، وإصلاح الإنفاق على البحث والتطوير العلميين بمضاعفة الحصة المخصّصة له من الإنفاق العام، وربط الإنجازات العلمية بقطاعات الإنتاج المختلفة لرفع الإنتاج وتحسين الدخل.

و ـ منع ومكافحة الفساد وبناء نظام محكم للنزاهة من خلال أجهزة رقابية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية، بما في ذلك وقف إجراءات النظام الحالي لتحجيم دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراقبة المال العام، وعدم استثناء أية هيئة عامة في البلاد، وذلك لوقف ما هو جار منذ أيام مبارك وحتّى الآن من تحويل أموال عامة مستحقة لعموم المواطنين، وغالبيتهم الساحقة من الفقراء والطبقة الوسطى، إلى جيوب حفنة من الفاسدين، ونظام عادل للأجور يحصّن الموظفين من طلب الرشوة، وقوانين صادمة ورادعة لمعاقبة المفسدين.

المراجع

أوتاواي، مارينا. «تقرير عن المغرب ٢٠١٣.» (مؤسسة كارنيغي).

التيار الشعبي المصري، مؤتمر إنقاذ الاقتصاد ـ نحو برنامج بديل (نيسان/أبريل ٢٠١٣).

ثورات الكرامة العربية (رؤى لما بعد النيوليبرالية). القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢.

عبد الخالق، جودة. **التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع؟**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤. (المشروع القومي للترجمة)

العيسوي، إبراهيم. «التنمية المستقلة.» (كراسة تثقيفية، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ـ القاهرة) (حزيران/يونيو ٢٠١٢).

ــــــــ. «العدالة الاجتماعية.» (كراسة تثقيفية، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ـ القاهرة) (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

ــــــــ. **كتاب الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.

مارتن، هانس ـ بيتر وهارالد شومان. **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (عالم المعرفة؛ ٢٣٨)

بيار ف. زيما

النص والمجتمع: آفاق علم اجتماع النقد

ترجمة أنطوان أبو زيد؛ مراجعة موريس أبو ناضر

(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣). ٢٧٢ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

فيصل دراج(*)

ناقد أدبي.

ـ ١ ـ

يعنى كتاب بيار ف. زيما بموضوع محدّد، يتناول علاقة النصّ بالمجتمع، سواء كان النصّ أدبياً «محضاً»، أو يفيض على الأدب ويتجاوزه. لكن المؤلف المرتكن إلى مراجع غزيرة، يفتح كتابه على مواضيع متعددة، تتضمّن الفلسفة، وعلم الاجتماع، والنقد الأدبي، وعلم اجتماع الثقافة، والسيميائية، والحداثة، وما بعد الحداثة، والمدارس النقدية الأدبية، متوقفاً أمام إنجازات الشكليين الروس، ومدرسة فرانكفورت في ممثلها الأساسي ثيودور أدورنو.

في عنوان الكتاب ما يستدعي مفاهيم ثلاثة: المفهوم **الأول** هو النصّ الذي صعد وتمدّد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، اعتماداً على النزوعات البنيوية التي غالت، أحياناً، في اجتهادها، واعتبرت النصّ موضوعاً مستقلاً بذاته، و«لا يحتاج إلى مؤلف». والمفهوم **الثاني** هو «علم اجتماع المعرفة» الذي جاء به الهنغاري كارل مانهايم، صاحب الكتاب الشهير **الأيديولوجيا واليوتوبيا**، والذي حاول، في ما بين الحربين العالميتين، إعطاء مفاهيم في علم الاجتماع تتجاور المفاهيم الماركسية المدرسية. والمفهوم **الثالث** هو كلمة «علم» التي تحيل، بشكل معين، على الشكلانيين الروس الذين رفضوا التبسيط الماركسي لمعنى الأدب، ورأوا في النقد الأدبي «علماً» أو ما يشبه الـ «علم» الذي يحتاج إلى أدوات نظرية خاصة. ومع أن عالِم الأدب واللغة الشهير ميخائيل باختين لم يكن «شكلانياً»، بالمعنى المتعارف عليه، فقد حاول بدوره تقديم قراءة للإنتاج الأدبي، معتبراً «الكلمة» مجال صراع اجتماعي متعدد الأبعاد داخل الأدب وخارجه.

(*) البريد الإلكتروني: info@azminah.com.

يتمثّل الجديد في جهد زيما برفض التناول التبسيطي للأعمال الأدبية، في عنوانه الأكبر الذي دُعي ذات مرة بـ «الواقعية»، والاتكاء على تراكم معرفي واسع، يستفيد من النظرية النقدية عند أدورنو وهوركهايمر، ممثلَي مدرسة فرانكفورت، ويتجاوزها. فقد رفض هذان الألمانيان اليهوديان اللذان ألجأهما الحكم النازي إلى الولايات المتحدة، قبل الحرب العالمية الثانية، فكرة «التماهي» في فلسفة هيغل التي ساوت بين الخطاب الفلسفي والخطاب الأدبي، وساوت تالياً بين النصّ الأدبي والواقع. فالمسلّمة الهيغلية القائلة إن كل ما هو واقعي معقول، وإن كل معقول واقعي، أقامت تطابقاً بين الذات والموضوع، بما يربك العلاقة بين الطرفين. واستمر الإرباك، وقد زاد فقراً في نظرية الانعكاس «الماركسية» التي اختصرت علاقة الأدب بالواقع في صيغة عقيمة، حيث الأدب انعكاس للواقع، وحيث الواقع قائم في الأدب الذي يعكسه. ولهذا رفض أدورنو، معتمداً على «جدليته السلبية»، التصور القائل بتماثل الذات والموضوع، مؤكداً «أن الذات والموضوع لا يمكن أن يكونا متماثلين، ذلك أن فئات الفكر الذاتي لا تتطابق مطلقاً مع العالم الموضوعي، وكل محاولة لاستخلاص الأخير من الأول تُعدّ نوعاً من الإكراه، يفنى فيها الطرفان» (ص ٢٣٧).

إن ما هو أصيل في مقاربة أدرونو، كما في مدرسة فرانكفورت بعامة، التي يستأنس بها زيما، يتمثل بالدفاع عن الذات التي تأخذ الكلام من «المجتمع»، ولها كلام خاص بها، تواجه به الخطاب الأحادي البعد، بلغة هربرت ماركوزه، في أصوله السلطوية. ومع أن أدورنو رفض فكرة المحاكاة التي تطابق في شكلها الواقعي بين الذات والموضوع، فإنّ فلسفته احتفظت بالمفاهيم الحديثة والحداثية، مثل الحقيقة، والنقد، واليوتوبيا، بعيداً عن العدمية اللاحقة التي جاءت بها فلسفة ما بعد الحداثة التي أسقطت مفهوم الحقيقة، وتخلّت عن النقد الاجتماعي، ورأت في الواقع والممارسات القائمة ضروباً من الوهم والخيالات لا أكثر.

ـ ٢ ـ

والملاحظ في النظرية الأدبية بعامة، كما في علم اجتماع النقد، الحضور القوي للخطابات الفلسفية، بدءاً بكانط وهيغل، وصولاً إلى لوكاتش وأدورنو، كما لو كان «الأدبي» يقرأ من خارجه، وهو ما يرفضه زيما باحثاً عن التخصيص، وسائراً وراء قراءة تنطلق من داخل العمل الأدبي، وهو ما أنجزه في قراءة روايات سارتر وهيسه وكامو، وفي بحث واسع الإضاءة عنوانه: «مأسسة القراءة في رواية إيتالو كالفينو: «**لو أن مسافراً في ليلة شتاء**»». فقد حلّل المؤلف الرواية الأخيرة متوقفاً أمام مستويات ثلاثة: المستوى الجمالي، ومستوى القارئات والقرّاء والمتخيّلين والضمنيين والواقعيين، والمستوى الاجتماعي الذي يعتبر خاصاً بمأسسة القراءة، أو بنوع من القراءة (ص ١٢١). والملاحظ في هذا التحليل الذي يرى في الرواية دائرة مستقلة، لا تختزل إلى وظيفتها المرجعية والتضمينية، أنه يستفيد من أعمال لوسيان غولمان وباختين وأدورنو، ويضيف إلى هذه الجهود مساهمات «مدرسة كونستنس» الألمانية التي ربطت ربطاً وثيقاً بين العمل الأدبي وأشكال

قراءته المختلفة. وتعطي قراءة زيما لرواية كالفينو نموذجاً خاصاً وخصيباً يقارب ما هو داخلي في الأدب، ويتخطّاه إلى خارجه ملامساً: قوانين «اقتصاد السوق، والانحراف والمؤسسات، والإحصاء...». والواقع أن في هذا الجهد النظري الطموح ما يذكّر، ولو من بعيد، بالمنهج الذي أخذ به، سابقاً، لوسيان غولدمان الذي كان يربط بين العمل الأدبي وجملة من العلاقات اللصيقة به، مثل السلطة والأيديولوجيا والمؤسسة الدينية و«الشعور الجمعي» والوعي الممكن... إلخ.

إن العلاقة القوية بين الفلسفات والنظريات النقدية هي التي دفعت بعض النقاد إلى اعتبار العمل الأدبي «فلسفة من نوع خاص»، وهو ما امتد، بأشكال متنوعة، من لوكاتش الشاب إلى الفرنسي بيير ماشريه، وهي التي أوحت إلى لوسيان غولدمان بفكرة «العمل الأدبي كنظام الهيغلية الأصيل»، حيث في الأدب ما يمكن ترجمته إلى «نظام مفهومي». ومع أن للفكرة بريقها الخاص، فهي تفضي، في التحديد الأخير، إلى تصفية العمل الأدبي الذي تأتي دلالته من «أدبيته»، أي من التقنية الخاصة التي أنتجته كأدب.

من اللافت أن النظر النقدي إلى دلالة العمل الأدبي عثر على أساس له منذ القرن التاسع عشر، أي قبل ظهور علم اجتماع الأدب، وهو لم يأتِ من مدارس نقدية أدبية محترفة، بل من الشاعر الفرنسي ستيفان ملارميه الذي أجاب عن أسئلة الفنان ديفا قائلاً: «ليس بالأفكار تنظم الأبيات، وإنما النظم بالكلمات»، رافضاً اختزال الإبداع الأدبي، كما الفني بعامة، إلى مفاهيم وأفكار.

فقد أبصر الشاعر دور الكلمة في المنتوج الأدبي، ورأى دور الكلام في البناء الأدبي مؤكداً، بداهة، دور الذات في الإبداع، والتي تمايز، عن طريق استعمال اللغة، بين مبدع وآخر، ومبتعداً كلياً عن «سدنة المضامين»، حيث العمل الأدبي في فكرته، لا في المواد التي أعطته شكلاً.

وفي الحالات جميعاً، وكما يرى الشكلاني الروسي تينيانوف الذي يشدّد على «العلاقة المتبادلة بين الأدب والسلاسل القريبة منه»، فإن «الحياة الاجتماعية تقيم صلة مع الأدب من خلال مظهرها الكلامي في المقام الأول». وواقع الأمر أن في هذا الكلام سلسلتين متمايزتين ومتفاعلتين: السلسلة الأدبية ـ اللغوية التي يكمل فيها كل نصّ أدبي غيره ويكتمل به، وسلسلة السببيات الاجتماعية التي تستولد شكلاً أدبياً جديداً، وتحكم بسقوط شكل آخر.

ـ ٣ ـ

توقف زيما أمام ما قال به مالارميه، وطرح سؤالين أساسيين، هما: أليست الأيديولوجيات والفلسفات والنظريات الاجتماعية مصنوعة من الكلمات شأن الأعمال الشعرية؟ وأليست هذه الكلمات بدورها مرتبطة ببنى دلالية، لها دورها في «صياغة المسافات التركيبية والسردية التي يتألف منها خطاب ما؟. يعود السؤالان، مهما كان الجديد الذي يوحيان به، إلى المرجعية الداخلية للعمل الأدبي المعيّنة بتقنياته وشكل الكلام المندرج فيه، والمرجعية الخارجية التي تحيل على الشروط الاجتماعية والأيديولوجيات المتصارعة والسياق الاجتماعي... إلخ.

حشد زيما لكتابه مادة نظرية هائلة متعددة الأبعاد: فهناك إشارة إلى «سوسور» الذي لم يدرك أن الكلام في الخطاب ليس مجرد تطبيق لقواعد نظام محدّد، فهو يستطيع إحداث تغيير في النظام كله انطلاقاً من تغيير مستواه الدلالي، إضافة إلى باختين وفولو شينوف، اللذين كشفا عن حيوية اللغة، المتأتية من صراعات مجتمعية تتضمن مصالح اقتصادية و«جمالية»، وكذلك التناصّ الذي طوّرته جوليا كريستيفا، معتمدة على باختين الذي يقرّر أن الذاتية الفردية أو الجماعية تتكوّن، في المقام الأول، في إطار عدد من اللهجات الاجتماعية. ويشير زيما أيضاً إلى مساهمات آلتوسير وميشيل بيشو القائلة إن «الأيديولوجيات تستجوب الأفراد باعتبارهم مرؤوسين».

حاور زيما «كل» الذين اهتموا، ولو بشكل منقوص، بعلم اجتماع الأدب، من هاوزر إلى غولدمان، وصولاً إلى بيير بورديو، ناظراً إلى السؤال الذي لا بدّ منه: ما هو الأدب؟

ومما لا مراء فيه أن المؤلف لا يأتي بجواب حاسم عن السؤال الشهير الذي طرحه سارتر منذ عقود، واستمر إلى اليوم في أعمال فرنسي آخر هو جاك رنسيير. والجواب الذي يصل إليه، آخذاً بمعطيات الألسنية والسيميائية، هو التالي: «إن النصّ الأدبي بنية مستقلة، لا تعكس الواقع، لكنها تتفاعل مع مختلف لغاته... ذلك أن نصّ القصيدة أو الرواية لن يتماهى مع أي كلام، وإن كان يعكس الخطب واللهجات الاجتماعية التي تحيط به (ص ٥٩). والأساسي هنا أن العمل الأدبي ردّ فعل تناصي على لهجات اجتماعية معيّنة، وعلى خطابات مرتبطة بها. ومن أجل إيضاح ما يقصد به، والذي يترجم مفهومه لعلم الاجتماع النصّ، يحلل المؤلف أعمال عدد من الأدباء: مارسيل بروست في **البحث عن الزمن الضائع**، ورواية **الغثيان** لسارتر، ورواية **الغريب** لألبير كامو.

ـ ٤ ـ

وأخيراً، فإن بعديْن أساسييْن يجعلان كتاب زيما جديراً بالقراءة وهما: البعد **الأول** هو الشمول النظري الذي يعتمد عليه في معالجة موضوعه الذي تتكامل فيه مساهمات أوروبية وروسية وأمريكية تشكّلت في القرن العشرين وما سبقه، وما تزال مستمرة حتى اليوم. ويتمثل البعد **الثاني** بالمواظبة المدهشة التي تميّز هذا الباحث الجلود الذي يتابع موضوعه، بأشكال متنوعة، منذ ثلاثين عاماً حتى اليوم. فقد رفض أن يكون أستاذاً تقليدياً للنقد الأدبي، ولا «تلميذاً نجيباً»، حتى وهو يعالج أعمال منظّرين كبار، مثل أدورنو ولوتمان وهانز ياوس، وأراد أن يكون باحثاً له مساهمة نوعية خاصة به عنوانها: «علم اجتماع النصّ».

وواقع الأمر أن في بحث زيما، مهما تكن حدوده، ما يذكّر بمقولة إدوارد سعيد عن «النظريات المهاجرة»، ذلك أنه استدعى في بحثه ما جاء به الروسي باختين، والألماني أدورنو، والفرنسي الروماني الأصل لوسيان غولدمان، والأمريكي فريدريك جايمسون، والفرنسي بيير بورديو... مع ذلك، فإن للمساهمات النظرية الكبرى زمناً خاصاً بها، رغم الجهود الصادقة والواسعة التي قد يبذلها نقاد لامعون مثل بيار زيما □

Ziad Hafez

La Pensée religieuse en islam contemporain: Débats et critiques

(Paris: Geuthner, 2012). 390 p.

الفكر الديني في الإسلام المعاصر

عبد الإله بلقزيز

أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

ـ ١ ـ

يتناول الكتاب تاريخ الفكر الديني في الإسلام مُركّزاً، بصورة رئيسَة، على تيارات الاجتهاد الديني الحديثة والمعاصرة، ومدارسه ونصوصه الكبرى. ويشغل مؤلفَه هاجسُ تبديد الصور النمطية، التي رسخت في المتخيّل الغربي، عن الإسلام بما هو عالَمٌ وتفكير أقنومي واحد، لا وجود للتعدُّد والتنوّع فيه، ولا للاجتهاد وحرية الفكر. وهو يخوض في تبديده، **أولاً**، من طريق بيان ظواهر التدافع بين الأفكار الكبرى، الكلامية والفقهية والفلسفية...، في الإسلام الكلاسيكي، مع ما ينطوي عليه ذلك التدافع من دلالات لجهة انفتاح مفكري الإسلام على منابع الفكر الإنساني لذلك العهد (الإغريقية، والهندية، والفارسية، والمواريث العربية المحلية من «الجاهلية»)، كما لجهة انفتاح بعضهم على بعض مع ما يقوم بينهم من تباينات في الرأي، واختلافات في الأطر والمنظومات الفكرية المرجعية.

وهو يخوض في تبديده، **ثانياً**، من طريق إلقاء ضوءٍ كثيف على تيارات التجديد في الفكر الديني الإسلامي الحديث والمعاصر، في دائرته العربية تحديداً، وبيان ما كان فيها من جرأةٍ في القول، ومن عمقٍ في مناولة مسائل النصّ الديني وكيفيات قراءته في ضوءٍ تاريخيٍّ ومعرفيٍّ جديد، من دون أن يُغفِل التبعاتِ الكبيرةَ التي ترتبت على محاولات ذلك التجديد، وعلى رموزه الفكرية، من قِبل القوى الدينية التقليدية المحافظة، كما من قِبل الأصوليات الإسلامية المعاصرة. وفي هذا التبديد، الذي يأتيه في الكتاب، للصور الأيديولوجية الرثة والمبتذلة عن الإسلام، في بعض الخطاب الاستشراقي الكولونيالي وفي وسائط الإعلام الغربية المتصهينة، يستأنف زياد الحافظ ما كان بدأه الراحل إدوارد سعيد ـ كما لاحظ بحق

جورج قرم في مقدمته على الكتاب ـ في باب تفنيد أطروحات هذه النظرة الكولونيالية المتجددة للعرب والإسلام، وبيان طبيعتها الأيديولوجية، المجافية للعلم وللحقيقة التاريخية، والعدائية الصارخة المصروفة لخدمة أهداف سياسية استعمارية تصل إلى مبتغاها من طريق إشاعة حالٍ من الرُّهاب الإسلامي (الإسلاموفوبيا).

ـ ٢ ـ

يتألف الكتاب من مقدمة و**ثمانية** فصول، ناهيك بتقديمٍ للباحث جورج قرم يسلّط فيه الضوء على أهمية الكتاب: موضوعاً ورؤيةً، وعلى كاتبه والسلالة الفكرية النقدية التي ينتمي إليها، وجرأته في فتح بعض المستغلِق من الفكر الديني، وبيان لحْظات الاجتهاد والتجديد فيه وما تنطوي عليه من غنىً يتجاهله الغرب، ويعتّم عليه.

في **المقدّمة** التي صدَّر بها كتابه، يشدد زياد حافظ على أن الإسلام ليس وحدة مغلقة على نفسها، ومتموضعة خارج الزمن، وإنما هو في حالِ تطوُّرٍ دائم، وذو قابلية للتأقلم مع الأوضاع المتغيرة (ص ١١)، وهذا ما يفسّر لماذا استمرت فيه دينامية التجديد حتى اليوم. إن الرؤى الغربية المتجدّدة للإسلام بوصفه ديناً مغلقاً، يولِّد العنف وكراهية الآخر، عليها كان مبْنَى ظاهرة الإسلاموفوبيا، التي تَرِث وتستأنف ظاهرة الرهاب من العرب (ص ١٤). ونظير هذه النظرة المغلوطة إلى الإسلام، من قِبل الوعي الغربي، تنتصب نظرةٌ غير موضوعية إليه، من قِبل أصولية إسلامية تفصله عن مقدماتها التاريخية المحلية، التي تدمغها بصفة «الجاهلية» (ص ١٦). وهي نظرة مسكونة بالحنين إلى العودة إلى حقبة متخيَّلة للإسلام، ومصروفة لبناء فكرة الدولة القائمة على الشريعة (ص ١٧). وكما تلاعب الغرب بالإسلام، في مواجهته لحركات التحرر العربية في حقبة الحرب الباردة، وانتقل من شيطنته، بعدها، إلى اتهامه بأنه عائق في وجه الديمقراطية (ص ٢٠)، كذلك توسلت الحركات الإسلامية الدين في معركتها ضد خصومها.

في الفصل **الأول**، عن صُوَر تلقّي الإسلام في الغرب، يكرس المؤلف مساحات لنقد تمثُّلات الغرب للإسلام، في البيئات الأكاديمية ووسائط الإعلام ومراكز القرار السياسي، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ويكشف عما تنطوي عليه الإسلاموفوبيا من مضمَرات نوستالجية للحقبة الكولونيالية، وهي وصلت ـ بعد غزو العراق واحتلاله ـ إلى فكرة مراجعة خيار «الإنهاء المبكر» للاستعمار من البلاد العربية بحسبانِه خياراً «خاطئاً»! (ص ٢٥). يرصد، في النطاق هذا، أشكالاً من التعبير عن الخطاب السياسي الرسمي الغربي ـ الأمريكي خاصةً ـ تجاه الإسلام، منذ منتصف القرن العشرين، وبعد نهاية الحرب الباردة بالذات، والعنف اللفظي العدائي تجاه الإسلام والمسلمين، وآثار بعض مفرداته ـ التي تصب الماء في الطاحونة ـ في رموز الأصولية الإسلامية (ص ٢٨). ويرصد الاستراتيجيات الغربية في مجال تسخير الإسلام، في محطات من التاريخ معاصرة، منذ استخدامه سلاحاً لتعبئة العالم الإسلامي ضد السوفيات، إلى استعماله ضد الحركة القومية العربية، إلى شيطنته ـ ومأسَسَة تلك الشيطنة (ص ٣٥) ـ وتقديمه في صورة وحش كاسر ينبغي ترويضه وتحويله إلى حيوان أليف

(ص ٣٦). ولا ينسى المؤلف أن يقف على وجه آخر من وجوه الخطاب الكولونيالي، هو الذي يعبّر عنه «الخطاب الثقافي»، أي الآخذ في نزعة ثقافوية أنثروبولوجية، الذي يؤقنم الإسلام في أقنوم نمطي على خلفيةٍ فرضيةٍ «فكرية» تقول بوجود «جوهر» ثابت في كل مجتمع وثقافة (ص ٣٩)، وأن الإسلام هو جوهر المجتمعات العربية والإسلامية الثابت، المعادي للديمقراطية والحداثة وقيم الغرب، مستشهداً بالنقد الذي وجّهته أقلام عربية، مثل إدوارد سعيد وعزيز العظمة، إلى هذه الصور النمطية عن إسلام ذي «فَرادة ثقافية»، مشدّدةً على البعد الكوني للقيم الثقافية (ص ٤٤)، ومستأنفاً النقد لكتابات صموئيل هانتنغتون وبرنارد لويس الذاهبة بعيداً في هذا المنظور الجوهراني واللاتاريخي للإسلام والثقافة (ص ٤٥ ـ ٥٣). ويلقي المؤلف ضوءاً على نقاشٍ في العالمين العربي والإسلامي معاكس لهذه النظرة الجوهرانية واللاتاريخية إلى الإسلام، بدأ منذ حقبة النهضة، في القرن التاسع عشر، وما زال مستمرّاً حتى اليوم.

يتناول الفصل **الثاني**، عن المناظرات داخل الإسلام، جذور الجدل الفكري بين المسلمين منذ وفاة النبي (ﷺ)، واندلاع الخلافات حول السلطة والشرعية، ملاحظاً أن ما طبع تفكير مفكري الإسلام هو عزل الإسلام وتعاليمه عن مجمل الشروط التاريخية، والنظر إليه بما هو مطلق (هو عينه ما يفعله إسلاميو اليوم حين يقرأون أثراً إسلامياً قديماً)، وأن ما طبع مجمل تراث الإسلام هو دورانه على مدار **مسألتين**: المسألة **العَقَدية** والمسألة **السياسية**. ومن هذه الملاحظة، يبني المؤلف منطلق تحليله على القول إن استدعاء شروط التطوّر السياسي أمرٌ لازِم ولازِب لفهم تطور الفكر الإسلامي فهماً صحيحاً (ص ٦٣)، بالنظر إلى ما كان للمسألة السياسية من مركزية في تاريخ الإسلام. هكذا يذهب الباحث في رصدٍ تاريخي مجمل لتطوّر المسألة السياسية، في الإسلام، من طريق تطوّر سؤال السلطة والصراع عليها منذ وفاة النبي (ﷺ). ويعْرِض، في السياق عينِه، لِتَكَوُّن الفرق وتطوّرها في الإسلام: للخوارج (ص ٧١ ـ ٧٣)، والشيعة (ص ٧٤ ـ ٧٨)، وأهل السنّة والجماعة (ص ٨٦ ـ ٩١)، وللفرق الكلامية كالمعتزلة (ص ٧٨ ـ ٨٣)، والأشاعرة (ص ٨٣ ـ ٨٦)، معرِّفاً بظروف نشأتها، وبأفكارها، والفروق بينها.

ويهتم الفصل **الثالث**، وموضوعُه عن المناظرات في حقبة النهضة، ببيان السياقات التي تبلور فيها الخطاب النهضوي للقرن التاسع عشر (حملة بونابرت على مصر)، ذاهباً إلى الاعتقاد أن هذا الخطاب لم يقطع كليةً مع الحقب الكلاسيكية السابقة (ص ٩٣)، ومعرِّفاً باللحْظات الفكرية الكبرى مع رفاعة رافع الطهطاوي (ص ٩٧ ـ ٩٨)، وجمال الدين الأفغاني (ص ٩٨ ـ ١١٢)، ومحمد عبده (ص ١١٢ ـ ١٣٠)، وبمساهمة رجالاتها في إلقاء ضوء الاجتهاد على مسائل السياسة (الدولة الوطنية الحديثة والدستور...)، والمسألة الاجتماعية، وحقوق المرأة، وسواها. والهدف عنده من هذه الوقفة بيان حقيقة أن المجتمع الإسلامي ظل، منذ النشأة، مسرحاً للمناظرات والجداليات، ولم يكن ـ كما يتصوّره كثيرون ـ كتلة مغلقة عصية على التأثر بالتحوّلات وبالتاريخ (ص ١٣١).

ويستكمل في الفصل **الرابع** ما بدأه في سابقه من حديثٍ عن حقبة النهضة، مركِّزاً على مآلات أفكارها لدى أجيالها اللاحقة في القرن العشرين. وهو إذ يعتمد التصنيف الدارج في تاريخ الفكر العربي، لتيارات هذا الفكر، إلى تيار نهضوي، قومي وعلماني، وإلى تيار إسلامي، يعرّف بكل تيار، ويعود به إلى جذوره الفكرية التأسيسية التأصيلية: طه حسين بالنسبة إلى الأول، ومحمد رشيد رضا بالنسبة إلى الثاني. لم يكن الأول متغرباً أو متأورباً في كلِّيته، لكن الثاني تراجع عن أفكار الإصلاحية الإسلامية، واجتهاداتها، مُذ كتبَ رشيد رضا عن الخلافة، والذي سترهص كتاباتُه بميلاد الإسلام السياسي (ص ١٤٨)، وصولاً إلى نشأة «الإخوان المسلمين» الذين ستتحول نصوص ابن تيمية والمودودي وسيّد قطب إلى مراجع ثقافية لهم (ص ١٤٢). غير أن جيلاً مجتهداً، من تلامذة عبده والإصلاحيين، سيظل يجذف ضدّ التيار المحافظ، كان من رموزه قاسم أمين، المهتم بقضية تحرير المرأة (ص ١٥٢ ـ ١٥٣)، والشيخ علي عبد الرّازق صاحب الكتاب المرجعي **الإسلام وأصول الحكم** في نقد نظام الخلافة (ص ١٥٧ ـ ١٦٣).

ينتقل المؤلف، بعد هذه الفصول التاريخية الأربعة، إلى فصول/دراسات تطبيقية تتناول نماذج من الاجتهاد الإسلامي المعاصر في تفسير النصّ القرآني، وفي قراءة التراث. وهكذا ينصرف في الفصل **الخامس**، إلى تقديم عرضٍ مركّز، ووافٍ، لأهمّ أطروحات المفكر السوداني الشهيد محمود محمد طه في تفسير القرآن، معرّفاً به وبمنهجه ونظرته (ص ١٨٢ ـ ١٩٦)، ومتوقفاً عند تمييزه الأساس بين **الرسالة الأولى** للإسلام و**الرسالة الثانية**، ذاهباً إلى حسبان هذه هي الفرضية الأكثر راديكالية والأكثر ثورية في عمل طه (ص ٢١٧)، دون أن ينسى التنبيه على ما يكتنف موقف محمود محمد طه من التباس في تعيين صاحب الرسالتين الدينية والتشريعية؛ هل هو النبي أم النبيّ وغيره (ص ٢١٨). وهو تنبيه يستقيم مع واقع أنّ طه يعرّف النبوّة بأنها العلاقة المباشرة برسول الوحي (جبريل)، وبأن ختمها لا يعني سوى أن البشر يملكون أن يتلقوا المعرفة الإلهية من دون وساطة رسول الوحي.

يستأنف المؤلف، في الفصل **السادس** من كتابه، مطالعة وجوه الاجتهاد في التفسير، قارئاً في عيّنة أخرى هي كتابات محمد شحرور، وتفسيره للقرآن على نحوٍ خاص. يضيء الفصل على جوانب من شخصية شحرور: تكوينه العلمي، وهواجسه الإصلاحية (ص ٢٢٧ ـ ٢٣٤)، ويَعْرِض لبعض ما ميّز تفسيره منهجياً، كتوسُّل اللسانيات وعلوم اللغة، وهو ما يبرّر لماذا اهتم كثيراً بالتمييز المفهومي بين تسميات عدة للقرآن مثل: الذِّكْر، والكتاب، والقرآن، منقباً في أصولها الايتيمولوجية في اللسان العربي (ص ٢٣٦ ـ ٢٤٥). وإذ يعتبر المؤلف أن تمييز شحرور بين النبوّة والرسالة هو أهمّ مساهمة له، يستنتج من ذلك أنه التمييز الذي يسمح ببيان حدودِ صلةِ الفهم الإنساني بكلٍّ منهما؛ حيث ما تنطوي عليه النبوّة من قوانين الوجود والكون خارجةٌ عن الوعي البشري، بينما تظل معطيات الرسالة، الموحى بها، متعلقةً بذلك الفهم الإنساني (ص ٢٤٧). ويستعرض، في بقية الفصل، قواعد التأويل عند شحرور (ص ٢٥١ ـ ٢٥٦)،

وآرائـــه فــي مـسـائـل عــدّة مـثـل شـعـائـر العبادات (الصلاة، الصوم، الزكاة)، والسنّة والـحـديث (ص ٢٦٢ ـ ٢٧١)، والـتـشـريـعـات الـخـاصـة بالمرأة (ص ٢٧١ ـ ٢٧٣)، وتـعدّد الـزوجـات (ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، والـمـواريـث (ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦)، وقــوامــة الـرجـل (ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠)...، مبيّناً مواطن النظر المجتهِد فيها.

أمّـا فـي الفصل **السابع**، الـذي يـكرّسـه للتعريف ببعض المساهمات الجديدة في قـراءة الـتـراث، فيعيد تـأكيد مقولته ـ التي ينطلق منها الكتاب ـ ومقتضاها أن أي جَهدٍ تجديدي في الفكر الإسلامي لا بدّ من أن يمُرَّ، حكماً، بالتفسير. غير أن الفصل يأخذ منحىً آخر هو الوقوف على المساهمة النقدية لكل من سيّد القمني والشيخ خليل عبد الكريم في نقد النظرة التبجيلية الأسطورية، السائدة فـي الـوعـي الإسـلامـي، لـلجيل الأول ورمـوزه من الـصحـابة (ص ٢٨٤)، وفـي نـقـد النظرة التحقيرية لحقبة ما قبل الإسـلام ووصمها بـ «الـجـاهـلـيـة». وفــي هــذا الإطــار يَـعْـرِض لـكـتـابـات سـيّـد الـقـمـنـي حــول الأسـاطـيـر الـقديـمة، الـمرتبطة بـالـديـانـات التوحيدية وبـغـيـرهـا (ص ٢٨٦ ـ ٢٩٩)، ومـحـاولات الأخير تفكيكها، مثلما يعْرض لكتابات خليل عبد الكريم حول «الجاهلية»، ومحاولاته تفنيد الدعوى القدْحية في «الجاهلية»، من طريق بيان تواصل الإسلام معها، بما هي مصدر من مصادر الشريعة والتشريع في الإسلام، واستكمال ما كان طه حسين قد بدأه من إعـادة الاعتبار إلى هذه اللحظة من تاريخ العرب في كتابه الشهير: **في الشعر الجاهلي**.

وأخـيـراً، يـكرّس الـفـصل **الـثـامـن** لإلـقـاء ضوء التعريف بمساهمة نصر حامد أبو زيد في قـراءة الـتـراث الـعـربـي الإسـلامـي، فيعرّج على نقده الخطابَ الديني، وتناقضاته، وغربته عن الحاضر، وخاصة في وجوهه الإسلاموية المعاصرة، وافتقاره الشديد إلى أيّ حسّ تاريخي في قراءة النصّ الديني، مستعرضاً **خمساً** من الديناميات الحاكمة لهذا الخطاب (ص٣٣١ ـ ٣٤٣) عـلـى نـحـو مـا تـبـلـورت موضوعاتُه وقواعدهُ في «فكر» أبي الأعلى المودودي وسيّد قطب، وناقداً لها. ويعْرض، استطراداً، للمصادر الثقافية لهذا الخطاب الديني، متوقفاً عند قراءة أبي زيد لثلاثةٍ منها: الحاكمية، النصّ (الديني)، الحديث.

ـ ٣ ـ

يمكن قارئَ الكتاب أن يجادل المؤلّف في اختياره عيِّنةً بعينها من الباحثين العرب، فـي مـجـال الـتـفـسـيـر والـدراسـات الـقـرآنـيـة، وإهمال أخرى ذات أهمية أشدّ (محمد عزة دروزة فـي تـفـسـيـرهِ الـضـخـم لـلـقرآن، محمد أحمد خلف الله في تحليل القصص القرآني، محمد أركون وعبد المجيد الشرفي في نقد مـدوّنـة الـتفسـيـر الـكلاسـيـكـيـة...)؛ ويمكنه أن يجادل في الأهمية القصوى التي أولاها لعمل محمد شـحـرور، أو فـي عـدم إدخـال تأويليات نصر حامد أبو زيد الأسلوبية للنصّ الديني في الفصل الخاص بـه...، لكنه لن يجادل ـ قطعاً ـ في أهمية إنـصـاف عمل مـحـمود مـحـمد طـه، وسـيـد الـقمـنـي، وخليل عبد الكريم، وإن كان المؤلف لم يُولِ ثلاثية الأخـيـر عـن الـصـحـابـة الاهـتـمـام المناسب في الفصل السابع.

هذا كتابٌ في غاية الفائدة للقارئ الغَرْبي، المتشبّع بصور نمطية رثّة ولاتاريخية عن الإسلام وتراثه، كُتِب بلغةٍ من لغاته (الفرنسية)، وأريدَ له أن يساجل الخطاب الاستشراقي ـ في وجوهه المعادية غير المنصِفة ـ والخطاب الكولونيالي الجديد الذي تُصَنِّعه الوسائط الإعلامية الغربية المتصهينة، ومراكز الدراسات والأقلام المرتبطة بالمؤسسة، مثلما أريدَ به التعريف بتيار الاجتهاد والتجديد في الإسلام، ماضياً وحاضراً، وهو الذي يتعرض للطمس والتعتيم في الكتابات الغربية عن الإسلام.

ولكن الكتاب مفيدٌ، أيضاً، للقارئ العربي: المتخصّص وغير المتخصّص على حدّ سواء، إن تُرجِمَ إلى اللسان العربي؛ إذ يوفّر مادةً رصينة لإعادة كتابة تاريخ الاجتهاد في الإسلام، وفي الإسلام المعاصر على نحوٍ خاص □

Sylviane Agacinski

Femmes entre sexe et genre

(Paris: Ed. du Seuil, 2012). 167 p. (La Librairie du XXIème siècle)

المرأة بين الجنس والنوع

فيصل درّاج

ـ ١ ـ

ليس موضوع التحرّر الجنسي، كما تحرّر المرأة بخاصة، بالموضوع الجديد. فالموضوع **الأول** عالجه، في القرن العشرين، اسمان شهيران على الأقل: عالم النفس فيلهم رايش، وهربرت ماركوزه؛ والموضوع **الثاني**، الخاص بالمرأة، حظي بمعالجات عديدة، بدءاً مما جاء به الألماني فريدريك إنغلز، شريك كارل ماركس في مشروعه الشيوعي، مروراً بالروسية ألكسندرا كولنتاي، وصولاً إلى الفرنسية سيمون دوبوفوار في كتابها **الجنس الثاني** الذي ظهر عام ١٩٤٩. حاولت دو بوفوار إعادة تركيب المحاولات النظرية التي سبقتها، منتهية إلى خلاصة شهيرة: «لا تولد المرأة امرأة، بل تصبح كذلك. وهي لا تُعرّف في محيطها الاجتماعي بعوامل بيولوجية، أو نفسية، أو اقتصادية، ذلك أن الحضارة، في عناصرها المتعدّدة، هي التي تصوغ النتاج الانتقالي بين الذكر والمخلوق المغاير له الذي يدعى بالمرأة». تبدو المرأة، في هذا التعريف، منتوجاً ثقافياً ـ تاريخياً متعدّد الأبعاد، من دون أن تختصر إلى بنيتها البيولوجية، أو أن تتم إذابتها في مقولة عامة هي: المجتمع الذكوري.

في كتابها الجديد **المرأة بين الجنس والنوع** تلامس سيلفيان آغاسنسكي المواضيع السابقة بمنظور جديد، آخذة بعين الاعتبار الجديد النظري الذي تجلّى في مفهوم النسوية الذي بدا في أحيان كثيرة شعاراً أيديولوجياً متمرداً أو سلاحاً سياسياً. وواقع الأمر أن موضوع الكتاب، جديداً أكان أم مجزوء الجدّة، يطرح عل القارئ أكثر من سؤال، من بينها: لماذا بقيت المرأة موضوعاً للاضطهاد، بنسب مختلفة، على الرغم من مرور أكثر من قرنين من الزمن على الدعوات القائلة بـ«حقوق الإنسان»؟، وهل استطاعت الاجتهادات النظرية الخاصة بتحرير المرأة أن تعطي إجابات موضوعية أم أنها لا تزال تنوس بين التجريد والتلفيق؟، وهل يمكن، على أية حال، الحديث عن تحرر المرأة من دون الحديث عن تحرر الإنسان، من حيث

هو، على الرغم من حزمة من الأسئلة تخصّ المرأة وحدها؟

فقد عزا جون ستيوارت مل قابلية المرأة للخضوع إلى ضعفها الجسمي الذي أتاح لـ «القوى الاجتماعية» اضطهادها وغمط حقوقها، وتأسيس عدم المساواة بين المرأة والرجل. بيد أن هذه اللامساواة، المؤسسة بيولوجياً، لم تأخذ شكلاً يخترق المجتمعات جميعاً، إلا لأسباب اجتماعية، تمتزج فيها السياسة بالأيدويولوجيا، وهو ما ذهبت إليه الحركات النسوية في العقود الأخيرة. والسؤال الجوهري في هذه القضية هو: هل يفسر اضطهاد المرأة بالانتقال من البيولوجي إلى الاجتماعي، أم بانتقال معاكس من الاجتماعي إلى البيولوجي؟ لقد أخذت الأمريكية جوديث بتلر، في كتابها الشهير **اضطراب داخل النوع** بمبدأ السببية الاجتماعية، معتبرة أن «الجنس» يحمل دائماً بصمات الممارسة الاجتماعية، رابطة، والحال هذه، بين اضطهاد المرأة والتاريخ الاجتماعي.

ترفض سيلفيان آغاسنسكي في كتابها الصادر حديثاً ما ذهبت إليه بتلر، معترفة، أي سيلفيان، بالدور البيولوجي، قائلة إن الحركات النسوية تقع في خطأ كبير حين تفصل بين «الجنسين» أو تحوّلهما إلى «نوعين» متقابلين، عوضاً عن فهم العلاقات المتداخلة بينهما، فلا يمكن القول إن النسوي (نوع) يحيل إلى «جنس» أنثوي، أو الحديث بشكل موازٍ عن الذكوري والمذكّر كنوع مغاير مكتفٍ بذاته، ذلك أن هذا الطرح مجرّد وغريب عن الواقع، ويقفز عمّا هو مشترك بين النوعين أو الجنسين. لذا ينبغي الانطلاق دائماً من ثنائيات علائقية: أنثى/ذكر، رجل/امرأة، نسوي/ذكوري، التي تترجم أمراً جوهرياً يتمثل بالنسل والتكاثر، بعيداً عن «الناحية اللغوية» التي تتكئ عليها جوديث بتلر وتصوغ علاقات الرجل والمرأة بمعزل عن الواقع. فهذه الأخيرة، انطلاقاً من شعار تحرر جنسي لا عوائق فيه، في مجال الذكور والإناث معاً، ترفض فكرة الذكر ـ الزوج، والأنثى ـ الزوجة، من دون أن تعالج الموضوع في وجوهه المختلفة، كما لو كان «التناسل والحفاظ على الجنس» أمراً ثانوياً. ومن هنا تطرح مؤلفة الكتاب سؤالها: «من أين أتيت؟» الذي يبدو لدى «بتلر» والسائرين وراءها سؤالاً «مكبوتاً»، أو غير مفكّر فيه.

ـ ٢ ـ

تعود آغاسنسكي إلى العناصر البيولوجية الأساسية في عملية الإنجاب، المتمثلة بنطفة الذكر وبيضة الأنثى، منتهية إلى ما تدعوه بـ «مؤسسة التناسل»، وما يرتبط بها من قضايا التكاثر. لذلك فهي تعطي التعاون المرتبط بإنجاب الأطفال والإشراف على تنشئتهم أهمية قصوى، الأمر الذي يمنع الفصل بين «المستوى الأبوي» و«المستوى الأمومي»، كما لو كانا مستويين منفصلين، ويفرض الحديث عن وحدتهما التي لا يمكن تجاوزها (ص ١٣٨). وواقع الأمر أن هذين المستويين بيولوجيان وطبيعيان، ولا يمكن شرحهما بالمقولات الأيديولوجية والسياسية، ولا بالأفكار المسبقة عن اضطهاد المرأة وضرورة «تساوي الجنسين»، فهما يشرحان من خلال «تجربة الأمومة»، بما يعني ذلك الرغبة في الإنجاب وتكوين مؤسسة عائلية، يلتفت إليها الذكر والأنثى. بهذا المعنى يبدو

الوقوف طويلاً أمام جسد المرأة كموضوع للرغبة الذكورية، كما الحديث عن «الفنتازيا الذكورية» بالتعامل مع الجسد الأنثوي، أمراً مجزوءاً ومجتزأ، ذلك أن التناسل سؤال البشرية الجوهري، وأن سؤال «من أين جئت؟» الذي يواجه به الإنسان يهمّش الكثير من الأسئلة النافلة.

ترى المؤلفة أن في تجربة الأمومة، كما في تجربة الحمل والنمو، ما يترجم تجربة الإنسان في علاقته بالطبيعة، ذلك أن هناك «نموذجاً طبيعياً» يحيل عليه الطرفان، حيث هناك مكان للغريزة والمرغوب العفوي، لا يمكن اختصارهما في «صناعة اجتماعية مستبدّة» تعيد تخليق البشر، أو تكاد، وهو ما أوحت به سيمون دوبوفوار في كتابها الشهير. ولهذا، فإن في علاقة المرأة بالرجل، داخل الجنس وخارجه، ما يستدعي «حضور الأنا في الآخر»، بالمعنى المعقّد، إذ في جسد الرجل ما ينفذ إلى جسد المرأة (اللقاح)، وفي جسد المرأة ما يستقبل «مادة تُؤمّن التكاثر بشكل طبيعي». يطرح هذا التصور سؤال الحياة من حيث هي، حيث الولادة والنمو والشيخوخة والموت: «إن شرطي ككائن إنساني حي، يصدر عن بشر أحياء قبل أن يصل إلى سؤال الموت». إنه شيء قريب من «الدفعة الحيوية» عند هنري برغسون التي تستدعي «سر الحياة» قبل أن تعالجه الشروط الاجتماعية.

تتهم المؤلفة دعاة النسوية بأنهم يريدون من المرأة أن تكون رجلاً آخر، مجرد «فاعل إنساني» يتمتع بالحرية. بيد أن المرأة لا تُعرف إلا بعلاقتها بالرجل داخل عملية محدّدة هي التناسل والحفاظ على النوع. يجمع هذا الموقف بين الرجل والمرأة، ويعالج العلاقة بينهما من وجهة نظر «النسل والتناسل»، ويقرأ القضايا اللاحقة المرتبطة بها، مؤكداً الخلاف (تقسيم العمل البيولوجي) والاتفاق (إنتاج النسل)، «محاذراً» الواقع في ثنائية شكلانية (الثنائيات النسوية) تتمحور حول جسد المرأة والقهر الذكوري والمجتمع الأبوي. ولذلك، فإن الإسهاب في الحديث عن «التراتب الاجتماعي»، في علاقة الرجل بالمرأة، لا ضرورة له، طالما أن هذا التراتب مرتبط بوظيفة كل من الطرفين في دلالتها البيولوجية والاجتماعية، وبالتالي لا معنى للحديث عن المرأة كمقولة سياسية، الذي يستدعي مباشرة ثورة اجتماعية، ولا ضرورة للإغراق في خطاب الجسد ـ السلطة، وتسليع المرأة جسداً وحضوراً، واختصارها في «شيء» أو في جملة من الأشياء، خاصة أن «التسليع» مقولة رأسمالية تتجاوز المرأة وقضاياها كثيراً.

ـ ٣ ـ

على الرغم من أهمية القضايا التي تطرحها مؤلفة كتاب **المرأة بين الجنس والنوع**، فإن كتابها يثير ملاحظتين: الملاحظة **الأولى** هي أنه يتضمّن الكثير من السجال والرغبة في «تسفيه» الدعوات النسوية، وفكر جوديث بتلر بخاصة. ولذلك، فإن فكرتها عن «التناسل والتكاثر» لا تأتي بشيء جديد، خاصة أنها لا تعالجها في وجوهها المختلفة، فهي لا تتحدّث عن بنية العائلة في المجتمعات الرأسمالية، ولا عن الشروط الفعلية التي تسمح ببناء عائلات في شروط مستقرّة، ولا مكان لديها للحديث عن «وضع

المرأة» في الطبقات الاجتماعية المختلفة. ولذلك، فإن التجريد الذي تتهم به غيرها قائم في معالجتها التي تتعامل مع الرجل والمرأة كمقولتين بيولوجيتين تحققان، أو تؤديان، وظيفة «حياتية» ضرورية. وإلى جانب شيء من «العمومية النظرية» المشدودة إلى «التناسل»، فإن المؤلفة تبدو غير معنية بما يسعف في تحرر المرأة، بلغة معيّنة، أو الحصول على حقوقها بشكل أفضل، بلغة أخرى. فإذا كان همّ المؤلفة متمحوراً حول «تجربة الأمومة»، فهل هناك ما يدعم ويساعد دائماً هذه التجربة، خاصة لدى العاملات في المصانع، أو في مواقع العمل، بشروط بائسة؟

الملاحظة **الثانية** أن المؤلفة حرصت، وهي تشدّ العلاقة البيولوجية بين الرجل والمرأة إلى النموذج الطبيعي، أو إلى نموذج موسّع قائم في الطبيعة، على استبعاد السياسة والتاريخ، مكتفية بشكل أساسي بـ: تجربة الأمومة التي تطرح، لزوماً، تجربة مساوية: تجربة الأبوة. ومهما يكن التجريد الذي يمكن أن يقع على هاتين التجربتين (المتكاملتين)، فهما لا تستبعدان أبداً سؤالَي السياسة والتاريخ: ألا يستدعي الحديث عن تحرر المرأة الحديث أيضاً عن تحرر الرجل؟ وهل تستطيع المرأة معايشة تجربة أمومة مريحة من دون «زوج» يعترف بها وبحقوقها وله حياة مريحة؟ وما الفرق بين تجارب الأمومة والأبوة بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات ما قبل الصناعية؟

ختاماً، إن فضيلة كتاب آغاسنسكي تأتي من الأسئلة التي يوحي بها أكثر من الإجابات التي يتقدّم بها □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً : كتب عربية

(١)

بول طبر. **الجاليات العربية في أستراليا.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٣٦٧ ص.

يعرض هذا الكتاب لأحوال الجاليات العربية في أستراليا، متناولاً إشكالية الهوية الثقافية للمجموعات العربية المهاجرة بهدف كشف الوقائع السوسيولوجية لهذه المجموعات وما يعتريها من ديناميات تؤدي في النهاية إلى خلق حالات متنوعة من التعامل مع المجتمع الأسترالي المستقبل لها.

ويبحث الكتاب في التحولات التي تتعرض لها العدة الثقافية التي تهاجر مع المواطن العربي من بلده الأم إلى أستراليا، وكيفية إعادة تشكيل الموروث الثقافي للمهاجر العربي، وما يحدث له في سياق إعادة التشكيل هذه؛ راصداً بذلك العوامل والتحدّيات التي تواجه المجموعات العربية في أستراليا وهي تقوم في بناء ذواتها الجمعية، دون أن يغفل أهمية «الدمج المتقطع» للمجموعات العربية في المجتمع الاسترالي، والأنماط المختلفة لهذا الدمج، وما يستدعيه من إبراز للأشكال المتمايزة من العلاقة مع الثقافة السائدة في أستراليا، «هذه الأشكال التي تراوح بين التماهي معها والانطواء النرجسي على الذات الثقافية».

يضم الكتاب تسعة فصول يعرض المؤلف من خلالها لهجرة المجموعات العربية إلى أستراليا، متناولاً عدد هذه المجموعات وتكويناتها المذهبية والإثنية وتوزعها الجغرافي. كما يرصد عملية تحول المهاجرين العرب إلى «الجماعات العربية الأسترالية»، وسياسة الدولة الأسترالية المتعلقة بالمهاجرين التي تقوم على التعددية الثقافية في تأطير الانخراط العربي في الحياة السياسية الأسترالية، تحت مظلة الأنغلو ـ ساكسونية. ويتطرق الكتاب إلى موضوع الدين ومؤسساته المتنوعة في أوساط الجمعيات العربية، ويعرض لبعض سمات الحياة والإنتاج الثقافي للجماعات العربية في أستراليا. ويرصد مدى نجاح» الدمج المتقطع» للمجموعات العربية

في المجتمع الأسترالي عن طريق الحراك الاجتماعي لأبناء الجيل الثاني من المهاجرين. كذلك يعرض للسمات الطبقية للمجموعات العربية، وسياسة الدولة الأسترالية حيال هجرة العرب ووجودهم في أستراليا، ويبحث في العلاقة بين المهاجر العربي ووطنه الأم في المجال السياسي، متناولاً دراسة حالة اللبنانيين ـ الذين يشكلون أكبر جالية عربية في أستراليا ـ خلال الانتخابات العامة عام ٢٠٠٩. ويختم الكتاب بمناقشة الآفاق الخاصة بوجود العرب في أستراليا، والتحديات التي تواجههم في المستقبل المنظور.

(٢)

توفيق المديني. **تونس: الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٣. ٥٧٦ ص.

يعرض هذا الكتاب للأوضاع السياسية بعد الثورة التونسية عام٢٠١١، وتحديات بناء الدولة الديمقراطية المنشودة في ظل انتفاضات «الربيع العربي» وتصدر المشهد العربي قضية «الإسلام السياسي» وتداعياتها على مختلف الصعد، وذلك بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة في كل من تونس ومصر، وليبيا، حيث بدأت الحركة الشبابية التي قادت «الثورات» في تلك البلدان والطبقة الوسطى التي احتضنت المعارضة الديمقراطية تشعران بخيبة أمل ونفور من هذه «الثورات «لاتخاذها طابعاً إسلامياً متشدداً، من خلال تحالف حركات الإسلام السياسي مع الجماعات السلفية المتشددة المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، لا سيما بعد سقوط نظام القذافي.

ويرى المؤلف أن مسألة الإسلام السياسي تحولت إلى عنفية، حين ألبس الإسلاميون الثورات العربية عباءة إسلامية «ما أدى إلى انقسام المسلمين على موقع الدين في الاجتماع والدولة، على القيم الحاكمة لحياتهم، على رؤيتهم لتاريخهم، وعلاقاتهم بالخارج الثقافي والحضاري، بل على فهمهم لكليات الإسلام ذاته». ويطلق على «الثورة» في تونس مسمى «الثورة المغدورة»، موضحاً أن «كل ما نادى به الفقراء والعاطلون عن العمل ـ «وقود الثورة» ـ ذهب أدراج الرياح، وفي أحسن الأحوال ظل أحلاماً مؤجلة برسم المجهول الذي تسير نحوه البلاد، فبينما كانت تونس تنفض عنها غبار الثورة بعد رحيل زين العابدين بن علي، تسلل إليها الكثيرون ممن كانوا يدلسون على مقاعد المتفرجين ريثما تحط الثورة أوزارها، وعندما آن الأوان وفي غمرة ما ظنه الشارع التونسي انتصاراً لثورته ولشعاراته النظيفة، «خبز الحرية.. كرامة وطنية»، تخلى المتفرجون عن مقاعدهم وسارعوا إلى تونس ليلعب كل واحد منهم دوره وفق الأجندة الاستعمارية التي انخرط فيها مسبقاً..».

يقع الكتاب في ستة أقسام تتناول على التوالي العناوين التالية: صعود «القاعدة» في ظل إحباط «الربيع العربي»، تناقض الجماعات السلفية مع الديمقراطية وانكشاف مخططها الإرهابي، الاتحاد العام التونسي للشغل ولعب دور الملجأ للمعارضة في تونس، مقاربات حول نظريات التحول الديمقراطي العالمية، الثورة التونسية والبناء الديمقراطي، وإعادة الاعتبار لدولة الحق والقانون في ضوء مفهوم الثورة الديمقراطية.

(٣)

سالم توفيق النجفي. **سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٢٣٨ص. (وقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط)

يعرض هذا الكتاب للسياسات التنموية والغذائية في الوطن العربي التي أدت إلى تراجع حالة الأمن الغذائي العربي وتنامي الحرمان، وما سببه ذلك من زيادة في معدلات الفقر والجوع وتنامي ناقصي التغذية وتراجع التنمية البشرية، ولا سيما في المجتمعات العربية الأقل نمواً.

ويسعى الكتاب في أطروحاته إلى أن يؤكد أن أحد أهم أسباب تردي السياسات التنموية والغذائية يعود إلى إشكالية نمط بناء المؤسسات المعنية بوضع هذه السياسات وتنفيذها، فضلاً عن صيغتها القطرية؛ إذ لم تسع البلدان العربية عموماً إلى إنشاء دولة مؤسسات قادرة على الالتزام بسياسات تعكس تطلعات المجتمع العربي في تحقيق تغيير اجتماعي مستدام، بل جاءت بسياسات هزيلة اقتصرت على معالجة حالات سائدة أو طارئة في الأوضاع الغذائية.

ولا يغفل الكتاب مسألة الأزمة المالية والاقتصادية ونظيرتها الغذائية التي حدثت في أواخر العقد الأول من القرن الحالي، وأدت إلى خلق الاحتقان وعدم الرضى عند فئات واسعة من المجتمع العربي، وكذلك إلى إعادة توزيع الدخل وتعميق تباينه في العديد من البلدان العربية، وقادت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ولا سيما في مجال إنتاج الغذاء.

يضم الكتاب أربعة فصول، تتناول على التوالي السياسات الاقتصادية الزراعية العربية (الداخلية)، والسياسات الاقتصادية الزراعية العربية (الخارجية)، ومعطيات السياسات الاقتصادية الزراعية العربية وتأثيراتها في مسألة الأمن الغذائي العربي، والرؤى المستقبلية حول مسألة تغيير سياسات الاقتصاد العربي.

(٤)

سعيد سلطان الهاشمي. **عُمان: الإنسان والسلطة ـ قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العماني المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٢٧٢ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى قراءة العلاقة الجدلية القائمة بين الإنسان والسلطة تمهيداً لفهم المشهد السياسي العماني المعاصر. وهو يستند ـ كما يأتي في تعريفه ـ إلى التجارب السياسية والنضالية المتراكمة لدى الإنسان العماني التي عبرت عن نفسها بوسائل وأوجه مختلفة في محطات تاريخية متعددة في سعي المواطن العماني الدؤوب إلى بناء وطن مستقل ونظام ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية وتتساوى فيه فرص العلم والعمل والمشاركة السياسية.

وإذ لا يدعي الكتاب الإلمام بجميع جوانب المشهد السياسي العماني أو جميع تلك العوامل التي شكلته منذ سبعينيات القرن الماضي على الأقل، إلا أنه يمهد لحوار موضوعي لثيمات رئيسية ما زال مسكوتاً عنها ـ حتى الآن ـ إما رهباً من عصا السلطة أو رعباً في مكاسبها. من هنا تأتي أهمية الفصول الأربعة التي يضمها الكتاب، والتي تتناول على التوالي: الحركات اليسارية في عُمان التي سعت السلطة منذ السبعينيات إلى إسقاطها من الذاكرة

الوطنية بعد أن شكلت قوة تغيير تهدف إلى إقامة «جمهورية ديمقراطية مستقلة» تسودها العدالة الاجتماعية، ونشاط الحركات الإسلامية العمانية، وواقع مؤسسات المجتمع المدني في عمان والتحديات التي يواجهها، وصولاً إلى الحراك الشبابي العماني بين مطلع شباط/ فبراير ومنتصف أيار/مايو ٢٠١١ الذي أسهم ولو لفترة زمنية محدودة في رفد مسيرات وانتفاضات «الربيع العربي».

(٥)

علي أسعد وطفة. **تحديات الهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى عينة من طلاب جامعة الكويت.** الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠١٣. ٣٢٨ ص.

تتناول هذه الدراسة ـ كما يأتي في ملخصها ـ مختلف القضايا والجوانب التي تتعلق بإشكاليات الهوية الوطنية وتحدياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وتُعالج آراء عينة من طُلاب جامعة الكويت في قضايا الانتماء والولاء الوطني في سياق التحديات التي تفرضها الهوية الوطنية في عصر العولمة والميديا وما بعد الحداثة.

وتنطلق الدراسة في جانبها الميداني من سؤال رئيس قوامه: إلى أي حد يعي طلاب جامعة الكويت التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في الكويت، وكيف يتمثلون في هذه الهوية عبر نسق الولاءات الوطنية؟

وهي تحاول في هذا السياق الكشف عن مستوى الولاء الوطني لدى الطلاب الجامعيين ومدى وعيهم بالتحديات والمخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية. كما تتقصى نسق ولائهم للوطن ودرجة شعورهم بالخوف والقلق على الوحدة الوطنية.

أجريت الدراسة على عينة بلغت (١١٩٤) طالباً وطالبة من طلاب الجامعة في كلية التربية، والآداب، والشريعة، والعلوم، والهندسة في العام الدراسي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، وخرجت بعدد كبير من النتائج خاصة بالولاء للوطن بدرجة كبيرة، ودرجة الوعي بالمخاطر التي تهدد الهوية الوطنية، كما بينت احتلال الدين والأرض والدستور مرتبة عالية من سلم أولويات المواطنة لدى طلاب الجامعة، كذلك بينت الدراسة تأثير متغيرات الجنس والاختصاص والمتغيرات الاجتماعية في موقف الطلاب من الهوية الوطنية وولائهم للوطن، وكان أكثرها تأثيراً متغير البداوة والحضارة.

(٦)

عمرو منير دهب. **لا إكراه في الثورة.** منشورات ضفاف، منشورات الاختلاف بالاشتراك مع دار الأمان ـ الرباط، ٢٠١٣. ١٣٦ ص.

ينزع هذا الكتاب صفة القداسة عن الفعل الثوري الراهن في الوطن العربي، وحتى عن الثورة في أي مكان وزمان، ليس دفاعاً عن الأنظمة الطاغية التي تستهدفها الثورات، بل التزاماً بمبدأ حرية كل فرد بالثورة على طريقته الخاصة من دون إملاء أو شروط من هذا الفريق أو ذلك من الثوار، وحرصاً على ألّا ينزلق العمل الثوري إلى الفوضى.

وإذ يؤكد الكتاب ضرورة التخلص من الأنظمة المتسلطة والفاسدة، لكنه يوضح أن الأهم من الإطاحة بهذه الأنظمة هو إيجاد البديل لتلك الأنظمة تجنباً للفوضى المدمرة التي تنتفي معها كل القيم والأعراف الإنسانية. وبرأي المؤلف، إن المدخل إلى إيجاد بديل ديمقراطي يتطلب استئصال الديكتاتورية

الكامنة في نفوسنا التي تسعى إلى التسلط في بيئتها ومحيطها. وهو بذلك يعيدنا إلى مقولة «لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين».

(٧)

فايز رشيد. **تزوير التاريخ في الرد على كتاب نتنياهو: مكان تحت الشمس.** ط ٣. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٣. ٢٠٦ ص.

يأتي هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ في سياق الرد على ما ورد في كتاب بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي **مكان تحت الشمس** من تزوير للتاريخ ومغالطات لاقت رواجاً ملحوظاً في الشارع العربي بعد ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية في سياق الترويج للحركة الصهيونية بوصفها» حركة إنسانية»، بينما تتحكم العقلية الصهيونية بفلسطين وشعبها بالحديد والنار. ويؤكد المؤلف ضرورة الرد على نتنياهو من أجل تثبيت الحقائق ودحض أباطيل الصهاينة ومقولاتها الهادفة إلى طمس المعالم التاريخية والتراثية للشعب الفلسطيني وصلاته بأمته، وكذلك وقف ترويج مصطلحات «السلام» البعيدة عن الحق والعدل التي يروج لها الإسرائيليون والتي تؤكد استحالة تحقيق السلام في ظل الذهنية الصهيونية التوسعية.

يدحض المؤلف ما يطرحه المفكرون الصهاينة وقادتهم من مقولات لتزوير التاريخ مثل الترويج لمقولة «فلسطين أرض بلا شعب.. وتحولها إلى مكان لشعب بلا أرض..»، ومبررات فكرة إنشاء «وطن قومي لليهود»، وحديث نتنياهو في كتابه عن شعب فلسطيني «خلق فجأة بعد حرب عام ١٩٦٧»، ناهيك عن الخرافات التلمودية والخلفيات الأيديولوجية للحركة الصهيونية وما تنضح به من عنصرية واستعلاء وحقد، بنت عليها سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ـ بما فيها حكومات نتنياهو ـ وترجمتها تنكيلاً بالشعب الفلسطيني على أرض الواقع.

(٨)

فرست سوفي. **الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها: دراسة تحليلية تطبيقية.** بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٣. ٣٦٠ ص.

يبحث هذا الكتاب في مسألة تدويل النزاعات الداخلية في مجلس الأمن ومبرراته والمعوقات التي تحول دون تنفيذه، متناولاً ما طرأ من تغيرات في الوسائل القانونية التي تتحكم بالعلاقة بين المجلس والنزاعات الداخلية وسبل معالجتها.

تشكل المادة الثانية من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة أبرز المعوقات التي تحول دون تدويل النزاعات الداخلية في مجلس الأمن. وهي تنص على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، وعلى فض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية. وتؤكد امتناع أعضاء الأمم المتحدة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة». والأهم من ذلك، أنها تؤكد أنه ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يسوغ لـ «الأمم المتحدة» أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق،

على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

مع ذلك بدأت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تتعرض للضغوط في تسعينيات القرن الماضي مع بروز فكرة التدخل الإنساني في الدول التي تشهد نزاعات أهلية دامية تهدد الأمن والسلم الدوليين. وكان مبرر هذا التدخل الذي يصل إلى استخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تأمين وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. ثم برزت فكرة التدخل الوقائي لحماية حقوق الأفراد، وصولاً إلى التدخل تحت شعار الحرب على الإرهاب ونشر الديمقراطية.

والواقع، نشطت التدخلات الإنسانية للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وتفرد الولايات المتحدة بإدارة الشؤون الدولية، فكان التدخل الأمريكي بفرض الحصار على العراق منذ عام ١٩٩١، ثم التدخل الغربي في كوسوفو عام ١٩٩٩، وصولاً إلى الحرب على أفغانستان ٢٠٠١ في إطار الحرب على الإرهاب، ثم غزو العراق ٢٠٠٣. ولم تتوقف المحاولات الغربية للتدخل، فكان التدخل في ليبيا عام ٢٠١١، وصولاً إلى المحاولات الأمريكية والغربية الأخيرة للتدخل في سورية التي اصطدمت بالفيتو الروسي والصيني. ولا يخفى ما ارتكب من جرائم بحق الإنسانية تحت شعار التدخل الإنساني.

(٩)

منير مباركية. **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**. تقديم علي خليفة الكواري؛ مقدمة عبد الناصر جابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٢٧١ ص. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

تنبع أهمية هذه الدراسة، الفائزة بالجائزة الأولى في مسابقة المدرسة العربية في الدراسات الديمقراطية، من الأهمية المتجددة للمواطنة كمفهوم وممارسة، إذ تسعى إلى المساهمة في تحديد وضبط مفهوم المواطنة فكرياً ونظرياً، فيما تواكب «الثورات» الشعبية والتحولات السياسية في العديد من البلدان العربية التي أعادت مفهوم المواطنة إلى الواجهة لتصويب سلوكات «مواطن ما بعد الربيع العربي». وهي تقدم وصفاً وتحليلاً لتجارب بعض الدول الديمقراطية في مجال إرساء وتطبيق مبادئ المواطنة، متخذة من نموذج المواطنة الفرنسي حالة دراسة، مع الأخذ في الاعتبار بعض خصوصيات هذا النموذج مقارنة بنماذج دول ديمقراطية أخرى، كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتهدف الدراسة، إضافة إلى التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والمتغيرات المؤثرة فيه، إلى تشخيص واقع المواطنة في الجزائر ومشكلاتها، والمساهمة في وضع أرضية معرفية وعملية لإيجاد الحلول الممكنة لتلك المشاكل، وذلك في إطار التعريف الأوسع للمواطنة بما تعنيه من انتماء إلى الوطن...»؛ انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه، مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي. ويحترم كل مواطن الآخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم».

(١٠)

والــدن بيللـو. **حــروب الـغـذاء.. صناعة الأزمة**. ترجمة خالد الفيشاوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣. ٢٠٨ ص.

يناقش هذا الكتاب جذور الخلل في نظم الزراعة الحديثة، وما خلفته من أضرار على نظم الزراعة التقليدية، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وعلى صحة البشر، والتوازن البيئي، إضافة إلى دور هذه النظم الزراعة الحديثة في مسألة ارتفاع أسعار الغذاء، وفشلها في الحد من ارتفاع عدد الجوعى الذي قارب المليار جائع.

ويؤكد مؤلف الكتاب ـ وهو مناهض للعولمة ـ أن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في السنوات القليلة الماضية، ناجمة عن أزمة إنتاج، وإن إحلال الزراعة الرأسمالية محل الزراعة الفلاحية، لم يؤد إلى القضاء على الزراعة القائمة على الفلاحين أو المزارع الأسرية، التي ما زالت توفر جزءاً أساسياً من الغذاء.

كما أن الجهود التي بذلت لتشكيل منظمة التجارة العالمية، ونشر الزراعة الصناعية اتبعت معايير مزدوجة، إذ فرضت قواعد وقوانين تحرير التجارة على الجنوب، بينما حافظت على تقديم دعم ضخم لحماية المصالح الزراعية للشمال. وأدت هذه المعايير إلى نزع شرعية مشاريع العولمة النيوليبرالية، فيما تزايدت أهمية الزراعة الفلاحية القائمة على المزارع الصغيرة، والتي تبدو أكثر قبولاً لتنظيم إنتاج الغذاء.

وفي هذا السياق يؤكد المؤلف أهمية مقاومة العولمة وما تقدمه من دعم للنظام الرأسمالي للزراعة الصناعية، وضرورة الاعتماد على الذات في زراعة الغذاء، وحق كل جماعة بشرية في اختيار أشكال وأنماط الإنتاج الزراعي المناسب لها، ورفض الزراعة القائمة على الاستخدام الكثيف للكيمياويات أو التكنولوجيا الحيوية، وأهمية العدالة في توزيع الأرض، والاعتماد على المزارع الصغيرة والمشروعات التعاونية، في الإنتاج الزراعي وتسويقه.

ثانياً: كتب أجنبية

(١)

Toby Matthiesen

Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn't

Stanford, CA: Stanford University Press, 2013. 208 p.

بخلاف الرأي السائد حول بقاء بلدان مجلس التعاون الخليجي خارج دائرة الربيع العربي بانتفاضاته الشعبية التي انتشرت في العديد من البلدان العربية، يرى مؤلف هذا الكتاب أن الاحتجاجات الشعبية في البحرين والسعودية والكويت واكبت غيرها من الاحتجاجات العربية التي اندلعت في وقت مبكر، لكنها قمعت على وجه السرعة من قبل الأنظمة الحاكمة بعد أن اتخذت بطريقة أو أخرى طابعاً مذهبياً رُوج له.

ويعتبر المؤلف أنه تم تأليب المواطن ضد المواطن بعد أن حذرت الأنظمة من التهديد المتزايد من» السكان الشيعة«. وتدهورت العلاقات بين الأنظمة الخليجية (السنية) والمواطنين الشيعة لتعود إلى مستويات التوتر الذي هيمن على هذه العلاقات عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

ويتوقف المؤلف عند قمع الانتفاضة في البحرين منتصف آذار/مارس ٢٠١١ بوصفها «تهديداً شيعياً»، بدلاً من معالجة مطالبها بالإصلاح الديمقراطي. ويرى أن قمع الانتفاضة ضمن بقاء النظام في المدى القصير، لكنه حذر من عواقب وخيمة من تداعيات القمع على النسيج الاجتماعي في البحرين ودول الخليج عامة، كما حذر من بروز شبكات إسلامية عابرة للحدود غالباً ما تنشط في ظل الانقسامات الداخلية والتجاذبات الطائفية.

(٢)

Carrie Rosefsky Wickham

The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement

Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013. 384 p.

تمكن الإخوان المسلمون من تحقيق تقدم سياسي ملموس في مصر قبل انتفاضات الربيع العربي، ليسجلوا عقب ذلك انتصاراً مدوياً في الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠١١ ـ ٢٠١٢. وبعد ستة أشهر، انتخب القيادي في جماعة الإخوان محمد مرسي رئيساً للبلاد. إلا أن صعود الإخوان كان ولا يزال له تداعياته على مستقبل الحكم الديمقراطي والسلام والاستقرار في المنطقة، وبقي موضوعاً مفتوحاً للنقاش والنزاع. هذا ما تراه مؤلفة هذا الكتاب في تتبعها لمسيرة جماعة الإخوان المسلمين في مصر منذ تأسيسها في عام ١٩٢٨ حتى سقوط مبارك وفوز مرسي برئاسة البلاد.

وقد سلطت المؤلفة الضوء على الانقسامات الداخلية لجماعات الإخوان، ووجدت أن هذه الجماعات لا تسير بخطى ثابتة نحو الاعتدال، وأن موضوعات الحرية والديمقراطية تتعايش بصعوبة مع مفاهيم الشريعة غير الليبرالية التي تم ترحيلها من الماضي.

(٣)

Ahmed Qurie

Negotiating Palestine: From the Second Intifada to Hamas' Electoral Victory

London: I. B. Tauris, 2013. 320 p.

يعرض أحمد قريع (أبو علاء) المهندس الرئيسي لاتفاقات أوسلو، ورئيس حكومة السلطة الفلسطينية سابقاً، في هذا الكتاب للمرحلة التي أعقبت انهيار اتفاقيات أوسلو التي وقعت في عام ١٩٩٣ في محاولة للبدء في تسوية النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويتناول الاضطرابات التي أعقبت انهيار أوسلو والتي ما لبثت أن تحولت إلى عنف متصاعد وانقسامات فلسطينية حادة، بدءاً باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦.

ويتوقف عند المقترحات العديدة لدفع عملية السلام والتغيرات التي هزت عملية السلام والمنطقة ككل، كما يتناول مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، والأحداث التاريخية، بما في ذلك وفاة الزعيم الراحل ياسر عرفات وانسحاب أرييل شارون من غزة. ولا يغفل التحديات التي واجهت السلطة الفلسطينية على الصعيد الداخلي، وتعامل السلطة مع السياسات الإقليمية والدبلوماسية الدولية.

(٤)

Noel Brehony

Yemen Divided: The Story of a Failed State in South Arabia

London: I. B. Tauris, 2013. 288 p.

يبحث هذا الكتاب في التاريخ السياسي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) على مدى نحو نصف قرن، متناولاً حقبة الاستعمار البريطاني بدءاً باحتلال عدن ١٨٣٩، ثم حقبة الاستقلال عن الاستعمار عام ١٩٦٧ وتأسيس الدولة الاشتراكية، فالوحدة اليمنية ١٩٩٠، ثم حرب انفصال الجنوب عام ١٩٩٤ التي انتهت بإنهاء حالة الانفصال بالقوة، وصولاً إلى الوضع الراهن الذي ينذر بالفوضى والتفكك نظراً إلى تحول الجنوب إلى معقل لعناصر «القاعدة»، ناهيك عن تصاعد نفوذ «الحراك الجنوبي» الذي يطالب بانفصال الجنوب.

ويؤكد المؤلف أن للحراك الجنوبي تأثيراً ملحوظاً في الحشد نحو الانفصال، الأمر الذي يهدد بتفكيك جنوب شبه الجزيرة العربية. ويصعب على السعودية تقبل مثل هذا الأمر لما يحمله من مخاطر وعدم استقرار.

(٥)

Angus Roxburgh

The Strongman: Vladimir Putin and the Struggle for Russia

London: I. B. Tauris, 2013. 368 p.

يعتبر مؤلف هذا الكتاب أن روسيا بزعامة فلاديمير بوتين رجل (الكي جي بي) السابق أثبتت أنها شريك شائك بالنسبة إلى الغرب، وهي بعيدة كل البعد عن الديمقراطية، وذلك بخلاف تطلعات الغرب عقب انهيار الاتحاد السوفياتي.

ويرى المؤلف أن بوتين اتخذ اجراءات صارمة ضد خصومه في الداخل، وتحول من رجل إصلاحي إلى مستبد. وبدلاً من يحظى باحترام الغرب حصل على خشيته وحذره.

ومن ناحيته، فوت الغرب فرصة جذب روسيا من خلال التغاضي عن تطلعاتها والفشل في فهم مخاوفها في أعقاب انهيار الشيوعية.

والواقع، لا يزال الغرب يطالب روسيا بالانفتاح على أوروبا دون شروط باعتبار أن الحرب الباردة انتهت إلى غير رجعة، فيما تنظر روسيا بارتياب شديد إلى توسيع الاتحاد الأوروبي من خلال السعي إلى ضم دول أوروبا الشرقية التي خرجت من دائرة نفوذ الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك تمدد الناتو، ونشر منظومة الصواريخ الأمريكية في هذه الدول.

ثالثاً: تقارير بحثية

(١)

International Crisis Group [ICG],

«Make or Break: Iraq’s Sunnis and the State?,»

Middle East Report, no. 144 (14 August 2013).

يرى هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية أن مسألة مشاركة العرب السنة في النظام السياسي العراقي لا تزال حادة وانفجارية، إذ إن التحول التدريجي لأفراد الطائفة من التمرد على المحاصصة العرقية ـ الطائفية التي همشتهم إلى الانخراط السياسي المتردد، لم يحقق لهم سوى تمثيل رمزي، لا بل عزز لديهم مشاعر الظلم والتمييز. واليوم، مع وصول إحباطهم إلى درجة الغليان، ووصول الاستقطاب السني ـ الشيعي في المنطقة إلى

مستويات غير مسبوقة، ومع الارتفاع الكبير في عدد التفجيرات الناتجة من السيارات المفخخة في سائر أنحاء البلاد منذ بداية رمضان في تموز/يوليو، فإن العودة إلى حرب أهلية مذهبية باتت تمثل خطراً جدياً. من هنا يقدم التقرير إلى الحكومة العراقية والقوى السياسية المعنية عدداً من التوصيات لتجنب مآل الحرب، من أبرزها:

ـ دعوة الحكومة العراقية والمجالس المحلية في الأنبار، ونينوى، وصلاح الدين، وديالى إلى التفاوض على عمليات وقف إطلاق نار على المستوى المحلي مع المسؤولين السنة.

ـ دعوة الحكومة إلى تأسيس هيكليات مشتركة للقيادة والتنسيق يشارك فيها الجيش الاتحادي والقوات المحلية (وحدات الشرطة والصحوات)، بهدف جعل الصراع ضد الدولة الإسلامية في العراق التابعة للقاعدة أولوية، وضمان عدم عبور أي مقاتلين عراقيين، سواء كانوا سُنَّة أو شيعة، إلى سورية.

ـ دعوة الحكومة إلى تخفيف حدة التوترات المذهبية من خلال تخفيف الإجراءات الأمنية المزعجة، والقيود المفروضة على حرية الحركة إلى أبعد حد ممكن؛ وإطلاق حوار وطني للاتفاق على إصلاح قانون المساءلة والعدالة، و توضيح دور ومسؤوليات وزراء الدفاع، والداخلية والعدل في الإجراءات المتعلقة باحتجاز واعتقال ومحاكمة الأفراد الذين يتم اعتقالهم تطبيقاً لقانون مكافحة الإرهاب؛ والسعي إلى عزل العراق عن الصراع في سورية من خلال منع المقاتلين، سواء كانوا سُنّة أو شيعة من العبور إلى سورية.

ـ دعوة الزعماء السُنّة إلى الامتناع عن التحريض على الصراع المسلح أو الدعوة إلى تأسيس إقليم فيدرالي سُنّي.

ـ دعوة قادة الصحوات إلى إعادة تأسيس قوة صحوة واحدة تحت قيادة موحدة يمكنها تقديم مجموعة واضحة من المطالب للحكومة، والتعاون مع قوات الحكومة الاتحادية سواء في تأمين المحافظات ضد الدولة الإسلامية في العراق أو تأمين الحدود مع سورية.

ـ دعوة الوقف السنِي، وجمعيات رجال الدين ورجال الدين البارزين إلى التفاوض مع الحكومة المركزية على مطالب محددة (وجود قوات الأمن؛ رواتب رجال الدين، تمويل المدارس الدينية)، والإدانة العلنية للعنف والامتناع عن الدعوات إلى تأسيس إقليم سني.

(٢)

David Schenker,

«Inside the Complex World of U.S. Military Assistance to Egypt,»

Policy Watch, no. 2130 (Washington Institute for Near East Policy) (4 September 2013).

يتناول هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى موضوع المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر وارتفاع الأصوات الأمريكية المطالبة بوقفها في ضوء التطورات الأخيرة المتمثلة بتدخل الجيش لعزل الرئيس محمد مرسي وما تلاه من فرض إجراءات صارمة على مؤيديه.

ويفيد هذا المرصد أن واشنطن قدمت لمصر على مدار العقود الثلاثة الماضية ما يزيد على ٤٠ مليار دولار في شكل مساعدات عسكرية وذلك من خلال برنامج مساعدات يشكل اليوم ما مجموعه ٨٠ بالمئة من ميزانية المشتريات العسكرية السنوية للبلاد. وهو يعتبر ثاني أكبر برنامج من هذا النوع على مستوى العالم. لذا فإن حجم وهيكل برنامج

التمويل العسكري الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية الخاص بمصر سيجعل مسألة التحول السياسي من هذا النوع أمراً معقداً ومطولاً ومكلفاً من أوجه عديدة.

ويوضح المرصد أن تعليق برنامج التمويل العسكري الخارجي سيضر بالعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والقاهرة، وهي علاقات ذات أهمية خاصة نظراً إلى أن الجيش هو الذي يدير الأمور الآن في مصر. ومن شأن تعليق البرنامج أن يعمل على تآكل مكانة واشنطن المتدنية بالفعل لدى المصريين، وربما يؤدي ذلك أيضاً إلى علاقات أمريكية هشة مع السعودية التي دعمت بصورة علنية عزل الرئيس مرسي. علاوة على ذلك، فإن الرياض والإمارات العربية المتحدة والكويت قد تسد الفجوة مما يمكن القاهرة من الاستمرار في تمويل المشتريات العسكرية. وقد قدم هؤلاء المانحون بالفعل ـ منذ عزل مرسي ـ ١٦ مليار دولار لمساعدة مصر على النهوض باقتصادها المتعثر.

كما أنه من الممكن لسيناريوهات أخرى أن تقلل من النفوذ الأمريكي. على سبيل المثال، إن الأنباء التي ترددت عن قطع المساعدات الأمريكية قد تشجع جماعة الإخوان المسلمين على التصدي للجيش، وهو ما سيساهم في مزيد من عدم الاستقرار في البلاد. وبدلاً من ذلك، قد تحاول الصين وروسيا تعظيم الإفادة من هذا الأمر بحلولهما محل واشنطن في تمويل المشتريات المصرية لأنظمة خاصة بهما، رغم أن هذا حصول مثل هذا الأمر غير وارد على الأرجح.

كذلك، إن قطع المساعدات قد يجعل الأهداف الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية في مصر في خطر بما فيها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأولوية الوصول إلى قناة السويس في ما يتعلق بالسفن الحربية الأمريكية والطلعات الجوية العسكرية الأمريكية غير المقيدة نسبياً. وإضافة إلى ذلك، إن دعم الجيش المصري لمعاهدة كامب ديفيد ـ والتنسيق الإسرائيلي ـ المصري الممتاز بشأن الوضع الأمني في سيناء الذي دعمته المعاهدة ـ قد يتأثر أيضاً.

(٣)

Geoff D. Porter

«Post-Qadhafi Libya at Risk,»

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 2139 (11 September 2013)

يتابع هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تطور الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبيا التي أضعفت الدولة وأثرت في استقرار دول الجوار، والتي صاحبها تراجع في الإيرادات المالية نتيجة التراجع الحاد في إنتاج النفط وصادراته.

ويوضح المرصد أن الظروف التي تمر بها ليبيا حالياً هي نتيجة لديناميكيات متعددة أهمها على الإطلاق، افتقارها شبه الكامل إلى الحوكمة الرشيدة؛ إذ إن «المؤتمر الوطني العام» يعاني عيوباً هيكلية، ولم يكن الغرض منه مطلقاً أن يصبح برلماناً، بل كان من المفترض أن يعمل فقط كمجلس لصياغة الدستور، أو في أحسن الأحوال كهيئة من شأنها تمهد لتأسيس مثل هذا المجلس. ونتيجة لذلك، فهو الآن كيان قائم دون هدف واضح أو مسؤوليات محددة. كما أن الخليط من التكتلات الحزبية والمرشحين المستقلين داخل «المؤتمر الوطني العام» حال أيضاً دون تشكيل أغلبية ثابتة داخل المؤتمر، الأمر الذي يدفع أي

ائتلاف داخل المؤتمر ـ إن وجد ـ إلى استمالة أعضاء مستقلين في كل مرة يراد فيها تمرير أي تشريع أو قانون. ونتيجة لذلك، لا يتحكم «المؤتمر الوطني العام» بمقاليد الحكم، وحتى أن القوانين التي قام بتمريرها لا يتم تنفيذها إلا على نحو متقطع. ويشمل هذه قانون «العزل السياسي» المعروف والمثير للجدل بشكل كبير، والذي كان من المتصور أن يطهر الحكومة من أتباع النظام السابق؛ علماً أنه لم يتم تفعيل هذا القانون حتى الآن.

وقد أسهم الدور السياسي للإسلاميين أيضاً في تمزيق صف الحكومة، إذ لم يجد «حزب العدالة والبناء» المنتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين» غضاضة في انتقاده لرئيس الوزراء علي زيدان، رغم أن ذلك لم يصل إلى حد المطالبة باستقالته أو تنظيم طرح تصويت بحجب الثقة عن «المؤتمر الوطني العام».

وكان لصعود الفدرالية وقعه على عمل الحكومة الليبية والمؤتمر الوطني العام، إذ وجدت مناطق برقة وفزان وجبل نفوسة التي عانت الإهمال إبان حكم معمر القذافي أن الحكومة المركزية ملزمة بتوجيه موارد إضافية إليها من أجل تصحيح أخطاء الماضي. وعلاوة على ذلك، ما زالت هذه الأقاليم مستمرة في التعبير عن عدم ثقتها في حكومة طرابلس. ونتيجة لذلك، اشتدت وطأة النزعات الفدرالية مع إعلان برقة وفزان عن استقلال إقليمهما عن الحكومة المركزية.

ومما يجعل الأمور أكثر سوءاً، هو ما تواجهه الحكومة المركزية من عجز في الإيرادات، إذ إنه بعد أن عاد إنتاج النفط الليبي بشكل سريع في عام ٢٠١٢ إلى مستويات ما قبل الحرب، استهدف قطاع النفط والغاز، الخاصرة الرخوة للحكومة الليبية. وبحلول تموز / يوليو الماضي انخفضت صادرات النفط من ١,٣ مليون برميل يومياً إلى أقل من ٢٠٠ ألف برميل. ونجم عن ذلك خسارة في العائدات النفطية تقدر بنحو خمس مليارات دولار.

وقد استمرت الشواغل الأمنية الداخلية والعابرة للحدود الليبية، وبدا صدى العواقب المحتملة لانهيار الدولة الليبية يتردد خارج حدود البلاد، بعد أن تحملت مالي وطأة الأسلحة والمقاتلين المتدفقين من ليبيا، والتدخل العسكري الفرنسي إلى جانب الحكومة المالية لاستعادة السيطرة على البلاد في أوائل هذا العام. كما اضطرت الجزائر إلى تنفيذ هجوم» إن أميناس» شرقي الجزائر لإنهاء عملية احتجاز الرهائن، فيما بدأت تسعى السلطات التونسية في شرق البلاد إلى احتواء كتيبة «عقبة بن نافع»، وهي منظمة جهادية مرتبطة بـ تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». وليس هناك شك في أن المنظمات الجهادية استفادت من الحدود التي يسهل اختراقها في ليبيا ومن الأسلحة الوفيرة. وعلى نحو مماثل، من الصعب على مصر أن ترحب بأي إمكانية لقيام منطقة شاسعة تفتقر إلى حد كبير إلى أي شكل من أشكال الدولة تنشأ على امتداد حدودها الغربية.

وقد وقّعت مؤخراً مجموعة من المراقبين الليبيين ـ لبعضهم مصالح سياسية أو مهنية في استعادة الاستقرار إلى البلاد ـ على خطاب مفتوح أرسلوه إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، يطالبون فيه واشنطن بتوسيع انخراطها في ليبيا، بما في ذلك دعم عملية الانتقال السياسي والإصلاح الأمني والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فقد تكون هذه الجهود متأخرة جداً. إذ إن العديد من الجهات ترى أن «المؤتمر الوطني العام» منعدم الأهلية، وأن

رئيس الحكومة زيدان قد فقد شرعيته الشعبية، فيما تستمر عائدات النفط في الهبوط. وكان رئيس المخابرات السابق موسى كوسا قد حذر بعد فترة وجيزة من انشقاقه عن نظام القذافي في عام ٢٠١١، من أن تصبح ليبيا مثل الصومال. إلا أن تلك التصريحات نالت رفض العديد من الجهات التي وصفتها بأنها بعيدة الحدوث ومستحيلة، واعتبرتها بمثابة سيناريو قبيح رسمه شخص أُجبر على التخلي عن نظام لفظ أنفاسه الأخيرة. ولكن الواقع يفيد أن ليبيا بدأت في الانهيار والتمزق على امتداد الخطوط الإقليمية والأيديولوجية، وبدلاً من أن تكون إيرادات الثروة الهيدروكربونية (النفط والغاز) الشيء الذي يجلب التماسك للبلاد، أصبحت أداة لتمزيقها.

(٤)

Thomas R. Pickering and Jessica Tuchman Mathews,

«A New Way Forward Is Now Possible With Iran,»

Carnegie Endowment for International Peace (13 September 2013).

تشدد هذه الدراسة على أن الأحداث الراهنة والتحديات الأمنية في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها وحلها بشكل دائم إلا من خلال الدبلوماسية وليس من خلال استخدام القوة العسكرية الأمريكية. ولذا تؤكد أهمية إيران الاستراتيجية، وتعيدنا إلى تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان الذي أكد منذ نحو ثلاثة عقود أنه على الرغم من الصعوبات و الخلافات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران، فإنه من مصلحة الأمن القومي الأمريكي استكشاف آفاق جديدة لعلاقات أفضل بين البلدين.

وتفيد الدراسة أن انتخاب الرئيس الإيراني الجديد الشيخ حسن روحاني الذي أكد استعداد طهران للتعاطي مع الملف النووي الإيراني بكل شفافية، وتعيين جواد ظريف صاحب الخبرة الواسعة في مفاوضات الملف النووي والعلاقات مع الغرب، من المؤشرات المشجعة للولايات المتحدة على التفاوض مع إيران بشأن ملفها النووي. ومع تفاقم الأزمة السورية، يصبح من الواضح على نحو متزايد أن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد إلى الوصول إلى حل طويل الأمد للتحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وتضيف الدراسة أن العقوبات المفروضة على إيران أثرت سلباً في الاقتصاد الإيراني، لكنها فشلت في إحداث تغيير في سياسات إيران النووية، لا بل يمكن القول إنها عززت موقف المتشددين الإيرانيين الذين يعارضون المفاوضات. وإذا ما قررت الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، فإنها ستتسبب ـ على الأرجح ـ بمزيد من زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وتهديد الاقتصاد العالمي. ومن غير المؤكد أن الخيار العسكري سيحول دون وجود إيران نووية، ذلك أن الضربات العسكرية لايران ستعيد برنامجها النووي في أحسن الأحوال سنوات قليلة إلى الوراء دون أن تتمكن من القضاء عليه. وفي الوقت نفسه، فإن العمل العسكري الغربي ضد أيران سيحشد الإيرانيين وراء بناء قنبلة نووية، وتسريع البرنامج النووي تحت الأرض، والاستعداد لحرب واسعة النطاق. من هنا ترى هذه الدراسة أنه على الولايات المتحدة ألّا تضيع فرصة التفاوض مع طهران للوصول إلى اتفاق بين البلدين، على أن تأخذ خطوات في هذا المجال، من أبرزها: قبول البرنامج النووي

الإيراني مع التحقق من شفافيته والضمانات المناسبة بشأنه، والاستعداد لتخفيف العقوبات ما إن تبدأ طهران الوفاء بإلتزاماتها. وهذه الخطوات هي مجرد بداية، يليها المزيد من المفاوضات المكثفة في سياق صفقة شاملة بين البلدين.

(٥)

Andrew C. Kuchins,

«Putin is Saving Face in Syria Also,»

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (16 September 2013).

لا يتفق هذا الموجز الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مع التقارير التي تحدثت عن تفوق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على نظيره الأمريكي باراك أوباما في تسوية الأزمة السورية من خلال طرح مبادرة التخلص من الأسلحة الكيماوية السورية، كما لا يتفق مع تلك التقارير التي اعتبرت المبادرة الروسية مناورة لكسب الوقت والحؤول دون توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى سورية. ويعتبر أن المبادرة الروسية إنما هدفت إلى إنقاذ ماء وجه الرئيسين كليهما، ولذا قد تجد المبادرة طريقها إلى التنفيذ.

ويرى الموجز أن الاقتراح الروسي سمح للرئيس أوباما بتجنب الإحراج من هزيمة مرجحة في الكونغرس من خلال التصويت ضد الضربة العسكرية لسورية، ومن ثم مواجهة قرار بضرب سورية تعارضه الغالبية العظمى من الأمريكيين والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه سمح الاقتراح بتجنيب سورية ضربة عسكرية وضمن لحكومتها درجة من الشرعية. كما سمح لروسيا بتجنب ما سيرد من معلومات في تقرير مفتشي الأمم المتحدة حول هجوم الغوطة الكيماوي في ٢١ آب/أغسطس الذي قد يحمل معلومات تشير إلى مسؤولية القوات السورية عن الهجوم، رغم أن تقرير المفتشين غير معني بتحديد الطرف المسؤول عن الهجوم، ورغم إصرار القيادة الروسية على اتهام المعارضة السورية باستخدام الأسلحة الكيماوية في هجوم الغوطة من أجل استدراج التدخل الغربي في سورية.

يوميات عربية

آب (أغسطس) ٢٠١٣

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ حمّل مجلس جامعة الدول العربية، في اجتماع طارئ على مستوى المندوبين الدائمين في القاهرة، «النظام السوري» مسؤولية الهجوم بالأسلحة الكيماوية في الغوطة الشرقية في ريف دمشق الأربعاء الماضي، وأعرب عن إدانته واستنكاره الشديدين لهذه الجريمة التي ذهب ضحيتها مئات المدنيين السوريين من بينهم الكثير من الأطفال والنساء. ودعا المجلس المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته وتجاوز خلافات أعضائه عبر القيام بالإجراءات الرادعة واللازمة ضد مرتكبي هذه الجريمة ومحاكمتهم. وقد تحفظت الجزائر على اللجوء إلى مجلس الأمن، كما رفض العراق اللجوء إلى مجلس الأمن وتحميل النظام مسؤولية الهجوم، مطالباً بالإطلاع على تقرير فريق مفتشي الأمم المتحدة الذي يجري تحقيقاً حول السلاح المستخدم بالهجوم، بينما جدد لبنان موقفه الداعي إلى النأي بالنفس عن الأزمة السورية (**جامعة الدول العربية**، القاهرة، ٢٠١٣/٨/٢٧).

٢ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ رأى وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل أن انتفاضة ٣٠ مليون مصري ضد حكم الرئيس المعزول محمد مرسي «لا توصف بالانقلاب العسكري» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٠). من جهة أخرى، اعتبر الفيصل أن النظام السوري فقد هويته العربية ولم يعد ينتمي إلى الحضارة السورية التي كانت دائماً قلب العروبة. ورأى «أن «إصرار النظام... على المضي قدماً في غيه.. يتطلب موقفاً دولياً حازماً وجاداً» لوقف المأساة في سورية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٧).

ـ أكدت الحكومة العراقية رفضها استخدام أجوائها أو أراضيها لشن أي هجوم ضد سورية (**السفير**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٧).

ـ اختتم رؤساء هيئات أركان جيوش ١٠ دول عربية وأجنبية اجتماعاتهم في إحدى القواعد العسكرية غرب العاصمة الأردنية عمان التي استغرقت يومين في ظل تكتم شديد. وقال مصدر حكومي أردني لـ **الشرق**

الأوسط، إن الجميع اتفق على أن يبقى ما خرج به القادة سراً بعيداً عن وسائل الإعلام، وإن كل الخطط والخطط البديلة التي تم الاتفاق عليها بشأن الوضع في سورية «ستبقى طي الكتمان وتدخل في باب الأسرار العسكرية، ولا يمكن حسب القانون الأردني التصريح بها أو نشرها إلا بموافقة قيادة القوات المسلحة الأردنية». وأشار المصدر إلى أن المجتمعين ناقشوا سبل تقديم الدعم اللوجيستي «للجيش السوري الحر وتنظيمه» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٨). مع ذلك، أكد المصدر أن الأردن لن يكون منطلقاً لأي عمل عسكري ضد سورية.. وأنه لم يغير موقفه من الأزمة هناك...، إذ دعا أكثر من مرة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية». وشارك في الاجتماعات رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال مارتن ديمبسي ورؤساء هيئات الأركان في كل من السعودية وقطر وتركيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا، إضافة إلى الأردن (**الدستور**، عمان، ٢٠١٣/٨/٢٨).

ـ أعلن وزير الخارجية المصرية، نبيل فهمي، أن مصر لن تشارك بأية ضربة عسكرية ضد سورية وهي تعارضها «بشدة». وأكد فهمي أنه في الوقت الذي ترفض مصر فيه وتدين استخدام الأسلحة الكيماوية من أي طرف، وتطالب المجتمع الدولي بمحاسبة المسؤول عن ذلك، تؤكد بوضوح أنها لن تشارك في توجيه أية ضربة عسكرية ضد سورية، اتساقاً مع مواقفها الثابتة من معارضة التدخل العسكري الأجنبي في سورية». ويأتي موقف فهمي في سياق سعي القاهرة إلى إيجاد توازن في الملف السوري» بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي «الذي كان قد قطع العلاقات المصرية مع سورية» (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٩).

ـ صرح السفير السعودي في لبنان علي عواض عسيري لـ **النهار** أنه قدمّ مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية على ما تعرضت له إحدى سيارات السفارة في منطقة كاليري سمعان على أيدي عناصر من «حزب الله» من تفتيش بما ينتهك الأعراف الديبلوماسية. وقال: «لقد أبديت دوماً الحرص على علاقة المملكة بلبنان شعباً وحكومة بما يعكس مدى العلاقات التاريخية بين المملكة ولبنان، لكن ما حدث يتناقض مع هذه العلاقة ومتانتها» (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٣١).

٣ ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي

ـ أفاد «مقياس السلام» الشهري الذي أجراه المعهد الديمقراطي الإسرائيلي أن ٥٥ بالمئة من الإسرائيليين يعارضون العودة إلى خطوط ١٩٦٧ حتى مع مبادلة الأراضي واحتفاظ إسرائيل ببعض المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٧).

ـ أصيب ٤ جنود إسرائيليين بجروح جراء انفجار بدورية لهم توغلت داخل الأراضي اللبنانية مسافة ٤٠٠ متر في منطقة اللبونة في جنوب لبنان. وذكرت مصادر أمنية أن الانفجار كناية عن لغم تم تفجيره من بعد باستخدام تقنية عالية، وأن الحادث وقع بعدما كان الجنود الإسرائيليون دخلوا المنطقة التي حصل فيها الانفجار أكثر من مرة. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إن «الجنود كانوا يدافعون عن الحدود»، فيما وصف وزير الخارجية اللبناني عدنان

منصور التوغل الإسرائيلي بأنه اعتداء سافر وخرق للقرار الدولي الرقم ١٧٠١ (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٨). وقد تبنى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله التفجير الذي استهدف الجنود الإسرائيليين، مؤكداً أن الحزب «سيواجه» أي خرق بري جديد للحدود اللبنانية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/١٤).

ـ أطلقت أربعة صواريخ من نوع «كاتيوشا»، من جنوب منطقة صور في جنوب لبنان في اتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة وسقطت في منطقة الجليل الأعلى قرب مستوطنة نهاريا (لم تسفر عن إصابات). واتهمت إسرائيل «الجهاد العالمي» بالوقوف وراء العملية، مستبعدة أي دور لحزب الله في إطلاقها، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو توعد بالرد (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٣). وقد استهدف الرد الإسرائيلي موقعاً فلسطينياً في تلال الناعمة جنوب بيروت، حيث نفذت طائرة حربية إسرائيلية غارة على موقع تابع للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، فيما تبنت عملية إطلاق الصواريخ كتائب عبد الله عزام وهي مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة (**القدس العربي**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٣).

ـ اقتحمت قوات إسرائيلية مخيم قلنديا وأطلقت الرصاص على المواطنين لدى توجههم إلى المدارس والعمل»، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص. وقد طالبت الرئاسة الفلسطينية الولايات المتحدة بالتدخل «كي لا ينهار كل شيء بما في ذلك المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٧).

ـ أعلن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، داني دانون أن إسرائيل لن تتدخل في الأزمة السورية ولن تنجر وراء أي استفزازات، لكنها سترد في حال تعرضها لهجوم سوري (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٨).

ـ أجرى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان محادثات تناولت أنه سير المفاوضات القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد أكد العاهل الأردني موقف الأردن الداعم لكل ما من شأنه تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة والمتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وحذر من استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تهدد مساعي السلام (**الدستور**، عمان، ٢٠١٣/٨/٢٩).

٤ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ أكد الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني رفضه للتدخلات الأجنبية في سورية ومحاولات تغيير الأنظمة والحدود للدول بالقوة (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٥).

ـ دخلت العلاقات التركية ـ اللبنانية مرحلة تأزم جديدة على خلفية قضية الحجاج اللبنانيين التسعة المخطوفين من قبل مسلحي المعارضة السوريين في مدينة إعزاز السورية قرب مدينة حلب، والتي كانت أنقرة تتولى الوساطة لإطلاقهم، مع قيام مجموعة أطلقت على نفسها اسم «زوار الإمام الرضا» بخطف قبطان طائرة تابعة للخطوط الجوية التركية ومساعده، بعيد خروجهما من مطار بيروت لمبادلتهما بمخطوفي إعزاز. وقد دعت الخارجية التركية رعاياها إلى مغادرة لبنان وتجنب السفر إليه، كما قررت سحب الكتيبة

التركية العاملة في إطار يونيفيل مع الحفظ على وجودها في قوة اليونيفيل البحرية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/١٠).

ـ طالب مجلس الأمن الدولي حكومة الخرطوم بوقف تهديد جوبا من خلال التهديد بوقف تصدير نفط جنوب السودان عبر المنشآت السودانية. وقال المجلس في بيان رئاسي بإجماع أعضائه الـ١٥، إنه يرحب بتكوين آلية للتحقق من الاتهامات بين البلدين حول دعم كل منهما لمجموعات متمردة مسلحة تعمل ضد حكومة الأخرى، وتحديد المنطقة الآمنة منزوعة السلاح على الحدود بين البلدين بعمق ٢٠ كيلومتراً داخل كل بلد، والعمل على ترسيمها. ودعا البيان حكومتي البلدين إلى مواصلة الحوار وضمان استمرار تدفق النفط، وضمان وصوله إلى ميناء التصدير في بورتسودان، وطلب من الخرطوم الكف عن أي عمل من شأنه وقف تدفقه، حتى تكمل الآليات المكونة وفق اتفاقية ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الموقعة بين رئيسي البلدين في أديس أبابا. وأعلن المجلس في بيانه عن تأييده لمجلس السلم والأمن الأفريقي لتعاونه مع لجنة التحقيق حول مقتل أفراد قوة الأمم المتحدة في أبيي (يونسفا) وناظر دينك نقوك، وأبدى قلقه للوضع المتدهور في أبيي، ودعا الأطراف إلى الإسراع بتنفيذ ما اتفق عليه وإكمال الترتيبات الإدارية للوصول إلى حلّ نهائي للنزاع حول المنطقة، ونزع سلاح المجموعات المحلية وتحويلها إلى منطقة منزوعة السلاح. وبشأن النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، دعا المجلس حكومة السودان والحركة الشعبية ـ الشمال لوقف الأعمال العدائية والدخول في مباحثات مباشرة، ووقف العنف ضد المدنيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني. وكانت الخرطوم قد وافقت على تمديد مهلة استمرار تصدير النفط الجنوبي حتى السادس من أيلول/سبتمبر المقبل، بعد أن هددت بإغلاقه في مطلع آب/أغسطس الماضي، بعد أن أمهلت جوبا وشركات النفط لـ ٦٠ يوماً لوقف نقل النفط الخام من جنوب السودان، الدولة المغلقة التي لا تملك منافذ بحرية، إلى ميناء بورتسودان على البحر الأحمر. وكان الرئيس السوداني عمر حسن البشير قد اتهم جوبا بدعم متمردي الحركة الشعبية ـ الشمال الذين يسعون إلى إسقاط حكومته عبر العمل المسلح، وبناء عليه قرر وقف تصدير النفط. وكان جنوب السودان قد أوقف تصدير نفطه عبر المنشآت السودانية على خلفية اختلافه مع السودان على اقتسام عائدات النفط، ورسوم استخدام المنشآت النفطية الشمالية لتصديره. (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٥).

ـ أكدت إيران وسلطنة عمان أهمية العلاقة بين البلدين خلال زيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى إيران، التي قالت عنها وسائل الإعلام في إيران إنها قد تأتي في إطار جهود الوساطة بين طهران وواشنطن. وتمثل زيارة السلطان قابوس أول زيارة يقوم بها رئيس دولة أجنبية لإيران منذ تولي الرئيس الإيراني حسن روحاني منصبه في الثالث من آب/أغسطس الحالي. وأثيرت تساؤلات حول إمكانية نقل السلطان قابوس رسالة وساطة إلى روحاني، خاصة أن السلطنة لعبت دور وساطة بين واشنطن وطهران سابقاً، إلا أنه تم نفي وجود أي وساطة. وصرح الرئيس الإيراني بأن التعاون بين طهران ومسقط مؤثر جداً لعودة السلام

والاستقرار إلى المنطقة، مشيراً إلى المجالات الواسعة لتطوير العلاقات بين طهران ومسقط (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٦). وقد استقبل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي السلطان قابوس، وحمل دولاً من خارج الشرق الأوسط مسؤولية الاضطرابات التي تعانيها المنطقة، محذراً الدول التي تدعم الإسلاميين المتشددين من أنها ستتضرر نتيجة هذا الصراع. وتزامنت محادثات قابوس في طهران مع زيارة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية جيفري فيلتمان (السفير الأمريكي السابق في لبنان) للعاصمة الإيرانية، الذي أبرز «أهمية الدور المؤثر لإيران في تطورات المنطقة»، آملاً في أن يؤدي تعزيز وتوسيع التعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمنظمة الدولية إلى حفظ وتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. كذلك، أيد فيلتمان متابعة الجهود «لإيجاد حل سياسي للازمة السورية» معرباً عن دعم الأمم المتحدة لمشاركة الدول المؤثرة في مسار حل الأزمة السورية سلمياً (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٧).

- ردت الحكومة المصرية والقوى والأحزاب السياسية بحملة إعلامية شديدة على تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المسيئة لشيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب بسبب تأييده للحكومة القائمة، وطالبت هذه القوى بتصعيد الموقف مع تركيا سياسياً واقتصادياً وتجارياً، وذلك من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية فوراً، وتبني حملة لمقاطعة المنتجات والسلع التركية، ووقف الصادرات التركية إلى مصر، وفرض عقوبات على الاستثمارات التركية في مصر (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٣/٨/٢٨).

٥ ـ المجتمع المدني

- نددت الأمانة العامة للمؤتمر القومي بالتسعير الخطير والمحموم نحو التحضير لشن عدوان أمريكي على سورية، وأكدت رفضها للتدخلات الخارجية بكافة أشكالها في البلدان العربية، بما في ذلك التدخلات العسكرية، تحت ذرائع مختلفة سبق للولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها، وعملائها العرب، أن استخدموها لتنفيذ العدوان على العراق عام ٢٠٠٣، وقد تكشف بطلان تلك الذرائع بالجملة والتفصيل. ولم يعد منطقياً قبول هذه الذرائع مرة أخرى. كما نددت الأمانة العامة بموقف جامعة الدول العربية في الاجتماع الطارئ الذي عقد مؤخراً، حول مشروع العدوان على سورية، واعتبرته موقفاً خيانياً يهدف إلى تقديم غطاء عربي مكشوف وغير مبرر، للعدوان على سورية، حتى قبل أن تنتهي لجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة، من أعمالها وتقدم تقريرها حول الاتهامات المزعومة للجيش السوري باستخدام السلاح الكيماوي ضد المعارضة المسلحة. كما رأت الأمانة العامة في موقف النظام العربي الرسمي هذا، استكمالاً لمواقف سابقة له، شرعنت للعدوان على العراق وليبيا ولبنان وفلسطين، وعززت هيمنة الرجعية العربية على قرارات جامعة الدول العربية، وعجز النظام العربي الرسمي عن الاضطلاع بدوره في حماية الأمن القومي العربي، والتصدي للعدوان. وأشادت الأمانة العامة بدور القوى الدولية الصديقة الرافضة للعدوان، وبالمواقف الشعبية لقوى السلم العالمي التي ترفض لغة الحرب والاحتكام إلى القوة. ودعت إلى تحرك شعبي واسع في معظم المدن العربية الرئيسية، يشمل التظاهرات والاعتصامات حتى يتم

دحر العدوان (**بيان صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي**، ٢٠١٣/٨/٣٠)

٦ ـ شؤون قطرية

دمشق

ـ استبعد أحمد الجربا رئيس الائتلاف السوري المعارض التفاوض مع النظام قبل تحقيق التوازن معه (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/١).

ـ تفقد الرئيس السوري بشار الأسد قوات الجيش في جنوب دمشق، واعداً بالصمود والنصر (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢).

ـ سقط ١٢ قتيلاً في صفوف الإسلاميين في «جبهة النصرة» في اشتباكات مع الأكراد السوريين في محافظة الحسكة (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٣).

ـ سجل تقدم لقوى المعارضة في ريف اللاذقية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٦). وتحدثت الأنباء عن قرار تركي بفتح معركة الساحل السوري (**السفير**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٦).

ـ قُتل ٦٢ مسلحاً من المعارضة في كمين للجيش السوري قرب مدينة عدرا الصناعية، في الشمال الشرقي من دمشق (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٨).

ـ استعادت القوات السورية مناطق في ريف اللاذقية كانت المعارضة سيطرت عليها الأسبوع الماضي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٠).

ـ اتهمت المعارضة السورية قوات النظام بشن هجوم كيميائي في الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق قتل فيه مئات من الأشخاص (١٣٠٠ شخص) بينهم أولاد ونساء وشيوخ. وقد نفى الجيش السوري ان يكون استخدم سلاحاً كيميائياً، ورأى ان التقارير في هذا الموضوع تندرج في إطار «الحملة الإعلامية القذرة» على سورية والتي تهدف إلى التغطية على «هزائم» المجموعات المسلحة (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٢).

ـ تفاعل موضوع الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية في ريف دمشق إقليمياً ودولياً، إذ وجهت فرنسا وتركيا الاتهام إلى النظام بتنفيذ الهجوم، فيما اتهمت سورية وإيران، المعارضة السورية باستخدام أسلحة كيماوية، وذلك بالتزامن مع وصول ممثلة الأمم المتحدة العليا لنزع الأسلحة أنجيلا كاين إلى دمشق للتفاوض حول سبل إجراء تحقيق بخصوص اتهامات المعارضة السورية للنظام باستخدام أسلحة كيماوية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٤).

ـ تفقد مفتشو الأمم المتحدة للأسلحة الكيميائية منطقة معضمية الشام قرب دمشق للتحقيق في احتمال تعرضها للقصف بأسلحة كيميائية الأسبوع الماضي، بينما استمرت الاتصالات المكثفة بين الدول الغربية للبحث في تدخل محتمل لمحت بريطانيا إلى انه قد يكون من خارج مجلس الأمن، وسارعت تركيا إلى إبداء استعدادها للانضمام إلى تحالف للرد على سورية (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٧).

ـ تحدى وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن يأتيه أحد بدليل على استخدام القوات السورية للأسلحة الكيماوية في الهجوم على الغوطة الشرقية، معتبراً أن التلويح بتوجيه ضربة عسكرية إلى سورية من قبل تحالف غربي تقوده الولايات المتحدة يأتي في إطار الابتزاز السياسي لسورية (**السفير**،

بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٨). وقد أعلنت إسرائيل أنها «سترد بقوة» إذا ما هاجمتها سورية رداً على العملية العسكرية الغربية المحتملة، فيما أسفت صحيفة «**لوسرفاتوري رومانو**» الناطقة باسم الفاتيكان لاستعداد قوى عدة لعمل عسكري في سورية من دون انتظار نتائج تحقيق الأمم المتحدة في شأن استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٨).

ـ تلقى الرئيس الإيراني حسن روحاني اتصالاً هاتفياً من نظيره الروسي فلاديمير بوتين، أكد خلاله تطابق موقف بلاده مع طهران حول ضرورة تكثيف الجهود للحيلولة دون تعرض سورية إلى ضربة عسكرية غربية. ووصف الجانبان، اللجوء إلى القوة وإلى عمليات عسكرية غير شرعية ضد بلد آخر بأنه انتهاك صارخ للقوانين الدولية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٩).

ـ خسر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون تصويتاً في مجلس العموم على طلب الحكومة تنفيذ عمل عسكري ضد سورية، اذ عارضه ٢٨٥ نائباً وأيده ٢٧٢ نائباً. ويعتبر التصويت غير ملزم للحكومة، لكن كاميرون قال في كلمة مقتضبة بعد التصويت أنه بدا واضحاً بالنسبة إليه أن الشعب البريطاني لا يريد أن يرى عملاً عسكرياً. وأضاف أنه سيتصرف في ضوء ذلك (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٣٠).

ـ حمل الرئيس الأمريكي بارك أوباما «النظام السوري مسؤولية الهجوم الكيميائي الذي تعرضت له منطقة الغوطة بريف دمشق الأسبوع الماضي وأدى الى مقتل مئات المدنيين (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٣٠). وأكد أوباما أن أي ضربة عسكرية توجهها الولايات المتحدة إلى النظام السوري سوف تكون «عملاً محدوداً وضيقاً»، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة لا تفكر في التزام مفتوح، ولا في نشر جنودها في البر السوري. وشدد على أنه لم يتخذ أي قرار نهائي بشأن توجيه ضربة عسكرية ضد سورية حتى الآن، وهو يواصل مشاوراته مع الحلفاء وأعضاء الكونغرس في هذا المجال. في المقابل، حذرت موسكو من أن تدخلاً عسكرياً في سورية سيوجه «ضربة خطيرة» إلى النظام العالمي القائم على الدور المركزي للأمم المتحدة (**النهار**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٣١).

القاهرة

ـ قررت الحكومة المصرية برئاسة رئيس الوزراء حازم الببلاوي اتخاذ الإجراءات اللازمة لفض اعتصامي رابعة العدوية بمدينة نصر، وميدان النهضة أمام جامعة القاهرة بالجيزة، وذلك نظراً إلى ما تمثله الأوضاع الخطيرة في ميداني رابعة العدوية والنهضة من تهديد للأمن القومي المصري، وترويع غير مقبول للمواطنين (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٣/٨/١). من ناحية ثانية، قرر الإخوان المسلمون الاستمرار في الاعتصامات والمسيرات حتى عودة الشرعية «الممثلة بالرئيس المعزول محمد مرسي» (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٣/٨/٦).

ـ فضت قوات الأمن المصرية اعتصامي رابعة العدوية ونهضة مصر (بالقوة) بعدما أنذرت المعتصمين بإخلاء ساحات الاعتصام طوعاً دون جدوى. وقد سقط ١٤٩ قتيلاً وأكثر من ١٤٠٠ جريح في المواجهات بين المعتصمين وقوى الأمن التي أعلنت القبض على عدد كبير من مناصري الإخوان ومثيري الشغب في القاهرة والمحافظات. وفرضت

السلطات المصرية حالة الطوارئ ليلاً في ١٤ محافظة وكلفت الجيش حفظ الأمن. وقد قرر القضاء تجديد حبس الرئيس المعزول محمد مرسي لمدة ٣٠ يوماً احتياطيا على ذمة التحقيقات التي تجري معه بتهم التخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية في البلاد، والهجوم على المنشآت الشرطية والضباط والجنود واقتحام السجون المصرية، وهروبه شخصياً من السجن، وإتلاف الدفاتر والسجلات الخاصة بالسجون واقتحام أقسام الشرطة وقتل بعض السجناء والضباط والجنود عمداً، كما تقرر حبس محمد سعد الكتاتني رئيس حزب «الحرية والعدالة» ورئيس مجلس الشعب السابق، لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات التي تجرى معه في ذات القضية، حيث وجه له ذات الاتهامات المنسوبة إلى الرئيس المعزول. وقدم محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الدولية استقالته احتجاجاً على استخدام العنف في فض الاعتصامات، وقبل الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور الاستقالة (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٣/٨/١٥).

ـ غادر الرئيس المصري الأسبق (المخلوع) حسني مبارك محبسه بعد حكم قضائي أمر بإخلاء سبيله، لكن رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي، أصدر أمراً بوضعه قيد الإقامة الجبرية، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة التي تواجهها البلاد، بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٣).

ـ تم تأجيل محاكمة المرشد العام لتنظيم الإخوان المسلمين محمد بديع ونائبيه خيرت الشاطر ومحمد رشاد بيومي في قضية قتل المتظاهرين إلى يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر المقبل (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٣/٨/٢٥).

ـ تراجعت الحكومة المصرية عن حل جماعة الإخوان المسلمين، لكنها قالت: إنها ستراقب تصرفاتها لتكون وفقاً للقانون (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٩). وقد ألقت الأجهزة الأمنية في مديرية أمن الجيزة القبض على محمد البلتاجي القيادي في جماعة الإخوان المسلمين مع ١٧ قيادياً إدارياً في الجماعة، وعثرت على عدد من الكاميرات كان يستخدمها البلتاجي في بث رسائله على قناة الجزيرة. ويواجه البلتاجي عدة اتهامات بالتحريض على العنف والقتل والإرهاب (**الأهرام**، القاهرة، ٢٠١٣/٨/٢٩).

ـ ألقت عناصر من القوات المسلحة القبض على ٦ من الجماعات الجهادية، يحمل خمسة منهم جنسيات فلسطينية في شمال سيناء أثناء محاولتهم التسلل إلى الأراضي المصرية عبر المياه الإقليمية (الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣/٨/٣١). وقد شددت قوات الجيش والشرطة من إجراءات الحماية للحدود والمنشآت الأمنية والحكومية في شمال سيناء، تحسباً لأي أعمال يمكن أن تحدث في سيناء من قبل الجماعات المسلحة التي تقوم بمهاجمة الجيش والشرطة (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٣١).

بيروت

ـ دعا الرئيس اللبناني ميشال سليمان إلى تشكيل حكومة حيادية إذا تعذر تشكيل حكومة جديدة تمثل جميع القوى السياسية في البلاد. ولمح سليمان إلى عدم موافقته على تدخل حزب الله في سورية، بالإشارة إلى «أن الشعب لا يريد أن تروي دماء أبنائه غير

ترابه» (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢). في المقابل، أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطاب ألقاه مباشرة في «مجمع سيد الشهداء» في الضاحية الجنوبية لبيروت لمناسبة «يوم القدس» التزامه بالقضية الفلسطينية وعدم التنازل عن السلاح قبل الأزمة السورية وبعدها من أجل حماية الشعب والبلد ومواجهة مؤامرات العدو، داعياً إلى تنظيم الخلافات اللبنانية. وقد علق سعد الحريري زعيم كتلة المستقبل على خطاب السيد نصر الله في كلمة وجهها عبر الشاشة من جدة، رأى فيها أن السلاح والدولة لا يلتقيان، داعياً حزب الله إلى تسهيل تشكيل حكومة حيادية من خلال الامتناع عن المشاركة في حكومة حيادية لا يشارك فيها تيار المستقبل أيضاً (**السفير**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٣).

ـ ضربت يد الإرهاب في ضاحية بيروت الجنوبية، مستهدفة المدنيين، من سكان ومارة، بتفجير سيارة مفخخة في شارع دكاش المكتظ الذي يربط حي بئر العبد بمنطقة الرويس، ما خلّف ٢٠ قتيلاً على الأقل بينهم أطفال وأكثر من ٢٠٠ جريح وأضراراً جسيمة في الأبنية القريبة من مكان الانفجار، فضلاً عن احتراق عدد كبير من السيارات. وقد نددت مختلف القوى السياسية في البلاد بالانفجار محذرة من الفتنة المذهبية، لكن بعض التصريحات سعى إلى الربط بين الانفجار وتدخل حزب الله في سورية (**الحياة**، بيروت، ٢٠١٣/٨/١٥). ولم يمض أكثر من أسبوع على انفجار الضاحية الجنوبية، حتى شهدت مدينة طرابلس في شمال لبنان، تفجيرين حاقدين، استهدفا الأبرياء من المصلين الخارجين لتوهم من أداء صلاة الجمعة في مسجدي التقوى في الزاهرية والسلام في الميناء، أو العابرين على الطرق أو المقيمين بجانب هذين المسجدين.. وبلغت الحصيلة الأولية أكثر من ثلاثين قتيلاً ومئات الجرحى، فضلاً عن عشرات المفقودين ووقوع أضرار مادية جسيمة (**السفير**، بيروت، ٢٠١٣/٨/٢٣).

المنامة

ـ أصدرت البحرين، مرسومين حظرت بموجبهما المسيرات والتجمعات في العاصمة المنامة، باستثناء تلك الاعتصامات التي تقام أمام مقار المنظمات الدولية والتي تحصل على ترخيص مسبق من رئيس الأمن العام (**أخبار الخليج**، المنامة، ٢٠١٣/٨/٧).

الكويت

ـ افتتح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع، الذي شهد انتخاب النائب مرزوق الغانم رئيساً لمجلس الأمة. وقد دعا الشيخ صباح إلى التعاون بين مجلس الأمة والحكومة في إطار الالتزام بأحكام الدستور وتعزيز دولة المؤسسات وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتعزيز الرقابة والشفافية. وحذر من استدراج الفتن التي تهدد البلاد بالانقسامات وتحويلها إلى ساحة صراعات لتصفية حسابات الآخرين بعيداً عن مصالح الكويتيين (**القبس**، الكويت، ٢٠١٣/٨/٧).

صنعاء

ـ قدمت حكومة الوفاق الوطني في اليمن اعتذاراً رسمياً نيابة عن الحكومات السابقة والأطراف السياسية المختلفة في البلاد التي أشعلت حرب ١٩٩٤ في مناطق الجنوب كافة

وحروب صعدة الست شمالي البلاد، وفاء منها لتعهد قطعته على نفسها قبل أشهر لتنفيذ عدد من النقاط التي طالبت بها قوى الحراك الجنوبي المشاركة في الحوار واللجنة الفنية للحوار الوطني، في وقت أكد مجلس التعاون الخليجي دعمه ومساندته للقيادة اليمنية لإنجاز التسوية السياسية. وأذاع التلفزيون الحكومي بيان الاعتذار الذي نص على اعتبار ما حدث «خطأ أخلاقياً تاريخياً لا يجوز تكراره»، وأن الحكومة تلتزم بـ «العمل على توفير ضمانات عدم تكراره من خلال اتخاذ الخطوات الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والسعي إلى إصدار القوانين الكفيلة بتحقيق ذلك».ودعا بيان الحكومة الأطراف السياسية والمجتمعية والفعاليات الدينية والثقافية والفكرية إلى دعم مصالحة وطنية شاملة تعيد للمجتمع لحمته الوطنية وتنشر روح التسامح والقبول بالآخر، كما دعت الحكومة إلى «التصدي لكل ما يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتدعو الجميع للتصرف بروح المسؤولية الوطنية والتسامح والإخاء». وأوضح البيان أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الجاري في البلاد اليوم «تمثل أهم الضمانات لعدم العودة إلى الماضي، من خلال الدستور الجديد الذي سيضمن مبادئ وأحكاماً ضامنة للمواطنة المتساوية والاحترام وحماية وصيانة حقوق الإنسان، وتوزيع السلطة والثروة وتحديد شكل الدولة وتغيير منظومة الحكم إلى نظام جديد» (**الخليج**، الشارقة، ٢٠١٣/٨/٢٢). وقد قللت بعض فصائل «الحراك الجنوبي» (التي تطالب بالانفصال) من أهمية الاعتذار (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٣).

طرابلس

ـ طالب نورى أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطني العام (البرلمان) والقائد الأعلى للجيش الليبي، وحدات الجيش الليبي بالتنبيه على عناصرها بأن يكونوا بمنأى عن أي صراعات سياسية أو عقائدية أو حزبية باعتبارهم جيشاً للوطن وليسوا لفئة أو حزب أو طائفة أو جماعة. وجاء هذا الموقف في وقت أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن استغرابها لما جاء في بيان دار الإفتاء الليبية الأخير عن الأحوال الأمنية في البلاد، والذي أشار إلى ما وصفه بـ «دعوة الأمم المتحدة لتقسيم البلاد». وقالت البعثة الدولية إن «الأمم المتحدة لا تدعو، بأي صورة من الصور، إلى تقسيم ليبيا أو إلى اعتماد الفيدرالية، بل إنها تؤكد تمسكها بوحدة ليبيا الوطنية واحترامها، على نحو صارم، السيادة الوطنية..» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٥).

الخرطوم

ـ جددت حركات دارفور المسلحة ـ وأبرزها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ـ التزامها بالسلام والمشاركة في البحث عن تسوية سلمية تفاوضية في الإقليم المضطرب، وأكدت التزامها بوحدة وسلامة أراضيه، وإيجاد حل عادل لمشاكله تقر التنوع العرفي والثقافي والديني في البلاد (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٨).

تونس

ـ صنف علي العريض، رئيس الحكومة التونسية، تنظيم «أنصار الشريعة» السلفي الجهادي ضمن المجموعات الإرهابية، وهي المرة الأولى التي يعلن فيها عن هذا الأمر بصفة

صريحة. وحمل التنظيم السلفي، الذي يدعو إلى تطبيق الشريعة ويتبنى الجهاد، المسؤولية عن قتل شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وهما من السياسيين العلمانيين المعارضين للحكومة، إلى جانب عدد كبير من الجنود التونسيين آخرهم ثمانية عسكريين قتلوا في كمين في ٢٩ تموز/يوليو الماضي. لكن العريض لم يأبه كثيراً لدعوات المعارضة لحل المجلس التأسيسي وإسقاط الحكومة، وتمسك في خطاب أذاعته أكثر من وسيلة إعلامية بالحكومة التي يقودها منذ نحو ستة أشهر. وقال إن الحكومة لن تستقيل، وإن حركة النهضة لن تقبل بحكومة تصريف أعمال. ودعا إلى تشكيل ما سماها «حكومة انتخابات»، وربط عمل حكومته الحالية بموعد ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر تاريخ إجراء انتخابات المجلس التأسيسي منذ سنتين. ويلتقي العريض في دعوته إلى تشكيل حكومة انتخابات مع ما صرح به راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، منذ يومين بعد حديث المعارضة عن انشقاق في صفوف قيادات حركة النهضة حول كيفية حل الأزمة السياسية الحالية. كما طالب علي العريض أيضاً المجلس التأسيسي (البرلمان) بمواصلة مهامه التي انتخب من أجلها، خاصة المتعلقة منها بإنهاء صياغة الدستور. واستبعد العريض حل الخلافات السياسية مع المعارضة عبر النزول إلى الشارع، ودعا جميع الأطراف السياسية إلى الحوار والبحث عن مخرج مشترك للأزمة دون المساس بحركة النهضة وبمستقبلها السياسي (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٨).

بغداد

ـ تواصل العنف على أشده غي العراق، وشهدت بغداد انفجار نحو ١٨ سيارة مفخخة في مناطق وأحياء مختلفة منها أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً وإصابة ٢١٣ آخرين بجروح. وقد ارتفع عدد ضحايا التفجيرات والهجمات المتفرقة في عموم العراق خلال شهر آب/أغسطس إلى أكثر من ٦٠٠ قتيل استناداً إلى مصادر رسمية. وارتفع إلى أكثر من ٣٧٠٠ عدد القتلى الذين سقطوا جراء هجمات متفرقة في عموم العراق منذ بداية العام الحالي، وفقاً لحصيلة أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٠١٣/٨/٢٩).

ببليوغرافيا عربية

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ - زيادة، رضوان. **التحول الديمقراطي: سورية نموذجاً**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٣. ٢٣٠ ص.

٢ - علام، رابحة سيف ومحمود حمدي أبو القاسم. **الثورة السورية: التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٣. ٥٥ ص. (كراسات استراتيجية؛ ٢٣٦)

٣ - كبها، مصطفى ووديع عواودة. **أسرى بلا حراب: المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الاسرائيلية الأولى ١٩٤٨-١٩٤٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣. ٣٣٢ ص.

دوريات

٤ - أوغلو، أحمد داود. «شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟» أجرى المقابلة ميشال نوفل وجنكيز تشاندار. **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣. ص ٢٣-٣٤.

٥ - بلقزيز، عبد الإله. «افتتاحية العدد: في ذكرى رحيل جمال عبد الناصر: في مشروع تاريخي بدَّدوه.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ٧-١١.

٦ - ________. «اليسار والانحطاط الحزبي في المغرب.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٢٧-٣١.

٧ - تشومسكي، نوام. «٢٠ أوسلو: السياقات والتداعيات.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٥٨-٦٤.

٨ - تقي الدين، سليمان. «الإسلام السياسي والدساتير العربية.» **النهضة**: العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ٢١١-٢٢٥.

٩ - جلال، محمد نعمان. «محمد جابر الأنصاري ومفهوم الدولة المدنية.» **المنتدى**: السنة ٢٨، العدد ٢٥٦، كانون الثاني/يناير-نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ٢٩-٥٦.

١٠ - حداد، توفيق. «٢٠ أوسلو: بناء الدولة النيوليبرالية.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٨٩-٩٥.

١١ - «حلقة نقاشية: المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء.» شارك في الحلقة إليزابيث سوزان كساب... [وآخ.]؛ قدم الحلقة وأدار الحوار أنطوان سيف. **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ١٠٤-١٥٤.

١٢ ـ شرارة، وضاح. «العراق مثالاً وحنا بطاطو دليلاً: بناء الدولة الوطنية العربية في قبضة جهاز الاستيلاء العصبي الريعي والبيروقراطي.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ١٨٦-٢٠٧.

١٣ ـ الصياد، أحمد. «اليسار اليمني بين الغفران والنسيان.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ١٥٦-١٦٠.

١٤ ـ طرابلسي، فواز. «مقابلة شاملة مع فواز طرابلسي عن الثورة والحرب في سورية.» أجرى الحوار محمد العطار. **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٣٥-٤٨.

١٥ ـ عمري، محمد صلاح. «شكري بلعيد: جامع اليسار التونسي وشهيده.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ١٧٠-١٧١.

١٦ ـ قبطي، عبير. «المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجاً.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣. ص ٤٤-٥٥.

١٧ ـ مالكي، امحمد. «بنية توزيع السلطة في الدستور المغربي الجديد.» **النهضة:** العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ١٥٥-١٨٢.

١٨ ـ محمود، يوسف عبد الله. «عصر التحديات... كيف نواجهه؟» **المنتدى:** السنة ٢٨، العدد ٢٥٦، كانون الثاني/يناير-نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ٦١-٦٦.

١٩ ـ مشيكة، حسن حامد. «التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ٢٦-٤٦.

٢٠ ـ المقطري، بشرى. «اليمن: جار يجور.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٣٢-٣٤.

٢١ ـ المولى، سعود. ««المقاومة الإسلامية» في فلسطين: التباسات البدايات، واقعية المسارات.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣. ص ٥٦-٧٤.

٢٢ ـ نخلة ، خليل. ««الحكم الذاتي» في فلسطين المحتلة: تطبيقات في الهندسة النيولبرالية المعولمة.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٨٤-٨٨.

٢٣ ـ هلال، جميل. «الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣. ص ٨-١٧.

مراجعة كتب

٢٤ ـ مكاوي، نجلاء سعيد. «مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ١٥٥-١٥٩. (فيصل دراج)

٢٥ ـ الهندي، هاني. «الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسية).» **المنتدى:** السنة ٢٨، العدد ٢٥٦، كانون الثاني/يناير-نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ١٧٧-١٨٠. (فتحي محمد درادكة)

٢٦ ـ Ramadan, Tariq. «The Arab Awakening: Islam and the New Middle East».
العربي: العدد ٦٥٧، آب/أغسطس ٢٠١٣. ص ١٨٨-١٩١.(محمود الذوادي)

اقتصاد

كتب

٢٧ ـ فونوني-فارد، جيرارد. **مقدمة في التحليل الاقتصادي: الاقتصاد للجميع!** ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي؛ مراجعة سمية الجراح. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٣٣١ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

دوريات

٢٨ ـ الأسرج، حسين عبد المطلب. «مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون.» **التعاون:** السنة ٢٧، العدد ٧٩، نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ٩١-١١٦.

٢٩ ـ أمين، سمير. «عوالم في عالم: الجنوب يتحدى العولمة.» **النهضة:** العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ١٥-٣٢.

٣٠ ـ البرازي، مظفر حكمت. «الاستهلاك النهائي من الطاقة حسب القطاعات الاقتصادية في الدول العربية.» **النفط والتعاون العربي:** السنة ٣٩، العدد ١٤٤، شتاء ٢٠١٣. ص ١٣٩-١٨٣.

٣١ ـ «تقرير حول الاجتماع الوزاري الأول لوزراء الطاقة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، ١٥-١٦ يناير ٢٠١٣، أبو ظبي- دولة الإمارات

العربية المتحدة.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٣٩، العدد ١٤٤، شتاء ٢٠١٣. ص ١٨٥-٢١٨.

٣٢ ـ الجميلي، حميد. «أزمة السوق العربية المشتركة.» **المنتدى**: السنة ٢٨، العدد ٢٥٦، كانون الثاني/يناير-نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ٩٧-١٢٦.

٣٣ ـ زبيب، محمد. «معركة تصحيح الأجور في لبنان: مكاسب رمزية وخسائر فعلية.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ١٢-٢٠.

٣٤ ـ زعبي، همت. «تأثير النكبة في مكانة النساء المهجرات: حالة مهجرات صفورية والمجيدل في الناصرة.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣. ص ١٠٨-١٣٤.

٣٥ ـ السرطاوي، عبد المطلب محمد علي. «أثر الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الخليجية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون.» **التعاون**: السنة ٢٧، العدد ٧٩، نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ٦٦-٩٠.

٣٦ ـ سويحة، ياسين. «إنها أيضاً ثورة اجتماعية!» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ١٠٦-١٠٨.

٣٧ ـ صبيح، ماجد ورسلان محمد. «دور الأداء المالي والتجاري في استقرار الاقتصاد الكلي الفلسطيني (٢٠٠٠-٢٠١٠).» **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ٤٧-٦٦.

٣٨ ـ العوفي، نور الدين. «النهضة ٢,٠: تحريجة في القول الاقتصادي.» **النهضة**: العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ٣-١٣.

٣٩ ـ ليفي، ياغيل. «الاقتصاد السياسي للجيش الإسرائيلي.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٦٥-٧٧.

٤٠ ـ «المعايير الاسترشادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» **التعاون**: السنة ٢٧، العدد ٧٩، نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ١٨٥-٢٣١.

٤١ ـ مفضال، العربي. «تعزيز السياسة الزراعية للحماية في عهد الاستقلال.» **النهضة**: العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ١٠٧-١١٦.

مراجعة كتب

٤٢ ـ بلال، عزيز. «الاستثمار في المغرب (١٩١٢-١٩٦٤).» **النهضة**: العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ١٢٧-١٤٠. (محمد أمزيز)

٤٣ ـ عياش، ألبير. «المغرب: حصيلة استعمار.» **النهضة**: العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ١١٧-١٢٦. (الحسين خطار)

اجتماع

كتب

٤٤ ـ بدوي، أحمد موسى. **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٤٤٨ ص.

٤٥ ـ ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٥٠٩ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

دوريات

٤٦ ـ بدوي، أحمد موسى. «تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ١٢-٢٥.

٤٧ ـ تقي الدين، سليمان. «الأحوال الشخصية بين الديني والمدني.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٨-١١.

٤٨ ـ جاد، إصلاح. «المنظمات غير الحكومية: بين الكلمات الطنانة والحركات الاجتماعية.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٧٨-٨٣.

٤٩ ـ الحرّي، عبد النبي. «حول ترشيد الجابري لـ «الإسلام السياسي».» **المستقبل العربي**: السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ٦٧-٨٦.

٥٠ ـ داخلي، ليلى. «ثورة مغدورة؟ الانتفاضة التونسية، الانتقال الديمقراطي والعنف الاجتماعي.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٢١-٢٦.

٥١ ـ سكرية، ميسون. «الأكاديميا في شاتيلا: مخيم يرزح تحت الاجتياح البحثي.» **بدايات**: العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٩٦-١٠٤.

٥٢ ـ هاشم، عثمان. «المواطنة والانتماء... الأمن الجماعي والمصير المشترك.» **المنتدى**: السنة ٢٨،

العدد ٢٥٦، كانون الثاني/يناير-نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ٥٧-٦٠.

٥٣ - وحش، رائد. «المنازل مبنية للغياب ونحن مبنيون للمجهول.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ١٠٩-١١٦.

ثقافة

كتب

٥٤ - عثامنة، خليل. **القدس والإسلام: دراسة في قداستها من المنظور الإسلامي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣. ١٩٦ ص.

دوريات

٥٥ - جنجار، محمد الصغير. «الحداثة كتربة وأفق للحركة النسوية.» **النهضة:** العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ٥٧-٦٧.

٥٦ - الجيزاوي، خليل. «الصالونات الأدبية: هل تعيد الحراك الثقافي؟» **الرافد:** العدد ١٩١، تموز/يوليو ٢٠١٣. ص ٤٦-٤٩.

٥٧ - طرابلسي، فواز. «ماذا ينفع الشعور بالذنب؟» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣. ص ١٣٥-١٤٦.

٥٨ - علبي، أحمد. «رئيف خوري: المثقف الشيوعي في الزمن الستاليني.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ١٧٦-١٨٤.

٥٩ - القصابي، عزة. «المسرح والإعلام العربي: طبيعة العلاقة الآنية.» **الرافد:** العدد ١٩١، تموز/يوليو ٢٠١٣. ص ١٠٠-١٠٥.

٦٠ - كحيلة، محمود محمد. «قراءة في مسرحيات إماراتية.» **الرافد:** العدد ١٩١، تموز/يوليو ٢٠١٣. ص ٩٤-٩٩.

مراجعة كتب

٦١ - شنغ، آن. «تاريخ الفكر الصيني.» ترجمة محمد حمود؛ مراجعة جمال شحيد. **المستقبل العربي:** السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ١٦٠- ١٦٤. (مسعود ضاهر)

٦٢ - Zizek, Slavoj. «Après la tragédie, la farce!: Ou comment l'histoire se répète».

٦٣ - Traduit de l'anglais par Daniel Bismuth. **المستقبل العربي:** السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ١٦٥-١٦٩. (فيصل دراج)

فلسفة وعلم نفس

كتب

٦٤ - راسل، برتراند. **بحث في المعنى والصدق**. ترجمة حيدر حاج اسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. ٥٤١ ص. (فلسفة)

دوريات

٦٥ - بلقزيز، عبد الإله. «اليوتوبيا بوصفها مادة خاماً للتاريخ.» **النهضة:** العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ٢٣٣-٢٣٧.

٦٦ - العبيوي، خالد. «الديمقراطية ووهم حكم الشعب.» **النهضة:** العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ٣٣-٤٦.

٦٧ - فازيو، نبيل. «بين الحصيلة والتاريخ: الفكر الفلسفي في مغرب ما بعد الاستقلال.» **النهضة:** العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ٩٣-١٠٦.

٦٨ - قوتال، زهير. «ترجمة الفلسفة إلى العربية: دراسة تاريخية نقدية.» **العربية والترجمة:** السنة ٥، العدد ١٤، صيف ٢٠١٣. ص ١٩-٤٥.

أدب ولغة

دوريات

٦٩ - شوشة، فاروق. ««قضايا اللغة العربية المعاصرة» في مؤتمر مجمع اللغة العربية التاسع والسبعين.» **العربي:** العدد ٦٥٧، آب/أغسطس ٢٠١٣. ص ٩٩-١١٣.

٧٠ - العثماني، إسماعيل. «ثقافة الترجمة وترجمة الثقافة.» **العربية والترجمة:** السنة ٥، العدد ١٤، صيف ٢٠١٣. ص ١٣٤-١٤١.

٧١ - عيدان، عدنان. «نحو بنية تحتية أساسية للمحتوى اللغوي العربي في عصر تقنية المعلومات: مشروع تطوير نظام مدونة اللغة العربية.» **العربية**

والترجمة: السنة ٥، العدد ١٤، صيف ٢٠١٣. ص ٩-١٦.

٧٢ ـ المديني، أحمد. «في ظل التحول العربي: أي تحول للنص الأدبي؟» **النهضة:** العددان ٣-٤، خريف ٢٠١٢-ربيع ٢٠١٣. ص ٤٧-٥٦.

٧٣ ـ المشايخ، محمد. «أدب الرحلات والمثاقفة بين الشعوب: دراسة وقراءة في رحلة الشاعر الفرنسي لامارتين إلى الشرق (١٨٣٢-١٨٣٣ م).» **المنتدى:** السنة ٢٨، العدد ٢٥٦، كانون الثاني/يناير-نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ١٣٧-١٦٣.

٧٤ ـ الناهي، هيثم غالب. «تقرير عن: مؤتمر «اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها»، دبي، ٧-١٠ أيار/مايو ٢٠١٣.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ١٨٥-١٨٩.

٧٥ ـ ولد محمد المصطفى، محمد الحسن. «البنيوية التكوينية في النقد الموريتاني الحديث.» **العربية والترجمة:** السنة ٥، العدد ١٤، صيف ٢٠١٣. ص ٤٦-٥٨.

٧٦ ـ يخلف، فايزة. «اللغة العربية وتجارب التعريب في الجزائر.» **العربية والترجمة:** السنة ٥، العدد ١٤، صيف ٢٠١٣. ص ١١٩-١٢٨.

علوم وتقانة

دوريات

٧٧ ـ زرفاوي، عمر. «الثقافة الإلكترونية وإشكالية ترجمة المصطلح الوافد.» **العربية والترجمة:** السنة ٥، العدد ١٤، صيف ٢٠١٣. ص ٥٩-٧٨.

إعلام واتصال

دوريات

٧٨ ـ حسن، عبد الصادق. «دوافع استخدام الطالبات الجامعيات للبرامج النسائية في القنوات الفضائية العربية في مملكة البحرين: دراسة ميدانية.» **التعاون:** السنة ٢٧، العدد ٧٩، نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ١٥-٦٥.

٧٩ ـ قطناني، عبير. «الأزمة السورية وأثرها على الأمن الإقليمي: قراءة في الإعلام العربي.» **المنتدى:** السنة ٢٨، العدد ٢٥٦، كانون الثاني/يناير-نيسان/أبريل ٢٠١٣. ص ٦٧-٩٦.

مراجعة كتب

٨٠ ـ عبود، رامي. «نحو استراتيجية عربية لصناعة المحتوى الرقمي.» **العربي:** العدد ٦٥٧، آب/أغسطس ٢٠١٣. ص ١٦٨-١٧٣. (إبراهيم فرغلي)

تاريخ وجغرافيا

كتب

٨١ ـ **أمين وليلى: سيرة نشأة ونضال وحب والتزام وسياسة وثقافة وأدب في قرن عاش خلاله أمين الحافظ وليلى عسيران.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٣. ٤٣٤ ص.

دوريات

٨٢ ـ دايفيد، جان كلود. «حلب: من العاصمة العثمانية إلى المدينة السورية.» **المستقبل العربي:** السنة ٣٦، العدد ٤١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ص ٨٧-١٠٣.

٨٣ ـ دوماني، بشارة. «فلسطين ضد الفلسطينيين: القانون الحديدي ومفارقات شعب منكر.» **بدايات:** العدد ٥، ربيع ٢٠١٣. ص ٥٠-٥٧.

٨٤ ـ كوثراني، وجيه. «الذاكرة والتاريخ في «مشوار» شفيق الحوت: من يافا إلى بيروت.» **مجلة الدراسات الفلسطينية:** العدد ٩٥، صيف ٢٠١٣. ص ٣٥-٤٣.

٨٥ ـ محمد، عبد الواحد. «القدس في عيون إسلامية.» **الرافد:** العدد ١٩١، تموز/يوليو ٢٠١٣. ص ٥٠-٥٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1 - Fergusson, James. *The World's Most Dangerous Place Inside the Outlaw State of Somalia*. Boston: Da Capo Press, 2013. 432 p.

Periodicals

2 - Alsaif, Tawfiq. «Relationship between State and Religion in Saudi Arabia: the Role of Wahabism in Governance.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp. 376-403.

3 - Aoudé, Ibrahim G. «Egypt: Revolutionary Process and Global Capitalist Crisis.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 35, no. 3, Summer 2013. pp. 241-254.

4 - Asseburg, Muriel. «The Arab Spring and the European Response.» *International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 48, no. 2, 2013. pp. 47-62.

5 - Barakat, Riman. «The Challenge of Democratice Transitions in the Middle East.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

6 - El-Beshry, Tarek. «Relationship between State and Religion: Egypt after the Revolution.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp.404-421.

7 - Brook, Dan. «Israel & Palestine with Peace & Justice.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

8 - Brown, Davis [et al.]. «Just War Theory and the 2008-09 Gaza Invasion.» *International Security*: vol. 38, no. 1, Summer 2013. pp. 160-173.

9 - Bukay, David. «Islam's Hatred of the Non-Muslim.» *Middle East Quarterly*: vol. 20, no. 3, Summer 2013.

10 - Burnell, Peter. «Democratisation in the Middle East and North Africa: Perspectives from Democracy Support.» *Third World Quarterly*: vol. 34, no. 5, June 2013. pp. 838-855.

11 - Dessi, Andrea. «Israel and the Palestinians in a Changing Neighbourhood.» *International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 48, no. 2, 2013. pp. 77-95.

12 - Diab, Khaled. «Egypt's Rebels Without a Pause.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

13 - Farer, Tom. «What Syria has to Teach Neo-Conservatives and Liberals About US Foreign Policy.» *International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 48, no. 2, 2013. pp. 17-24.

14 - Ghanem, As'ad. «The Palestinians- Lessons from the Arab Spring.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp. 422-437.

15 - Gutfeld, Arnon and Clinton R. Zumbrunnen. «From Nickel Grass to Desert Storm: The Transformation of US Intervention Capabilities in the Middle East.» *Middle Eastern Studies*: vol. 49, no. 4, July 2013. pp. 623-644.

16 - Haddad, Fanar. «Sectarian Relations in Arab Iraq: Contextualising the Civil War of 2006-2007.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 2, 2013. pp. 115-138.

17 - Hazran, Yusri. «Re-Confessionalising the Shi'ites and the Druzes: The Failure of Secularism in Lebanon.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 2, 2013. pp. 162-182.

18 - Hehir, Aidan. «The Permanence of Inconsistency: Libya, the Scurity Council, and the Responsibility to Protect.» *International Security*: vol. 38, no. 1, Summer 2013. pp. 137-159.

19 - Hudson, Michael. «Geopolitical Shifts: Asia Rising, America Declining in the Middle East?» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp. 458-466.

20 - Ismael, Jacqueline S. and Shereen T. Ismael. «The Arab Spring and the Uncivil State.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 35, no. 3, Summer 2013. pp. 229-240.

21 - Jourchi, Salaheddine. «The State and Identity: the Relationship between Religion and Politics- Tunisia as an example.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp. 358-375.

22 - Juneau, Thomas. «Yemen and the Arab Spring: Elite Struggles, State Collapse and Regional Security.» *Orbis*: vol. 57, no. 3, Summer 2013.

23 - Khashan, Hilal. «The Political Isolation of Lebanese Sunnis.» *Middle East Quarterly*: vol. 20, no. 3, Summer 2013.

24 - Knio, Karim. «Structure, Agency and Hezbollah: A Morphogenetic View.» *Third World Quarterly*: vol. 34, no. 5, June 2013. pp. 856-872.

25 - Kozhanov, Nikolay. «Russian Support for Assad's Regime: Is There a Red Line?» *International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 48, no. 2, 2013. pp. 25-31.

26 - Kuperman, Alan J. «A Model Humanitarian Intervention? Reassessing NATO's Libya Campaign.» *International Security*: vol. 38, no. 1, Summer 2013. pp. 105-136.

27 - Leenders, Reinoud. «Social Movement Theory and the Onset of the Popular Uprising in Syria.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 35, no. 3, Summer 2013. pp. 273-289.

28 - Mann, Joseph. «Syria, Precipitator of the Six Day War.» *Middle Eastern Studies*: vol. 49, no. 4, July 2013. pp. 547-562.

29 - Metawe, Mohamed. «How and Why the West Reacted to the Arab Spring: An Arab Perspective.» *Insight Turkey*: vol. 15, no. 3, Summer 2013. pp. 141-155.

30 - Norton, Augustus Richard. «The Awakened Arab World and its New Landscape.» International Spectator: *Italian Journal of International Affairs*: vol. 48, no. 2, 2013. pp. 63-76.

31 - Olsson, Peter A. «Homegrown Terrorists, Rbels in Search of a Cause.» *Middle East Quarterly*: vol. 20, no. 3, Summer 2013.

32 - Patir, Yael. «Who is Afraid of Peace?» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

33 - Rabkin, Yakov M. «Russia, China and India and the Israel-Palestine Conflict.» *Holy Land Studies*: vol. 12, no. 1, May 2013. pp. 9-24.

34 - Richter-Devroe, Sophie. «»Like Something Sacred»: Palestinian Refugees Narratives on the Right of Return.» *Refugee Survey Quarterly*: vol. 32, no. 2, June 2013. pp. 92-115.

35 - Rusin, David J. «Islam, Muslims, and the 2012 Election.» *Middle East Quarterly*: vol. 20, no. 3, Summer 2013.

36 - Saab, Bilal Y. «The Future of Arms Control in the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 67, no. 3, Summer 2013. pp. 426-436.

37 - Salih, Ruba. «From Bare Lives to Political Agents: Palestinian Refugees as Avant-Garde.» *Refugee Survey Quarterly*: vol. 32, no. 2, June 2013. pp. 66-91.

38 - Salloukh, Bassel F. «The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East.» *International Spectator: Italian Journal of International Affairs*: vol. 48, no. 2, 2013. pp. 32-46.

39 - Al-Sayyid, Ridwan. «State and Religion in a Revolutionary Era: Perspectives and Demands of the Islamic Awakening.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp. 325-340.

40 - Schia, Niels Nagelhus. «Where the Rubber Meets the Road: Friction Sites and Local-Level Peacebuilding in Haiti, Liberia and South Sudan.» *International Peacekeeping*: vol. 20, no. 2, 2013. pp. 233-248.

41 - Selim, Gamal M. «The United States and the Arab Spring: The Dynamics of Political Engineering.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 35, no. 3, Summer 2013. pp. 255-272.

42 - Shaw, Martin. «Palestine and Genocide: An International Historical Perspective Revisited.» *Holy Land Studies*: vol. 12, no. 1, May 2013. pp. 1-8.

43 - Steinberg, Gerald M. «Human Rights Watch Protects the Arab Tyrants.» *Middle East Quarterly*: vol. 20, no. 3, Summer 2013.

44 - Terpstra, Robert. «Is Palestinian Statehood at the UN Now a Moot Point?» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

45 - Wodka, Jakub and Sarah Kuzmics. «European Union and Turkey in the Post Arab Spring Era: Mapping Strategic Interests in the Turbulent Neighborhood.» *Insight Turkey*: vol. 15, no. 3, Summer 2013. pp. 123-140.

46 - Woltering, Robbert. «Unusual Suspects: «Ultras» as Political Actors in the Egyptian Revolution.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 35, no. 3, Summer 2013. pp. 290-304.

Book Reviews

47 - Goksel, Oguzhan. «Deconstructing the Discourse of Models: The Battle of Ideas over the Post-Revolutionary Middle East.» *Insight Turkey*: vol. 15, no. 3, Summer 2013. pp. 157-170.

48 - Shaaban, Bouthaina. «Damascus Diary: An Inside Account of Hafez Al-Assad's Peace Diplomacy, 1999-2000.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp. 467-470. (Ziad Hafez)

Economics

Periodicals

49 - Bennett, Michael S. and Zamir Iqbal. «How Socially Responsible Investing Can Help Bridge the Gap Between Islamic and Conventional Financial Markets.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 6, no. 3, 2013. pp. 211-225.

50 - Emery, Christian. «The Oil Kings: How the US, Iran, and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East.» *Iranian Studies*: vol. 46, no. 5, 2013. pp. 834-837.

51 - Hamza, Hichem. «Sharia Governance in Islamic Banks: Effectiveness and Supervision Model.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 6, no. 3, 2013. pp. 226-237.

52 - Kabeer, Naila, Kirsty Milward and Ratna Sudarshan. «Organising Women Workers in the Informal Economy.» *Gender and Development*: vol. 21, no. 2, July 2013. pp. 249-263.

53 - El-Khoury, Gabi. «Statistical File: Selected Indicators on Oil and Gas in Arab Countries, 2007-2011.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 6, no. 3, July 2013. pp. 495-502.

54 - Mason, Robert. «The Price of Peace: A Reevaluation of the Economic Dimension in the Middle East Peace Process.» *Middle East Journal*: vol. 67, no. 3, Summer 2013. pp. 405-425.

55 - Oskarsson, Katerina and Steve A. Yetiv. «Russia and the Persian Gulf: Trade, Energy, and Interdependence.» *Middle East Journal*: vol. 67, no. 3, Summer 2013. pp. 381-403.

56 - Sairally, Beebee Salma. «Evaluating the Corporate Social Performance of Islamic Financial Institutions: An Empirical Study.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 6, no. 3, 2013. pp. 238-260.

Sociology

Periodicals

57 - Berridge, William. «The Ambiguous Role of the Popular, Society and Public Order Price in Sudan, 1983-2011.» *Middle Eastern Studies*: vol. 49, no. 4, July 2013. pp. 528-546.

58 - Bhattacharjya, Manjima [et al.]. «Why Gender Matters in Activism: Feminism and Social Justice Movements.» *Gender and Development*: vol. 21, no. 2, July 2013. pp. 277-311.

59 - Carnegie, Paul J. «Can an Indonesian Model Work in the Middle East?» *Middle East Quarterly*: vol. 20, no. 3, Summer 2013.

60 - Choudhury, Masudul Alam and Mohammad Nurul Alam. «Corporate Governance in Islamic Perspective.» *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*: vol. 6, no. 3, 2013. pp. 180-199.

61 - Dunne, Nikki. «Feminism & Migration: Cross Cultural Engagements.» *Gender and Development*: vol. 21, no. 2, July 2013. pp. 411-413.

62 - «Eight Palestinian Youth Speak to President Obama.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

63 - Machlis, Elisheva. «A Shi'a Debate on Arabism: The Emergence of a Multiple Communal Membership.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 2, 2013. pp. 95-114.

64 - Moser, Caroline. «Building Inclusive Cities: Women's Safety and the Right to the City.» *Gender and Development*: vol. 21, no. 2, July 2013. pp. 409-411.

65 - Shepp, Jonah. «Jordan: No Country for Young Men.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

66 - Siam, Dareen. «Coexistence of Palestinians and Israelis: Realities and Difficulties.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

67 - Weldon, S. Laurel and Mala Htun. «Feminist Mobilisation and progressive Policy Change: Why Governments Take Action to Combat Violence Against Women.» *Gender and Development*: vol. 21, no. 2, July 2013. pp. 231-247.

68 - Zisser, Eyal. «The Emergence of Minorities in the Middle East: The Politics of Community in French Mandate Syria.» *Middle Eastern Studies*: vol. 49, no. 4, July 2013. pp. 668-671.

Law

Book Reviews

69 - «God in the Coutroom: The Transformation of Coutroom Oath and Perjury Between Islamic and Franco-Egyptian Law.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 2, 2013. pp. 213-215. (Lawrence Rosen)

70 - Tilley, Virginia. «Beyond Occupation: Apartheid, Colonialism and International Law in the Occupied Palestinian Territories.» *Holy Land Studies*: vol. 12, no. 1, May 2013. pp. 112-116. (Ramona Wadi)

Culture

Periodicals

71 - Abu Zayyad, Ziad. «The Younger Generation.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

72 - Amihai, Lior. «The Purpose of Dialogue Groups.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

73 - Benziman, Yuval. ««Mom, I'm Home»: Israeli Lebanon-War Films as Inadvertent Preserves of the National Narrative.» *Israel Studies*: vol. 18, no. 3, Fall 2013. pp. 112-132.

74 - Fuqaha, Nidal. «The Relationship Between the Younger and the Older Generations.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

75 - Lanoie, Nicholas. «Inventing Egypt for the Emerging British Travel Class: Amelia Edwards' A Thousand Miles up the Nile.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 2, 2013. pp. 149-161.

76 - Nets-Zehngut, Rafi. «Israeli Approved Textbooks and the 1948 Palestinian Exodus.» *Israel Studies*: vol. 18, no. 3, Fall 2013. pp. 41-68.

77 - Rabieh, Fadi. «Recognition, Acknowledgment and Dignity.» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

Book Reviews

78 - «Displaced at Home: Ethnicity and Gender Among Palestinians in Israel.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 2, 2013. pp. 227-230. (Khalid Arar)

Literature & Language

Periodicals

79 - Habib, Maha F. «Writing Palestinian Exile: The Politics of Displacement in the Narratives of Mahmoud Darwish, Mourid Barghouti, Raja Shehadeh and Fawaz Turki.» *Holy Land Studies*: vol. 12, no. 1, May 2013. pp. 71-90.

Book Reviews

80 - «Arabic Poetry: Trajectories of Modernity and Tradition.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 40, no. 2, 2013. pp. 224-226. (Amidu Sanni)

Information & Communication

Periodicals

81 - Abu Zayyad, Ziad Khalil. «Human Rights, the Internet and Social Media: Has Technology Changed the Way we See Things?» *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*: vol. 18, no. 4, 2013.

82 - Ayyad, Khayrat. «Human Rights Organizations' Use of the Internet as a Communication Medium in Egypt.» *Journal of Arab and Muslim Media Research*: vol. 5, no. 2, June 2012. pp. 167-186.

83 - Thomas, Lisa. «British Press Representations of Yasser Arafat's Funeral.» *Journal of Arab and Muslim Media Research*: vol. 5, no. 2, June 2012. pp. 129-146.

History & Geography

Periodicals

84 - Abbasi, Mustafa. «Samakh: The Rise and Fall of a Palestinian Arab Town on the Shores of the Sea of Galilee.» *Holy Land Studies*: vol. 12, no. 1, May 2013. pp. 91-108.

85 - Burak, Guy. «Faith, Law and Empire in the Ottoman «Age of Confessionalization» (Fifteenth-Seventeenth Centuries): The Case of Renewal of Faith.» *Mediterranean Historical Review*: vol. 28, no. 1, June 2013. pp. 1-23.

86 - Maddy-Weitzman, Bruce. «Forgotten Saints: History, Power, and Politics in the Making of Modern Morocco.» *Mediterranean Historical Review*: vol. 28, no. 1, June 2013. pp. 86-89.

87 - Sa'di, Ahmad H. «Remembrance and Narcissism in Narrating 1948 Palestine: A Reading of Ben-Ze'ev on Remembering Palestine in 1948.» *History and Anthropology*: vol. 24, no. 3, September 2013. pp. 419-429.

88 - Schayegh, Cyrus. «Mediterraneans: North Africa and Europe in an Age of Migration, c. 1800-1900.» *Mediterranean Historical Review*: vol. 28, no. 1, June 2013. pp. 72-75.

89 - Wichhart, Stefanie K. «Selling Democracy During the Second British Occupation of Iraq, 1941-5.» *Journal of Contemporary History*: vol. 48, no. 3, July 2013. pp. 509-536.

90 - Wokoeck, Ursula. «Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History Writing in Twentieth-Century Egypt.» *Mediterranean Historical Review*: vol. 28, no. 1, June 2013. pp. 89-92.








دعوة للمشاركة

ببحوث المؤتمر العربي الخامس للترجمة

الحاسوب والترجمة: نحو بنية تحتية متطورة للترجمة

فاس، المغرب 2014

تعقد المنظمة العربية للترجمة مؤتمرها الخامس في فاس، المغرب للفترة من 8 الى 10 أيار/ مايو 2014 بالتعاون مع وزارة الثقافة المغربية واتحاد المترجمين العرب وجامعة سيدي محمد بن عبدالله وتدعو كافة الباحثين والمهتمين والأكاديميين للمشاركة ببحوث ودراسات في هذا المؤتمر وفق الشروط الآتية:

- **أولاً: أن يكون البحث جيداً وغير منشور أومشارك فيه في نشاطات سابقة.**
- **ثانياً: أن يقوم المشارك بإرسال مخطط البحث بما لا يتجاوز عن صفحة واحدة A4 وبصيغة الـWord في فترة لا تتجاوز نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2013.**
- **ثالثاً: في حال قبول مخطط البحث من قبل اللجنة العلمية على المشارك أن يسلّم البحث كاملاً بصيغة الـWord خلال فترة لا تتجاوز نهاية شهر شباط/ فبراير.**

محاور البحث:

المحور الأول: اللسانيات الحاسوبية

المحور الثاني: برامج الترجمة الآلية: دورها وامكاناتها وحدودها

المحور الثالث: الآلية الحاسوبية المساعدة في الترجمة

المحور الرابع: المعاجم الالكترونية والقواميس ودورها في تطوير الترجمة

المحور الخامس: الترجمة والصم والبكم

المحور السادس: الترجمة والحق في المعلومة

المحور السابع: الترجمة واللغات غير الرسمية

لمزيد من المعلومات أو للمشاركة: Tel: 961-1-753031 Email: cherryh@aot.org.lb
Fax: 961-1-753032 Email: info@aot.org.lb